كلية الدراسات العليا

برنامج ماجستير الدراسات الإسرائيلية

العنف الأرشيفي الاستعماريّ: الحالة الصهيونيّة نموذجًا

The Violence of the Colonial Archives: The Zionist Model

عروبة أيوب عثمان

إشراف الدكتور: منير فخر الدين

2020

العنف الأرشيفي الاستعماريّ: الحالة الصهيونيّة نموذجًا

The Violence of the Colonial Archives: The Zionist Model

عروبة أيوب عثمان

27 كانون الثاني 2020

أعضاء لجنة النقاش:

د. منير فخر الدين (مشرفًا)

د. روجر هيكوك (عضوًا)

د. رنا بركات (عضوًا)

قدّمت هذه الرسالة استكمالًا لمتطلّبات درجة الماجستير في برنامج الدراسات الإسرائيلية-

كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت- فلسطين

2020

شكر وعرفان

أتقدّم بجزيل شكري إلى مشرف هذه الرسالة، الدكتور منير فخر الدين، لما أبداه من دعم وتوجيه جعلا الرسالة أكثر تماسكًا ونضجًا. كما أشكره لإيمانه بشغفي تجاه موضوع الرسالة، ومعه كلّ من علّمني أثناء رحلة الماجستير، إذ صبّ كل ما تلقّيته أثناء هذه الرحلة الممتعة والشاقة في آن، في هذه الرسالة. بهذا، أبدي امتناني ووافر تقديري لكلٍّ من د. نبيه بشير، د. هنيدة غانم، د. أحمد أمارة، د. صالح عبد الجواد، د. عميد صعابنة، د. إمطانس شحادة، د. مهند مصطفى.

كما أشكر كلًّا من د. روجر هيكوك، د. رنا بركات، لما أبدياه من ملاحظاتٍ وانتقاداتٍ أثناء النقاش، جعلتني أنكشف أكثر على آفاق تطوير الرسالة، وأدخل عمق الحوار الأكاديميّ المتأتّي من النقد والنقد المضادّ. ولا بدّ لي هنا أن أشكر البرنامج بأسره، بجميع طاقمه، لتشكيله نقلةً نوعيّةً في مسار حياتي، قادتني إلى الوجهة المستقبليّة التي أرى نفسي فيها.

ولا يمكن لي أن أغفل حجم الدعم الذي أحاطني به الأصدقاء والزملاء الأعزّاء، سواءً على صعيد النقاش معهم بخصوص الرسالة، أو توفيرهم بعض المصادر التي ساعدتني على بلورة مجادلة الدراسة، أو بذل قصارى جهودهم في إسنادي معنويًا أثناء انغماسي في الكتابة والبحث. أخصّ بالذكر محمد مشارقة، علاء أبو قطيش، فادي عاصلة، فارس جقمان، بلال شلش، لينا أبو الحلاوة، إبراهيم الطلاع، وغيرهم الكثير.

أمّا عظيم شكري فأوجّهه إلى عائلتي الحبيبة في غزّة، التي آمنت بي منذ الصغر، فكان ظلّها حاضرًا دومًا معي أثناء رحلتي هذه. أتقدّم بوافر امتناني لوالدي الحبيب د.أيوب الذي لطالما ضحّى بالكثير من أجل بلوغ ما نصبو إليه، وأشكر معه زوجته ريم لما أبدته من دعمٍ كذلك. كما أشكر إخوتي الأحبّاء الذين شقّوا الدرب الطويل معي لحظةً بلحظةً، وهم: نغم، إبداع، روعة، إشراق، غزل، عروب، عهد، رسيل، غرام.

فيما أهدي هذه الدراسة إلى روح والدتي فاتنة التي غادرتنا منذ زمنٍ يبدو بعيدًا، لكنّه قريبٌ في الشعور بغلبة رِفقتها لي دومًا. أهديها إليها وأنا أرى أثرها لا يزال مطبوعًا على مقعدها الذي جلستُ عليه يومًا في الجامعة. أتقفّاه بحنينٍ وماضٍ ثقيلين، علّها تتبسّم من علٍ، وهي تراني أُكمل ما حال العمر دون تحقيقه...

فهرس الدراسة

الفصل الأول: تأطير نظري ومنهجي

مفتتح: نحو تأطير العنف الأرشيفي 1

أسئلة الدراسة 4

مجادلة الدراسة 5

أهمية الدراسة 6

منهجيّة الدراسة 7

مراجعة الأدبيات وبعض الإضاءات النظرية 10

المنطلق النظري للدراسة: الإبادة الأرشيفية ضمن إطار الاستعمار الاستيطاني 29

الفصل الثاني: قوّة النهب والإسكات

الجزء الأول:

الانتداب البريطاني في فلسطين: عنف تدمير الأرشيفات وترحيلها 39

الجزء الثاني:

النهب الصهيوني عام النكبة: المكتبات أوّلًا! 49

الجزء الثالث:

نهب الأرشيفات الفلسطينيّة ومصائرها العنيفة المتعدّدة 58

الجزء الرابع:

أوّلًا، النهب المستمرّ بعد النكبة: منظور القانون الدولي وآفاق الاسترداد 73

ثانيًا،السابقة الأرشيفيّة في الاسترداد: أرشيفات علي زعرور 79

الجزء الخامس:

الإنصات إلى "همسات" الفلسطيني في الأرشيفات المنهوبة وغيرها 82

الجزء السادس:

أوّلًا، أرشيفات منظمة التحرير الفلسطينية: عنف الآسر الصهيوني والمُنشئ الفلسطيني 91

ثانيًا، أرشيفات مؤسسة السينما الفلسطينية: بين الغياب المادي والاسترداد السردي 100

خاتمة الفصل الثاني 106

الفصل الثالث: عنف قوة عدم الوصول

الجزء الأول:

أولًا، توطئة ومدخل مقارن 108

ثانيًا، السرية الأرشيفية الإسرائيلية 110

ثالثًا، بين الأمس واليوم: لعبة الحجب والكشف 115

الجزء الثاني:

أوّلًا، عنف الحجب القانوني 125

ثانيًا، عنف الرقمنة: "أرشيفات الدولة" نموذجًا 131

الجزء الثالث:

أوّلًا، انعكاسات حجب الوصول على التاريخ الفلسطيني 139

ثانيًا، حجب الوصول المُضاعف 142

ثالثًا، حجب الوصول كمعرفةٍ امتيازيةٍ 144

خاتمة الفصل الثالث 147

الفصل الرابع والأخير: خلاصات وتأملات ختامية

أوّلًا، خلاصات ختامية 149

ثانيًا، تأملات ختامية: بين بناء أرشيف فلسطيني مضاد و"حمّى الأرشفة" 153

قائمة المراجع 159

ملخّص الدراسة

تبحث هذه الدراسة في الأرشيفات الإسرائيليّة بوصفها مواقعَ حيّةً مُنتجةً للمعرفة، لا مستودعًا كاشفًا للمعرفة. وإذ تنطلق الدراسة من هذا المبدأ، فإنّها تعتبر إنتاج هذه الأرشيفات منطويًا على مجموعة من الممارسات العنيفة التي تجريها السلطة الأرشيفية عبْرها وعليها. تحقّق هذه الممارسات جريان عمليّةٍ مستمرةٍ من بناء المعرفة والقوّة التي تحوي في حالتنا هذه بناءً للسردية المهيمنة ومحوًا للسرديّة الفلسطينيّة. تخوض الدراسة غمار قوتَيْن عنيفتَيْن أساسيّتَيْن، وهما: النهب والعنف السرديّ المرافق له، وقوّة الحجب وعرقلة الوصول. ولكون هذه الأرشيفات تنتمي في منطق تشكيلها ومسعاها إلى النظام الاستيطاني الإحلالي، فإنّ هذه الدراسة تحاجج بأنّها متحوّلة انتقاليّة في ذاتها وأصلها تسعى إلى تكريس الفصل بين قصّة صعود "الدولة" وقصّة نزع الفلسطينيين عن أراضيهم، وبين مصيرَيْ الفلسطيني والصهيوني إجمالًا. ولا يمكن أن يتحقّق هذا المسعى الهادف إلى التأسيس لـ"الدولة" على مبادئ "الأصلانيّة" و"الطُهر الأخلاقي" والتجرّد من العنف بدون قوى النهب والتدمير والمحو والحجب موضعَ الدراسة.

في فصلها الثاني، تفكّك الدراسة منظومة نهب الأرشيفات الفلسطينيّة باعتبارها منظومةً تحوليّةً على صعيد الذاكرتَيْن المتصارعتَيْن وملكيّة أصحابها. يتتبّع هذا الفصل المصائر المختلفة للمواد المنهوبة من كتبٍ وأرشيفاتٍ، من حيث وضعيّتها القانونيّة وحالتها الوجوديّة وطبيعة السرد الناشئ عنها. لا يرى هذا الفصل النهبَ بعين الخسارة للفلسطيني فحسب، إنّما يطوّر منظوره ليتقفّى سيرورة إقحام كثيرٍ من هذه المواد في عالمٍ اجتماعيٍّ إسرائيليٍّ جديدٍ يسلخها عن وظائفها الأصليّة. تحاجج الباحثة بأنّ قوّة النهب الأرشيفي تُترجم إلى سياساتٍ مزدوجةٍ من التطهير والإقصاء التام للأرشيفات الفلسطينية وهويّة أصحابها، ومن الدمج الإقصائي لها على أسسٍ جديدةٍ من السرد والملكيّة وإمكانيّات الوصول إليها، حيث تطرح الأخيرة امتيازًا إيجابيًّا للمجتمع المهيمن وباحثيه في دورة إنتاج المعرفة حول الفلسطيني. لا يتوقّف هذا الفصل عند حدّ تفكيك النهب الصهيوني، إنّما يمتدّ للبحث في سياسات الانتداب البريطاني إزاء الأرشيفات التي أنتجها ومثّل الفلسطيني موضوعًا رئيسًا فيها. حيث حتّم انسحابه من فلسطين تحديد الوجهة المستقبليّة لهذه المواد بين تدميرٍ وترحيلٍ وإبقاءٍ. تطرح هذه الجزئيّة من الفصل منظورًا جدليًّا على صعيد معنى المنشأ الأرشيفي للمواد المُرحلة النازحة، والآثار القانونيّة والأخلاقية الكامنة فيه التي تفرض نفسها على الفلسطيني وروايته وتُعتبر سلبًا لصوته. أمّا في الجزء الأخير من هذا الفصل، فسنبحث في أرشيفات منظمة التحرير الفلسطينيّة بوصفها خضعتْ لعنفٍ مزدوجٍ من داخل القوّة التي شكّلتها ومن جهة السلطة الأرشيفيّة الإسرائيليّة كذلك، مُضيئين على أثر غيابها وإهمال استرجاعها على الذاكرة الفلسطينية تزامنًا مع بناء "الأرشيف الوطني الفلسطيني".

وفي فصلها الثالث، تتتبّع الدراسة الحواجز المفروضة على الفلسطينيين للوصول إلى الأرشيفات وإقصاء معظمهم من البوّابة الخارجيّة لها. تتجاوز بذلك فضاءات حجب الوصول القانونيّة نحو فضاءات التشتيت والفصل المكاني الأكبر والحواجز اللغويّة. كما يتتبّع الفصل استراتيجيّات إعاقة الوصول من داخل الحيّزات الأرشيفيّة على صعيد الفهرسة والرقمنة والأيديولوجيا الاصطلاحيّة للفلسطينيين الذين تمكّنوا من اجتياز الحواجز الخارجيّة، والتي لطالما شكّلت بالمقابل قوى وصولٍ ممتازةً للطرف الآخر في الصراع. نبحث، أيضًا، في المنطق المتمايز في القدرة على الاستئناف على حجب المواد الأرشيفيّة بين الهويّات القوميّة المتمايزة إثنيًا، وبين أفراد الهويّة المهيمنة في إنتاج معرفةٍ امتيازيّةٍ مُستقاةٍ من الأسرار الأرشيفيّة. ندرس الأخيرة كعمليّةٍ مُنتجةٍ لغياب النكبة وتحقيق شرعيّة الدولة وإعادة التشكيل الدائم للتاريخ المهيمن والوعي العام سواءً على صعيد الصراع القومي أو الصراعات الداخليّة الإثنيّة والأيديولوجيّة. تنتج كل هذه المداولات الجدليّة لعبةً دائمةً من الكشف ومن ثمّ إعادة الحجب، سنعكف على تحليل مبرّراتها وتجارب لباحثين مرّوا بها.

تتبنّى الدراسة، إجمالًا، منهجيّة "باتجاه التيار" (Along the Grain) التي تسير بميل السلطة الأرشيفيّة وعنفها وتقسيماتها. ينتج عن هذا استقصاءً للنُظُم السياسيّة والقانونيّة التي شكّلت "الدولة" وملكيّاتها وادعاءاتها السرديّة، بل وحاجاتها وهواجسها. ذلك أنّ اقتفاء مواقع العنف الأرشيفي التي أُنتجت بغاية إخفاء عنف "الدولة" والوجود الطارئ لمجتمعها الاستيطاني، يطرح عمليّةً مغايرةً من إنتاج المعرفة تُستعاد عبْرها النكبة والذاكرة المستلبة والمحجوبة، وتمكّننا من الإنصات إلى همسات الفلسطيني داخلها، على نحوٍ يجعل الأرشيفات متأثّرةً دومًا بأيّ إزاحةٍ في سياق التلقّي أو الإنتاج، ما ينعكس على طبيعة السرديّة التاريخيّة المُنتجة والتي قد تتعارض تمامًا مع أغراض السلطة الأرشيفيّة نفسها.

Abstract

This dissertation delves into Israeli archives, conceptualizing them as sites of knowledge production and not merely as repositories of information. Consequently, it regards these archives as constituting a slew of violent practices that the archival authorities exact upon them and through them. These practices lead to the consolidation of power and knowledge, a continuous process which, in turn, leads to strengthening the hegemonic narrative and erasing the Palestinian narrative. This study concerns itself with two main sources of power and violence: archival theft and its attendant narrative violence, and censorship and the obstruction of access to archives. Since archives are constituent parts of the settler-colonial regime in the very logic of their formation, this dissertation argues that these archives are transitional and ever-changing, that they aim to maintain the separation between the narrative of the rise of the nascent "State" and the narrative of the theft of Palestinian land—and more broadly, the separation of the diverging fates of Zionism and the Palestinians. This objective of founding a "state" on principles of "indigeneity," "ethical purity," and the abdication of violence, cannot be achieved without the power of theft, destruction, erasure, and censorship that are the object of this study.

In Chapter Two, this study deconstructs the regime of archival theft of Palestinian archives, regarding it as a transformational system for two conflicting memories and for the ownership of the holders of those memories—a system which bolsters some memories while erasing others. This chapter follows these stolen archives and their diverging fates, in terms of their legal status, physical state, and in terms of the narratives that have been crafted around them. As a result, this chapter not only views theft in terms of the loss experienced by the Palestinians, but also traces how these materials have entered a new Israeli social world that robs them of their original purpose. The researcher argues that the power of archival theft can be translated into a dual policy: first, of total exclusion of Palestinian archives and the identity of their owners, and second, of an "exclusionary integration" of those archives, but based on new conditions relating to ownership, narrative, and access (in which the hegemonic society and its researches are granted primary access as part of the process of producing knowledge about the Palestinians). However, this chapter does not stop at deconstructing Zionist theft, but also extends its analysis to the British Mandate's policies towards the archives it produced, and how the Palestinians were represented in those archives. Moreover, the withdrawal of the Mandate from Palestine determined the future orientation of these materials, between destruction, expulsion, and preservation. This part of the chapter presents a dialectical view of the meaning of the archival

origin of materials that have been expelled, and of the legal and moral implications inherent within this meaning, which imposes itself on the Palestinians and their narrative, robbing them of their voice. The final section of the chapter examines the archives of the Palestine Liberation Organization and how it was subject to a duality of violence—from within the original power that formed them, and from the view of Israeli archival power—shedding light on the effect that their continued absence and the paltry efforts to retrieve them have had on Palestinian memory in parallel with building a "Palestinian National Archive."

In Chapter Three, the dissertation traces the Palestinians' barriers to access to these archives and the exclusion of the majority of them from the outset. It therefore goes beyond the regular legal fields of censorship into the larger spaces of fragmentation and spatial separation and language barriers. The chapter also examines the strategies of obstructing access within archival spaces, in terms of indexing and digitization and the ideology of terminology, to those Palestinians that were able to circumvent the external barriers to entry—at a time when the other side of the struggle was given impeccable access to those same sources. We also examine the distinctive logic of the ability to restrict access to archival materials along the lines of national identity and ethnicity, which stands in contrast to the privileged knowledge enjoyed by researchers in the dominant society, which they acquired from the secrets of those archives. We study the latter as a process which produces the absence of the Nakba, the legitimacy of the state, and the continuous reconstitution of the hegemonic historical narrative and popular consciousness, whether it be on the level of the national struggle, or on the level of internal ethnic and ideological struggles. All of these controversial deliberations produce a constant game of declassification and restriction, the justifications for which we will analyze through references to the experiences of researchers who have tried to gain access.

This study generally adopts the method of "along the grain," flowing in the direction of archival power and its violence and categorizations. The resulting is a survey of the political and legal regimes that make up "the state" and its narrative pretensions, and even its requirements and neuroses. In other words, tracing archival sites, which were produced for the purpose of distorting the violence of the state and the existence of its colonial society, proposes an alternative process of producing knowledge, through which the Nakba and its stolen memory could be retrieved. With this, we may hear the murmur of Palestinian voices emanating from those sources, such that those archives will always be altered by a change in the context of how

they were accessed or produced, which is reflected in the resulting historical narrative that may even contradict archival power.

الفصل الأول: تأطيرٌ نظريٌّ ومنهجيٌّ

مُفتتح: نحو تأطير العنف الأرشيفيّ

انطلاقاً من عيش الفلسطينيّ معركةً مُحتدمةً على جبهة كتابة التاريخ، والمُترجمة إلى صراعاتٍ عديدةٍ مع المؤسسة الأرشيفيّة الإسرائيليّة، تتبنّى هذه الدراسة فكرة أنّ الأرشيفات ليست مكانًا مقدّسًا لحفظ الماضي وتوارثه، وليست ذاتًا منفصلةً عن استبداد الدولة وخلقها تمايزًا بين صنافياتٍ اجتماعيةٍ وسياسيةٍ تحكمها، بل موضوعٌ يتمثّل فيه العنف بدرجةٍ أساسيةٍ باعتباره مسرحًا للصراع وخوضه المعاركَ مع أرشيفاتٍ أخرى أو سجلاتٍ يحتويها. بناءً على هذا، فإنني أعتبرُ مفهوم "العنف الأرشيفي" الجوهرَ الذي أنطلق منه في دراستي هذه، والخيطَ الناظمَ بين مختلف الموضوعات التي سأطرحها في فصول الدراسة، والتي تتمحور عمومًا حول عمل قوى المحو والنهب والإخفاء المُنتجة للأرشيفات الإسرائيليّة، والتي تُعتبر بالضرورة مُنتجةً للدولة الإسرائيليّة ورعاياها، بل ومُنتجةً أيضًا لحجب النكبة كمنظومةٍ أنطولوجيّةٍ مركزيّةٍ في الرواية الفلسطينيّة، ونفي الذاكرة الفلسطينيّة بالمجمل.

إن الأرشيفات عنيفةٌ، بجوهرها، جرّاء طريقة تشكّلها وبنائها، فهي تحتفظ بنوعين من العنف.[1] النمط الأول فيزيائيٌّ يؤلّفه تخليدُ الصور والوثائق النصيّة التي تحتفظ بالعنف الذي تمارسه سلطة الدولة الأرشيفيّة، والآخر وظيفيٌّ متأصّلٌ في البنية الأرشيفيّة. في الحالة الصهيونيّة للدراسة، يمكن اعتبار النمط الأول عنفًا تأسيسيًّا لجميع الأرشيفات التي انبثقت عن المؤسسة الصهيونية، وامتدادًا لما يمكن اعتباره عنفًا إلهيًّا يقضي ببناء نظامٍ جديدٍ على أنقاض نظامٍ سابقٍ مغايرٍ له تمامًا؛ بمعنى أنّ هذه الأرشيفات لم تكن لتُوجد لولا فعل الإزالة الشمولي للفلسطيني، بل يمكنني الادعاء أنّ الأرشيفات، بذلك، تحتكر أكبرَ كميةٍ من العنف إزاء "الآخر"، باعتبارها المرآةَ التي تنعكس فيها جميعُ صور ممارسات الدولة بمدى زمنيٍّ مفتوحٍ، عبر تخليد الأرشيفِ القتلَ والنهبَ والمصادرةَ والتهجيرَ والحكمَ العسكريَّ، على الرغم من سعيه المتواصل إلى استخدام القوى الأرشيفيّة، موضوع الدراسة، لطمس تجليّات العنف الماديّ، تحديدًا التأسيسيّ منه.

---

[1] Rona Sela, "Rethinking National Archives in Colonial Countries and Zones of Conflict: The Israeli Palestinian Conflict and Israel's National Photography Archives as a Case Study", in *Dissonant Archives: Contemporary Visual Culture and Contested Narratives in the Middle East*, eds. Anthony Downey (London and New York: I.B. Tauris & Co. Ltd., 2015), 84.

أمّا النمط الثاني المتأصّل في البنية الأرشيفيّة، فيصنعه خيار التمثيل "Representation"داخله والشكل الذي يأخذه، والأدوات التي يستعين بها ليحقّق هيمنته وفوقيّته على حساب تمثيلٍ آخرَ يُسحق ويُطوى. تحقّق عملية الجمع والتوزيع والحفظ والتصنيف والفهرسة هذه المعادلة؛ إذ إنها تتحرّك أساسًا وفقًا لقيمتي الاحتواء والتهميش والمحو والبناء. تدخل في هذا الإطار المزاوجةُ بين عنفٍ مباشرٍ وآخرَ غيرِ مباشرٍ، بل أحيانًا يكون صعبًا الاهتداءُ إليه وتمييزُه باعتباره لامرئيًا رغم جوهرانيّته. يشمل العنفُ المباشرُ ممارساتِ تجريد الفلسطينيين من محصّلتهم الثقافية، والاستحواذ على موادهم الأرشيفيّة وذكرياتهم الشخصّية، ليصبح الأرشيف بفاعليّة سلطته موقعًا نشِطًا للنهب وإيداع هذه المواد داخله، أو مشاركًا أساسيًّا في صنع قرار إيداعها خارج الوجود وتدميرها وتأبيد إعاقة الوصول إليها. ينطوي هذا العنف، أيضًا، على تصوير نزع ملكية أصحاب المواد عنها نوعًا من البداهة التي تفرضها قوانين الحرب بتغيّر موقع المنشأ، وأسْر المنهوب كذلك في موقعٍ قانونيٍّ وأخلاقيٍّ جديديْن يحتّمان على "الدولة" تسهيل السيطرة على إرثه وإدراته، وتحصينها من اتهامات السرقة، ما يشكّل غطاءً "شرعيًّا" على مسألة حرمان شعبٍ بأكمله من ذاكراته الفردية والجمعية في آنٍ.

يُعتبر ذاك العنف مُتجاوَزًا نحو خلق تفسيرٍ وتأويلٍ جديدين للمواد المنهوبة يجعلان من صورتها داخل الأرشيف أسيرةَ "حالةٍ دراسيةٍ ثقافيةٍ" تُدرَس بعيون المستهدِف بغرض بناء سياساتِ إخضاعٍ وسيطرةٍ مجديةٍ إزاء المستهدَف، واحتكار تمثيل الأخير على النحو الذي يضمن للصهيوني الأسطورةَ التي خلقها حول وجوده بتحويلها واقعًا، مقابل إنكار الوجود الفلسطيني أو زعزعة طبيعته. كما يرتبط العنف المباشر بسياسات الوصول للأرشيفات وفرض الرقابة التامة عليها تحت مظلّة "القانون"، بجانب حواجز اللغة والمسافات المكانيّة، وحجب الشفافية ونزع الحجب عن بعض الملفات ثم إعادة حجبها، على نحوٍ لا يأخذنا فحسب إلى دور الحجب في إعادة هيكلة السرد "الوطنيّ" بوجه الخصم القوميّ، إنّما في إعادة إنتاج نسخة محدّدةٍ من التاريخ الرسميّ تضمن إسكاتًا لروايات الخصم الأيديولوجيّ أو الإثنيّ الداخليّ.

فيما يأخذ العنف غير المباشر شكلًا آخرَ متأتّيًا من تخليق السرديّة الخاصّة بالصور والنصوص والفيديوهات التي تنتجها "الدولة" أو "ما قبل الدولة" حول الفلسطيني، إما بتغييب الواقع الفلسطيني تمامًا وطمسه داخل "الحقيقة" الصهيونيّة (الأرشيف الصهيونيّ المركزيّ نموذجًا)، أو بإحضار الفرد الفلسطيني فيزيائيًا فيه كمحتوىً نصيٍّ أو صوريٍّ، باعتباره فاعلًا أساسًا ومشاركًا منفردًا فيما أصبح عليه مصيره المنفويّ، دون أن يكون "الآخر" جزءًا من نطاق الكارثة، وذلك بشكلٍ منفصلٍ تمامًا عن تبيان الشروط الأساسية العنيفة التي حققت مفهوم "العودة" اليهودية على حساب "الآخر"، على سبيل المثال، وبشكلٍ

يضمن له نفيًا لأيّ هويةٍ قوميةٍ حقيقيةٍ تنازعه على السردية ونفيًا كذلك لاستحقاقها لهذه الأرض. يتضمّن هذا النوع من العنف الأرشيفي سرديّاتٍ متعدّدةً حول طبيعة الوجود الفلسطيني وعنف التهجير والنهب الذي تعرّض له، بشكلٍ توحّدها النزعة الاستيطانيّة الأرشيفيّة المبنيّة على مبدأ الفصل التام بين قصة صعود الدولة ومجتمعها الاستيطاني وبين قصة فصل الفلسطينيين عن أراضيهم.

في ضوء ما سبق، يمكننا القول إنّ هذه الدراسة تسترشد، بشكلٍ أساسيٍّ، بفكرة أنّ الأرشيف ليس مكانًا لحفظ السجلّات، إنّما هو دائرةٌ من الصراع والعنف؛ إذ إنّ "القضية هنا هي عنف الأرشيف نفسه، كأرشيفٍ، كعنفٍ أرشيفيٍّ. لديها قوّة القانون، قانون المنزل، المنزل كمكان، كعائلة، مؤسسة. بعد أن أصبح متحفاً".[2] فالأرشيفات، حسبما جاك دريدا وميشيل فوكو، ليست فقط مجرّد أماكن لحفظ المستندات، بل هي حلبةٌ للحرب، فالأرشيفات تخوض معاركها مع أرشيفاتٍ أخرى. وبحسب دريدا، فثمّة صراعٌ ما بين "حافز أو سبب الموت وحافز الأرشفة Motive of death" و"Motive of the Archiving"، وهو ما يمكن مقاربته بالصراع والمعارك بين الخطابات بحسب فوكو؛[3] إذ لا يتحرّك الخطاب في مكانٍ حرٍّ، بل من خلال مجموعةٍ من الإجراءات: الاستثناء والإقصاء، المنع، الرفض، التقسيم والفصل، وكلها ملتصقةٌ بإرادة الحقيقة،[4] وهو ما ينطبق تمامًا على الأرشيفات الإسرائيليّة التي تنتج بدورها المعرفة المتعلّقة بالفلسطيني وذاكرته على أساسات النفي والإقصاء.

أسئلة الدراسة:

التساؤلات المركزيّة:

---

[2] Jacques Derrida, *Archive Fever: Freudian Impression* (Chicago: Chicago University Press, 1995), 4.

[3] Lordes Habash and Raed Bader, "The Palestinian Digital Archive between Anarchy and Anti Method: A Critical View," in *The Archival Globalization of Palestine: Towards a Chaotic Order*, ed. Roger Heacock (Birzeit: The Ibrahim Abu Lughod Institute of International Studies of Birzeit University, 2017), 46.

[4] Michel Foucault, "The Order of Discourse," in *Untying the Text: A Post Structural Anthology*, ed. R. Young (Boston: Routledge & Kegan Paul, 1981), 52- 56.

- ما هي الممارسات العنيفة التي تمارسها السلطة الأرشيفيّة من خلال الأرشيفات الإسرائيليّة تجاه الجماعة الفلسطنييّة وروايتها وذاكرتها، بغرض تكريس سرديّة "أصلانيّة" الدولة الاستيطانيّة و"نقائها" وعدم تأسّسها على مبدأ العنف؟ وما هي أدوات المحو والحجب في ذلك؟
- كيف تنعكس البنية الإحلاليّة للنظام الاستيطاني الصهيوني على منطق تشكيل أرشيفاته؛ أي كيف تتجلّى أشكال التحوّل الماديّ والرمزيّ بالنسبة للفلسطيني والصهيوني بالاستعانة بقوى النهب وإعاقة الوصول والعنف السردي؟ وما هي حدود دمج الفلسطيني في هذه الأرشيفات أو إقصائه عنها؟
- ما هو نتاج قراءة الأرشيفات الإسرائيليّة "باتّجاه تيّار" سلطتها وعنفها على صعيد استخلاص سيرة الدولة الاستيطانيّة ونُظُمها السياسيّة والقانونيّة وأيديولوجيّتها الاصطلاحيّة، واشتقاق حاجاتها وهواجسها وأساطيرها القوميّة كذلك؟

التساؤلات الفرعيّة:

- كيف تنعكس قوّة نهب الأرشيفات الفلسطينية على آفاق الذاكرتَيْن المتصارعتَيْن؟ وما هي المصائر المتعدّدة للمواد المنهوبة من حيث موقعيّتها القانونيّة وملكيّتها والسرد الناشئ عنها؟ وما هي التجاوزات الأخلاقيّة بحقّ أصحابها وآفاق استردادها ماديًّا؟
- على أيّ أسسٍ تنبني منظومة إعاقة وصول الفلسطيني إلى الأرشيفات الإسرائيليّة، وما هي أدواتها وحواجزها؟ وما هي آثار حجب وصوله إلى الأرشيفات على صعيد روايته، وكذلك على المجتمع المهيمن وباحثيه؟
- كيف يُترجم مبدأ الحجب القانوني للأرشيفات حجبًا لمنظومة النكبة، وقدرةً إسرائيليّة على إعادة تشكيل التاريخ المهيمن، بل والتدخّل في تحديد الاتجاهات المستقبليّة حِيالَ الفلسطيني؟ وكيف يتمايز هذا المبدأ بين الفلسطيني و"الأمّة اليهوديّة"، وكذلك بين أفراد الأخيرة على صعيد إنتاج مؤرّخين وباحثين من صنف "المعرفة الامتيازيّة"؟
- كيف يمكّننا اقتفاؤنا مواقع العنف الأرشيفي من الإنصات إلى همسات الفلسطيني واستحضار ذاكرته المسلوبة أو المحجوبة، وإنتاج سردٍ تاريخيٍّ مغاير للسرديّة المُبتغى تكريسها من خلال الأرشيفات الإسرائيليّة ذاتها.

مجادلة الدراسة

تدّعي هذه الدراسة أنّ الأرشيفات الإسرائيليّة، بمختلف أنواعها، لا يمكن تتبّع عنفها من بوّابة المادة الخام التي تحويها، إنّما من مدخل العمليّة الإنتاجيّة خاصّتها، وآليّات تشكّلها وبنائها. فبتبني هذه المجادلة، نصل إلى مجادلةٍ أكبر مفادُها أنّ تحقيق سرديّة "أصلانيّة" الدولة و"نقائها" ورعاياها، لا يمكن أن يمرّ إلّا عبر أدوات وآليات النهب والمحو وإعاقة الوصول التي تطرحها السلطة الأرشيفيّة، والتي بدورها تجعل "الحقائق التاريخيّة" المتعلّقة بمصير كلٍّ من الفلسطينيّ والصهيونيّ، محلّ تصنيعٍ وإنتاجٍ دائمٍ لا يتوقّف، لكنّه بالطبع يكرّس الرواية الصهيونيّة ويحيّد كلّ ما بمكنته أن يشكّل تهديدًا لها.

تستكمل تلك المجادلة ادعاءَها بالقول إنّ النزعة الاستيطانيّة التي تقع في لبّ عمل الأرشيفات الإسرائيليّة، والتي تُترجم إلى ضرورة إحداث الفصل التامّ ما بين عمليتي الطرد والإحلال اللتين تُعتبران الوجه المعبّر عن أنظمة الاستعمار الاستيطانيّ عمومًا، لا تحقّقها سوى ممارساتٍ أرشيفيّةٍ عنيفةٍ تتمّ في مختلف مراحل الجمع والانتقاء والنقل والفهرسة والوصف، وبحضور شبكةٍ من الفاعلين السياسيين والاجتماعيين والتاريخيين. بذلك، يمكن القول إنّ هذه الممارسات العنيفة داخل الحيّزات الأرشيفيّة، في حال إدراكها، تجعلنا واعين بقوّة توليدها إقصاءً متواترًا للفلسطينيّ ومكانه، ونفيًا لملكيّاته والحقوق المرتبطة بها، واستئصالًا تامًا لأنطولوجيا النكبة، وتحويرًا تامًّا لأنظمة المعرفة والتمثيل خاصّته، لجعله خارجًا تمامًا عن بوّابة الأرشيفات التي تحوي بالضرورة ما يخصّ ذاكرته وعدالته.

وإذ تنتج هذه الممارسات حجبًا للفلسطيني كمالكٍ وراوٍ ومُتلقٍّ، فإنّها بالضرورة تحقّق بالتزامن بناءً شاملًا ليس على صعيد التأسيس للدولة الصهيونيّة وأساطيرها القوميّة فحسب، إنّما أيضًا على صعيد تحويل المجتمع الاستيطانيّ الوليد إلى مجتمعٍ ذي رابطةٍ أصليّةٍ وأخلاقيّةٍ بالأرض، وما يكتنفه من تطبيعٍ للعنف الماديّ الموجّه نحو الفلسطيني وذاكرته، وممارسة سياساتٍ متناقضةٍ من الاستيعاب والإقصاء إزاءه داخل هذه الأرشيفات، بجانب إنتاجها امتيازاتٍ إيجابيّةً لصالح "الآخر" تطال مبادئ الملكيّة والوصول وإقرار المعرفة الخاصة بالفلسطيني، بل والتحكّم إجمالًا بمقود تشكيل التاريخ وتحقيق البراءة اللازمة لشرعيّة الدولة.

بالمجمل، يمكننا الادّعاء، أيضًا، أنّ هذه الأرشيفات متحوّلةٌ انتقاليّةٌ في ذاتها وأصلها، تُعتبر قوى السلب والسريّة والغياب وعرقلة الوصول إليها بمثابة المرآة الحقيقيّة لجميع أنواع العنف الماديّة والرمزيّة التي مُورست بحقّ الفلسطيني ولا تزال، ما يجعل إدراكها وتقفّيها وصولًا إلى جميع الأطر السياسيّة والفكريّة التي شكّلت الدولة الصهيونيّة، بل واكتشافًا ثريًّا لحاجاتها وأجنداتها ومخاوفها وعلاقتها المضطربة بالأرض وجميع حِيلها وأساطيرها القوميّة، ما ينتج بالضرورة قراءةً عكسيّةً من قلب الأرشيفات،

تقضي أولًا بإنتاج تاريخٍ سياسيٍ واجتماعيٍ للدولة وشبكة الفاعلين المنتجين للأرشيفات، يُحيل إلى ممارساتها الفعليّة على الأرض، نقرأه بعين النهب ونزع الملكيّة والتحوير السردي؛ ذلك كلّه قبالة استعادة منظومة النكبة وإحضار الغائب والتنبّؤ بالأسرار، لنكون بذلك بالمقابل أمام تأريخٍ فلسطينيٍ مضادٍ من قلب الأرشيفات الاستعماريّة الاستيطانيّة نفسها.

أهميّة الدراسة:

تكمن أهميّة هذه الدراسة في كونها تجمع بين موقعيّتَيْن على صعيد البحث في السياسات والممارسات العنيفة للأرشيفات الإسرائيليّة. أولاهما من البوّابة الخارجيّة للأرشيفات التي لطالما اصطدمتْ بها الباحثة، وأعاقت وصولها إلى داخل حيّزها، ارتباطًا باحتكام عمل الأرشيفات إلى مبدأ فرز الهويّات الدائرة في الصراع القومي تحديدًا، والمتعلّقة بسياسة النفي المادي للفلسطينيين. بالتالي، تستمدّ هذه الدراسة جوهرها من جعل هذه الموقعيّة الخارجيّة التي تتجاوز لدى فلسطينيين كُثرٍ الحواجز الجغرافيّة إلى حواجز اللغة العبريّة، وظيفةً مُنتِجةً تقرأ عنف عرقلة الوصول على هذه الشاكلة كامتدادٍ لسياسات الإزاحة الماديّة والثقافيّة للدولة الاستيطانيّة. كما تقتفيه بوصفه منتجًا لقوّة الوصول للجماعة المهيمنة، التي تقود الأخيرة إلى لعْبِ دور تطبيع العنف الأرشيفي من الخارج الذي يقاسيه معظم الفلسطينيين، بل وتحتكر في أحيانٍ كثيرةٍ أشكال المعرفة المُنتَجة حول الفلسطيني لاحتكارها الوصول إلى الأرشيفات.

من جهةٍ أخرى، تكتسب الدراسة بعدها الثاني في الأهميّة من موقعيّة الباحثة من داخل الأرشيفات هذه المرّة، تحديدًا على صعيد أرشيفات الدولة المُرقمنة. تلتزم الأرشيفات من داخل حيّزها بمزيجٍ من سياسات الدمج والإقصاء تجاه الفلسطيني، سواءً على صعيد الرواية أو التلقّي أو التملّك. تخبُر الباحثة قِوى النهب والحجب والسرد بوصفها عمليّاتٍ عنيفةً ضروريّةً من أجل تحقيق الانسجام للسرديّة التاريخيّة التي تعتزم السلطة الأرشيفيّة تكريسها، وبغية إحلال نظامٍ جديدٍ يبدو مُطّهرًا من العنف التأسيسيّ، ويحمل بذور التواجد الأصلانيّ النظيف. بالتالي، على الرغم من أنّ هذه العمليّات تتمّ بهدف التأسيس النقي للمجتمع الاستيطاني ودولته، إلّا أنّها تحمل في منطق بنائها النقيضَ تمامًا الذي يمكن استعادة ذاكرته في حالاتٍ كثيرةٍ. إنّ وجه الاستعادة هذا، وباتجاهاتٍ متعدّدةٍ، يشكّل أحد أهمّ أهداف هذه الدراسة.

فعلى سبيل المثال، تعمل قوى النهب والسرد أحيانًا على استيعاب الفلسطيني واحتوائه داخل المساحات الأرشيفيّة، في ما يمكن أن نطلق عليه دمجًا ذا طابعٍ إقصائيٍ– حيث تتيح الأرشيفات الموادَ المنهوبةَ على قاعدة جديدة من الوظيفة السياسيّة والملكيّة،

كما تحوّل عبْر تقنيّة السرد قصَّ العار الوطني إلى تشريفٍ وطنيٍّ وتطبّع العنف الممارس على الفلسطيني وأملاكه، فيما تؤسّس لمبنىً محدّدٍ من وجوده على الأرض. بناءً على هذا، يمكن القول إنّ استدماجه في الأرشيفات من قِبل سلطة الأخيرة يحتفظ في داخلة بإمكانيّاتٍ هائلةٍ من القراءة باتّجاه التيّار وضدّه أيضًا. حيث نتمكّن أولًا من استخلاص النُظُم السياسيّة والقانونيّة وأطرها ومصطلحاتها للدولة الصهيونيّة التي سهّلت تبرير العنف أو حجبه تمامًا. وبالقدر الذي نشتقّ فيه دعائم الوجود الفلسطيني وذاكرة ناسه وسِيَر ملكيّاته من خلال الاستماع إلى همسات الفلسطيني داخل هذه المواد، فإنّنا نشتقّ بالمقابل أوجهَ السيرة العنيفة للدولة الاستيطانيّة.

لا يعني هذا أنّ الدراسة ستتوقّف عند حدود تفكيك العنف الأرشيفي المنطوي على الدمج الإقصائي، إنّما أيضًا ستمتدّ إلى محاولة التفكير في آليّة استعادة المواد الغائبة والمحجوبة عن هذه الحيّزات وإمكانات التنبّؤ بها وبحاجات السلطة من ورائها، والأثر الذي خلّفتْهُ على صعيد سعيها الدؤوب إلى بناء تاريخٍ أحاديٍّ متجانسٍ مقابل حجب النكبة وطيّ التهديدات الأخلاقيّة الرئيسة، حيث ستبحث الدراسة من خلال أدوات القانون والكاتالوجات والفهارس آفاق استعادة النكبة. بالتالي، تستمدّ الدراسة أهميّتها من الانفتاح على مجالات زعزعة سلطة الوثيقة والأرشفة المهيمنة وحاجاتها، بحيث تستفيد من الوجه الهشّ للأرشيفات من استيعابها المستمر لشروط قوّةٍ مختلفة من القراءة قد تكون مناهضةً تمامًا للسلطة المُنشئة، كما في حالتنا هذه.

منهجيّة الدراسة

تتبنّى هذه الدراسة، ضمن إطار التاريخ النقديّ للأرشيف، منهجيّة "باتجاه التيار" (Along The Grain) التي دّعت إليها المنظّرة في الحقل الأرشيفي، "آن لورا ستولر". تتيح لنا هذه المنهجيّة قراءةَ الأرشيفات الإسرائيليّة من موقع السلطة المشكّلة لها والفاعل الأساسي داخلها، بما يضمن اشتقاق ذات منظومة القوّة المفاهيميّة والأيديولوجيّة التي انطلقت منها تلك السلطة في صناعة أرشيفاتها؛ لتضيء القراءة باتجاه ميل الأرشيفات الإسرائيليّة على المطابقة/ (عدم) الاتساق/ معلومات خاطئة/ الحذف أو الإضافة/ السريّة،[5] بشكلٍ يفتح لنا مجالًا لتشرُّب السيرورة التاريخيّة والسرديّة التي أمسكت بها تلك القوّة لبناء روايةٍ تعتّم فيها على القصة التي تهدّد وجودها، ويتيح لنا قراءة حاجات السلطة ومبرّراتها وأجنداتها وتطلّعاتها المستقبليّة وهواجسها كذلك. فمثلًا

[5] Ann Lura Stoler, *Along the Archival Grain: Thinking Through Colonial Ontologie* (Princeton and Oxford: Princeton University Press, 2009), 53.

عبر هذه القراءة، بإمكاننا فهم الدوافع وراء سياسة الجهر والإسكات، والنهب، وفرض السريّة على حقائقَ بعينها، وموضعة العنف واللاعقلانيّة كما لو أنّها متأصّلةٌ في المستعمَر.[6] إذ تؤكّد "ستولر" أنّ القراءة في اتجاه التيار تعني تماشيًا مع تقسيم الأرشيف وتبويبه، من أجل فهم دارات إنتاج المعرفة التي تسري فيها السلطة. الأمر الذي تعتبره دعوةً لإرساء التأنّي في خلوص معظم دارسي وباحثي الاستعمار بأنّ الروايات الكبرى حول الأخير قد تم تجاوز جميعها من واقع أنّها اقتُفيت وفُكِّكت بإسهابٍ مفرطٍ، ما نتج عن هذا الافتراض السائد إفراطٌ في استخدام منهجيّة "ضدّ التيار" (Against the Grain)، بوصفها قراءةً بعكس ميل أرشيفات المستعمرين والمستوطنين، القاضية بقلب موقع القراءة إزاء الأرشيفات من كون السلطة المشكّلة لها تشغله إلى الذات الأصليّة نفسها، عبر منح الأخيرة الفاعليّةَ الأرشيفيّةَ، والتوقّف عن تمثّلها كذاتٍ مفعولٍ بها؛ بل تتجه إلى بناء أشكالٍ مغايرةٍ تعيد لها تمثيلاتها الحقيقيّة التي تعرّضت لاستئنافٍ كبيرٍ داخل هذه المساحات الأرشيفيّة.

وفقًا لهذه المنهجيّة التي تتيح لنا القراءة النقديّة لـ"تاريخ السجل"، تطرح المنظّرة "آن لورا ستولر" تساؤلاتٍ هامةً حول حدود تشكّل الإثنوغرافيا في الأرشيفات الاستعماريّة (الاستيطانيّة)، فتقول: "هل هي في ماذا، أين، أو كيف نقارب الوثائق؟ هل هي في القضايا التي تمّ تناولها أو علاجها؟". [7]تخلُص "ستولر" إلى أنّ الفضاء الإثنوغرافي لهذه الأرشيفات يتجسّد في الفصل بين الدعوى (الغرض) Perscription والممارسة؛ بين تفويضات (Mandate) الدولة والمناورات التي أجراها الناس ردًّا عليها؛ بين القواعد المعياريّة وكيف عاش ويعيش الناس حياتهم بالفعل.[8] ولو استعرنا هذا المنظور الجديد في طريقة التعاطي مع الأرشيفات وطبقناها على الحالة الصهيونيّة، فيمكننا الادعاء أنّ إثنوغرافيا أرشيفاتها الاستيطانيّة تتجلّى في المسافة الفاصلة بين ممارسات "الدولة" الفعليّة وبين الواقع المثالي الذي تنتجه من جرّاء أطروحاتها وادعاءاتها السرديّة التي تتشكّل في الأرشيفات أولًا. فما يميّز الأرشيفات الاستيطانيّة عن نظيرتها الاستعماريّة الكلاسيكيّة اتساعُ تلك المسافة، على اعتبار أنّها قائمةٌ على أساسات المحو والبناء التامَيْن على صعيد الذاكرات والمجتمعات وما يرافقهما.

---

[6] Ibid, 47.

[7] Ibid, 32.

[8] Ibid.

يمكننا القول إنّ هذه المسافة تتحقّق، كما تقول "ستولر"، في عملية الإنتاج وعلاقات القوى التي يتمّ فيها إنتاجها واحتجازها وإعادة ترتيبها. [9]بمعنى تحقُّقها عبر أنماطٍ مختلفةٍ من العنف الأرشيفيّ؛ من مثل تغيير الموقعيّة القانونيّة والوجوديّة للفلسطيني والصهيوني، غياب الأدلة على المجازر والإبادة المنظّمة، سلب مقدّرات الفلسطيني بغية تحصين نفسها ممّا يشكّك بادعاءاتها، إخفاء وثائقَ أمنيّةٍ. بالتالي، كلّما تمّ تتبّع هذه المسافة وعوامل نشوئها ومحدّداتها ومحفّزاتها من داخل هذه الحيّزات الأرشيفيّة، أُتيحت لنا فرصة إنتاج سيرة إثنوغرافيّة لـ"الدولة الصهيونيّة"؛ سيرة تكشف العمليّة العنيفة التي شكّلتها و"الآخر" الفلسطيني وجملة الأطر السياسيّة والقانونيّة التي استندت إليها، ما يؤشّر إلى تورّطٍ حقيقيّ للأرشيفات في إنتاج الواقع العنيف بالنسبة للفلسطيني، والتصوّرات المستقبليّة بخصوصه.

لكن بالمقابل، لا يمكن تتبّع مراحل الإسكات هذه دون موضعة كل ما سبق ضمن منهجيّة "التاريخ النقدي للسجلّ"،[10] والقاضي بالنظر إلى الأرشيفات الإسرائيليّة ككياناتٍ تفاعليّةٍ تحضر في مسارها جميعُ مجالات النشاط الإنساني، وتتأثّر بفاعلين متعددين وسياقاتٍ مختلفةٍ ما بين موقع المنشأ الأصلي للوثيقة/ الصورة/ الفيديو، وبين فضاء المؤسّسة الأرشيفيّة. بمعنى مساءلة جميع مجالات النشاط الإنسانيّ التي تتوسّط الموقعين، من جمعٍ ونقلٍ وإيداعٍ وغيرها، لنكوّن "تاريخًا للوثيقة" أو السجلّ يتعدّى مرحلة تلقّيه وتجهيزه للاستخدام، نحو البحث في عمليّة إنشائه وخيارات الحجب والاستئصال لوثائق أخرى، على نحوٍ تصبح فيه السلطة وأصحاب الوثائق والمؤرشفون والمؤرخون جزءًا أساسًا من بنية الوثيقة التي تحمل بدورها سِيرهم الاجتماعية والسياسيّة كذلك.

مراجعة الأدبيّات وبعض الإضاءات النظريّة:

---

[9] Ibid, 33.

[10] For more, see: Jeanette Bastian, "Reading Colonial Archives through an Archival Lens: The Provenance of Place, Space and Creation," *Archival Science* 6 (2006): 267- 284; Patrice Ladwig et al., "Fieldwork Between Folders, Fragments, Traces, and the Ruins of Colonial Archive," *Working Papers*, no 141 (2012): 1- 27; Terry Cook, "From Information to Knowledge: An Intellectual Paradigm of Archives," *Archivaria* 19 (winter 1984- 85): 28- 49.

تتبنّى هذه الدراسة مفهومًا محدّدًا للأرشيف في إطار دراستها الأرشيفات الصهيونيّة، والذي جرى بلورته بفعل "الانعطافة الأرشيفيّة"(Archival Turn). تخطّت الأخيرة فكرة الأرشيف كموقعٍ محايدٍ حاوٍ للحقيقة التاريخية، ومُتبنٍّ موقفًا نهائيًّا ونزيهًا من الماضي، نحو النظر إليه كعالم أبستمولوجي متغيّر وموقع مستمر من إنتاج المعرفة، ما يجعله قابلًا للنقد والنقض والتحوّل الدائم. تقترح بذلك المنظّرة "آن لورا ستولر" ضرورةَ رؤية الأرشيف كعمليةٍ وليس كشيءٍ أو مادّةٍ أو مكانٍ؛ بمعنى عدم التعامل معه ككيانٍ جامدٍ وثابتٍ لكشف المعرفة والاستدلال عليها. يدفعنا هذا لرؤية الأرشيفات موضع الدراسة كعمليةٍ مستمرّةٍ من بناء القوّة وإنتاج المعرفة، وفاعلٍ ثقافيٍّ في صناعة الحقائق؛[11] فكما الطبيعة تُبنى ولا تكشف، فالحقيقة كذلك تُصنع ولا تُوجد.[12] وهذا ما يجعل الأرشيفات الصهيونيّة مواقعَ قوةٍ متنازعاً عليها، عاجزةً عن تأبيد السرديّة التاريخيّة التي تحاول تكريسها، وهو ما يُعزى إلى أنّها ليست كيانات مستقلّة قائمة بذاتها، إنّما تستجيب على الدوام لأيّ قوّةٍ تُمارس عليها، سواءً من المؤرشفين أو المؤرّخين أو القرّاء المنتمين لأيديولوجيّاتٍ مختلفةٍ، أو فاعلين آخرين. بالتالي، لا يمكن فهم منطق إنشاء هذه الأرشيفات دون فهم موقع الرؤية الصهيونيّة التي صنعتها كتبريرٍ لها، وجملة الظروف السياسيّة والاجتماعيّة التي أنتجتها كذلك،[13]ما يجعلها تمتثل لرؤية "فوكو"، بوصفها ليست مجموعة النصوص التي تحفظها الثقافة، ولا مكتبةً للأحداث ولا المؤسسات التي تسمح بحفظ ذلك، بل هي نظامٌ من الخطابات، و"قواعد وقوانين الممارسة" التي تشكّل ضبطًا معيّنًا لما يمكن أن يقال أو لا يقال، وكيف يقال أيضاً.[14]

لكنْ، كيف يعمل الأرشيف الإسرائيليّ أساسًا من الداخل؟ وما الناظم لتحوّل وثائقَ بعينها أرشيفًا، وأخرى يُكتب لها الموت خارج هذا القانون؟ بإمكاننا القول إنّ سؤال الأرشيف، من وجهة نظر سلطته، هو سؤال الهوية والذاكرة الصهيونيتَيْن اللتين يسعى إلى بنائهما، والذي ينطوي طرحه، في جوهره، على قيمتي الاحتواء والتهميش. فليس هناك تذكّرٌ صهيونيٌّ بدون نسيانٍ فلسطينيٍّ،

---

[11] Ann Lura Stoler, "Colonial Archives and the Arts of Governance,"*Archival Science* 2 (2002): 87.

[12] Joan Schwartz and Joan. Terry Cook, "Archives, Records and Power: The Making of Modern Memory," *Archival Science* 2 (2002): 12.

[13] Stoler, "Colonial Archives," 91.

[14] Michel Foucault, *The Archaeology of Knowledge & the Discourse on Langauge* (New York: Pantheon Books, 1972), 99, 129.

ولا وجودَ لسلطةٍ سياسيةٍ كذلك بدون السيطرة عليه.[15] يتيح لنا ذلك النظر إليه بوصفه عمليةً قمعيةً عنيفةً إزاء سجلاتٍ ومجتمعاتٍ لا تلائم ترتيبه الأرشيفي/ الاجتماعي المحتوم وروايته، ما يجعلها أحيانًا تخسر مكانها وحقّها في الوجود.[16] ترى "ستولر" أنّ نيّة الترتيب داخل الأرشيف الاستعماري (الاستيطاني) تشمل تحديد المصادر الممكنة للاضطراب والتشويش، واستئصال الأشياء التي تعتبر خارج الوجود/المكان؛[17] ما يعني أنّ سلطة الأرشيف لا تُجري فقط مجرّد عملية تحديدٍ لقيمة المادة الأرشيفيّة، بل إنّها تعمل على خلقها من جديدٍ أو تدميرها أو إخفائها؛[18] ذلك أنّ "قوّة الأرشيف، في جزءٍ منه، في فعل الاحتواء؛ أيّ سرديةٍ يحتوي، وأيّ نوعٍ من السجلات، وأيّ مجموعةٍ يضمّ. ويعكس ذلك شقًّا آخرَ متعلّقًا بفعل الاستثناء أو الإقصاء"، بحسب الباحث رودني كارتر.[19] إنّ إقصاء الفلسطيني وروايته داخل هذه الأرشيفات لا تولّد إحالةً مباشرةً إلى المحو الفعلي واللامرئيّة فحسب، بل بإحضار المُقصى أحيانًا إلى الأرشيف بشكلٍ مشوّهٍ ومبتورٍ وفقَ ما تمليه السلطة الأرشيفيّة الاستيطانيّة، ما يعني أنّ فعل الاحتواء نفسه قد يشهد تجلياتِ نفيٍ معينةً، وهو ما سنبيّنه في الفصول اللاحقة من الدراسة. فالمجموعات التي تُهمّش بواسطة "الدولة الإسرائيليّة"، تُهمّش بالأصل داخل الحيّزات الأرشيفيّة؛ إذ إنّ سجلات المهمّشين هي "وصولٌ مرفوضٌ أو منفيٌّ"، ودخولهم الأرشيفات يأتي كنتيجةٍ لوجودهم المهمّش أو المنفيّ في المجتمع الاستيطانيّ. يرجع ذلك إلى أنّ علاقات القوى داخل الأرشيف تتورّط عادةً في التركيز الحصري على الهوية، وترسّخ نوعًا محددًّا من الهويّة الوطنيّة، الطبقيّة، الإثنيّة، وحتى الجندريّة، متكتّلةً بذلك حول منظور الهوية باعتباره بناءً اجتماعيًّا كثر من كونه أمرًاحقيقيًّا جوهرانيًّا.[20] لكن بالمقابل، يمكن القول إنّ ثمّة وجهًا هشًّا انتقاليًّا للأرشيفات يتمثّل في صعوبة خضوعها لسرديّةٍ أحاديّةٍ، ما يخوّلها لأن تكون دومًا عرضةً لإعادة التشكّل والبناء المغاير، حتى إنّ ممارساتها الأرشيفيّة العنيفة في حال اقتفائها، تكشف لنا العنف

---

[15] Derrida, *Archive Fever*, 4.

[16] Ann Lura Stoler, "Archiving Palestine: The Conceptual Power of Dissensus," in *The Archival Globalization of Palestine: Towards a Chaotic Order*, ed. Roger Heacock (Birzeit: The Ibrahim Abu Lughod Institute of International Studies of Birzeit University, 2017), 25.

[17] Ibid, P 25.

[18] Brien Brothman, "Orders of Value: Probing the Theoretical Terms of Archival Practice," *Archivaria* 32 (1991): 81.

[19] Rodney Carter, "Of Things Said and Unsaid: Power, Archival Silences, and Power in Silence," *Archivaria* 61 (2006): 216.

[20] Schwartz and Cook, "Archives, Records and Power," 16.

الذي حاولت سلطة إنشائها التنصّل منه تجاه المجموعات المهمّشة، الأمر الذي يمكّن الأخيرة من إعادة بناء ذاكرتها من ذات الأرشيفات العنيفة.

في هذا الصدد، يُقدّم المؤرّخ الفلسطيني بشارة دوماني مساهمةً هامةً عن ماهية الأرشيف في "أرشفة فلسطين والفلسطينيين". يعتبر دوماني الأرشيف ميدانَ الإجازة المنطقيّ الذي "يطبعن" بعض الروايات عن الماضي، ويسكت بالتالي، ضمنيًا، عن رواياتٍ أخرى. كما يستهدي بمنظورٍ نقديٍّ للأرشيف يركّز بالضرورة على التبعات المترتّبة على الاختيار والأسلوب في عمل الباحث؛ فلماذا يُنظر إلى بعض المواد على أنها تشكّل موادَ أرشيفٍ من دون غيرها؟ وما هي أنواع الأرشيفات التي تظهر إلى الوجود كنتاجٍ لتوجّهاتٍ بحثيةٍ محدّدةٍ للتحقيق؟[21] ما يميّز دوماني في دراسته هذه الضربُ على وتر ثلاث قضايا في غاية الأهمية، والتي تكتنف الأرشيف الإسرائيليّ بالضرورة؛ أولها حول العمليتَيْن المفتاحيّتَيْن في تشكّل الأرشيف: لحظة إنتاج النص نفسه، ولحظة استخدام النصّ من الباحثين في نقطةٍ ما في المستقبل كمصدرٍ أرشيفيٍّ وكيفية استقباله. وتأتي هاتان العمليّتان تحديدًا في ضوء تشكّل الأمّة والهوية الجمعيّة، خاصةً في سياق الأيديولوجيّات القوميّة التي تشهد توتراتٍ مع ذاكرةٍ منافسةٍ لها، وتقدّس مفهوم الأرشيف، بغرض إثبات أنّ هناك أسسًا "علميةً" لادعاءاتها. أمّا القضية الثانية، فتتمثّل في كيفية اختلاف استقبال الأرشيف الواحد وقراءته وتوظيفه، تبعاً لشروط الفاعل والهوية السياسيّة التي يحملها، والسردية التي يمضي بها، مُستشهدًا بأرشيف أدب الرحلات، وهو جنسٌ كتابيٌّ فرضته إعادة اكتشاف وكتابة فلسطين كأرضٍ مقدسةٍ في القرنَيْن الثامن عشر والتاسع عشر. فبينما اعتبر بعض الباحثين هذا الأرشيف معادلًا موضوعيًّا لتوصيف الواقع المعاصر، أخضعه البعض الآخر لقراءةٍ ما بعد استعماريةٍ، تدليلًا على كونه واقعًا مُحاكًا بنزعةٍ جوهرانيّةٍ استشراقيّةٍ. فيما النقطة الثالثة تقارب النزق الأرشيفي، بوصفه مسألةً تظهر وتختفي، تبعاً للمعايير الأكاديميّة والأمزجة الأيديولوجيّة.[22]

لكن في الوقت نفسه، يتيح لنا المنظور الذي قدّمه دوماني ومنظّرون آخرون التعاطيَ مع الأرشيفات الإسرائيليّة بوصفها Clearing House of Meaning؛[23] أيّ أنها في حالةٍ غيرِ متوقّفةٍ من تجدّد المعاني المستشفّة، بل وتناقضها أحيانًا حيث

---

[21] بشارة دوماني، "أرشفة فلسطين والفلسطينيين: إرث إحسان النمر،" في *أوراق عائلية: دراسات في التاريخ الاجتماعي المعاصر لفلسطين* (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية،2011)، 12.

[22] المرجع السابق، 13.

[23] Allan Sekula, “Reading an Archive: Photography Between Labour and Capital,” in *The Photography Reader*, ed. Liz Wells (London and New York: Routledge. 2003), 444– 445.

يتحكّم مستخدمو الأرشيفات (المؤرخون والفنانون وغيرهم) ومشكّلوه (المؤرشفون وحافظو السجلات ومنشئوها) في مسألة تكوين طبقاتٍ مختلفةٍ للمعنى والسرديّة المنتجة؛ ذلك أنّ الأرشيفات مفتوحةٌ على تأويلاتٍ مختلفةٍ بواسطة فاعلين جددٍ يتمكنون من إزاحة "الحقيقة التاريخيّة" التي تحاول السلطة الأرشيفيّة (الاستيطانيّة) تكريسها، وهو ما يُطلق عليه جاك دريدا "تدميرًا جذريًّا بالإمكان استثمارُه في منطقٍ آخرَ، في مصادرَ لامتناهيةٍ من الأرشيفات التي تُرسمل كل شيء، سواءً أحدثت خرابًا فيها أو نازعت قوتها".[24] بالتالي، ليست هذه الأرشيفات "ينابيع المعاني الحقيقيّة"، وإنْ كانت المستندات أصيلةً وجديرةً بالثقة، لكن توجُّهها نحو الظروف السياسيّة والاجتماعيّة التي أنتجتها ويطلق عليها "Evidentiary Paradigm" (نموذج الأدلّة) يغيّر بدوره من إحساس الثقة والموثوقيّة التي من الممكن استتباعها أو الانطلاق منها في التعاطي مع الأرشيفات بالمجمل.[25] لا نكون بذلك أمام حسمٍ نهائيٍّ لقوّة الأرشيف؛ إذ إنّها تكون عرضةً للاهتزاز وإعادة البناء بفعل عدّة عوامل من داخل وخارج الأرشيفات: تغيّرات في طبيعة السجلات وقدرتها على التخزين والوصول للمعلومات، تغيّرات في حفظها كممارسةٍ، مثل التكنولوجيا، وتغيّرات كذلك في طريقة قراءتها، وغيرها الكثير. وقد تتغيّر أيضًا بفعل الزمكان تبعًا لأحداثٍ تاريخيةٍ: اضطرابات، صراعات دينيّة، حرب أهليّة، ثورات سياسيّة، سيطرة إمبرياليّة، جنس، عرق، وفقاً للمنظّرَيْن الأرشيفيَيْن تيري كوك وجون شوارتز.[26]

إنّ الأرشيفات بذلك، ومن ضمنها الإسرائيليّة، موقعٌ للاستدلال على آثار الدول والأنظمة الاستعماريّة وممارساتها المستقبليّة، يجادل الباحثون في المجال الأرشيفيّ بأنّ الأرشيفات كانت القوّة العليا للدول الإمبرياليّة في القرن التاسع عشر كبرهانٍ على دورها أيضًا في الضبط والسيطرة، معتبرةً أنّ ما يشكّل الأرشيف والشكل الذي يأخذه، والنظام الخطابيّ الذي ينطوي عليه، جميعها ثيماتٌ نقديّةٌ في تحديد السياسة الاستعماريّة وقوّة الدولة. فحسب ستولر، فإنّ الرابط بين ما يُعتبر معرفةً وبين مَن يمتلك القوّة هو مبدأٌ أساسٌ في الإثنوغرافيا الاستعماريّة (الاستيطانيّة)،[27] الأمر الذي يولّد عنصرين متّصلَيْن عاطفيًّا، لكنهما

---

[24] Derrida, *Archive Fever*, 13

[25] Stoler, “Colonial Archives,” 91.

[26] Schwartz and Cook, “Archives, Records and Power,” 13.

[27] Stoler, “Colonial Archives,” 96.

منفصلان من ناحية الثيمات، وهما "المعرفة وتشكيل الأرشيف" و"الأرشيف وتشكيل المعرفة"،[28]انطلاقًا من أنّ الأرشيف مُنتِجٌ للمعرفة ومنتَجٌ عنها في آنٍ.

بالمجمل، لا تتمّ هذه السيرورة في الأرشيفات موضع الدراسة بدون ممارسة القوّة؛ القوة المُمارَسة على المعلومات، القوّة على الحفظ، القوّة على الوصول، القوة على التصنيف والوصف، القوة على التسمية والوسم، القوة على الإفصاح والإسكات، القوّة على المحو والبناء، القوّة على التمثيل، والتي يجمع في ما بينها بالضرورة الدافعُ نحو حجب منظومة النكبة واستئصال الرواية الفلسطينيّة المهدّدة لنظيرتها الصهيونيّة. فالأرشيفات والسجلات عمومًا ترعى في داخلها تمثيلًا معيّناً لعلاقات القوّة، دون إغفال أنّ تلك الانعطافة الأرشيفيّة ساهمتْ، بشكلٍ كبيرٍ، في تبديد سكون المفاهيم المرتبطة بالواقع، الحقيقة، الحياد، الموضوعيّة. إذ وضعت مفهوميْ القوّة والتمثيل، على وجه التحديد، تحت فحصٍ دقيقٍ،[29] تماشياً مع الفكرة القاضية بتغيّر محدّدات تلك القوّة وتفكّكها لو وُضعت في شروطٍ مختلفةٍ، بوصف الأرشيفات خاضعةً للتأويل الحر، لامتلاكها توفّرًا دلاليًّا بإمكانه أن يتغيّر على الدوام، مُلائِماًا نفسَه مع خطاباتٍ ومقارباتٍ مختلفةٍ للقوّة.[30] يدفعنا هذا المنظور إلى معارضة وجهة النظر القائلة بأنّ الأرشيفات تتمحور فحسب حول القوّة والسيطرة، وكأنّها أداةً مؤبّدةً في خدمة الرواية السائدة. وهو ما ينزع عن الأرشيفات احتمالًا قائماً بالتفلّت من القوّة التي اختيرت لها. فمن خلال منهجية "Against The Grain"(ضدّ التيار)، التي سنفصّلها في ما بعد،[31] يمكننا جلب الأصوات التي تتكلّم بعكس القوّة المصنوعة بواسطة أصحاب الامتياز وفي تعارضٍ معها، أو لإدراج تهكّمٍ منها أو تشكيكٍ إزاءها.[32]

يتضافر ما سبق مع قضيّة التمثيل الأرشيفيّ، والتي تُعتبر مسألةً مركزيّةً في صناعة السياقات الخاصّة بالأرشيفات والرؤى الأيديولوجيّة الناتجة عنها. تعتبرها الباحثة إليزابيث ياكيل ممارسةً سائلةً، متطوّرةً، ومبنيّةً اجتماعيًّا،[33] وذات استجابةٍ سريعةٍ

---

[28] See: Eliean Hooper-Greenhill, *Museum and the Shaping of Knowledge* (New York: Routledge, 1992); Kevin Walsh, *The Representation of the Past: Museums and Heritage in the Post-Modern World* (New York: Routledge, 1992).

[29] Schwartz and Cook, "Archives, Records and Power," 12

[30] Sekula, "Reading an Archive," 444- 445.

[31] Stoler, *Along the Archival Grain*, 47.

[32] Schwartz and Cook, "Archives, Records and Power," 15

[33] Elizabeth Yakel, "Archival Representation," *Archival Science* 3 (2003): 2

لأيّ تغييرٍ في الأرشيف مهما كان بسيطًا ولامرئيًّا.[34] تمنح هذه المفهمة فواعلَ اجتماعيّةً وسياسيّةً متعدّدةً دورًا حيويًّا في إنتاج الأرشيفات الإسرائيليّة وإعادة بنائها، بل وإنتاج المنظومة الصهيونيّة بالمجمل، ما يُحبِط الفكرة التقليديّة بأنّ المعنى المرجوّ قائمٌ بذاته في الأرشيف، مُتجاوِزًا إيّاها نحو فضاءٍ من السرديّات يؤسّس لها كلٌّ من المُنشئ، المؤرشِف، النظام والسلطة الأرشيفيّة لاستيطانيّة برمّتها، والمستخدم أيضًا، ما يخلق طبيعةً لانهائيّةً من المتعذّر ضبطُها للسياق.[35] وتشمل المساهمةُ في إعادة البناء/ الهدم الدائم/ عمليةَ الترتيب (احترام الوثائق والصور أو إخفاء بعضها أو الاستئصال تمامًا)، وعمليّةَ الوصف بما يشمل الخِدَع والحيل اللفظيّة البلاغيّة وتبنّي مصطلحاتٍ تنمّ عن منظورٍ سياسيٍّ أشمل، والتي تتشابك بالضرورة مع أدوات الوصول أو إعاقته (الخطوط الإرشاديّة، قائمة الجرد، اللغات المستخدمة للبحث، السجلّات البيوبلوغرافيّة، وغيرها).

بناءً على ما تقدّم من أدبيّاتٍ أُنتجت على وقع ما بعد الحداثة، والتي بدورها تشكّل منظورًا استرشاديًّا لموضوع دراستنا، يمكننا القول إنّ الدراسة هذه لا تسعى إلى فهم وتقفّي كلّ الإنتاجات العنيفة التي تتمّ في الأرشيفات الإسرائيليّة، على اختلاف أنواعها، من سلبٍ وإعاقة وصول وتشويشٍ في السرد وتدميرٍ وانتقاءٍ وحجبٍ، بهدف البقاء عند عتبة الأرشيفات، إنّما بغرض نقل مسألة تتبّعها إلى منطقةٍ ماديّةٍ أوسع تتعلّق بكلّ عمليات العنف والإزاحة والتحوّل المستمر ما بين الفلسطيني والصهيوني، والتي بدورها صنعتْ وعكستْ التوجّه الصهيوني على أرض الواقع وأوجدتْ مجتمعه الاستيطاني. حيث إنّ قراءة الصهيونيّة وتجليّاتها ومستقبلها كذلك على أرض فلسطين وناسها تستأهل تتبّع جميع أدوات واستراتيجيّات المحو والإنشاء التي تتّجه إليها جميع الأرشيفات الإسرائيليّة. فعمليّة محاولةِ إنتاج نسخةٍ مطهّرةٍ من الصهيونيّة ورعاياها من خلال الوعي بتقنيّات السلطة الأرشيفيّة، تعكس ضمنًا مسارها الحقيقي الفكري والسياسي الذي تتنصّل منه، وحاضرها العنيف تجاه الفلسطيني، وإرثها اللاأخلاقي عمومًا. وهو ما يجعل هذه الدراسة تتجاوز تفكيك المادة الخام التي تحويها الأرشيفات الإسرائيليّة نحو تفكيك جميع دوافعها

---

[34] تستعيد الباحثة إليزابيث ياكيل مثالًا تاريخيًا لتبيان الحدود السائلة للتمثيل الأرشيفيّ الذي يبدو الاحتفاظ بإحالةٍ واحدةٍ له ضربًا من المستحيل؛ وهو نموذج كولين ماكينز (Colin Mackenzie) الذي خدم كرسّام خرائط ومسّاحٍ لشركة الهند الشرقيّة في الهند الاستعماريّة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. أنشأ الرجل أرشيفًا متألّفًا من سجلّات مسؤولين بريطانيين ووكلاء أصليين وسجلاتٍ أخرى استُحوذ عليها من الأصليين أنفسهم، ليُنتِج بالمحصّلة تاريخًا محدّدًا للهند ينعكس فيها إطاره الاستعماري الذي ينظر للبلاد من خلاله. ولكي تتمّ هذه العمليّة من إنتاج التاريخ، كان لا بدّ من إفقاد المستندات المحليّة للأصليين مقولتها وتغيير سلطة المعرفة الناتجة عنها، كي تخدم كوكيلٍ أساسيٍّ لعمل السجلّات الاستعماريّة، الأمر الذي يخلق تمثيلًا أرشيفيًا جديدًا يؤهّل الأرشيفات للانتقال إلى مساحات الاستخدام التاريخيّ المغاير. للمزيد، يُنظر:

Yakel, “Archival Representation,” 7

[35] Ibid, 6

وظروف إنتاجها وفواعل بنائها، بغرض تفكيك الإطار السياسي الذي احتضن الصهيونيّة، وبالتالي استعادة أنطولوجيا النكبة كقوّةٍ مهمةٍ في استعادة السرد الفلسطيني.

من جهةٍ أخرى، يمكننا الادّعاء أنّ معظم الأدبيّات الأكاديميّة لم تُقارِب غالبًا موضوعة الأرشيفات الإسرائيليّة من مدخل عمليّاتها الإنتاجيّة العنيفة بشكلٍ متضافرٍ، والتعاطي معها كفضاءٍ إثنوغرافيٍّ يحكي الكثير عن ادعاءاتها وممارساتها الاستعماريّة كذلك، بل ظلّت تركّز على عمليّة سلب الأرشيفات والمكتبات الفلسطينيّة وأثرها على البناء الذاكراتيّ الفلسطيني، على حساب قوىً أخرى تُصنع باستمرار داخل هذه المساحات الأرشيفيّة وتساهم بشكلٍ جوهريٍّ ليس فحسب في محو الفلسطيني وإفقاد عصب روايته (النكبة) القدرةَ على النفاذ داخلها، إنّما المساهمة في اللحظة ذاتها في إنشاء "الدولة" ومكتسبات أفرادها وامتيازاتهم؛ مِن مِثل القانون الأرشيفي، السريّة، الوصف، التصنيف، اللغة، وحتى المسافات الفيزيائيّة. نتَجَ عن هذا تأطيرٌ ضيّقٌ للأرشيفات الإسرائيليّة غالبًا ما ينحصر في محتوى المادة الفلسطينيّة المنهوبة التي ينطوي عليها، دون التفكير بها كإحدى أهمّ الممارسات التي تبني السلطة الاستيطانيّة وتشكّل نقطةَ تحوّلٍ هامةً في مصيرَيْ الفلسطيني والصهيوني، من مدخل تكريس وظائفَ سياسيّةٍ جديدةٍ لها وإعادة تأطيرها باتجاهاتٍ مختلفةٍ تحوّلها بالمجمل إلى ماهية طبيعيّةٍ، بل وإيجابيّة يُخفى من خلالها العنف المُمارَس على الفلسطيني ويُعاد تشكيله على الدوام كما يقتضي المخيال الكولونياليّ.

بالمقابل، شكّلت موقعيّة عددٍ من الباحثين كأصحاب هويّةٍ إسرائيليّةٍ امتيازًا في القدرة على النفاذ إلى ما يعجز غيرهم من الباحثين الفلسطينيين عن الوصول إليه في ما يتعلّق بالأرشيفات،الأمر الذي جعلهم أكثر قدرةً على إنتاج أبحاثٍ تتّصل بتحديدٍ عينيٍّ لمواقع العنف الأرشيفي وتفكيك البُنى السرديّة التي أنتجتها، بل وأكثر اتصالًا بالإرث الفلسطينيّ. ومع ذلك، تشكّل موقعيتّي كباحثةٍ فلسطينيّةٍ تصطدم على الدوام بحواجز الأرشيفات الإسرائيليّة، التي تختزل بدورها كلّ العواقب الإحلاليّة المُنعكسة على الأرض، حافزًا على تحويل النِتاج السلبيّ للحواجز إلى آخر إيجابيٍّ قادرٍ على توسيع منظور العنف الذي يتيح قراءةً أكثر شموليّةً للسلطة الأرشيفية والظروف والحاجات السياسيّة التي أنشأتها. كما أنّ موقعيّتي هذه تمكّنني من الإفادة من الطاقة التأويليّة لهذه الأرشيفات، بحيث أستشفّ من كلّ محاولات حجب المحو الفلسطيني داخل الأرشيفات، عبر الاستعانة بالأدوات نفسها التي تؤدّي هذا الدور، النقيضَ تمامًا الذي يشكّل الجمعُ بين ترجماته الماديّة استئنافًا على غرض الأرشيفات الأصلي، بل وإحضارًا تلقائيًّا للرواية الفلسطينيّة التي عمادُها النكبة، وهو ما سأفصّله لاحقًا. في ضوء ذلك، وقبل الغوص في

محاور دراستي، أسعى في هذه المساحة إلى الوقوف عند أهمّ الدراسات النقديّة التي أخذت من موضوعة الأرشيفات الإسرائيليّة في سياقاتها الاستعماريّة أساسًا لها.

في كتابه "بطاقة ملكيّة"، فإذ يدرس الباحث الإسرائيليّ غيش عميت المكتبة الوطنّية الإسرائيليّة وأرشيفاتها من جهة ضحاياها التاريخيين، فإنّه يبحث في كيفيّة تشكّل الصهيونيّة على أرض فلسطين، والعنف الذي وجّهته نحو أطرافٍ ثلاثةٍ بغية نسج روايةٍ موحّدةٍ لـ"الأمّة اليهوديّة"، وترسيخ "الدولة" كملحقٍ غربيٍّ أولًا، وككيونةٍ أصيلةٍ ثانيًا. يبني عميت، بذلك، خيطًا ناظمًا بين مشاريعَ ثلاثةٍ في الإسكات لدى الصهيونيّة، وهي: مشروع "كنوز المنفى" الذي تنبثق منه روح الثقافة الشتاتيّة اليهوديّة، حيث استحوذت المكتبة الوطنيّة الإسرائيليّة على الإرث الذي خلّفه يهود أوروبا المقتولون في المحرقة النازية، والاستيلاء بطرقٍ جنائيةٍ وملتويةٍ على الكنوز الثقافية والدينية التي جلبها معهم يهود اليمن في هجرتهم إلى "إسرائيل" الفتيّة، وأخيرًا مصادرة عشرات آلاف الكتب من مكتبات القدس الفلسطينيّة إبان النكبة.

تكشف هذه المشاريع الثلاثة عن مواجهة تمزّق "الأمة" كمجتمعٍ متخيّلٍ وسحق الذاكرة الشخصيّة لصالح غريمتها الجمعيّة، ومقارعة الصهيونيّة للشرق،[36] باعتبار أن مؤسّسيها لطالموا كانوا موضوعًا للاستشراق في حياتهم المنفويّة. بمعنى أنّ محاولة "إسرائيل" الحثيثة لغسل نفسها ممّا تعتبرها وصمة قبوعها في الشرق الأوسط، استُعيدتْ عبر الملكيات الثقافيّة وصوغ سردية الدولة من داخل الأرشيف نفسه، وذلك بإعادة أمْثَلة ومَنْطقة الاستشراق كإطارٍ يصلح لصوغ السؤال اليهودي نفسه، وبمصطلحاتٍ استُعيرت مباشرةً من الخطاب الذي برّرت فيه أوروبا بواسطته سيطرتها الكولونياليّة على الشرق،[37] بعدما كان ذاك الخطاب مناهضًا لليهوديّة في أوروبا بالدرجة الأولى. يعني هذا إعادة تدويرها لذاك الخطاب الاستشراقي إزاء يهود اليمن، والفلسطينيين على وجه الخصوص، بمسوّغ "انحطاطهم" المعرفي وعجزهم عن صون إرثهم الثقافي.

بذلك، يبيّن عميت أنّ الصهيونيّة انطلقتْ عبْر أرشيفاتها ومكتباتها من أساس احتكارها لموضوعة التمثيل، تحديدًا من جهة الفئات التي تمّ إخضاعهم للإسكات من قِبلها. حيث اعتبرتْ نفسها الأيديولوجيا المُثلى للإنابة عن المجتمعات الأصلانيّة

---

[36] غيش عميت، *بطاقة ملكيّة: تاريخٌ من النهب والصون والاستيلاء في المكتبة الوطنيّة الإسرائيليّة* (عمان ورام الله: الأهليّة ومدار، 2016)، 12.

[37] Gil Hochberg, *In Spite of Partition: Jews, Arabs, and the Limits of Separatists Imagination* (Princeton, Princeton University Press, 2007), 8.

والتحدّث باسمها من موقعٍ أبويّ يفترض، بداهةً، عجزَ الأخيرة عن تمثيل نفسها وتمثيل المشرق الذي تنتمي إليه، مقابل منح نفسها أحقيّةَ التمثيل، ومنح المُمثَّلين صيغةً جديدةً من التعبير لا تتعلّق بكيف يمثّلون هم أنفسهم، بل بالكيفية التي ينعكسون بها في عينَيْ الصهيونية، بصورةٍ تضمن لها كلّ المسوّغات للاستحواذ على أصواتهم. الأمرُ كذلك متقاربٌ مع حالة تراث أهل اليمن الذي جرى السيطرة عليه، باعتباره معبّرًا عن هويّةٍ شرقيّةٍ دينيّةٍ، يُفترض إدراتها وتحييدها كرمى الهويّة العلمانيّة الغربيّة المُعادِلة للصهيونيّة. لكن يغفل "غيش عميت" عن علاقاتِ قوىً أكثرَ تعقيداً في حالة الصراع الفلسطيني الصهيوني؛ إذ إنّ المسألة لا تتعلّق فقط برغبةٍ عارمةٍ من قِبل الصهيونيّة لاحتكار صوت الفلسطيني وآلية تمثيله من منطلقٍ استشراقيٍّ، بل تتعدى ذلك نحو الحؤول دون كسب الفلسطيني أيَّ إمكانيةٍ لإعادة تشكيل هويّته وتنظيمها، باعتبارها استقطابًا مُهدّدًا، في جوهرها، للهويّة الصهيونيّة.

صحيحٌ أنّ عميت نزع إلى انتقاد مسلك المكتبة الوطنيّة الإسرائيليّة في تصوير السلب الثقافي الذي خاضته تصرفًا تنويريًّا مُرتبطًا بصيانة إرث "الغير" من النسيان، لكنه سرعان ما استسلم لهذه الصورة بإقراره أنّ مقولة الإنقاذ ليست عاريةً عن الصحة تماماً، ما يجعل موقفه المعرفي متقاطعًا أحيانًا مع الموقف الذي تطرحه المكتبة، خصوصًا حينما يأخذ من مسألة الحرب والفوضى عام 1948 لحظةً معياريةً يُقاس من خلالها "الضياع" الذي كان سيفرض نفسه على ملكيات الفلسطينيين لولا ما أقدّم عليه الجيش بمساعدة المكتبة الوطنيّة آنذاك. كما يعتقد عميت بتسخير هذه الموجودات لجمهورٍ أوسع، متجاهلًا استبعادَ الفلسطيني إجمالاً عن المساحات الأرشيفيّة التي تحوزها "الدولة" ليس كمتلقٍّ فحسب، بل كصاحب إرثٍ يتعرّض لإدارةٍ قمعيّةٍ كولونياليّةٍ، محوّلةً الشخصَ المستحقَ لها، في أفضل الأحوال، إلى جمهورٍ لمواده المودعة هناك ، والتي لا يمتلك أدنى سلطةٍ عليها للتصرّف بها. بذلك، تصبح الجماهيرية المرغوب بها بالنسبة للأرشيفات غيرَ مكتملةٍ دون سحق الذاكرة الشخصيّة للفلسطيني والاستيلاء على مقدّراته وتحويل بعضها إلى الحيّز العام، مقابل حرمان "الآخر" من أن يكون مالكَها وجمهورَها حتى في أغلب الأوقات.

أمّا على مستوى ملكيّات يهود اليمن التاريخيّة، فيبيّن عميت أنّ الأرشيفات الصهيونيّة أخضعتها لمنطقٍ فصاميٍّ. فمن جهةٍ، تفاعلت مع هذه الثقافة باعتبارها الرمز القبليّ والجينيّ اليهوديّ، بل وتحمل بين يديها عناصرَ توراتيةً هائلةً لا يمكن أن تلوّثها

أيُّ تأثيراتٍ عربيةٍ، بوصفهم عنصرًا أصيلًا من المجتمع القوميّ، والهويةَ التعبيريةَ عن أسسه البدائيّة الأولانيّة.[38] لكن من جهةٍ أخرى، أخضعهم الأرشيف لنظريةٍ معرفيّةٍ كولونياليّةٍ، حيث جرت شرقنتهم وعرقنتهم ضمنها، بوصفهم هامشًا تحتانيًا رجعيًا من المجتمع القومي.[39] وهو ما يفسّر الوصاية الأبويّة الصهيونيّة في الاستحواذ على هذه الملكيات، حالما وصل يهود اليمن في خمسينيّات القرن الماضي إلى "إسرائيل" الفتية، حيث صُودرت صناديق كتبهم ومخطوطاتهم وأرشيفاتهم. وهو ما يعبّر عن الحاجة الماسّة لهذه الملكيات التي يمكن الإشارة إليها على أنّها سلطة القوّة في الأصلنة والتجذير، لكن بالضرورة مع نزع أصحابها اليمنيين الأصليين عنها ومحو تراثهم وذاكرتهم.

وأمّا على صعيد المشروع الثالث "كنوز المنفى"، فيُظهر عميت أنّ وعي الصهيونيّة السياسيّة كان مصقولًا بأنّ إبقاء المحرقة وضحاياها بدون تمثيلٍ مُحتكَرٍ لها ينطوي على مخاطرةٍ كبيرةٍ لإتمام الصهيونية دورَها في أرض فلسطين، وهو ما يجعل من إعادة ملكيّات اليهود الثقافية مجالًا قويًّا لإعادة بناء واستجماع هويّةٍ يهوديّةٍ في "الخارج" موزّعة على جغرافياتٍ مختلفةٍ، ومرسّخة هوية المنفى التي قاتلت الصهيونية لنفيها. دفع هذا بالجامعة العبريّة إلى إنشاء لجنةٍ عُرفت بـ"كنوز المنفى" في أربعينيّات القرن الماضي، كتعبيرٍ عن تأميمها للمحرقة لأغراضٍ سياسيّةٍ وأيديولوجيّةٍ والاستحواذ الحصري عليها وكلّ ما يرتبط بها، إيذانًا باستقبال جميع الكتب والوثائق التي نهبتها النازية من اليهود، مموّهةً بذلك أيّةَ حدودٍ ما بين اليهوديّة والصهيونيّة، على اعتبار أنّ التحقّق النهائيّ للأخيرة منوطٌ بالضرورة بفكرة الخراب الذي حلَّ بالهوية اليهودية في "الشتات" بفعل المحرقة. فرضتْ الصهيونيّة بذلك وصايّةً أبويّةً على ضحايا المحرقة وعلى ما يخصّهم، ما استوجب مصادرة ذاكرة المحرقة لصالح قوميةٍ محددةٍ وفوقيةٍ عرقيةٍ[40] لضمان عدم الركون لها في "المنفى" وإحباط الصهيونيّة لفكرة إعادة تشكيل مجتمعٍ يهوديٍّ هناك.

يرى عميت وغيره من الباحثين أنّ هذه الملكيّات كانت ميدانًا للصراع بين رؤىً ومصالحَ متعارضةٍ، ما بين التجمّعات اليهوديّة في فلسطين، ونظيراتها في أوروبا، ليُحسمَ الصراعُ نهايةً لصالح الصهيونيّة في فلسطين وتستقبل القدس هذا الإرث، لتسجّل الصهيونية بذلك قمعاً لتلك الذاكرة وإسكاتاً لمن لا يزال على قيد الحياة من ضحاياها، بأنْ منحتْ نفسها أهليةَ الوراثة المطلقة لتلك الملكيّات مقابل نفيها عن الفئات المستحقّة لها وكتابتها تاريخاً من الحرمان النهائي إزاءها. جاء ذلك بدافع إسكات التاريخ

---

[38] عروبة عثمان، "يا ليتني في باب صنعا: موسيقى الشرق في إسرائيل،" مجلّة معازف الموسيقيّة الإلكترونيّة، 11 أكتوبر 2017 (استُرجع بتاريخ 6 أغسطس 2018، مِن https://bit.ly/2DI9NWZ).

[39] المرجع السابق.

[40] عميت، مرجع سابق، 83.

المنفوي أولًا، وإسكات إمكانيّة أيّ انبعاثٍ يهوديٍّ ثقافيٍّ خارج "أرض إسرائيل" ثانيًا، لتدفع الذاكراتُ الشخصيةُ لتلك الضحايا الثمن، فيُستولى عليها من أجل بناء القوميّة المتخيّلة والمجتمع المتخيّل والثقافة المتجانسة، ويبدأ اليهود باستعادة هويتهم الأوروبيّة التي لم يحوزوها يومًا وهم في كنف أوروبا. بذلك، أزالت المحرقة وبشكلٍ دائمٍ الخيارَ الليبراليَّ، وأبقتْ على القوميّة الصهيونيّة كخيارٍ وحيدٍ يُؤخذ بالحسبان.[41] إنّ توجُّه الأرشيفات الصهيونيّة نحو احتكار ذاك التاريخ يعبّر عن نزعةٍ ساطعةٍ للحركة الصهيونيّة بدفع المحرقة من الماضي إلى الراهن والنظر إلى المستقبل،[42] خصوصًا أنَّ المحرقة عجّلت من القناعة التامّة بالصهيونية، ليبدو الإبقاء على التراث اليهودي في "المنفى" تهديدًا فتّاكًا لطروحات الصهيونيّة الجغرافيّة السياسيّة تحديدًا. يتّضح ممّا سبق أنّ ثمّة رباطًا جدليًا ينظّم عمل الأرشيف الإسرائيليّ محورُه النفي: نفي المنفى، ونفي الشرقانيّة والدين، ونفي الفلسطينيين وروايتهم القوميّة على وجه الخصوص. نُظر إلى هذا النفي عبر مصطلحاتٍ ومفاهيمَ متعلقةٍ بخلاص تلك الملكيّات الثقافيّة، بشكلٍ متشابكٍ مع مفهمة بناء الأمّة التي أُبعد الفلسطيني تمامًا عن تخومها؛ ذلك انطلاقًا من أنّ "الأمّة المعاصرة هي شكلٌ من الوعي والإحساس والتفكير، ومن الهوية الذاتيّة، وبكونها متخيلةً وناتجةً عن وعي مَن يفترض بهم أن يكونوا مواطنين فيها، فإنّ الأمّة في أمسّ الحاجة إلى الذاكرة؛ فالذاكرة هي الجسر الممتدّ فوق الهاوية السحيقة بين الماضي والراهن. إنّ ذاكرة القوميّة الممزّقة، المنغرسة دومًا في داخل سياقٍ استبداديٍّ ومنوطٍ بإنكار الذاكرات المتنافسة، بحاجةٍ إلى الحماية والرعاية".[43] وهو ما ينطبق على عصب الأرشيفات الإسرائيليّة في السيطرة القمعيّة على إرث ضحايا المحرقة، ويهود اليمن، والفلسطينيين؛ إذ استوجب من خلال هذه المشاريع تحييد ما يهدّد الرواية الصهيونيّة المسعيّ إليها على أرض فلسطين، من مدخل الدين والشتات اليهوديَيْن وقوميّة الخصم كذلك، والتي أفرزت بالضرورة نتاجات محوٍ لذاكرات الفئات الثلاث.

أمّا الباحثة في التاريخ البصري الإسرئيلي، أريئيلا أزولاي، ففي كتابها "سجلٌّ تصويريٌّ للدمار وتأسيس الدولة 1947–1950"، تنتج أرشيفًا مدنيًّا بصريًّا من داخل الأرشيفات الإسرائيليّة؛ قوامُه تحطيمُ كلّ مجالات الفصل والتقسيم التي تطرحها أرشيفات الدولة بين السرديتين القوميتين الفلسطينية والصهيونية. لا تتبنّى الباحثة افتراضاتهما كناظمٍ لأرشيفها الجديد، معتبرةً أن كلًا منهما انعكاسٌ لأخرى ونتيجةٌ لها. بتعبيرٍ آخر، تقيم الباحثة من خلال هذا الأرشيف المتخيّل مواجهةً حقيقيةً بين

---

[41] المرجع السابق، 71.

[42] المرجع السابق، 43.

[43] بيار نورا، "بين الذاكرة والتاريخ: عن مشكلة المكان،" عن الفرنسيّة ريفكا سبيفاك، *زمنيم* 54 (صيف 1993): 8 (بالعبريّة).

الفلسطيني والصهيوني، يتيح لها تدوين الكارثة ليس باعتبارها مُنتجًا أو مُخرجًا تابعًا للحرب، بل باعتبارها عنصرًا تأسيسيًّا في تشكيل النظام الصهيوني.[44] وليس كذلك بصفتها "كارثةً من وجهة نظرهم"– أيّ الفلسطينيين فحسب– بل كارثة مشتركة تبدّد محاولةُ إرسائها منطقَ الذهنية الإسرائيليّة الذي يتعاطى مع مصطلح "النكبة" كارتباطٍ وثيقٍ بالآخر فحسب؛ بمعنى كيف يُعرّف الآخر ما حصل، دون أن يُدخِل هو نفسه هذا الإطار بتاتًا، بوصفه ليس جزءاً من المسألة أو السبب. بذلك، تدعي أزولاي أنّ العنف الأرشيفي لا يكمُنُ، هنا، في التنكر للمادة البصريةّ نفسها ورؤيتها Visibility التي تتعرّض لعمليات العنف التأسيسيّ وتعرِضُ أرشيفات المؤسسة الصهيونيّة جزءًا منها، بل في التنكّر للكارثة التي تحملها، والذي صنعها الانفصال المحتوم بين المصيرَيْن، الأمر الذي فرض في أحيانٍ كثيرةٍ استقلالًا على صورة مصير الفلسطيني في الأرشيف عن غيره الصهيوني. وهو ما يمكن تفسيره بحلول وصف الفرار بدلًا من الطرد، وتوزيع الملكية بدلًا من النهب، والتوزيع العادل عوضًا عن السلب وانتزاع الملكية، والأفظع تحوّل النكبة إلى حرب تحريرٍ تارةً وحرب استقلالٍ طورًا. وبالتالي، هذا النوع من العنف الخطابي واللغة يجعلان هذه العناصر والأنشطة خالدةً في الصور الأرشيفيّة، وهو ما يجعل من السهل الوصول إليها وإتاحتها للعامة.[45]

ما فعلته الباحثة في الكتاب أنْ استنطقت الكارثة وأعادت بناء تاريخها، الذي حاول النظام الأرشيفي جاهدًا كتمه وأعاق تطوّر الإدراك المدني له، من سجلات المستعمِر نفسه، بل الأهمّ أنّها استنطقت العوامل والظروف التي حالتْ دون قراءة الصور العنيفة إزاء الفلسطيني على هيئتها الطبيعية. وهو ما يتقاطع مع مجادلة سامرة إسمير التي لا تتّخذ منحىً كلاسيكيًّا في نقد الأرشيف وطرائق قراءته؛ إذ لا تتوقّف عند مسألة بطلان الأرشيفات الإسرائيليّة واكتنافها نقصانًا يجب تعويضه بأدواتٍ ومناهجَ بحثيةٍ أخرى، بل تتجاوز ذلك نحو اعتبار هذه الأرشيفات انفتاحًا على الأطر النظريّة والفكريّة التي تأسست من خلالها "إسرائيل" وأحكمتْ بواسطتها النكبة وتقاطعت فيها مع ممارساتها المستقبليّة،[46]خصوصًا أنّ الأرشيفات لا تسجّل النكبة كنقطةٍ مرجعيّةٍ داخلها، بل تتعامل معها كمنظومةٍ وقتيةٍ خارجيةٍ، غير أنّ أثرها وطرق تأسيسها بالإمكان تتبّعها داخل الأرشيفات، لكن بشرط إرساء قراءةٍ جديدةٍ لها تُناقِض الأهدافَ الرئيسةَ التي سعتْ إليها، والحفر في الطبقات الداخليّة غير المعلنة.

---

[44] Ariella Azoulay, *From Palestine to Israel: A Photographic Record of Destruction and State Formation 1947– 1950*, trans. Charles S. Kamen (London: Pluto Press, 2011), 9.

[45] Ibid, 13.

[46]سامرة إسمير، "العودة والمواطنة: بين أرشيفات الذاكرة والقانون،" في *أوراق عائلية: دراسات في التاريخ الاجتماعي المعاصر لفلسطين* (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2011)، 77– 78.

تأسيسًا على ما سبق، تمكّنت أزولاي، في كتابها، من استدراك العنف التأسيسي داخل الأرشيفات التي بنتها "الدولة"، على اعتبار أنّ التقاط العنف هو عنفٌ بذاته مُمارَسٌ من جهة السلطة الأرشيفيّة وأداةٌ وتخليدٌ له أيضًا, بَيْدَ أنّ أولى خطوات تحريره هي الاستئناف على ما يُصوَّر بأنّه غيرُ عنيفٍ باستدراكه كعنفٍ صانعٍ للقانون، الأمر الذي مكّن الباحثة من موقعة ما حصل في سياقه الحقيقي بفعل كسر ما أسمته "Divided Line" بين السرديتَيْن المتنازعتَيْن، وبين المصوّرين والأشخاص الذين تم تصويرهم من جهةٍ، والأخيرين والمتفرجين من جهةٍ أخرى.[47] أنشأتْ في كتابها نظامَ تصنيفاتٍ جديدًا مقسّمًا إلى سبع ثيماتٍ أساسيةٍ مشتقّةٍ من أدلةٍ بصريةٍ يحملها الأرشيف، ويجمعها منطق العنف التأسيسي من نهبٍ وتدميرٍ ونزعِ ملكيةٍ ومصادرةٍ وتهجيرٍ بين 1947– 1950، توازيًا مع التحذير من اعتبار تلك الأدلة اكتشافاً للكارثة؛ ذلك أنّ الكشف يستبطن ضمنيًّا الإخفاء في مرحلةٍ ما وإعادة الاكتشاف في وقتٍ لاحقٍ. لكنّ لُبَّ المسألة يكمُنُ في تجريد النظام الصهيوني نفسه في داخل الأرشيف من تعريف سيرورة تشكّله بكارثة الآخر، على اعتبار أنّ هذه الآثار الحاضرة الغائبة المتعلّقة بالكارثة دُمجت في أشكالٍ من الكلام والبنية المدنية، والمشهد والجدالات السياسية.[48] لذلك، تطرح أزولاي في تخيّلها المدني لهذا الأرشيف أسئلةً عدةً؛ أهمها كيف أُلتقطت هذه الصور، ولماذا؟ ما الجانب المُضمر وغير المقول فيها؟ وكيف لنا أن نسترجع سرديتها الحقيقية، ونزيل تمثيلها وتفسيرها المضللَيْن؟ لكنها بالمقابل، لم تفلح في العثور على أي دليلٍ بصريٍّ عمّا تعتبره عنفًا تأسيسيًّا كالمجازر، على الرغم من أنّ المناطق التي تغطيها الأرشيفات البصريّة حصلت فيها حوالي عشرين مجزرةً، وهو ما يدلل على قوّة هذه الأرشيفات في محو الفلسطيني كضحيةٍ، ومحو الآخر كذلك كجانٍ، وكلّ ما يمكن أن يهدّد صورته وسمعته "الأخلاقية".

إجمالًا، تكمُن أهمية هذا الكتاب في انطلاقه من مقولة "كارثةٌ من صنع النظام" حينما يكون إدراكُها غيرَ منوطٍ بجانب واحدٍ، فيُعاد تشكيل أرشيفات "الدولة"– الجانب البصري منه تحديدًا– على أساس تبديد انفصال التاريخين وتوازيهما، بإظهار التاريخ الفلسطيني الإسرائيلي– كما هو الحال مع الصراعات القوميّة في كلّ مكانٍ– كتاريخٍ لعلاقاتٍ متشابكةٍ بين مجموعاتٍ غيرِ متجانسةٍ.[49] فيما تسمّيه الباحثة محو وإنكار ما كان جزءًا من الشروط السياسيّة والإدراكيّة لهذه الأرشيفات، الأمر الذي أبانَ

---

[47] Ariella Azoulay “Archive", *Political Concepts*, Issue 1 (2012): http://bit.ly/2QP7PsD

[48] Azoulay, *From Palestine to Israel*, 13.

[49] Azoulay, “Archive”, http://bit.ly/2QP7PsD.

الحدث في الصور المؤرشفة، ومنحَ كلاً من الفلسطينيّ والصهيونيّ تمثيلًا مغايرًا متداخلًا في الصور لا يُقرأ مصير أحدهما دون الآخر، مؤكّدًا أنّ الماضي غيرُ مكتملٍ[50] وشخصياتِه كذلك؛ إذ تظهر الضحايا كشخصياتٍ تتدخّل في صناعة الحاضر.

على نفس المنوال، تتمحور انشغالات الباحثة في التاريخ البصريّ في الأرشيفات الإسرائيليّة، رونا سيلع، حول تحليل بُنى عمل وإنتاج الأرشيفات الإسرائيليّة، بشقّيها المدنيّ والعسكريّ، والقائمة بجوهرها على معايير التزييف والإسكات والمحو إزاء الأصليّ الفلسطينيّ، لكنّها تضع مبدأً مشتركًا بين جميع دراساتها وكتبها[51] يتمثّل في اجتراح قراءاتٍ جديدةٍ قادرةٍ على مناهضة الهدف الذي انبنتْ من أجله هذه الأرشيفات. تذهب سيلع باتجاه ما تعتبره حفرًا في طبقاتٍ لامتناهيةٍ من المعاني الأرشيفيّة. فإنْ كان عملها، في جزءٍ منه، منصبًّا على تقفّي تمثّلات القرى العربيّة وناسها في المخيلة الاستعماريّة من خلال ملفات القرى تحديدًا والمسوح الاستطلاعيّة والمواد الاستخباراتيّة التي أعدّتْها العصابات الصهيونيّة قبل حرب النكبة، فإنّها تحيطه بطرحٍ مغايرٍ يستجيب لفواعل سياسيّةٍ واجتماعيّةٍ جديدةٍ تسحب هذه الملفات إلى منطقةٍ روائيّةٍ تخالف وظيفة نظيرتها عند المنشأ. وهو ما ينتج بحسبها معرفةً مضادّةً تُستقى من خلالها تمثّلات الوجود الفلسطينيّ قبل النكبة، بل وفي حالاتٍ كثيرةٍ تتحوّل هذه الوثائق الاستخباراتيّة بإزاحة سلطة السرد خاصّتها إلى آخر الأدلة عن حياة الفلسطيني وموقعه وجميع انعكاساته الثقافيّة والاجتماعيّة ما قبل حلول المأساة المشتركة، لنكون بذلك أمام مواقعَ أنثروبولوجيّةٍ جديدةٍ تتحدّى الأرشفة السائدة.

من جهةٍ أخرى، تنشغل سيلع في دراسة التاريخ البصريّ في الأرشيف الصهيونيّ المركزيّ، الذي كان سابقًا على تأسيس "الدولة". تتتبّع تبدّل الهويّات بين الغائب والحاضر، وتمثيل الأرشيف صورةً قصوى من التحوّل الماديّ والسرديّ للجغرافيا الفلسطينيّة التي تُترجم هناك إلى مستوطناتٍ جرت "العودة" إليها. كما ترجمت سيلع، في كتابها "لمعاينة الجمهور"، رحلتها

---

[50] Ibid.

[51] يُنظر رونا سيلع، *لمعاينة الجمهور: حكاية صور فلسطينيّة معتقلة في الأرشيفات العسكريّة*، ترجمة علاء حليحل (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيليّة مدار، 2018). ويُنظر أيضًا:

Rona Sela, "Seized in Beirut: The Plundered Archives of the Palestinian Cinema Institution and Cultural Art Section," *Anthropology of the Middle East* 12, no. 1 (2017), 83– 114; Rona Sela, "Rethinking National Archives in Colonial Countries and Zones of Conflict: The Israeli Palestinian Conflict and Israel's National Photography Archives as a Case Study," in *Dissonant Archives: Contemporary Visual Culture and Contested Narratives in the Middle East*, ed. Anthony Downey (London and New York: I.B. Tauris & Co. Ltd., 2015), 79– 91; Rona Sela,"The Genealogy of Colonial Plundered and Erasure– Israel's Control Over Palestinian Archives," *Social Semiotics* 28, no 2 (2017), 201– 229.

الطويلة التي قطعتها داخل الحيّزات الأرشيفيّة الإسرائيليّة، العسكريّة منها تحديدًا، لتكون الصراعات التي خاضتها بوجه حواجز الوصول والرقابة العسكريّة المفروضة على الأرشيفات المنهوبة وغيرها، جزءًا أصيلًا من السيرة الإثنوغرافيّة لها وللفاعلين المرتبطين بها. حيث فتحت عين العامة لأوّل مرّةٍ على إرثٍ بصريٍّ فلسطينيٍّ اعتُبر غنيمةً حربيّةً، سواءً في عام النكبة أو الحروب التي لحقتها، والذي خضع بدوره إلى نظامٍ قمعيٍّ كولونياليٍّ أزاح السرد الفلسطيني عنه، وخوّلت السلطة الأرشيفيّة نفسها لتصنّفه، وفقًا لقانون السريّة، في الظلّ والخفاء الأرشيفيَيْن، وغيره من أشكال الحجب.

وفيما يتعلق بهذه الأرشيفات الصهيونيّة إجمالًا، ففي دراسته "المواد والوثائق المتعلّقة بالفلسطينيين في الأرشيفات الإسرائيلية"،[52] يقدّم مصطفى كبها مداخلةً يمكن اعتبارها تقنيةً إلى حدٍّ ما حول الأرشيفات الصهيونيّة، بهدف تحديد نوع المواد والوثائق داخل الأخيرة. فهناك مواد تحوّل الفلسطيني فيها إلى مُعطىً للتشييء والاختبار والبحث (معظمها كُتبت بالعبريّة والإنجليزيّة)، مُسوّرة بعدة أهداف: منها الاستخباراتيّة أو المعلوماتيّة أو البحثيّة؛ مثل ملفات القرى أو معلومات مفصّلة عن المدن العربية الفلسطينية وفعالياتها المتعددة. وتجدُر الإشارة هنا إلى أنّ غالبًا ما حُيِّدتْ المدينة لصالح القرية، حتى على مستوى البحث الأرشيفي، بوصف القرية الأكثرَ جدارةً في صوغ سؤال الفقد المادي للأرض. أي أنّه "عندما تحوّل اقتلاع القرية والعشيرة والحمولة من أرضها بدلًا من تذريرها أفرادًا إلى سمة الحداثة الفارقة، تحوّل الانتماء إلى القرية والعشيرة والحمولة وغيرها إلى جسرٍ لتعميق الانتماء إلى فلسطين لدى الأفراد المذرّرين"،[53] وهو ما يفسّر سيطرة ملفات القرى على العقلية البحثيّة على حساب الوثائق الأخرى المتعلقة بالمدن، على الرغم من الأخيرة انفتحت على معلوماتٍ مفصّلةٍ حول: العائلات المدينيّة وأصولها، الأراضي وملّاكها، النشطاء السياسيين وصانعي الرأي العام، المقاهي ودور الملاهي وملاّكها وروادها.

أمّا بخصوص ملفات القرى التي ضمّت معلوماتٍ تفصيليّةً عن 380 قريةً، فيقاربها كبها من ناحية أنهّا بالعادة كانت في تاريخٍ سابقٍ على المطاردة والاحتلال. إذ إنّ القوات كانت عند احتلالها القرى تعتقل وتطارد رجالًا كانت أسماؤهم قد وردت في قوائم أُعدّت سلفًا للرجال الفلسطينيين القادرين على حمل السلاح، أو من اشترك في الثورة الفلسطينية الكبرى. على المقلب الآخر، ثمّة ذاكرةٌ كاملةٌ برسم الفلسطيني داخل الأرشيف تعرّضت لاستلابٍ ماديٍّ ورمزيٍّ، جُمعت منذ نهاية العهد العثماني، مرورًا بفترة

---

[52] مصطفى كبها، "المواد والوثائق المتعلقة بالفلسطينيين في الأرشيفات الإسرائيلية،" في *أوراق عائلية: دراسات في التاريخ الاجتماعي المعاصر لفلسطين* (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2011)، 71–76.

[53] عزمي بشارة، *طروحات عن النهضة المعاقة* (رام الله: المؤسسة الفلسطيينة لدراسة الديمقراطية (مواطن)، 2003)، 155.

الانتداب البريطاني، والتي شهدت تعنيفًا حتى في تصنيفها؛ تحت اسم "مواد غنائم" أو "وثائق متروكة"، مثل: وثائق اللجنة التنفيذية العربية– وثائق المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى– وثائق اللجنة العربية العليا– وثائق الهيئة العربية العليا– وثائق الأحزاب الفلسطينيّة.

في سياقٍ مُتّصلٍ، كتب كثيرٌ من الباحثين حول دور ملفات القرى والخرائط في عمليّة الإنتاج الأرشيفي الإسرائيلي، تحديدًا ما قبل النكبة. في السياق الصهيونيّ، ليست الخرائط أداةً معرفيةً يتمثّل من خلالها الواقع القائم ويحاكيه، بل هي منتجٌ مسيّسٌ ينحاز لحقيقةٍ جديدةٍ تصنعها جدليةُ المحو/ البناء، وينتج عنها معانٍ من السيطرة والتحكّم والمعرفة الاستعمارية تتضافر سويةً لصناعة واقع حقيقي. كان وعي الصهيونيّة مبكّرًا بضرورة إنتاج خرائطَ تتلاءم مع غائيّة استملاك الأرض وفرض هوّيةٍ سياسيةٍ ودينيةٍ عليها. ولتحقيق ذلك، كان لا بدَّ من امتلاك معرفةٍ بالحقيقة الأولى ليجري استدخالها في الممارسة الخرائطيّة وفرض تغييراتٍ عليها تتواءم مع الهدف السياسيّ أو العسكريّ الذي تودّ تحقيقه، تحديدًا من جهة العصابات الصهيونيّة ما قبل "الدولة". وكَوْن هذه العصابات لم تكن تمتلك ذاكرةً استباقيّةً للمكان وتجربةً دخليةً به تمكّنها من إعادة تشكيل الحقيقة على الخرائط وتحقيق غاياتٍ عسكريّةٍ، فلقد اتخذت من الفلسطيني وجغرافيّته موضوعًا أساسًا يتبدّى من خلاله إفراطٌ في التوثيق وتجميع المعلومات عنه.[54]

بناءً على ما تقدّم، يرى الباحث "إفرات بن زئيف"، في كتابه "تذكّر فلسطين عام 1948"، التطرّف في الاستحواذ على ذاكرةٍ خرائطيّةٍ أرشيفيّةٍ مكمنًا داخليًّا عنوانُه الجهلُ بالأرض وما عليها، لتبدأ العصابات الصهيونيّة– تحديداً قوات "البالماخ"— بالتعاون مع "قسم الانتداب للمسوحات" الذي درّب 150 عنصرًا منها عام 1942 في مجال الاستطلاع وجمع المعلومات الاستخباراتية، وبدؤوا بإعادة بناء خرائطَ خاصةٍ بهم معتمدّةٍ بشكلٍ أساسيٍّ على خرائط الإنجليز. حيث نسخوا بعضها في داخل المكاتب الانتدابية، وسرقوا جزءًا آخرَ منها لنسخها في مكاتبهم الخاصّة، وأضفوا تعديلاتٍ جوهريةً عليها لتنجسم مع غرض

---

[54] تجدُر الإشارة هنا إلى أنّ هذه الغاية المُرتجاة أحدثها تحوّلٌ أساسيٌّ في المقاربة الصهيونيّة من المنحى الدفاعيّ نحو الهجوميّ، استدعتها ضرورة الملاءمة مع ما شاهدوه من سيرورة الفاعلية لعدوّهم في الثورة الفلسطينية الكبرى 1936–1939، لدرجة أنّ تخيّلهم لشكل المواجهة المستقبليّة الذي دفعهم إلى توثيق الفلسطيني ومكانه كان مشروطًا بتحوّل الثورة إلى جزءٍ أساسيٍّ في بنائه، مع إعطاء الشكل المتخيّل مدىً أطوّل عن سابقه من مواجهةٍ. للمزيد حول هذه المسألة، يُنظر:

Efrat Ben Ze'ev, *Remembering Palestine in 1948* (Cambridge: Cambridge University Press, 2011), 47–48.

القتال الذي كانت تتحضّر له تلك القوات. ومِن بين هذه الخرائط الـ Visibility Maps (خرائط الرؤية) التي توضّح المسارات التي تُرى من داخل القرى ومحطيها، و Maps of The Inner Village (خرائط القرى الداخليّة) التي تعرض الطرق الأساسية للقرية، فضلًا عن خرائط للقرى ومحيطها تشير من خلالها إلى ثيماتٍ محدّدةٍ.[55] يقول أحد أعضاء الهاجاناه السابقين، تسفي جيرمان: "تمّ التقرير بضرورة التحضّر للحرب القادمة. لم نتكلم عن جيوشٍ نظاميةٍ، بل قواتٍ محليّةٍ، فكان من الضروري معرفة المكان والقرى وما فيها؛ إذ كانت كلّ دورة تدريبية ترسل شبابها ودورياتها للاستكشاف".[56]

تمخّض عن هذا الوعي إنشاءُ ملفات القرى بين 1944– 1948، والتي كتبتها مجموعةٌ من المستعربين اليهود والمخبرين العرب،[57] والتي يُمكننا شحنها بقوّةِ سردٍ مختلفةٍ اليوم، باعتبارها مجالًا ثريًّا للتاريخ الاجتماعيّ المعاصر لفلسطين قبل النكبة. غير أنّ سؤال استردادها من القوّة التي شكّلتها وأهدافها يحمل توتّرًا على صعيد النتيجة التي تُفضي إليها احتمالية تعطيل النظرة الكولونيالية في هذه الملفات، وردّ الخطاب إلى معقله الأساسي، مُنحّيًا الطابع الاستخباري جانبًا، ومُعيدًا إليها ضرورتها الاجتماعية والنضالية (مثل التركيبة السكانيّة والعلاقات بين السكان على مستوى الحمولة والطائفة، وملكية الأراضي ومصادر المياه، وناشطي الحركة الوطنيّة). بمعنى هل نحن بذلك نبني فعلًا تحرريًا، أم نعيد التوكيد على سطوة الأرشيف علينا ولو

---

[55] بالمقابل، برزت الحاجة لدى منظمة "الجهاد المقدّس" وغيرها من المنظمات الثوريّة في اعتماد الخرائط أداةً عسكريةً فعّالةً، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الصورتَيْن اللتَيْن نشرتهما رونا سيلع مؤخّرًا بعد استخراجهما من الأرشيفات العسكريةّ الصهيونيّة. تُظهِر الصورتان عبد القادر الحسيني وقادةً آخرين يتابعون خطّتهم العسكرية من خلال الخرائط التي بحوزتهم.[55] تكشف هذه المسألة عن نهبٍ أرشيفيٍّ مزدوجٍ، الخرائط والصور التي جمّدت تلك اللحظات. في هذا السياق، يقول بن زئيف إنّ مجموعةً خرائطَ طوبرغرافيةٍ بمدى 1: 100000 تغطّي كل المنطقة الداخليّة لفلسطين تم التعاطي معها كغنيمةِ حربٍ حتّمها تحقيقُ الانتصار انتزاعَها من إحدى الجيوش العربية عام 1948، حيث كانت هذه الخرائط بريطانية الأصل مضافةً إليها بعض الملاحظات مثل: Bay Guard Station, Old Military Facilities, Palestinian Forces Military. للمزيد، يُنظر:

Ben Ze'ev, *Remembering Palestine in 1948*, 58.

[56] Ibid, 51.

[57] للمزيد، يُنظر: رونا سيلع، "استشكاف الأراضي الفلسطينيّة 1940– 1948: ملفات القرى والصور الجويّة والاستطلاعات الخاصة بالهاغاناه،" *مجلة الدراسات الفلسطينيّة* 25، عدد 98 (ربيع 2014): 118– 133. ويُنظر أيضًا: محمود يزبك، "الملف الفلسطينيّ في الأرشيفات الصهيونيّة،" *حوليات القدس*، عدد 12 (2011): 86– 90. وأيضًا:

Saleh Abdel Jawad, "Colonial Anthropology: The Haganah Village Intelligence Archives," *Jeruslem Quarterly* 68 (2016): 21– 34.

بطريقةٍ مختلفةٍ وفقًا لمنطق الانفعال به أولًا وأخيرًا؟[58] وهو ما يتقاطع مع ما تطرحه الباحثة "جانيت باستيان" حول ما تسمّيها "همسات في الأرشيفات"،[59] المبنيّة على أساس اكتشاف كلمات أو أعمال المستعمَرين داخل الأرشيفات السائدة، وبالتالي إعادة قراءتها بما هو أسفل من السطح وتعطيل النظرة الكولونياليّة فيها، وهو ما سآتي عليه لاحقًا بإسهابٍ.

وفي العودة إلى كتاب "تذكّر فلسطين عام 1948"، يبيّن بن زئيف أنّ "الهاجاناه" سارعت عشية حرب 1948 إلى احتلال مبنى "تل أبيب" للقسم البريطاني للمسوح، ونهبت جميع الخرائط والمسوحات الاستطلاعيّة والأفلام الموجودة هناك، وذلك بأمرٍ من الموساد الذي علم نيّةَ الإنجليز نقلَ جميع المواد من ذاك المبنى إلى نابلس، ليتفاجأ الإنجليز عند ذهابهم للمبنى بفراغه تمامًا. بالمقابل، وزّعت "الهاجاناه" المواد على منازل أعضائها ريثما تنتهي الحرب، ليُعاد بعد ذلك تجميعها وإيداعها في المكان نفسه تحت سلطةٍ سياسيةٍ جديدةٍ.[60] يشير هذا الحدث إلى أنّ سلوك النهب لم يكن خرقاً لمسارٍ ما، ولم يكن حدثًا ماضيًا منعزلًا عن غيره خلقه طارئٌ ما، بل كان مشتقًّا من سياسةٍ واعيةٍ تجتمع فيها صفات العقلانيّة الحديثة التي تسمح لها بالاستحواذ التامّ على المعلومات وتجييرها وتصنيفها وفقًا للطريقة التي تؤثّر في عرض التاريخ واستقطابه. تجدُر الإشارة هنا إلى أنّ النظام السياسي الإسرائيلي في ما بعد منحَ نفسه أهليّة الوراثة المطلقة لجميع المؤسسات الانتدابيّة وموادها التي انتقلت بغالبيتها إلى أرشيفات الدولة أو البلديات المحليّة، باعتباره خلفًا لها، في الوقت الذي طَبَعت فيه سرديةُ التحرّر المزدوج الروحَ العامةَ للنهب، باعتبار الاستيلاء على المواد أحد أهمّ علامات الانتصار والامتياز الجديد الذي فرضه التغيّر في علاقات القوى، وضرورة انتزاع المواد من أيدي "الأعداء" باعتبارها مطرحًا كامنًا لتحقيق طموحاتهم وسحق السرديّة المُقابِلة.

بالمجمل، يمكننا القول إنّ معظم الأدبيّات التي تناولت سيرورة الأرشفة الإسرائيليّة، انحصرتْ أولًا في تبيان الوعي المبكّر الصهيونيّ بضرورة أخذ الفلسطيني وجغرافيّته وثقافته كحقلٍ معرفيٍّ يجب الإحاطة به وتسجيله، بغية الإفادة منه في تغيير مجريات الحرب معه، ومن ثمّ تحوّله بعد مرور الوقت، على وقع إتاحة بعض محاوره، إلى مكامنَ تاريخيّةٍ من شأنها أن

---

[58] عروبة عثمان، "أوراق عائليّة: نحو إعادة كتابة تاريخ مَن هم تحت،" مجلّة حبر الإلكترونيّة، 25 شباط 2018 (اسُترجع بتاريخ 5 سبتمبر 2018، مِن http://bit.ly/2ScOQKW).

[59] Jeanette Bastian, "Whispers in the Archives: Finding the Voices of the Colonized in the Record of the Colonizers," in *Political Pressure and the Archival Record*, ed. Magret Proctor, Michael Cook and Caroline Williams (Chicago: Society of American Archivists, 2005), 28- 29.

[60] Ibid, 54- 55.

تستجيب لقوّة السرد الفلسطينيّ، وتستعيد من خلالها سيّرًا إثنوغرافيّةً وسياسيّةً شاملةً للقرى الفلسطينيّة الصامتة والمُغيّبة وأهلها اليوم. لكن غالبًا ما تتموضع هذه الأدبيات ضمن نطاق إظهار تجليّات عملية النهب لمقدّرات الفلسطيني وإرثه الأرشيفيّ، في ضوء الاستحواذ الصهيونيّ كغنيمةٍ حربيّةٍ تطال الذاكرة الفلسطينيّة، من جهةٍ، وتخرُج عن سرديّة النهب والمصادرة نحو بوّابة الحماية والتأسيس لـ"الدولة"، من جهةٍ أخرى، لكن دون التتبّع النقديّ لمصائر المواد المسلوبة المُتاحة تحديدًا في "أرشيفات الدولة"، والتي في كثيرٍ منها تُوهم العامة بأنّها لم تخضع لعالمٍ اجتماعيٍّ جديدٍ من التمثيل والملكيّة؛ إذ تشكّل بعض الاستراتيجيّات الأرشيفيّة حجبًا للعنف الذي طالها مُباشَرةً، والتي نسعى إلى تفكيكها في هذه الدراسة. كما تفتقر معظم هذه الأدبيّات إلى النظر إلى قوّة النهب الأرشيفيّة ضمن مدىً أبعد من مجرّد خسارة الملكيّة الفلسطينيّة ونفي ذاكرة أصحابها، بحيث تتجاوزها إلى فهم حدود الطرد والإحلال على صعيد سلطة المعرفة الناتجة عن هذه المواد وشبكة فاعليها التي تتخطّى المُنشئ. وهو ما أسعى إلى اقتفائها في دراستي هذه من خلال الأخذ بعين الاعتبار القوى العنيفة الأخرى التي تُضفى عليها ضمن منظومة قوّة عدم الوصول. إجمالًا، أسعى إلى تفكيك أوجه العنف الأرشيفي تجاه الفلسطيني كمالكٍ وراوٍ ومتلقٍّ، لكن دون اعتبارها حصرًا وظائفَ سلبيّةً تُمليها السلطة الأرشيفيّة على الفلسطيني، بل الانفتاح على استراتيجات العنف تلك كإحدى أهمّ القرائن التي نستخلص عبْرها السجل العنيف لـ"الدولة" ونُظُمها السياسيّة والقانونيّة، بشكلٍ ينتج سردًا تاريخيًّا مناوئًا للسرد المهيمن الذي تحاول القوّة الأرشيفيّة تكريسه، نتمكّن من خلاله من إعادة تركيب مشهديّات الذاكرة المُستلبة.

المنطلق النظري للدراسة: الإبادة الأرشيفيّة ضمن إطار الاستعمار الاستيطانيّ

في أحيانٍ كثيرةٍ، يكون اللجوءُ إلى نمطٍ مشدّدٍ من الإبادة الأرشيفيّة للمستعمَر تعبيرًا عن عجز المستعمِر عن ممارسة الإبادة الجماعيّة كسياسةٍ خاصةٍ به، ليس كموقفٍ أخلاقيٍّ من الضحيّة أو غياب فاعلية الممارسة وأدواتها لديه، بل كانتماءٍ حادٍّ إلى موقعه وصورته إزاء المنظومة الأخلاقيّة التي بناها. صحيح أنّه في الحالتين، يحضر النفي والإقصاء كمحرّكٍ مُحدّدٍ لهما، إلا أنّ الإبادة الأرشيفيّة التي يمكن نحتها بـ"Arcicide"– على نسق إبادة المكتبات Libricide بحسب ريبكا نوث[61]– تبقى نمطًا ثانويًّا يجري إدراكها في إطارٍ أوسع من الإبادة الجماعية أو الإثنية. بيدَ أنّ الإهلاك النهائيّ لجماعةٍ ما يحمل بالضرورة إهلاكًا

[61] ريبكا، نوث، *"إبادة المكتبات: تدمير المكتبات برعاية الأنظمة السياسيّة في القرن العشرين،"* ترجمة عاطف سيد عثمان (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2018).

لمادّتها التاريخية ومقدّراتها الثقافية؛ فموت المجموع هو استئنافٌ نهائيٌّ على هويتها وذاكرتها بالفقدان الشامل. إذ إنّ القرن العشرين الذي شهد ولادة أنظمةٍ متطرفةٍ انتهكت الحدود المتخيّلة، اتّجه إجمالًا إلى "إبادة المكتبات والأرشيفات" كسيرورةٍ مكمّلةٍ لموت المجموع (النازية واليهود)، أو كسياسةٍ ساحقةٍ لثقافةٍ ما باعتبارها سرديةً تُقوّض أيديولوجية الدولة وتهدّد بقاءها وتكريسها (الصرب بوجه الكروات والجماعات المسلمة)، خاصةً إن كانت تلك الثقافة تسمُّ جماعةً إثنيةً محددةً، وهو ما يعني بالضرورة نفيً لمُشكّلها ومكوّنها، وإنْ لم يتوفّر شرط الإفناء الجسديّ.

وقد تكون "إبادة المكتبات والأرشيفات" ميدانًا لصراعٍ استعماريٍّ تجتمع فيه ثيماتُ القوميّة والكولونياليّة والعنصريّة، تتمثّل قوّتها في إعاقة تشكيل هويّة المستعمَر، وضمان سيطرة السردية الأخرى بإسكات غريمتها، فلكي تبني نفسها، عليها أنّ تمحو ما قد يحمل تفيندًا لها وتشكيكًا بها، وفي الحالات الاستيطانيّة يُمحى ما يُعتبر على الدوام تهديدًا وجوديًّا لها من مدخل السرد. وقد تميل هذه الأيديولوجيّات إلى وضع الكتب والأرشيفات في دائرة الشكّ، إمّا بوصفها مصدرًا لإثارة الفتن، أو أداةً بيد العدوّ، أو كبشَ فداءٍ لأمةٍ أو جماعةٍ إثنيةٍ، وبالتالي يصبح تدمير الكتب والأرشيفات ونهبها وفرض الرقابة عليها أمرًا مقبولًا منضويًا تحت تلك السياسة.[62]

في دراستنا هذه، لا نتّخذ فحسب من التدمير والسلب والتطهير مجالًا حيويًّا لمفهوم "الإبادة الأرشيفيّة" الصهيونيّة، بل بإمكاننا الادعاء أنّ المفهوم يشمل إعاقة هذه الأرشيفات من أداء أدوارها السياسية والاجتماعية الأصليّة،[63] وفرض أدوارٍ ووظائفَ جديدةٍ عليها تنزعها من بنيتها الأساس، وتضيف للمهيمن أبعادًا جديدةً من قدرته على الإماتة الخطابيّة لهذه الأرشيفات لو بقيت حبيسته، وبالتالي تعريضها لعمليات عنفٍ تصنيفيّ ووصفيّ وإدخالها نطاق الرواية المهيمنة، بل وملكيّة المجتمع الاستيطاني والنفاذ إليها. ذلك على اعتبار أنّ "شرط التقدّم الإنسانيّ والثقافة مرهونٌ بتراكم السجلّات، ولذلك يُعتبر تدمير السجلّات مقلّصًا للحيويّة الثقافيّة، ومُفضيًا للانحطاط".[64] في الحالة الإسرائيليّة، نشهد صورًا مركّبةً تؤلّفها تلك السياسة، باعتبار هذه المواد الأرشيفيّة– أولاً– غنيمةً من غنائم الحرب التي تتعامل مع هذه الملكيات كامتيازٍ يحظى به المنتصِر، ويؤهّله لوراثة الطرف الآخر المهزوم والاستحواذ على ذاكرته. وهذه الوراثة لكي تحدث، لا بدّ من استبطان الموت للضحيّة

---

[62] المرجع السابق، 76.

[63] المرجع السابق، 23.

[64] المرجع السابق.

واندفاعٍ له كذلك، وإن لم يكن موتها حقيقةً واقعةً. بالتالي، تُصوَّر المسألة استحقاقًا للمنتصر التصرفَ بهذا "الإرث"، وطرد سياقه الأصلي وإحلال آخر يتماهى مع منظور المكان وذاكرته الذي انتقل إليه، وهو ما يعني انتفاء فكرة خدمة هذه الأراشيف الأبدية لسرديّة مُنشئِها، لقاءَ خلق تمثيلٍ أرشيفيٍّ جديدٍ لها يفرضها نزعُ الملكية، معيدًا إنتاج المعنى بوساطة نظام السجلات الجديد والمؤرشفين وحتى المؤرّخين، فيكون الآسر الصهيوني هو المُنشئ الجديد لها، لكنه غير النهائيّ بطبيعة الحال. إذ لا يستطيع أحد التنبّؤ بطبيعة السرديات التاريخيّة التي يمكن إنتاجها من الأرشيفات، إنّما تبقى على الدوام في حالةٍ متجدّدة من عكس حقائق تاريخيّة متنوّعة تبعًا لأيديولوجيا القراءة.

ثمّة أيضًا نمطٌ آخرُ من الإبادة الأرشيفيّة تمتثل له الحالة الإسرائيليّة، والذي يقضي بتصنيف مواد بعينها على أنّها ضارّةٌ، ليُترجم تحييدها إلى تطهيرٍ عنيفٍ أو تدميرٍ انتقائيٍّ أو إبقائها في الخفاء محميّةً بقوانين الرقابة العسكريّة، وعادةً ما يُمارس هذا النمط في ضوء أنظمةٍ أيديولوجيّةٍ ودينيّةٍ صارمةٍ. وفي ضوء هذه السياسات، كثيرًا ما تُفنى هذه المواد الأرشيفية تمامًا، وتكرّس لدى صاحبها تأبيدًا للحرمان منها؛ سواءً باستعادتها المادية أو السردية. لا يأتي ذلك كمحصّلةِ جرائمَ عفويةٍ أو كما تصفها "توث" بأنّها "مجرّدُ شرٍّ محضٍ"،[65] بل تبدو حلًّا سياسيًّا مدروسًا نابعًا من "عقلانيّة" الحداثة يُسخِّر التطهير العنيف لخدمة أهدافٍ سياسيةٍ وأيديولوجيةٍ بعينها، وحسم الصراع بين رؤىً متعارضةٍ. وهنا، يبرز لنا التعاطي مع الأرشيفات الإسرائيليّة بوصفها منحىً من الجهر والإسكات، والتذكّر والنسيان، تؤهّلها علاقات القوّة لتحديد أيّ المواد جديرةً بالحفظ والصيانة، وأخرى باعتبارها فائضًا عديمَ الأهمية يستأهل نسيانًا عنيفًا، أو تصنيفها كمواد ضارّةٍ تزعزع من شرعية السلطة القائمة على تشكيل الأرشيف وسرديتها الوطنيّة، وتُعتبر أداةً محتملةً بيد "العدوّ" تكشف عن مكامن قوّة تشكيكه بالآخر، ما يُدفع بها إلى منطقة العنف الظاهري والتدمير الأبدي. لكنّها في الوقت ذاته تحتفظ بمَواطن عنفٍ مخفيٍّ؛ إذ إنّ مجرّد تجريد الفلسطيني من مادته التاريخيّة يكتب تأويلًا متعدّدًا ومموّهًا لمصيرها قد لا يُكشف أبداً للتاريخ، خصوصًا في ظل نظامٍ صارمٍ من الرقابة والوصاية القانونيتيْن والعسكريتيْن.

بالمقابل، وضمن إطار الإبادة الأرشيفيّة الصهيونيّة، فقد تعبّر عملية حفظ المواد الأرشيفية المسلوبة عن تقديرٍ غير مقصودٍ لها، ليس بوصفها مستودعاتٍ ثقافيةً قيّمةً، لكن بوصفها وسائطَ مهمةً تعبّر عن أهمية هذه الجماعة الثقافيّة، بوصفها حالةً

---

[65] المرجع السابق، 12.

دراسيةً[66] ومادةً معرفيةً يقدّم الأرشيف بدوره اقتراحاتٍ عن كيفية تقديمها ودراستها السياقيّة. فعلى سبيل المثال، احتفظت النازية بآلاف النصوص اليهوديّة ليس إسباغًا لهالةٍ من الاحترام والقدسيّة عليها– خصوصاً أنّ الإبادة الأرشيفية تشترط قهرًا للثقافة المستهدفة بنزع تلك الهالة عنها،[67] بل لاعتبار اليهودي حقلًا معرفيًّا يفترض بالنازية الإلمام به للسيطرة عليه، ونزوعًا إلى حلٍّ للمسألة اليهوديّة في أوروبا. هنا، تبرز مفارقةٌ مفادُها اعترافٌ مبطّنٌ بالمغلوب، بل ويوفّر الأخير للغالب مصدرًا في كسب شرعية سلطته الأرشيفيّة من خلال الاستحواذ على مقدّرات المغلوب الثقافيّة، وتحوّلها إلى مصادرَ أوليةٍ خارجةٍ عن القانون الذي أُوجِدت داخله، والتي تعود بنا مجدّدًا إلى جوهر الأنظمة الاستعماريّة الاستيطانيّة القائمة بمُقتضى مبدأ الاستيعاب أحيانًا للأصلي وإرثه، لكن على قاعدةٍ جديدةٍ من السرد المُرافق لهما، تخدم بدورها الرواية السائدة.

بناءً على ما تقدّم، يمكن القول إنّ "إسرائيل" وصلتْ اليوم مرحلةً من الرفاهيّة الاستعماريّة التي تخوّلها للاستعاضة عن إنكار السلب الثقافي للفلسطينيّ بعرقلة دلالته في الظهور كجريمةٍ تطال هوية الفلسطيني، عبر تصوير المسألة رأفةً وإنقاذًا رحومًا في الخطاب الصهيونيّ العام لهذه التركة الثقافيّة،[68] وتمويه الحدود بين الصيانة والمصادرة. بذا، لطالما أصبحت الأخيرةُ عصيةً على التشخيص، مقابل تخويل ذاك الخطاب نفسَه لاستشراف مصير تلك المواد لو بقيت بين أيدي أصحابها، ببناء تصوّرٍ متخيّلٍ عن فنائها وضياعها وتشتّتها، ذلك ارتباطًا بمخيالٍ استشراقيٍّ يقضي بتجريد الفلسطيني من قدرته على حماية مقتنياته الثقافية شكلًا ومضمونًا، مقابل كسبِ الصهيوني شرعيةَ الجدارة في إخراج تلك الملكيات من حيازة أولئك العاجزين ليس فقط عن صونها ماديًّا، بل فكّ رموزها وإشاراتها، إلى أولئك الذين يتقنون جني الفائدة منها لصالح العلم والبشرية.

كما تمتدّ "الإبادة الأرشيفيّة" في السياقات الكولونياليّة أو الحروب بين الدول أو بوجه مجموعةٍ إثنيّةٍ أو دينيّةٍ ما داخل نطاق الحكم، إلى بناء ذاكرةٍ جمعيّةٍ مشوّهةٍ تستمدّ شرعيّتها من السيطرة على المواد التي يُعتبر وجودها الطليق تهديدًا مُزمنًا للرواية التي تسعى الجماعة المهيمنة إلى تكريسها، والتي غالبًا ما تعدّ معادلًا موضوعيًّا لبنيةٍ ماديّةٍ تنتوي فرضها؛ من مثل تأكيد مزاعمها بأحقيّتها في إقليمٍ أو موردٍ، مثلًا عبر حجب أدلّة الوجود للجماعة الخصم، أو بناء التصوّر اليوتوبيّ للدولة من وجهة

---

[66] المرجع السابق، 59.

[67] Karen Detling, “Eternal Silence: The Destruction of Cultural Property in Yugoslavia,” *Maryland Journal of International Law and trade* 17, no. 1 (1993): 43.

[68] عميت، *بطاقة ملكيّة*، 10.

نظرٍ قوميّةٍ عنصريّةٍ تقضي في سبيل تحقيقها على سجلّات الأعراق أو الإثنيات الفرعيّة. في السياق الصهيونيّ، يمكننا الادّعاء أنّ "الإبادة الأرشيفيّة" تُعتبر إحدى الأطر النظريّة التي تجمع بين طائفةٍ من الأهداف والمبرّرات، والتي لا يمكن تفسيرها مجتمعةً إلّا باستعادة الاستعمار الاستيطانيّ كإطارٍ نظريٍّ أشمل. بالتالي، لا تستقي الإبادة الأرشيفيّة أو الذاكرتيّة للفلسطيني غرضَها من مواده المسلوبة والمدمّرة فحسب، إنّما من جملة المواد التي تُنشِئُها الأرشيفات الإسرائيليّة، وتحمل تحوّلًا تامًا على صعيد الصيغة التي يظهر فيها كلٌّ من الفلسطينيّ والصهيونيّ، وانضواء العنف التأسيسيّ المُمارس على الأول في أنظمةٍ من المحو والحماية العسكريّة وعرقلة الوصول. يشترك طريقا "الإبادة الأرشيفيّة" الصهيونيّة في المسعى ليس فحسب إلى تغييب الرواية الفلسطينيّة لتيسير السيطرة الصهيونيّة على الأرض كغاية بقاءٍ وإنماءٍ للمجتمع الاستيطانيّ، إنّما أيضًا إلى انتحال بعض أركانها، أو إدراجها ضمن نظامٍ جديدٍ من الأنطولوجيا المعرفيّة، يعقّد بدوره على الفلسطينيّ محاولةَ استجماع المفقود لإعادة ترتيب هويّته الوطنيّة، خصوصًا لو علمنا أنّ تطوّر المكتبات والأنظمة الأرشيفيّة يناظِر تطوّر القوميّة، ليكون حضورها أو غيابها مقياسًا لمدى بناء أو نضوج الهويّة القوميّة.[69]

بالمجمل، يمكننا الادّعاء أنّ الأرشيفات الصهيونيّة موضع الدراسة، تنتمي إلى إطار الأنظمة الاستعماريّة الاستيطانيّة، والتي تُعتبر بذلك متحوّلةً انتقاليّةً في ذاتها وأصلها تمحو وتبني في الوقت ذاته،[70] على اعتبار أنّ التحقيق الحقيقيّ لقصة الدولة القوميّة الاستيطانيّة داخلها لا يمكن أن يتمّ بالانفصال عن قصة نزع الملكية والسيادة للسكان الأصليين الفلسطينيين. فالأخيرة هي جزءٌ محوريٌّ من تركيب قصة هذه الدولة؛ إذ إنّ هذه الهوية القوميّة المُستحدثة لا يمكن بناؤها بحضور هويةٍ أخرى تواجهها، بل باستدخال إقصاء الهوية التي تهدّد وجودها داخل بنائها. الأمر الذي جعل كثيرٌ من الباحثين يفرّقون بين أرشيفات المستوطنين والأرشيفات الاستعمارية التقليدية. فبينما الأخيرة تعمل على تأسيسٍ مُتبادلٍ للهويات على نحوٍ مواجهٍ، باعتبارها قائمةً على أسس الإخضاع والاستغلال التي تجمع "المتربول" بالمستعمَرة، تعرّف أرشيفات المستوطنين حدودَ عملها وفقًا لمنطق عدم المواجهة بين الهويات، وهو ظرفٌ يتشكّل أساسًا بالحاجة المتكرّرة إلى التنصّل من وجود الآخرين الأصليين. وهو ما

---

[69] المرجع السابق، 64.

[70] Malissa Adams-Campbell, Ashely Glassburn Falzetti and Courtney Rivard, “Introduction: Indeginty and the work of Settler Archives,” *Settler Colonial Studies* 5, no. 2 (2015): 110.

يُعتبر تنصّلًا ضروريًّا لمحو بدايات المستوطنين من التطفّل والعنف، وتأسيسًا لخيالِ أمّةٍ مستقّلةٍ صالحةٍ.[71] إذ تقوم أرشيفات المستوطنين الصهاينة بنوعٍ خاصّ من العمل للحفاظ على قصة الدولة القوميّة، وعلاقتها بجودة الأمّة، والتحرّك المزدوج المُتزامن للاعتراف بالمجتمعات الأصليّة وتنحيتها.[72]

صحيحٌ أنّ أرشيفات الاستعمار الاستيطانيّ تمتلك تناصًا ممارساتيًا مع الأرشيفات الاستعماريّة التقليديّة في كونها تشترك معها بذات العمل الإمبراطوري القائم على اعتبار الناس موضوعاتٍ للمعرفة بهدف السيطرة وإنتاج حقائقَ جديدةٍ وتهيئتها للاستهلاك، تحديدًا عبر الإبلاغ عن السكان وممتلكات الأراضي. غير أنّها تتعاطى مع الجماعة الأصليّة باعتبارها داخليّةً أكثر من كونها أجنبيةً لهذه الدولة القوميّة، الأمر الذي يشكّل مشكلةً فريدةً في المنطق التنظيميّ لأرشيف المستوطنين.[73] ورغم أنّ العنف الذي يمارسه المستوطن إزاء الأصلي يُعتبر المركّبَ الأهمَّ من مركّبات قصة صعود الدولة– كما ذكرنا آنفًا– غير أنّ نجاح عمل أرشيفات الاستعمار الاستيطانيّ الصهيونيّ يُقاس بمدى تظهير الانفصال بين قصة صعود الدولة وقصّة الانفصال العنيف للشعوب الأصليّة عن أراضيها، ويتمّ ذلك إمّا عبر حجب القصة الأخيرة أو دمجها في سياق السرد الوطنيّ الاستيطانيّ بشكلٍ لا يعود فيه العنف عنفًا، إنمّا حقٌّ للآخر في السيادة وتوزيع الملكيّة. إذ إنّ السجلّات التي تنجو من سيرورة التطهير والتغييب تُسخَّر، في أحايينَ كثيرةٍ، للروايات المحليّة، الإقليميّة، والوطنيّة، بما يُطلق عليه الباحث (مارك ريفكين)Mark Rifkin: "Settler Colonial Feelings of Belonging".[74]

بمعنىً أكثرَ توضيحًا، حينما تدمج أرشيفات الاستعمار الاستيطانيّ المجتمعات الأصليّة داخل حيّزها، فإنّ هذا لا يعني قبولًا بها وبتاريخها، بل رفضًا لحقوق هذه الجماعات السياديّة على أراضيها، ونزوعًا إلى محاصرتها في بوتقة ما قبل التاريخ أو اعتبارها شاهدًا استعراضيًّا على اختلافٍ ثقافيٍّ عن المستوطنين. فمثلًا، لطالما اعتبرت الأرشيفاتُ البريطانيةُ الهنودَ الأصليين والتراثَ المتّصلَ بهم أجسادًا ثقافيةً لا يجوز تحميلها استحقاقًا قانونيًا يغيّر من وضعيّتها السياديّة على الأرض، ليصبح الاختلاف

---

[71] Ibid.

[72] Ibid.

[73] Ibid.

[74] Mark Refkin, "Settler States of Feeling: National Belonging and the Erasure of Native American Presence," in *Blackwell companion to American Literary Studies*, ed. Caroline Levadner and Robert Lavine (Maldem, Ma: John Wiely & Sons, 2011), 342– 355.

الثقافيّ هو السرد الأساس واستراتيجيّة الجمع التي تشكّل أرشفة المستوطنات من خلال استمرار وجود المجتمعات الأصليّة اليوم. فلطالما سُمحَ للهنديّ الأصليّ بالنفاذ داخل الأرشيفات من موقعيّته كـ"مختلفٍ ثقافيًا"، بيدَ أن استعراض التباين يستبطن ضمنيًا تمثيله ضمن سردية "الهندي الزائل" أو "التلاشي الهندي". وهو ما يتقاطع مع الباحث Jean O'brier الذي يعتبر أنّ أرشيفات أنظمة الاستعمار الاستيطانيّ قائمةٌ على فكرة ما يسميها Firstings وLastings (الأولانيّة والمأخرة)،[75] كما لو أنَّ هذه الجماعات الأصليّة هي الأخيرةُ من نوعها الآخذةُ بالانقراض، قُبالة جماعاتٍ أخرى تحمل كشفًا بدئيًّا أوليًّا للمكان، لتتكثّف معها فكرةُ الرواد الأوائل والصناعات الأولى، ويصبح تاريخ هذه الجماعات تاريخًا غالبًا يحمل معه ذاكرةً مفرطةً له تحكي نقصانًا لذاكرة الآخر الأصلي. فحتى في حال دمج الأخيرة في الأولى، يكون الدمج غيرَ مُجدٍ عمليًا. إذ لطالما رُحِّب بموجودات الأصليّ داخل الأرشيفات الاستيطانيّة، لكن يبقى ثمّة فراغٌ من المعرفة حول هذه العناصر: من يملكها؟ ومن أنشأها، وكيف يتمُّ استخدامها؟ وكيف أثَّر الاستيطان على هذه الشعوب الأصليّة؟ إذ إنّه عندما يتمّ تضمين التاريخ الأصليّ في التاريخ الإقليميّ للمستوطنين، فغالبًا ما يتمّ بطريقة فصل هذا التاريخ عن السكان الأحياء.[76]

بالتالي، في الوقت الذي تمتثلُ فيه الأرشيفات الاستيطانيّة، بشكلٍ أساسيٍّ، إلى منطق إزالة الأصلانيّ عن الأرض التي استحوذ عليها المجتمع الاستيطاني الجديد،[77] فيمكن الادّعاء أنّ هذه الأرشيفات تنبني على طائفةٍ كبيرةٍ من الأشكال الإقصائيّة والإلغائيّة، تتعدّى محو وجود الأصلانيّ أو العنف المُشكّل لمصيره نحو محاولة ضمّهما، شريطة تغيير صفتيهما أو تبريرهما بما يتواءم وصعود المجتمع الناشئ ومنظومة الأخلاق والملكيّة خاصّته. وكون نجاح النظام الاستيطانيّ يُعزى، بالدرجة الأولى، إلى مدى الفصل في العلاقة بين المستوطن والأصلانيّ، بخلاف معيار نجاح النظام الاستعماريّ الكلاسيكيّ في إبقاء العلاقة بين الطرفين متّقدةً حيّةً على مبادئ الاستغلال،[78] فيمكن القول إنّ أرشيفات الأنظمة الاستيطانيّة، ومن بينهما الصهيونيّة، تحتفظ بوجهيْن متناقضيْن شكليًّا، لكنّهما موضوعيًّا معبّران عن جوهر النظام ذاته. فكما يقول المنظّر "لورينزو فيرتشيني" إنّ

---

[75] See: Jean M. O'brein, *Firsting and Lasting: Writing Indians out of Existence in New England* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 2010).

[76] Campbell, Falzetti and Rivard, "Introduction: Indeginty", 113.

[77] For more, see: Patrick Wolf, "Settler Colonialism and the Elimination of the Native," *Journal of Genocide Research* 8, no. 4 (2006): 387- 409.

[78] For more, see: Lorenzo Veracini, "Introducing," *Settler Colonial Studies* 1, no. 1 (2011): 1- 12

المسعى الدائم لهذا النظام الوصولُ إلى زمكانٍ طبيعيٍّ ينسلخ فيه المستوطن تمامًا عن هويّته الأصليّة كغريبٍ غازٍ، ليتحوّل بالمطلق إلى أصلانيٍّ يحوّل بدوره الأصلانيّ الحقيقيّ إلى مستعمِرٍ أو جسمٍ ممحيٍّ تمامًا.[79] وهو بطبيعة الحال ما تترجمه الأرشيفات الاستيطانيّة وينعكس في طريقة إنتاجها، حيث لتحقيق النسخة الأرشيفيّة العلنيّة التي تكرّس الفصل بين بناء المستوطن ومحو الأصليّ وكلّ متعلّقاته ورموزه، تستعين القوّة الأرشيفيّة بجملةٍ من آليات النفي للأخير، والتي تكون في الوقت ذاته آليات تدعيمٍ وإنشاءٍ للجسم الاستيطانيّ.

تمثّل هذه الآليّات التي تتّصل في ما بينها، وتتفرّع إلى سلبٍ وغيابٍ وقوانين حجبٍ أرشيفيّةٍ وحجز وصولٍ مُترجم عبر لغة البحث والكاتالوجات والاصطلاحات، وتصنيفٍ بناءً على الهويّات، سيرورةَ النظام الاستيطانيّ الذي يُعتبر بحسب "باتريك وولف" بنيةً اتصاليّةً منظّمةً، وليس سلسلة أحداثٍ عابرةٍ أو اعتباطيّةٍ.[80] حيث تتجلّى في حال إدراكها كلُّ أشكال تجريد الأصليّ، ليس من ملكيّته الثقافيّة والأرشيفيّة فحسب، إنّما من دياره وحقوله وأرضه إجمالًا. كما ينعكس من خلالها المحوُ اللغويُّ والثقافيُّ للأصلي، وروايته ونظام إنتاج معرفته إجمالًا، التي يجري انتحال بعض أجزائها؛ إذ إنّ ولادة المستوطن تتطلّب الموت الاجتماعيّ للأصليّ، بحسب "وولف.[81] حيث تقول الباحثة هنيدة غانم إنّ الاستعمار الاستيطانيّ لا يُراد منه إبعادُ الأصلانيين وحسب، بل إبعاد اسمهم وذكرهم من الفضاء الزمكانيّ، حيثما استعمارُ تاريخ المكان وفضائه وأسمائه.[82]

يعني ما سبق أنّ إدراك منطق النسخة العلنيّة من الأرشيفات الاستيطانيّة، التي تُتاح للمفارقة كي تمحو العنف الذي مارسته سلطتها الفعليّة على الأرض وتُظهر براءتها، يُكمل عمل النسخة المحجوبة من الأرشيفات ولا يخالفها، حيث التطهير العرقي والقتل والتدمير وأدلّة الملكيّة الفلسطينيّة فيها، يتكامل مع تجريد الملكيّة والمحو الثقافيّ والسرديّ المُطبعّيْن عملَ نظيرتها العلنيّة، والمُنتجيْن بالضرورة منظومة النكبة المستمرة منذ ما يزيد عن سبعين عامًا، وكلّ أنماط التحوّل الناشئة عند الطرفين

---

[79] For more, see: Lorenzo Veracini, “Settler Colonialism and Decolonization,” *Borderland e-Journal* 6, no. 2 (2007): 1-11; Veracini “Introducing,” 1-12; Annamaria Brarcato, “The Settler Colonial Paradigm and the Israeli Official Narrative: an Example of Elimination of the Natives,” *Journal of Mediterranean Knowledge* 3, no. 1 (2018): 17- 36.

[80] Wolf, “Settler Colonialism,” 388.

[81] Patrick Wolfe, “Race and the Trace of History: for Henry Reynold,” in *Studies in Settler Colonialism: Politics, Identity and Culture*, ed. Fiona Bateman and Lionel Pilkington (New York: Palgrave Macmillan, 2011), 273.

[82] هنيدة غانم، "المحو والإنشاء في المشروع الاستعماريّ الصهيونيّ"، *مجلة الدراسات الفلسطينيّة* 24، عدد 96 (2013): 120.

بالتزامن، بالسلب والإيجاب، من حيث الملكيّة وقوّة الوصول وغيرها. تأسيسًا على هذا، يمكن القول إنّ طريقة بناء الأرشيفات الاستيطانيّة تمتثل تمامًا لما يعتبرها "وولف" علاقةً عضويّةً ما بين سؤاليْ "أين هم؟" و"من هم؟"،حيث المسعى إلى الاستحواذ على الأرض يتطلّب إزالة الأصلانيين وزعرعة صلتهم بها،[83] والذي لا يتمّ فحسب عبر منطق الإبادة أو الإزاحة خارج الحدود، إنّما أيضًا عبر قنواتٍ سرديّةٍ تهمّ بإخفائهم أو إخفاء أثرهم الإنتاجيّ على الأرض، وتُعتبر الأرشيفات بذلك إحدى أهم تلك القنوات.

من جهةٍ أخرى، يمكن القول إنّ الأرشيفات الاستيطانيّة الصهيونيّة تنطوي في داخلها على انصياعٍ جزئيٍّ للإطار النظريّ للأرشيفات الاستعماريّة الكلاسيكيّة، والذي يُعتبر جزءًا من الإطار النظريّ للاستعمار الاستيطاني، حيثُ يتوحّدان من ناحية سلب أرشيفات المستعمَرين، وبناء منظومةٍ قانونيّةٍ للسيطرة عليها، وإعاقة الوصول إليها، وإسكات رواية المستعمَر وتحويله إلى محض موضوعٍ. لكنّهما يعودان ليتنافرا من ناحية أنّ الأولى لا تعتبِر المستعمَر مُعيقًا لمشروعها، يستوجب المحو كي يبني نفسه، إنّما ضروريٌّ لخدمته، والذي بالضرورة يمتلك نقطةَ بدايةٍ ونهايةٍ، وبالإمكان زوال أثره أو تحوّله إلى شكلٍ جديدٍ من الهيمنة.[84] فيما الآخر يرتبط إنشاؤه بمحو الآخر؛ إذ يقول "فيرتشيني" إنّ الاستعمار الاستيطانيّ يخلق ظروفًا، بحيث تتمّ مُمارسة الفعل الاستعماريّ من دخل الكيان السياسيّ المُستعمر استيطانيًّا وليس من الخارج، الأمر الذي يصعّب قليلًا نزع الاستعمار الاستيطانيّ وتفكيكه. يُضاف إلى هذا أنّ هذه الأرشيفات الاستيطانيّة الصهيونيّة، في منطق تشكيلها وإنتاجها، توظّف مزيجًا من الخطابات الاستعلائيّة والإقصائيّة العنصريّة تجاه الأصليّ الفلسطينيّ، حيث تحضر ثنائية "الأنا– الآخر" في محورٍ أفقيٍّ، ككيانين لا يلتقيان ولا نظريًّا، على عكس الأرشيفات الاستعمارية التقليدية التي تحضُر فيها ثنائية "الأنا– الآخر" في محورٍ عموديٍّ،[85] حيث يقبع المستعمَر في أسفل الهرم، ويظلّ يخضع لـ"التحضّر" كي يقترب من مكانة الأنا.

وفي حين يرى المنظّر "لورينزو فيرتشيني" أنّه في الوقت الذي يسعى الاستعمار إلى إدامة نفسه، فإنّ النظام الاستيطانيّ يقاتل على الدوام كي يحلّ تمامًا محلّ الأصليّ، الأمر الذي يفسّر نشوء سردٍ متماسكٍ حول إنهاء الاستعمار في الحالة الأولى الذي

---

[83] Wolf, “Settler Colonialism,” 388.

[84] وليد حباس، "مفهوم الاستعمار الاستيطاني: نحو إطارٍ نظريٍّ جديدٍ،" *مجلة قضايا إسرائيليّة*، عدد 66 (2017): 119.

[85] See: Fiona Bateman and Lionel Pilkington, “Introduction,” in *Studies in Settler Colonialism: Politics, Identity and Culture*, ed. Fiona Bateman and Lionel Pilkington (New York: Palgrave Macmillan, 2011), 1–9.

يشكّل بحسبه حركةً متقدّمة (Forward) تُترجم إمّا إلى استقلال الأمّة وبناء الدولة أو معايشة الأخيرة حقبة العجز المابعد كولونياليّة. يجعل هذا مهمة نزع الاستعمار عن الأرشيفات أكثر سهولةً من أرشيفات الأنظمة الاستيطانيّة. حيث يظلّ النظام الاستيطاني ممارسًا حركةً متخلّفةً (Backward) يكون عمادُها زوالَ مطالبات الأصليين الذي يمثّل بدوره عهدًا جديدًا يكون فيه إنهاءُ الاستعمار غيرَ واردٍ إلّا حينما يصبح معادلًا لما يعتبرها حالةً لا تتجاوز الإطفاء؛[86] إطفاء الحكم الذاتيّ للأصليّ على نحوٍ يصل فيه النظام إلى غايته القصوى، وتُخفى فيه تمامًا أدلّة الوجود الأصليّ، بل ويُنسب كلّ ما يتعلّق بالأخير إلى الأول، ليصبح بدوره نظامًا طبيعيًّا يتحلّل فيه من كلّ خصائصه التأسيسيّة العنيفة. تنعكس هذه المسألة بكلّيتها على القنوات السرديّة التي تجري من خلالها كتابة التاريخ، أهمّها الأرشيفات، حيث تتعقّد مهمة نزع الاستعمار الاستيطاني عنها، والتي تتطلّب بالضرورة إحداث تشبيكٍ دائمٍ بين مصيري المستوطن والأصلي، وهو ما سنوضّحه فيما بعد.

[86] Veracini, “Settler Colonialism amd Decolonization,” 6.

الجزء الأوّل:

الانتداب البريطاني في فلسطين: عنف تدمير الأرشيفات وترحيلها

"يمكن تنفيذ عمليّة تدمير الوثائق "السريّة" و"الأمنيّة" في أيّ وقتٍ، لكنّه ليس منُوطًا إتمامُها إلّا قبل أيامٍ قليلةٍ من موعد الانسحاب.

من المُقترح أن يتم إغراق أوراقٍ مهجورةٍ بائدةٍ من مكتب المفوّض المساعد ومكتب المقرّ الرئيسيّ في البحر في ذات الوقت .... لا يُعتبر تدمير هذه الملفات ضروريًا... يمكن بيع الملفات غير المرغوب بها كأوراق نفاياتٍ من قِبل الحكومة".[87]

هذه رسالةٌ أرسلها مفوّض مقاطعة اللد في شهر يناير من عام النكبة، تعبّر عن نيّة الانتداب البريطاني إتلافَ الملفات المصنّفة تحت بندَيْ الأمن والسريّة قبل أن يغادر فلسطين، فيما يعتزم إغراق وثائق أخرى يراها عديمة القيمة في البحر، على أن تواجه أخرى مصير درْسِها كنفاياتٍ.[88] إنّ مثل هذه السياسات العنيفة تجاه الأرشيفات تندرج ضمن سياقٍ طويلٍ من تاريخ الدول الاستعماريّة في أرشفة المستعمَرات، حيث عادةً ما تعتبر هذه الدول، ومن ضمنها بريطانيا، أنّ فاعليّتها في إنشاء هذه الأرشيفات في حيّزٍ بعيدٍ عن الموطن الاستعماري تخوّلها للإقرار بقيمة هذه المواد ومصائرها المستقبليّة، سواءً عبر العمل على استئصالها التام من الوجود، أو إخفائها وترحيلها إلى حيّزاتها الجغرافيّة.

---

[87] Israel State Archive, "Administrative Destruction– Destruction of Files," File 8/6487 (Retrieved in 6 August 2018, from http://bit.ly/2EYZLjP).

[88] تشير الباحثة ماندي بانتون إلى أنّ سياسة التدمير والإزالة في المستعمرات البريطانيّة لم تكن موحّدةً. تُرجع هذا إلى أنّ ثمّة ميولًا فرديّةً طغت على الإقرار بتلك السياسة، كون المستعمرات لم تكن محكومةً بشكلٍ مباشرٍ من قِبل لندن. نتج عن هذا إحجامٌ لدى البعض عن تدمير الوثائق المهمة، فيما ألقى آخرون بها بحماسٍ في النار والمحارق والبحار. يُنظر:

Mandy Banton, "Displaced Archives in the National Archives of the United Kingdom," in *Displaced Archives,* ed. James Lowry (London and New York: Routledge, 2017), 46.

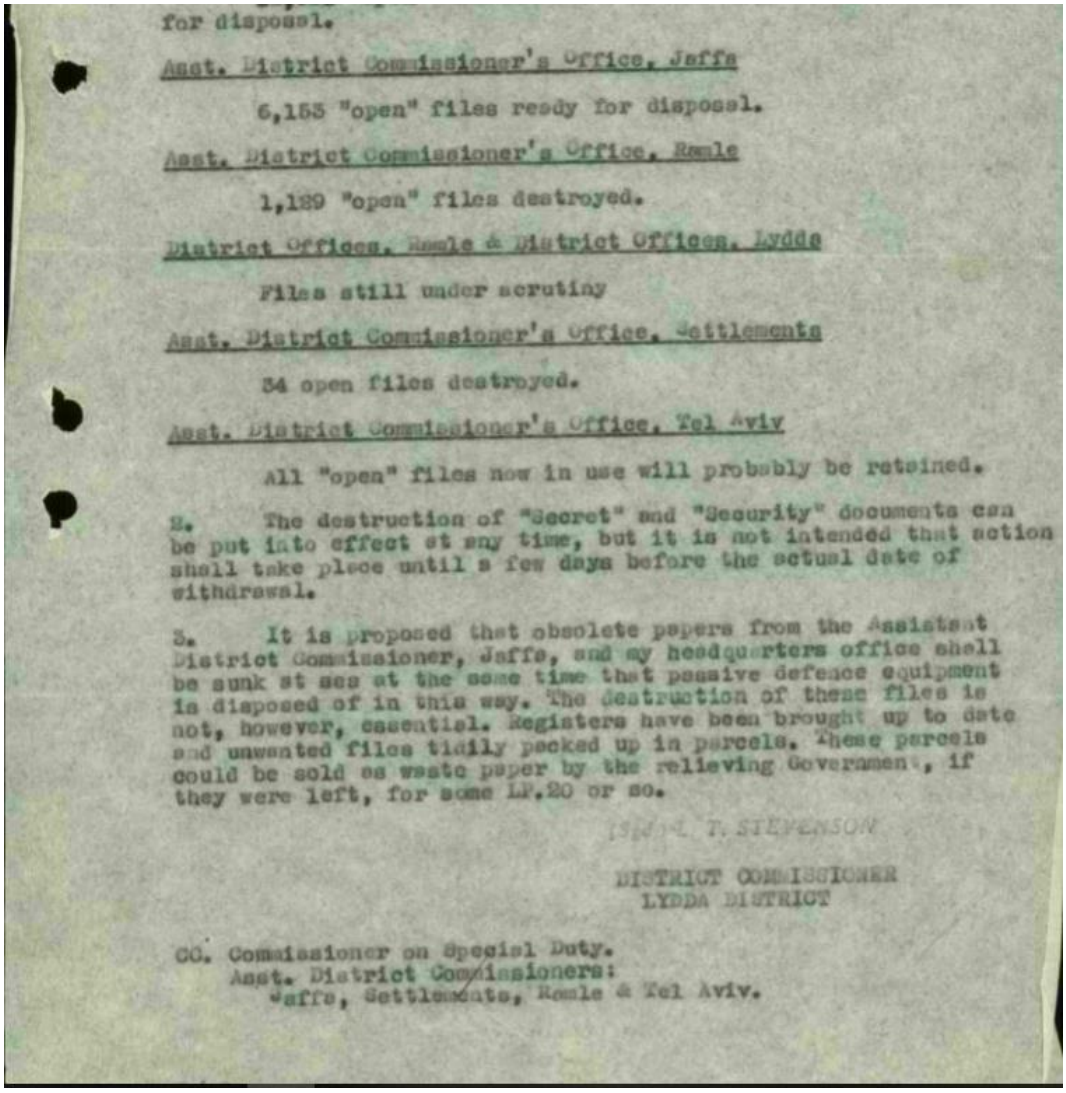

for disposal.

Asst. District Commissioner's Office, Jaffa

6,155 "open" files ready for disposal.

Asst. District Commissioner's Office, Ramle

1,189 "open" files destroyed.

District Offices, Ramle & District Offices, Lydda

Files still under scrutiny

Asst. District Commissioner's Office, Settlements

34 open files destroyed.

Asst. District Commissioner's Office, Tel Aviv

All "open" files now in use will probably be retained.

2. The destruction of "Secret" and "Security" documents can be put into effect at any time, but it is not intended that action shall take place until a few days before the actual date of withdrawal.

3. It is proposed that obsolete papers from the Assistant District Commissioner, Jaffa, and my headquarters office shall be sunk at sea at the same time that passive defence equipment is disposed of in this way. The destruction of these files is not, however, essential. Registers have been brought up to date and unwanted files tidily packed up in parcels. These parcels could be sold as waste paper by the relieving Government, if they were left, for some LP.20 or so.

[illegible] T. STEVENSON

DISTRICT COMMISSIONER
LYDDA DISTRICT

CC. Commissioner on Special Duty.
Asst. District Commissioners:
Jaffa, Settlements, Ramle & Tel Aviv.

وثيقة (1): تدمير الملفات، من الملف رقم م-6487/8 (المصدر: أرشيفات دولة إسرائيل).

تشكّل استعادة هذه الممارسات العنيفة إحدى أوجهِ الكشف عن منطق بناء ما تُسمى في الأدبيّات الأرشيفيّة "الأرشيفات

النازحة" (Displaced Archives)[89] أو "الأرشيفات المهاجرة" (migrated Archives).[90] إذ إنّ الانتقال من مرحلةٍ سياسيّةٍ إلى أخرى عادةً ما يُلقي بظلاله على الأرشيفات، خصوصًا في المناطق المستعمَرة، حيث تفرض السلطة السياسيّة الأرشيفيّة (بريطانيا في حالتنا) هواجسها واحتياجاتها المستقبليّة على هذه الأرشيفات التي تستجيب لأيّ تغييرٍ سياسيٍّ، فيُعاد تشكيلها أو تطهيرها حسب السرديّة الجديدة المُراد إنتاجُها. وهو ما تؤكّده الوثيقة أدناه المُدرجة ضمن الملف م-6487/8 في أرشيفات الدولة.

"يُرجى اتّخاذ الترتيبات اللازمة لاستكمال العمل على التعميم المُرفق بحلول 20 ديسمبر.

يجب أن تتألّف مجالس الإدارة المطلوبة لمكاتب مسؤولي مفوّض المقاطعة المساعد، في كلٍّ من يافا، والمستوطنات، والرملة، وتل أبيب، من مفوّض المقاطعة المساعد كرئيسٍ مع موظفٍ واحدٍ يرشّحه. وأينما يكون هناك مكتب مقاطعة منفصل، يمكن لرئيس المجلس أن يرشّح موظفًا لمساعدته.

لا نهدف إلى تدمير الملفات بالجملة، إنّما يتمثّل الهدف في إزالة الأوراق العابرة والأوراق ذات الطبيعة الأمنيّة، كما نسعى إلى ترتيب جميع السجلات للحكومة إنْ كانت في حاجتها".

---

[89] وفقًا للأدبيّات الأرشيفيّة، لا ينحصر تعريف الأرشيفات النازحة في الأرشيفات التي فصلها المستعمِر أو أيّ سلطةٍ مهيمنةٍ عن أصحابها أو المرتبطين بمحتواها قسرًا، في أعقاب الحروب والنزاعات المسلّحة أو الانسحاب، إنّما يمتدّ ليشمل الأرشيفات التي أُجبر أصحابها على الانفصال عنها وترحيلها إلى خارج منشَئها، بغاية حمايتها وصيانتها من أيّ عنفٍ متوقّعٍ سيطالها. للمزيد حول هذه الأرشيفات والقضايا المتّصلة بها، يُنظر:

James Lowry, "Introduction: Displaced Archives," in *Displaced Archives,* ed. James Lowry (London and New York: Routledge, 2017), 1-11.

[90] يرى الباحث تيموثي لوفرنج أنّ مفهوم "الأرشيفات المهاجرة" تعبيرٌ ملطّفٌ للغاية يحتكم إلى الرؤية التي تتبنّاها دول الكومنولث إزاء تصوير استحقاقها لهذه الأرشيفات، بحيث يحمل المفهوم إزاحةً للنقاش المُفترض حول الآثار السياسيّة والثقافيّة والقانونيّة لنزوح الأرشيفات على الطرف الآخر المهمّش في الصراع حولها. عِوضًا عن هذا المفهوم الذي يراه مجحفًا بحقّ المجتمعات الأصليّة ومقوّضًا لإمكانيات استرداد المواد المتّصلة بها، يقترح مفهوم "الأرشيفات المغتربة" (Expatriate Archives). للمزيد حول هذا النقاش الجدلي، يُنظر:

Timothy Lovering, "Expatriate Archives Revistied," in *Displaced Archives,* ed. James Lowry (London and New York: Routledge, 2017), 86- 100.

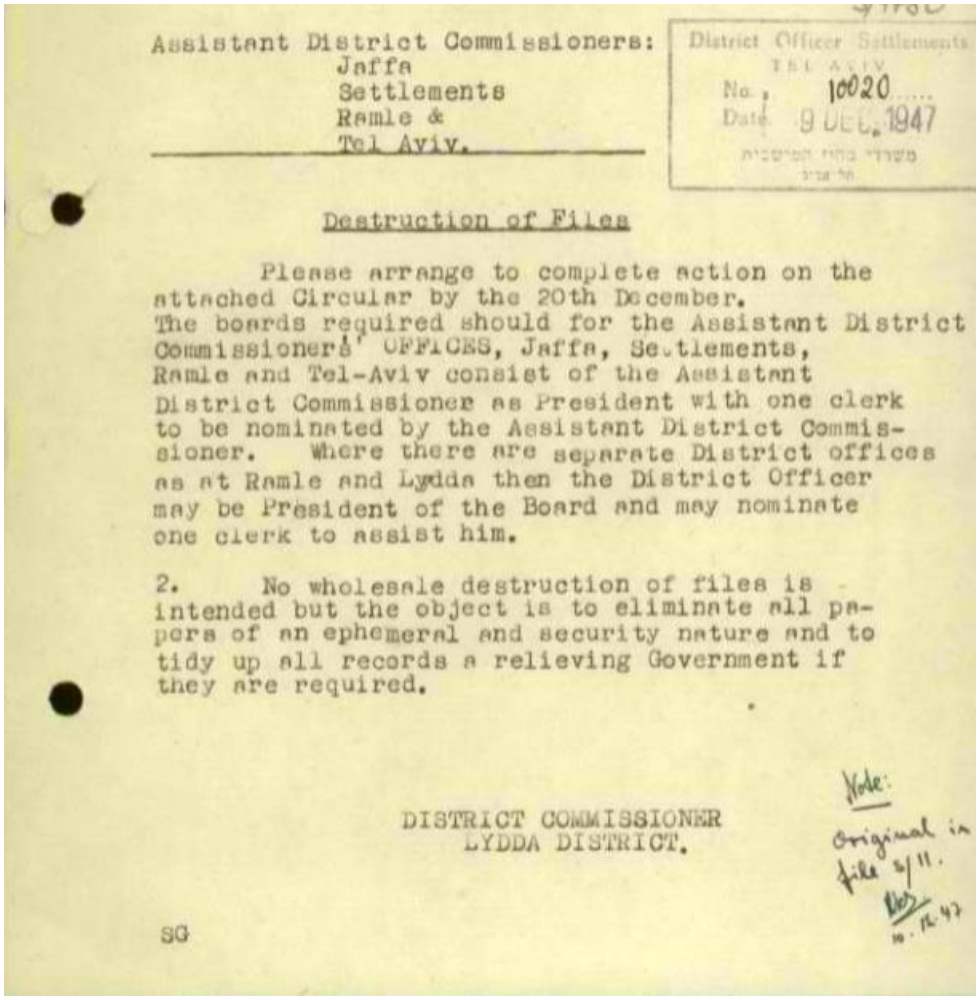

Assistant District Commissioners:
Jaffa
Settlements
Ramle &
Tel Aviv.

District Officer Settlements
TEL AVIV
No. 10020
Date 9 DEC. 1947

Destruction of Files

Please arrange to complete action on the attached Circular by the 20th December. The boards required should for the Assistant District Commissioners' OFFICES, Jaffa, Settlements, Ramle and Tel-Aviv consist of the Assistant District Commissioner as President with one clerk to be nominated by the Assistant District Commissioner. Where there are separate District offices as at Ramle and Lydda then the District Officer may be President of the Board and may nominate one clerk to assist him.

2. No wholesale destruction of files is intended but the object is to eliminate all papers of an ephemeral and security nature and to tidy up all records a relieving Government if they are required.

DISTRICT COMMISSIONER
LYDDA DISTRICT.

SG

Note:
Original in file 5/11.
10.12.47

وثيقة(2): تدمير الملفات، من الملف رقم م-6487/8 (المصدر: أرشيفات دولة إسرائيل).

يأتي ما سبق تعزيزًا لفكرة أنّ الوثيقة التاريخيّة لا تعمل من تلقاء نفسها، إنّما تخضع لشبكةٍ من الفاعلين والمتغيّرات بمُكنتها تحديد مصيرها ووظيفتها. وفي ملفٍ آخر يحمل رقم م-6488/3، يتّضح أنّ هذه العمليّة من التدمير والإغراق في فلسطين توازيها سياسة ترحيل ملفاتٍ أخرى صُنّف معظمها كأرشيفاتٍ سياديّةٍ تتبع "شرطة فلسطين"، حيث حُدِّدت وجهتها تبعًا لصفة المسؤول البريطاني ما إنْ عُدَّ مغتربًا أم لا، لتحطّ كلّ الأوراق الشخصيّة والبطاقات التاريخيّة لمن اعتُبروا مغتربين في أرض

بريطانيا، وكأنّها إحدى تمثّلات العودة إلى موطنها الأصليّ. أمّا من اعتُبروا غير مغتربين فقد أُرسلت أوراقهم إلى قبرص ليتكفّل ما عُرف بـ"مكتب التصفية" (Clearance Office) بالتصرّف بشأنها، وذلك في نهاية نيسان من عام النكبة.[91]

لا تُعتبر هذه السياسات متفرّدةً في حالة فلسطين، إنّما يمكن اعتبارها إطارًا ممارساتيًّا مُتفقًا عليه من قِبل الدول الكولونياليّة. يُعزى عادةً ترحيلها أرشيفاتِ مستعمَراتها السابقة إلى المنظور القانوني الذي تنطلق منه، تحديدًا على صعيد مبدأ "المنشأ الأرشيفي" والحقّ في الوصول. تحصر بريطانيا المنشأ الأرشيفي في جهة السلطة الفعليّة التي أنشأتها بغضّ النظر عن الموقع الجغرافي، وبالتالي تعتبر الأرشيفات التي أنتجتها في فلسطين حول المستعمَرين حقًّا وملكًا لها، بوصفها "عودةً إلى موطنها الأصلي".[92] بالمقابل، يرى الطرف الآخر (الجماعات المهمّشة إجمالًا) أنّ المنشأ الأرشيفي ليس متّصلًا بالدرجة الأولى بالفاعل السياسي الذي أنشأها ورتّبها، بقدر اتّصاله بالسياق الوظيفيّ الذي بناها وأوجدها. تعزّز الباحثة "جانيت باستيان" هذه المسألة باعتبارها المنشأ الأرشيفيَّ بعدًا مرتبطًا بسببيّة وكيفيّة التوثيق وبُنية التواصل بين الدولة الكولونياليّة والمستعمَر المحكوم، لا بالجهة التي أنتجته حصرًا. [93] ويعود في مثل هذه الحالة إلى السياق الجغرافي أولًا، والمستعمَر الفلسطيني بوصفه موضوعًا أساسًا لهذه الأرشيفات ثانيًا، وبالتالي تحقّ له الملكيّة الجزئيّة لتلك السجلات التي لم تكن لتنتج لولا تحوّله إلى إطار سياقي أساسيّ لها.

نتجَ عن هذا الترحيل إلى بريطانيا وفقًا للمنظور القانوني المهيمن كتابةُ تاريخٍ من حرمان الفلسطيني والعربي من أرشيفاتٍ تخصّه ومسار حياته ومواجهته مع المستعمِر. يعتبر بعض الباحثين أنّ هذه السياسة وإنْ لم تنطوِ في غالبها على نهب أرشيفاتٍ أنشأها المستعمَر، إلّا أنها تسلب صوت الأخير وتحتجز إمكاناتٍ مستقبليّةً متعلّقةً برغبته في الاستماع إلى همساته داخلها وتحريرها منه خطابيًّا. يتضافر هذا مع عمليّة إتلاف الوثائق الأمنيّة والسريّة في فلسطين، والتي بدورها فرضت على الفلسطيني إعاقةَ وصولٍ أبديّةً إليها، عملت على تحصين المستعمِر البريطاني من أيّ تهديداتٍ أخلاقيّةٍ مستقبليّة يمكن أن

---

91 Israel State Archive, "Withdrawal of British Administration from Palestine Disposal of Personal Files," File no. 6488 /3-م (Retrieved in 7 August, from http://bit.ly/2SF17IC).

93 Jeanette Bastian, "Whispers in the Archives: Finding the Voices of the Colonized in the Record of the Colonizers," in *Political Pressure and the Archival Record*, ed. Magret Proctor, Michael Cook and Caroline Williams (Chicago: Society of American Archivists, 2005), 39.

تواجه قادته، وقوّضت مجالات المحاسبة واستكشاف بعض الأوجه العنيفة التي مُورست على الفلسطيني أو خُطّط لها في الغرف الأمنيّة والعسكريّة المغلقة. لكنّ إنْ كانت عناوين هذه الوثائق التي جرى إتلافها مجهولةً لدينا، إلّا أنّ إتاحة أرشيفات الدولة أكثرَ من ملفٍ بخصوص عمليتي التطهير والترحيل تعبّر عن أنّ محاولة محو العنف الأرشيفي السياسي عبْر هذه الاستراتيجيّات لم يُكتب لها النجاح التام يومًا، حيث تبقى بضع علاماتٍ مؤشّرةٍ إلى العنف عالقةً في الأرشيفات يمكن تتبّعها والاستدلال على الخسارة التي مُني بها الفلسطيني، وعلى سيرورة عمل السلطات الانتدابيّة وكيفيّة إنتاجها لنفسها وللآخر الفلسطيني كذلك.

وفي هذا السياق، فمن الضروري تبيان أنّ قوّة إظهار هذه الملفات تكمُن في توظيفها لصالح السرديّة الإسرائيليّة المرتبطة بأسطورة إنقاذ الملفات. تتضافر مثل هذه الوثائق مع تقارير إسرائيليّةٍ أخرى تحكي الوضع المزري الذي شهدته بعض الوثائق البريطانيّة التي تركها الانتداب خلفه. أي أنّ إظهار عمليّة التخلّص من الملفات لم يأتِ بغرض كشف العنف، إنّما بهدف برهنة تقديس وتقدير الوثيقة التاريخيّة من قِبل السلطة الأرشيفيّة الإسرائيليّة، وإنقاذها من الضياع لاحقًا، تمامًا كما السرديّة التي نسجتها حول المكتبات والأرشيفات التي نهبتها عام النكبة، وسآتي على شرحها بالتفصيل في الجزء الثاني من هذا الفصل. وفي ملفٍ وجدته في "أرشيفات الدولة" حمل عنوان "ممتلكات مهجورة: محفوظات وأرشيفات في منطقةٍ مهجورة"،[94] جاء فيه ما يلي:

"عُولجت قضايا محكمة يافا المسلمة بالتزامن مع نقل أرشيفاتها إلى مكتب حاكم يافا العسكري. يجب أن نلاحظ أننا وجدنا الملفات منتشرةً على الأرض، وليش ثمّة شكٌّ من أنّ بعض الوثائق ذهبتْ سُدىً. نحن الآن بصدد ترتيب المتبقّي".

[94] أرشيفات الدولة، "ممتلكات مهجورة: محفوظات وأرشيفات في منطقة مهجورة،" الملف ج- 5647/7 (استرجع بتاريخ 6 أغسطس 2018، مِن http://bit.ly/2MBg0b2) (بالعبريّة).

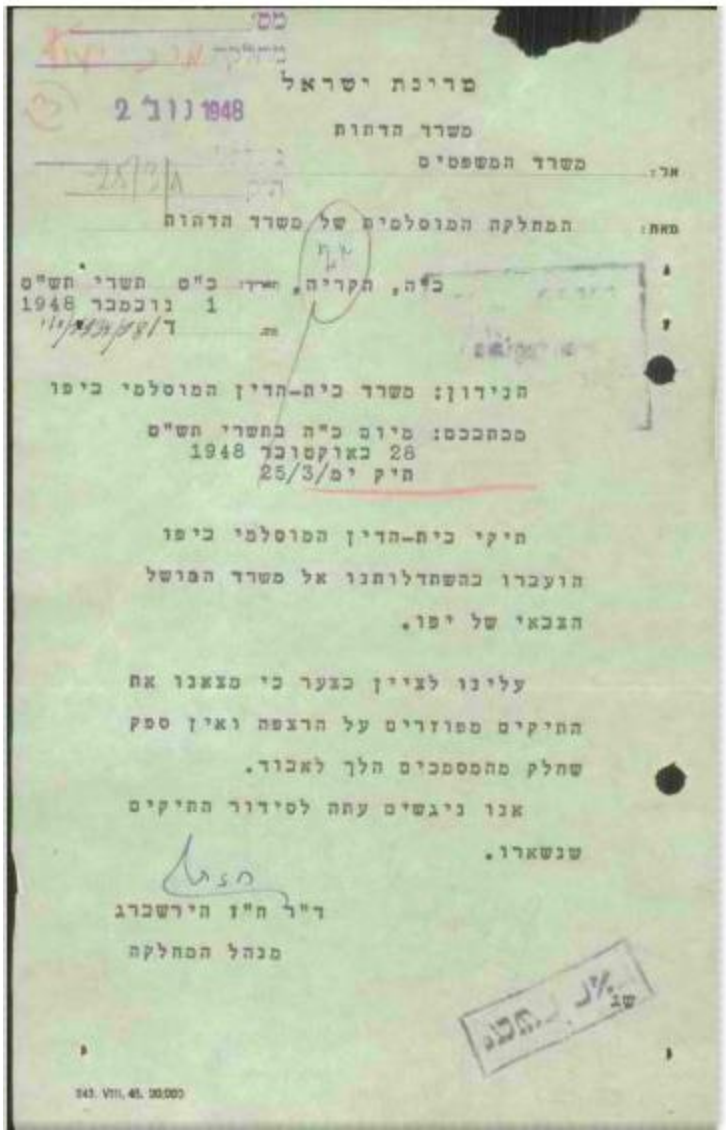

מדינת ישראל

משרד הדתות

משרד המשפטים

המחלקה המוסלמים של משרד הדתות

כ"ה, תקריה, תשרי כ"ם תשרי תש"ם
1 נובמבר 1948

ד/58/ק/ו/ו

מנירון: משרד כית-הדין המוסלמי ביפו

מכתבכם: מיום כ"ה בתשרי תש"ם
28 באוקטובר 1948
חיק ים/25/3

חיקי כית-הדין המוסלמי ביפו

הועברו כהשתדלותנו אל משרד המושל
הצבאי של יפו.

עלינו לציין כצער כי מצאנו את
החיקים מפוזרים על הרצפה ואין ספק
שחלק מהמסמכים הלך לאבוד.

אנו ניגשים עתה לסידור החיקים
שנשארו.

ד"ר ח"ז הירשברג

מנהל המחלקה

وثيقة (3): ممتلكات مهجورة، من الملف رقم ج- 5647/7 (المصدر: أرشيفات دولة إسرائيل)

من جهةٍ أخرى، شكّلت الضغوط المستمرّة من قِبل كينيا على بريطانيا لفتح ملفاتٍ متعلّقةٍ بقبائل "الماو ماو" وعدالتها[95] أثرًا إيجابيًا على الأرشيفات النازحة من فلسطين، حيث أتاح الأرشيف الوطني البريطاني عام 2012 بعضًا منها،[96] بعد أن كانت

[95] خاض بعض ضحايا ثورة "الماو ماو" الكينيّة تاريخًا طويلًا من النضال لفتح الملفات التي رحّلتها بريطانيا معها إبان الاستقلال، والتي تحوي وقائع تخصّ عدالتهم. سجّل هؤلاء نجاحًا جزئيًّا في هذا المسار برفع الحجب عن تلك الملفات التي أظهرت فظاعاتٍ مُورست بحقّهم من حرقٍ وجلدٍ وإخصاءٍ واغتصابٍ. تُظهر هذه القضيّة أنّ التحكم الاستعماريّ بمثل هذه الأرشيفات النازحة لا يفرض فحسب حواجز جغرافيّة ولغويّة وقانونيّة على المستعمَرين، تقوّض قدرتهم على استكشاف تاريخهم في مرحلةٍ مفصليّةٍ من حياتهم، إنّما يشكّل حجبها عنهم

قد حُجبت عن العامة وخضعت لقانون الأرشيف البريطاني، لكنّ هذا لا ينفي بقاء قبوع أرشيفاتٍ أخرى تعتبرها بريطانيا سياديّةً تحت قوّة الحجب القانوني. ففي جولتنا على على هذه الأرشيفات النازحة في موقع الأرشيف الوطني البريطاني، بإمكاننا العثور على ملفاتٍ تتفاوت في قيمتها التاريخيّة، لكنّها بالضرورة تشترك في تمثّل الفلسطينيّ فيها كوظيفةٍ أساسيّةٍ سياقيّةٍ لإنشائها. إذ نجد "كاتالوجًا"[97] لموضوعات معنونةٍ تحت "الإصلاح الاجتماعيّ"، "المسيحيون في فلسطين"، "الزواج في فلسطين"، "التوظيف في فلسطين"، "ادّعاءاتٌ عربيّةٌ حول فلسطين"، "الوكالة اليهوديّة"، "المحاكم الدينيّة"، "الجيش البولندي في فلسطين"، وغيرها.[98] توحي طريقة بناء الكاتالوج بوجود هويةٍ محجوبةٍ لمواد أخرى لم تجد طريقها إلى النسخة المرقمنة من الأرشيفات، خصوصًا أنّ الـFCO (وزارة الخارجيّة والكومنولث) قسّمت جميع السجلّات إلى فئة الملكيّة والإدارة، الاستخبارات، وأخيرًا الانسحاب والإخلاء. تجدر الإشارة، أيضًا، إلى أنّ هذه السجلّات المُودَعة تحت السلطة الأرشيفيّة البريطانيّة تشكّل، أحيانًا، مصدرًا بديلًا

تدخّلًا مباشرًا منها في تقرير حاضر كلٍّ من المستعمِر والمستعمَر، بحيث يبقى الأوّل محصّنًا من المحاسبة، فيما يظلّ الآخر محرومًا من إحراز عدالته. للمزيد حول هذه القضية والنقاشات التي رافقتها، يُنظر:

Banton, "Displaced Archives," 43.

يُشار أيضًا إلى أنّ كثيرًا من الملفات المتعلّقة بكينيا جرى تطهيرها، وإلقاؤها في مياهٍ عميقةٍ، فيما لا يزال 13 صندوقًا سريًّا للغاية مفقودًا. يُنظر:

Ian Cobain, Owen Bowcatt and Richard Norton Taylor, "Britain destroyed records of colonial crimes," The Gurdian, 18 April 2012 (Retrieved in 6 August 2018, from http://bit.ly/39m031T).

[96] على إثر قضية "الماو ماو" اعترفت بريطانيا بحيازتها 8800 ملفٍ من 37 مستعمرةً سابقةً حكمتها، كشفت في الدفعة الأولى عن 1200 ملفٍ من 12 منطقةً مستعمرةً، لكنّها في الواقع تحوز حوالي 20 ألف ملفٍ من هذه المناطق. يُنظر:

Banton, "Displaced Archives," 43.

[97] لا تُعتبر طبيعة الموضوعات المتاحة حول فلسطين في "الكاتالوج" حالةً استثنائيّةً عن غيرها من المستعمَرات، إنّما تعبّر عن حالةٍ عامةٍ من إخفاء كثيرٍ من المواد التي تزعزع وجه بريطانيا الأخلاقيّ. فمثلًا، كان مثيرًا للسخرية طُغيانُ مسائل السياحة والإدارة والتمويل على الملفات التي فتحتها بريطانيا، في الوقت الذي كان يُتوقَّع فيه الإفراج عن قضايا حساسةٍ تدعم صوت الضحايا. وهو ما يجعلنا نستعيد طريقة تمثّل مادة مستعمرة عدن في هذه الملفات، والتي تعبّر عنها الباحثة لاله خليلي بالقول: "كانت مادة عدن مثيرةً للسخريّة. بالنظر إلى مدى التعذيب وسوء المعاملة والاحتجاز والاحتجاج في تلك المستعمرة في سنواتها الأخيرة، كان من المضحك رؤية الملفات التي تمّ إصدارها لها علاقةٌ بمصائد الأسماك... يبدو لي أنّ الإصدار بالكامل عبارةٌ عن تبييضٍ يهدف إلى تهدئة النقّاد وإنقاذ الحكومة من الحرج". يُنظر:

Paul Owen, "National Archives release Colonial Papers," The Guardian, 18 April 2012 (Retrieved in 6 August 2018, from http://bit.ly/2Qw6y9Q).

[98] للاطلاع على طبيعة الملفات والأرشيفات الفلسطينية النازحة إلى الأرشيف الوطني البريطاني، يُنظر: http://bit.ly/3949tz5

للملفات المحجوبة في الحيزّات الأرشيفيّة الإسرائيليّة. إذ تحتفظ بوثائق استخباراتيّةٍ تتعلّق بمجزرة دير ياسين، مكتوبة من قبل المفوّض السامي في بريطانيا بعد يومٍ واحدٍ فقط من حدوث المجزرة.[99]

لكن بالمجمل، يمكن القول إنّ مثل هذه القضية المتمحورة حول الأرشيفات النازحة لم تحتلّ يومًا نطاقًا ضيّقًا، إنّما اكتسبت سياقًا عالميًّا واسعًا، تحديدًا في حالات الحروب والثورات والانقلابات العسكريّة. إذ لم يقتصر تشكّلها على علاقات القوى الاستعماريّة في العالم الجنوبيّ، بل امتثلت الدول الكبرى في ما بينها لهذه القاعدة من مدّ أرضيات صراعاتها إلى الأرشيفات والوثائق. شهدت بذلك فترة ما بعد الحرب العالميّة الثانية مطالباتٍ كثيرةً بردّ الملكيّات إلى أصحابها، تجاوزت حدود أوروبا التي اعتُبرت منكوبةً وقتها، إلى مستعمراتها السابقة، من مثل فرنسا والجزائر،[100] الهند وبريطانيا، فرنسا وكينيا، وغيرها الكثير. لكنّ بمجاورتنا الحالة الفلسطينيّة بما ذكرناه آنفًا، يمكننا الادّعاء أنّ السياق الأرشيفي الفلسطيني مركّبٌ ومتداخلٌ للغايّة يجمع ما بين نزوح الوثيقة ونزوح الإنسان خارج الحدود، وشهوده عملياتِ تطهيرٍ وسلبٍ مزدوجةٍ. يُعزى ذلك إلى تعرّض فلسطين لنظامٍ استعماريٍّ وآخر استعماريٍّ استيطانيٍّ، حيث نتجَ عن الأول ترحيلٌ للأرشيفات السياديّة إلى خارج الدولة المستعمَرة، وممارسة عمليّة تطهيرٍ لأرشيفاتٍ أخرى في قبرص، بجانب الإبقاء على كثيرٍ من الأرشيفات الإداريّة في فلسطين، والتي ورثتها "إسرائيل" بطبيعة الحال، وهو ما يتشابه مع حالة معظم المستعمرات السابقة.

بجانب نزوح الأرشيفات إلى خارج حدود فلسطين وفرض قيود الحجب الصارمة عليها في ما بعد، شهدت فلسطين في ذات الفترة تقريبًا حركةَ نهبٍ صهيونيّةً للأرشيفات الفلسطينيّة ارتبطتْ بتغييبٍ قسريٍّ للفلسطيني إلى خارج الحدود أو شُتّت داخلها. انفصلت الأرشيفات تمامًا عن مُنشئيها الأصليين، الأمر الذي عنَى نشوء منافٍ داخليّةٍ وخارجيّةٍ لكلٍّ من الأرشيف والإنسان الفلسطيني على حدٍّ سواء؛ إذ أصبح تاريخاهما متشابكَيْن تمامًا يعبّران عن إعاقة الفلسطيني من العودة والاتصال بما يخصّه

---

[99] Asa Winstanley, "Newly declassified documents give insights into last days of British Occupation of Palestine," 25 April 2013 (Retrieved in 16 July 2019, from http://bit.ly/2sfC3Nf).

[100] شحن المستوطنون الفرنسيون حوالي 200 ألف كرتونة من الجزائر إلى بلادهم، يدّعي الباحثون الجزائريون احتواءها على حوالي 600 طنٍّ من المستندات، فيما تدّعي فرنسا نقلها 150 طنًا فحسب. للمزيد حول العنف الذي لحق بالجزائريين من وراء تدمير الملفات أو شحنها إلى فرنسا، يُنظر:

Todd Shepard, "Making Sovereignty and Affirming Modernity in the Archives of Post-Decolonisation French and Algeria Republics, 1962- 2015," in *Displaced Archives,* ed. James Lowry (London and New York: Routledge, 2017), 21- 46.

ماديًا وروحيًا. لا يمكن هنا إغفال أنّ "إسرائيل" دولةٌ استيطانيّةٌ مبنيّةٌ على أساسات التماثل ما بين الديانة اليهوديّة والقوميّة اليهوديّة، والتي تُغيّب بدورها وجودًا مرجعيًا لها خارج حدودها، يمكّنها من إزاحة الأرشيفات المنهوبة إليها، كالحالات الأخرى من الاستعمار الكلاسيكي أو الاستيطانيّ. لكن ما يجمع بينها وبين هذه الحالات انقطاعُ الأرشيفات عن منشأها بالمفهوم السياقي، لا بالجغرافي أو الفاعل الإنتاجي فحسب، بغضّ النظر عن اتجاهات النزوح المتعاكسة، وما يُرافق ذلك من فرض مزيدٍ من حواجز الوصول إليها.

مع انتهاء الجزء الأول من هذا الفصل، نخلُص إلى أنّ الفلسطيني يُعتبر طرفًا رئيسًا في عمليّة تشكيل الأرشيفات التي رحّلها الانتداب إلى بلاده، وبالتالي لا يزال يعيش الآثار العنيفة التي خلّفتها سياسة التطهير الماديّ من جهةٍ، وسياسة ترانسفير الأرشيفات عبر الحدود من جهةٍ أخرى. تتمثّل هذه الآثار في فرض حواجز جغرافيّة ولغويّة وقانونيّة تحرمه، في معظم الحالات، من الانتفاع بمثل هذه المواد واستغلال المجالات الممكنة داخلها من إعادة كتابة تاريخ حكم الانتداب البريطاني بأعين المقهورين، خصوصًا على صعيد الثورة الكبرى بما تحمل من حكايا مقاومةٍ مخبوءةٍ، وسياسات الانتداب والصهاينة في ضرب هذه البنى وإنهاكها، تمهيدًا للنكبة الفلسطينيّة. فبينما لا تزال بعض الدول تخوض معاركها من أجل استرداد مثل هذا الإرث الذي تراه الباحثة ماندي بانتون أبعد من مجرّد توثيقٍ للتطوّر الثقافي والتاريخي والاقتصادي لهذه البلاد، حيث يُعتبر أيضًا مصدرًا رئيسًا في توفير الأدلة اللازمة حول حقوق المواطنين الأفراد ومسارات عدالتهم. تبدو المسألة شائكةً في السياق الفلسطيني، لتجاوب بريطانيا البطيء أصلًا مع الدول التي تُعتبر ذات سيادةٍ مستقلّةٍ فحسب، عدا عن أنّ هذه القضية قليلًا ما تُثار في المجال العام ويطالب الفلسطينيون باسترداد ما يخصّ حياتهم بالدرجة الأولى! [101] يؤشّر هذا إلى أنّ عبارة "بوست" (ما بعد) المُرفقة بعبارة "كولونياليّة" يمكن أن تُموّه حقيقة أنّ الاستقلال القوميّ للمجتمعات التي رزحت تحت السيطرة الكولونياليّة لم تُنهِ هيمنة "العالم الأول"، وأنّ أشكال السيطرة الكولونياليّة لا تزال تؤثّر على حيوات ملايين البشر في أرجاء العالم.[102]

الجزء الثاني:

---

[101] Banton, “Displaced Archives,” 50.

[102] Christiana F. Kerps, *Liberating Culture: Cross- Cultural Perspectives on Museums, Curation and Heritage Preservations* (London and New York: Routledge, 2003), 193.

النهب الصهيوني عام النكبة: المكتبات أوّلًا!

لم تكن حركة النهب الصهيونيّة محصورةً فحسب في الأرض والملكيّات المتعلّقة بها عام النكبة، إنّما امتدّت لتشمل جميع المجالات الممكنة للذاكرة الفلسطينيّة، أهمّها مكتبات الفلسطينيين وأرشيفاتهم. أغار العسكريون والمكتبيون على منازل الفلسطينيين ومؤسّساتهم، ونهبوا مكتباتهم وأرشيفاتهم، التي تشعّبتْ إلى مصائر عدّةٍ، جَمعَها محوُ الذاكرة الفلسطينيّة، وادّعاءات الخلاص والحماية. وبينما نُهب من القدس وحدها، تحديدًا من أحياء القطمون والطالبية والمصرارة والمستعمرة الألمانيّة، حوالي ثلاثين ألفَ كتابٍ، نُهب من مدن حيفا والناصرة وصفد وطبريا حوالي أربعين ألفَ كتابٍ.[103] لعبتْ المكتبة الوطنيّة الإسرائيليّة حينها دورًا هامًّا على صعيد تطبيع العنف الناشئ عن عمليّات النهب والسلب، حيث صدّرت الأخيرةَ في الخطاب الصهيوني العام بوصفها رأفةً وإنقاذًا رحومًا للملكيّات الثقافيّة التي صوّرت أصحابها أنّهم تركوها خلفهم طوعًا. وأورد أحد تقارير المكتبة لعام 1949، والمودعة في الملف גל–3/1429 في أرشيفات الدولة ما يلي:

"فور احتلال القطمون والأحياء القريبة من قِبل جيش الهاجاناه، شعر أهل الكتاب بقلقٍ حيال مصير الكتب الخاصة والعامة الموجودة في هذه الأحياء. اقترح حينها بعض أفراد الجامعة ومحبّي الكتب أن تتكفّل مكتبة الجامعة بإخراج هذه الكتب من المناطق المحتلّة، والقابعة تحت وطأة انعدام الأمان. وحينما اتّخذنا قرار العناية بالكتب، انخرطنا بالعمل ونحن نفكّر في ما سيقوله الناس عنّا. لكن عندما رأينا أنّ العزوف عن إنقاذ هذه الكتب سيحكم عليها بالسرقة والضياع، تبدّدت التخوّفات التي رافقتنا في البداية، وبدأنا العمل على جمع الكتب بكل قوّة. بدأت عمليّة الجمع هذه في نهاية شهر أيّار واستمرّت حتى اليوم. في البداية، لم ينظر الحاكم العسكري لمنطقة الجنوب إلى عملنا بطيب خاطر، لكنّه لم يكن صعبًا إثبات قيمة حيازة هذه الملكيات الروحيّة الهائلة إذا ما وُجد المدافعون عنها. مُنحنا التصريح بالعمل، وقدّم لنا قادة تلك المناطق يدَ المساعدة، رغم أنّ بعضهم وجدَ في عملنا تدخّلًا في المناطق العسكريّة، وإلهاءً للجنود والطلبة عن واجباتهم الحربيّة".[104]

---

[103] غيش عميت، *بطاقة ملكية: تاريخٌ من النهب والصون والاستيلاء في المكتبة الوطنية الإسرائيلية*، ترجمة علاء حليحل (رام الله وعمان: مركز مدار والأهلية، 2016)، 88.

[104] للاطلّاع على مجموعة تقارير المكتبة الوطنية بشأن المواد الفلسطينية المنهوبة المكوّنة من 343 صفحةً، يُنظر: أرشيفات الدولة، "المكتبة الوطنيّة للجامعة،" ملف رقم גל–3/1429 (استُرجع بتاريخ 3 أكتوبر 2018، مِن http://bit.ly/2MhutbV) (بالعبريّة).

يمكن القول إنّ المقطع السابق من أحد تقارير المكتبة يتّسق مع كلّ منظومة التحوّل الاستيطانيّة، حيث تعمل على تحويل البُنى العنيفة غير الأخلاقيّة التي شكّلتها إلى أخرى أخلاقيّةٍ تؤسّسها. ففي حالتنا هذه، تنطلق المكتبة من رؤيةٍ تتموضع فيها بوصفها جهةً حياديّةً تنظر إلى الكتب والأرشيفات بتقديرٍ فائقٍ بمعزل عن أيّ صراعٍ سياسيٍّ قوميٍّ. إذ تُدرِج عملها الاستلابيّ لذاكرة الفلسطيني ضمن نطاق ضرورة شعور أصحاب هذه الملكيّات بالامتنان لدورها، لا إدانتها لفصل هذه الملكيّات عن منشأها وحرمان بقيّة الفلسطينيين منها. إنّ بناء مثل هذه السرديّات التي تغطّي على استهداف ذاكرة الفلسطيني ليس منوطًا بسياقنا فحسب، إنّما مُنتمٍ إلى سياقاتٍ كولونياليّةٍ استيطانيّةٍ أوسع لطالما انطلقت من تصوّرٍ كونيٍّ إزاء تبرير استحواذها على مكتبات وأرشيفات المجتمعات الأصليّة.[105] غطّت على النهب باعتبار إرث الأخيرة تراثًا بشريًّا مشتركًا يستوجب حمايته من قِبل الجهة الأقدر على ذلك، لا المكان الذي أُنتجت فيه أو السياق الذي انبنتْ فيه.[106] وهو ما تمتثل له "إسرائيل" ومكتبتها في ما يتعلّق بمكتبات وأرشيفات الفلسطينيين عام 48، والذي أفضى بالمجمل إلى شقّ خصوصيّة هذه الملكيّات ونزع هويّة أصحابها عنها.

وإذ يتحوّل الفلسطيني، على إثر ذلك، إلى عنصرٍ لامُبالٍ بما يخصّه بالدرجة الأولى، فإنّ المكتبة توّطّر ذلك ضمن المنظومة القانونيّة "ملكيّات الغائبين"[107]، والتي حوّلت الطرد والتغييب القسري إلى غيابٍ طوعيٍّ، للحيلولة دون عودة الفلسطيني إلى

---

[105] تُعتبر مخطوطات الشعوب الأصليّة في المكسيك التي نهبتها أمريكا في النصف الثاني من القرن العشرين إحدى أبرز الأمثلة على التمويه على عمليّات سلب الذاكرة الأصليّة تحت مظلّة تبنّي الافتراضات الكونيّة بخصوص هويّة الأرشيفات وارتباطها بالبشريّة أجمع. حيث افترضتْ أنّ الشعوب الأصليّة عاجزةٌ عن حماية إرثها، بل وإدراك قيمته المعرفيّة، مقابل اعتبار نفسها الجهة الأكفأ في تأدية تلك الأدوار، وذلك بهدف تبرير استحواذها على هذه الملكيّات ونفي أيّ استحقاقاتٍ تُفرض عليها بموجب النهب. نتجَ عن هذا محو ملكية الأصليين عن إرثهم، بل وترسيخ قوّة وصول الجماعات المهيمنة إلى التراث المنفصلين عنه روحيًا ودينيًا، مقابل تقويض مجال وصول الأصليين إليه. ورغم أنّ اليونسكو أصدرت اتفاقيّةً تجرّم فيها عمليات الاستيراد والتصدير غير الشرعي لمثل هذه الملكيّات عام 1978، إلّا أنّ أمريكا تنصّلت من الامتثال لهذه الاتفاقيّة، بذريعة أنّ المواد بحوزتها منذ عشرين سنةً متعاقبةً، وأنّ استحواذها عليها جاء بغرض صيانتها من التلف. للمزيد حول هذه القضية واتجاهات الرقمنة المتزايدة بخصوص هذا الإرث، يُنظر:

Stephen Whittington, “Colonial Archives or Archival Colonialism,” *Advance in Archaeological Practice* 5, no. 3 (2017): 265– 279.

[106] Sharon, Waxman, *Loot: Tomb Robbers, Treasures and the Great Museum Debate* (London: Old Street Publishing, 2008), 373– 375.

[107] اعتبر هذا القانون أيّ فلسطيني أو عربي لم يكن متواجدًا في منطقة سكناه أو ملكيّته بين تاريخ قرار التقسيم وعام النكبة، سواءً داخل فلسطين أو خارجها، ومهما كانت الأسباب، غائبًا، ما يستوجب إدراج ملكيّاته ضمن الملكيات المتروكة، الأمر الذي مكّن الدولة من وضع يدها على معظم الأراضي الفلسطينية، بهدف توطين المهاجرين فيها أو الانتفاع بها. للمزيد حول آليات استحواذ "الدولة الإسرائيليّة" على

أرضه وممتلكاته، ومحو هويّته الأساسيّة كلاجئٍ انفصل قسرًا عن أرضه. وبينما صوّرت المكتبة نفسَها جهةً وصائيّةً على هذه الكتب والأرشيفات إلى حين ظهور أصحابها، تُعرقل تلك المنظومة القانونيّة إمكانيّة إبطال الوصاية مقابل تأبيدها وإبقاء المواد الفلسطينيّة في حيازة "الدولة" وتقرير مصائرها.

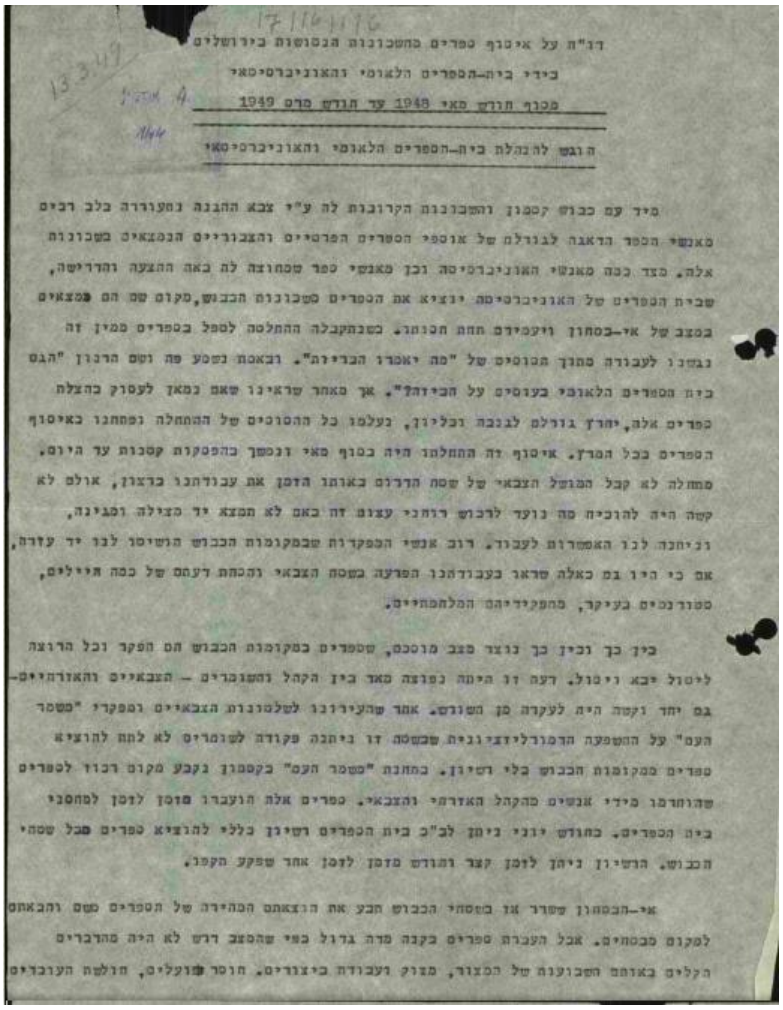

דו"ח על איסוף ספרים בהשכונות הנטושות בירושלים
בידי בית-הספרים הלאומי והאוניברסיטאי
מבוץ תורגם מאי 1948 עד תורגם מרס 1949

הוגש להנהלת בית-הספרים הלאומי והאוניברסיטאי

מיד עם כבוש קטמון והשכונות הקרובות לה ע"י צבא ההגנה נתעוררה בלב רבים מאנשי הספר הדאגה לגורלם של אוספי הספרים הפרטיים והציבוריים הנמצאים בשכונות אלה. מצד אחד מאנשי האוניברסיטה וכן מאנשי ספר שמחוצה לה באה התביעה והדרישה, שבית הספרים של האוניברסיטה יוציא את הספרים משכונות הכבוש, מקום שם הם נמצאים במצב של אי-בטחון ויופקידם תחת חסותו. בשתקבלה ההחלטה לפקד בספרים פמין זה נתבונו לעבודה סמוך הסוסים של "מה יאמרו הבריות". ובאמת נשמע פה ושם הרגון "הגש בית הספרים הלאומי בעוסים על הבירות?". אך מאחר שראינו שאם נמאן לעסוק בהצלת ספרים אלה, יחרן גורלם לגבוה וכליון, נעלמו כל ההסוסים של ההתחלה ופתחנו באיסוף הספרים בכל הארץ. איסוף זה התחלנו היה בסוף מאי ונמשך בהפסקות קטנות עד היום. מחלה לא קבל המושל הצבאי של שטח הדרום באותו הזמן את עבודתנו בדצון, אולם לא קשה היה להוכיח מה נועד לרכוש רוחני עצום זה באם לא תמצא יד מצילה ומגינה, וניתנה לנו האפשרות לעבוד. רוב אנשי המפקדות שבמקומות הכבוש הושיטו לנו יד עזרה, אם כי היו גם כאלה שראו בעבודתנו הפרעה בשטח הצבאי ובהתם דעתם של כמה חיילים, סטודנטים בעיקר, מהמיליציה המלחמתיים.

בין כך ובין כך נוצר מצב מוכח, שספרים במקומות הכבוש הם הפקר וכל הרוצה ליטול יבא ויטול. דעה זו היתה נפוצה מאד בין הקהל והמוסדות - הצבאיים והאזרחיים- גם יחד וקשה היה לעקרה מן השורש. אחר שהעירונו לשלטונות הצבאיים ומפקדי "משמר העם" על המשמעה הדמורליזציונית שבשטה זו ניתנה פקודה לשומרים לא לתת להוציא ספרים ממקומות הכבוש בלי רשיון. במתנת "משמר העם" בקטמון נקבע מקום רכוז לספרים שהוחרמו מידי אנשים מהקהל האזרחי והצבאי. ספרים אלה הועברו מזמן לזמן למחסני בית הספרים. כחודש ימי ניתן לכ"כ בית הספרים רשיון כללי להוציא ספרים ממל שטחי הכבוש. הרשיון ניתן לזמן קצר וחודש מזמן לזמן אחר שמקץ הקפו.

אי-הבטחון שרר אז בשטחי הכבוש חבע את הוצאתם המהירה של הספרים משם והבאתם למקום מבטחים. אבל העברת ספרים בקנה מדה גדול בפי שהמצב דרש לא היה מהדברים הקלים באותה השבועות של הכאוס, מחוסר עבודה ביצוריים, חוסר פועלים, חולשת העובדים

وثيقة (4): تقرير بيت الكتب القومي من مايو 1948 إلى مارس 1949، من الملف رقم גל-3/1429 (المصدر: أرشيفات دولة إسرائيل)

أملاك اللاجئين الفلسطينيين بمختلف أشكالها، ومصيرها اليوم، وأسباب فشل تعويض اللاجئين عنها، يُنظر: مايكل فيشباخ، *سجلّات السلب: أملاك اللاجئين الفلسطينيين والصراع العربي- الإسرائيليّ: دراسة في الأرشيفات الرسميّة والمراجع الدوليّة*، ترجمة سميح حمودة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، 2013).

إنّ المكتبة تجاوزت الدور المتوقّع منها في تخزين وحفظ الكتب إلى شغْلِها فاعلًا رئيسًا في نهب المكتبات والأرشيفات من بيوت الفلسطينيين، وذلك تحت غطاء المؤسّسة العسكريّة واستشرافها تلفَ الملكيّات في حال لم تهرع لإنقاذها. وبينما شدّدت في تقريرٍ آخر ضمن هذا الملف على جمعها الكتب والأوراق من البيوت المفتوحة فحسب، في مسعى منها إلى رسمها تمييزًا بين ما اعتبرته سلبًا غير شرعي من البيوت الموصدة أبوابها، وبين ما اعتبرته إنقاذًا شرعيًّا لهذه الملكيات المتروكة من البيوت المفتوحة، تدحض الباحثة بيان الحوت ابنة عجاج نويهض الحوت، والذي سُلبت كلّ مكتبته عام النكبة، هذه الادّعاءات الأخلاقيّة. تقول نقلًا عن لسان إحدى جارات عائلتها التي شهدت الحادثة: "*سرعان ما أحضروا سلالمَ عاليةً وتسلّقوها. اندهشتُ من إصرارهم. لكن اتّضح الأمر حينما توقفتْ أمام المنزل شاحنةٌ كبيرةٌ فارغةٌ، وشاهدتُ عددًا كبيرًا من الشبان يعاونون بعضهم البعض؛ منهم من يقذف الكتب من الشرفة إلى الحديقة، ومنهم من يجمعها، ومنهم من يوصلها إلى الشاحنة، في حين يتولّى آخرون تكديسها. لم يتعبوا، استمروا على هذا الحال عدّة ساعاتٍ، حتى تمكنوا من السطو على المكتبة كاملةً، وقد علمتُ في ما بعد من السكان اليهود الذين احتلّوا البيت أنّهم وجدوا خزانات الكتب كلّها فارغةً*"![108]

إضافةً إلى هذا، وكون النظام الاستيطاني الصهيوني إحلاليًا انتقاليًا في ذاته وأصله، فإنّ هذا لطالما انعكس على آلية إدارة المواد المنهوبة من كتبٍ وأرشيفاتٍ والسرديات المُنتجة حولها. فمن ناحيةٍ، يشكّل تحويل قوّة النهب إلى قوة صيانةٍ للمواد الفلسطينية إحدى الأوجه الهامة للتأسيس للدولة الاستيطانيّة بوصفها منارةً ثقافيّةً تفني نفسها من أجل حماية الإرث الثقافي أولًا، وتمتثل لمنظومةٍ أخلاقيّةٍ ثانيًا. ترد هذه السرديّة في مجموعة التقارير ذاتها: "*على مدار سنوات القتال، جمعت المكتبة الوطنية عشرات الآلاف من الكتب المهجورة، ممّا أنقذها من الخراب. نُفّذت هذه العملية بتفانٍ وتضحيةٍ من جانب الموظفين. نودّ أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر شعب الجيش وأمناء الوزارات الحكوميّة ذات الصلة على مساعدتهم الكبيرة والتفهّم والحب الذي أظهروه وما زالوا يظهرونه حيالَ هذا العمل الهام*".[109]

تكرّس مثل هذه العبارات ثنائيّةَ التنازل مقابل المخاطرة. فخلافًا للفلسطينيين الذين صُوِّروا كمن تنازلوا عن ممتلكاتهم الروحانية، وُصف عاملو الجامعة العبريّة في القدس كمن خاطروا بحيواتهم من أجل هذه الممتلكات،[110] بغرض إبراز الهوّة السحيقة بين الشرقي اللامبالي بثقافته، والصهيوني الغربي القادر دومًا على التعالي على كل ما سبق. لكن رغم محاولة تظهير الانتماء إلى

---

[108] بيان الحوت، "عن وطنٍ لن يصبح ذكرياتٍ: بيتي في القدس،" *حوليات القدس*، عدد 9 (2010): 40.
[109] أرشيفات الدولة، الملف رقم ج-ل 271/ 60.
[110] عميت، *بطاقة ملكيّة*، 103.

هذا الإرث بغضّ النظر عن هويّة أصحابه، إلّا أنّ إدراك مثل هذه العبارات في التقرير نفسه *"الكتب الفلسطينيّة لم يكن لها مالكون بالأصل. وُجدت ببساطةٍ مبعثرةً تحت رحمة من يمرّ بها، حيث كان ممكنًا أن يتعثّر المار في الشارع بمجموعةٍ من الكتب مجهولة المصدر"*،[111] و*"أخذنا القرار بالعناية بالكتب، تمّ تحديد مكانٍ مركزيٍّ للكتب التي جُمعت من قِبل المواطنين أو العسكريين ونُقلت إلى المستودعات. طلبنا تصريحًا من أجل جمع الكتب من كلّ مناطق الاحتلال، حيث أُعطي لنا التصريح لوقتٍ قصيرٍ. انقسمتْ هذه الكتب إلى نوعين: لأشخاصٍ معروفين، وأخرى أصحابُها غيرُ معروفين"*،[112] يجعلنا واعين إلى أنّ ادّعاء تقدير هذه الملكيّات ليس منفصلًا عن طبيعة هويّة أصحابها، بل متّصلٌ بها بدرجةٍ كبيرةٍ. بتعبيرٍ آخر، تطمح قوّة النهب إلى تحييد ما يمكن أن يشكّل تهديدًا مؤسّسًا لآفاق بناء الذاكرة الاستيطانية ورواية أمّتها اليهودية. ففي بعض حالات النهب، لم يكن التهديد نابعًا بالدرجة الأولى ممّا تحويه الكتب والأرشيفات، بقدر ما كان نابعًا ممّا توحي به وعلاقتها بأصحابها. بالتالي، حينما يُعتبر المالك غائبًا أو وجوده منفيّ أصلًا من قِبلها، فإنّ ادّعاء إنقاذها هذه الملكيّات تفسّره هنا حاجة "الدولة الوليدة" إلى قطع أيّ دلالاتٍ عن وجود ذاكرةٍ ثقافيةٍ نشطةٍ تؤشّر بدورها إلى الوجود الفلسطيني. فمثلًا، ثمّة كتبٌ كثيرةٌ سُلبت عام النكبة تحمل طابعًا ثقافيًا محض، وكُتبت بلغاتٍ مختلفة: العربيّة، الإنجليزيّة، الألمانيّة، الفرنسيّة، والإيطاليّة.[113] لا تشكّل هذه الكتب بحدّ ذاتها خطرًا، إنّما يكمن الأخير في الدلالة الناتجة عنها في وجودٍ فلسطينيٍّ يناقض مبنى الوجود الصهيوني، وبالتالي سعتْ الدولة إلى تملّكها وإزالة أصحابها عنها دون الحاجة إلى القضاء عليهم ماديًّا.

كان أصحاب هذه الملكيّات من كتبٍ وأرشيفات يقبعون على هامش الرواية ككلٍّ. أشارتْ المكتبة على نحوٍ خاطفٍ إلى إمكانيّة عودتهم يومًا ما؛ إذ طلبت المكتبة في البداية، باسم رئيسها، سلطةً مركزيّةً على هذه الملكيّات تؤدّي أدوار الحفظ والتصنيف والفهرسة إلى حين ظهور "أصحابها الشرعيين". وبعدما اتّجهت المكتبة إلى صكّ أسماء المالكين على كتبهم المنهوبة في خمسينيّات القرن الماضي، وفقًا لاختصاراتٍ مُتفقٍ عليها، مثل "SaK" أو "Nimr"، إشارةً إلى خليل السكاكيني ومحمد نمر الخطيب،[114] عمدت في سنوات الستين إلى تصنيف ستة آلاف كتابٍ باللغة العربيّة تحت فئة "ملكيّات الغائبين"

---

[111] أرشيفات الدولة، الملف رقم ج–ل 3/1429، مصدر سابق.

[112] المصدر السابق.

[113] نفس المصدر السابق.

[114] عميت، *بطاقة ملكيّة*، 108.

(Abondened Property AP).[115] أُودعت هذه الكتب في غرفة التخزين، ومُنعت إعارتُها إلى الخارج، على نحوٍ يتعدّى منطق الوصاية إلى التصرّف كجهةٍ مالكةٍ حجبت الملكيّة السابقة عليها وقوّضت حقّ الفلسطينيين في الوصول إليها أو المطالبة القانونيّة باستردادها وفقًا لمنظور القانون الدولي. ففي صيف 1967، وبعد مضي شهرٍ على حرب حزيران، زارت ابنتا خليل السكاكيني، هالة وديمة، المكتبة الوطنية الإسرائيلية. تقول الاثنتان إنّ المكتبيّ الذي استقبلها سمح لهما باختيار كتابٍ واحدٍ فقط من مكتبة والدهما، اعتمادًا على ذاكرتيهما؛ "لقد اخترنا "البخلاء" للجاحظ، وهو [كتابٌ] موسوعيٌّ من القرن التاسع عشر. وفعلًا، بعد فترةٍ، عاد المكتبيّ وبيده الكتاب، وسمح لنا بتصفّحه أمام ناظريه، وكأننا لصتا ثقافةٍ خطرتان، وانتظر حتى أعدناه".[116]

لكن رغم سعي هذه الممارسات العنيفة إلى قطع أيّ صلةٍ بين هذه الكتب ومستحقّيها، ونكران أيّ ماضٍ يجمع الطرفين، إلّا أنّ ثمّة علاماتٍ طَبَعَتْ الكتب تلك، بدّدت عمليّة الإخفاء والتغييب هذه. ورغم أهميّة هذه العلامات، من ملاحظاتٍ في الهوامش، وتواقيع، وإهداءاتٍ، وطوابع، في معرفة أصحاب الكتاب، إلّا أنّ الأكثر أهميّةً هنا هو عملُها كمجازٍ عامٍّ عن أنّ آثار الفلسطينيين وبقاياهم ستظلّ تُطارد الحاضر الإسرائيلي وتُفسِد روايته، مهما تحقّق من المحو المادي والرمزي بحقّهم. كانت الباحثة هنا ميرميلستين قد انشغلت في كشف هوية 34 كتابًا منها، اثنان منها لعائلة السكاكيني، أحدهما مذيّلٌ باسم خليل السكاكيني والآخر باسم ابنه سري، وثمّة أربعة كتبٍ أخرى تحمل توقيع محمد نمر الخطيب، وآخر مُهدىً من إسعاف

---

[115] في البحث في موقع "المكتبة الوطنيّة الإسرائيليّة"، يمكننا استعادة هويّات الكتب المصنّفة كملكيّات غائبين، والمصنّفة وفقَ نظام تسلسلي تحت AP. وفي جولةٍ على عناوين هذه الكتب، بإمكاننا القول إنّها كتب نفسية وقديمة رغبت "إسرائيل" في الاستحواذ عليها وتملّكها من خلال قطع صلتها بأصحابها وإعاقة مجالات استرداها بذريعة حفظها وصيانتها، لكنها هدفت إلى تصوير نفسها كمستودعٍ ثقافيٍّ يحفر عميقًا في الماضي. نسجّل هنا بعض عناوين هذه الكتب التي يعود إصدار بعضها إلى نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وهناك ما هو قبلهما بكثير: ديوان الفرزدق، ليالي الملاح التائه (علي محمود طه، 1941)، مقامات أبي الفضل بديع الزمان الهمذاني، حديث القمر (مصطفى صادق الرافعي، 1922)، التبر المسبوك في نصائح الملوك (محمد بن محمد الغزالي، 1901)، شرح التنوير على سقط الزند (أبو العلاء المعري)، وغيرها الكثير من الكتب القابعة في المخزن ولا نعرف أصحابها. للاطلاع على تفاصيل هذه الكتب وغيرها، يُنظر: http://bit.ly/2MQKyFB.

[116] حاييم هنغبي، "بيت عقل/ بيت السكاكيني"، *بلاستيكا* 4 (2002): 121 (بالعبريّة). وأيضًا:

Hala Sakakini, *Jerusalem and I* (Amman: The Commercial Press, 1987), 121.

النشاشيبي إلى صالح نمّاري.[117] واللافت هنا أنّ هذه الآثار الباقية في الكتب لا تعبّر فحسب عن ماضي المنشأ، إنّما تعبّر أيضًا عن حركةٍ مكتبيّةٍ نشطةٍ فلسطينيًّا تظهر من خلال الطوابع الخاصة بالمكتبات الفلسطينية؛ مثل مكتبة الطاهر إخوان، والمكتبة العامة في بيروت.[118] يمكننا الادّعاء، أيضًا، أنّ هذه الكتب بالقدر الذي تُظهر فيه الوجود الفلسطيني، الذي يتجاوز المُنشئ الفرد نحو سلسلةٍ متواصلةٍ من الذاكرة الثقافيّة والسياسيّة، فإنّها تُظهر آثار المنفى الفلسطيني من نفي ما يخصّه عنه، وعرقلته من الاتصال بكتبه التي تعدّ امتدادًا للحيلولة دون عودته إلى أرضه وأمكنته.

يتضافر ما سبق مع رؤية الأرشيفات ضمن شبكة فاعليها ومنتجيها فضاءاتٍ إثنوغرافيّةً يعتبرها باحثون كُثرٌ حطاماتٍ استعماريّةً تشكّل عمليّة تجميعها وتركيبها محاولةً في قراءة التاريخ الكامل للوثيقة أو الصورة، بشقّها المخفيّ والمحذوف والمتحوّل.[119]حيث يتيح لنا أحد تقارير المكتبة الوطنيّة، المُودع في "أرشيفات الدولة"، معرفة هويّات بعض الفلسطينيين الذين نُهبت كتبهم وأرشيفاتهم، ما يشكّل أولًا نفيًا للغياب المفروض على كثيرٍ من ملكيّاتهم، وثانيًا تيقّنًا من أنّ هذه الأسماء المذكورة تعرّضت أرشيفاتها أو كتبها أو الاثنتان معًا إلى الإخفاء والحجب أو صُنِّفت كملكيّات غائبين. حيث في الوقت الذي تُورد فيه الأرشيفات هذا التقرير بغية شرعنة سيطرة "الدولة" على المواد وإنتاج نفسها كجهةٍ مُثلى في الحماية والوصاية، تطرح هذه الوثائق آفاقًا تُعاكس غرضها الإنتاجيّ الأساس ورغبتها في إخفاء سمات منشئيها الاستيطانيّة. فبذكرها هويّات المكتبات والشخصيّات التي ادّعت تركها في حالةٍ يُرثى لها؛ من مثل مكتبة الأمّة، خليل بيدس، جورج سعيد، سلمان سعد، حنّا عطا الله، نيكولاس فرح، محمد نجيب الحسيني، عبد الله بربح، عارف حكمت النشاشيبي، يوسف هيكل، فؤاد أبو رحمة، علي حسنا، عوني عبد الهادي،[120] نوقن أنّ محو علامات عنف النهب من خلال سياسات السلطة الأرشيفيّة لا يمكن أن يكون نهائيًّا وكاملًا، نظرًا للإمكانية الكامنة في الأرشيفات من حيث الاستجابة المستمّرة لقوى الإنتاج والتلقّي المتغيّرة. يدفعنا هذا إلى الادّعاء أنّ السمة التحوليّة العنيفة التي عادةً ما تخضع لها الأرشيفات الاستيطانية من خلال سلطتها، وتستهدف مجالات

---

[117] Hannah Mermelstein, "Overdue Books: Returning Palestine's Abandoned Property of 1948," *Jerusalem Quarterly* 47 (2011): 57

[118] Ibid, 56.

[119] Patrice Ladwig et al., "Fieldwork Between Folders, Fragments, Traces, and the Ruins of Colonial Archive," *Working Papers*, no 141 (2012): 1.

[120]أرشيفات الدولة، الملف رقم ج–ل 3/1429، مصدر سابق.

السرد والوصول والتلقّي، مُحاوِلَةً حجب الوجه الآخر من النظام الاستيطاني (النكبة تحديدًا)، تمكّننا في حال وجود قراءة مختلفة لها من استعادة هذا الوجه ودلالته وذاكرتنا. فعبْر الوثائق آنفة الذكر، يمكننا إنشاء سردٍ خاصٍّ بنا يحوي المواد المنهوبة ووجهتها، ويجعلنا نطابق بين الهويات المذكورة والكتب المصنّفة غائبةً، على نحوٍ نعيد للأخيرة هويّتها، ونعيد للدولة عنفها الذي تنصّلت منه.

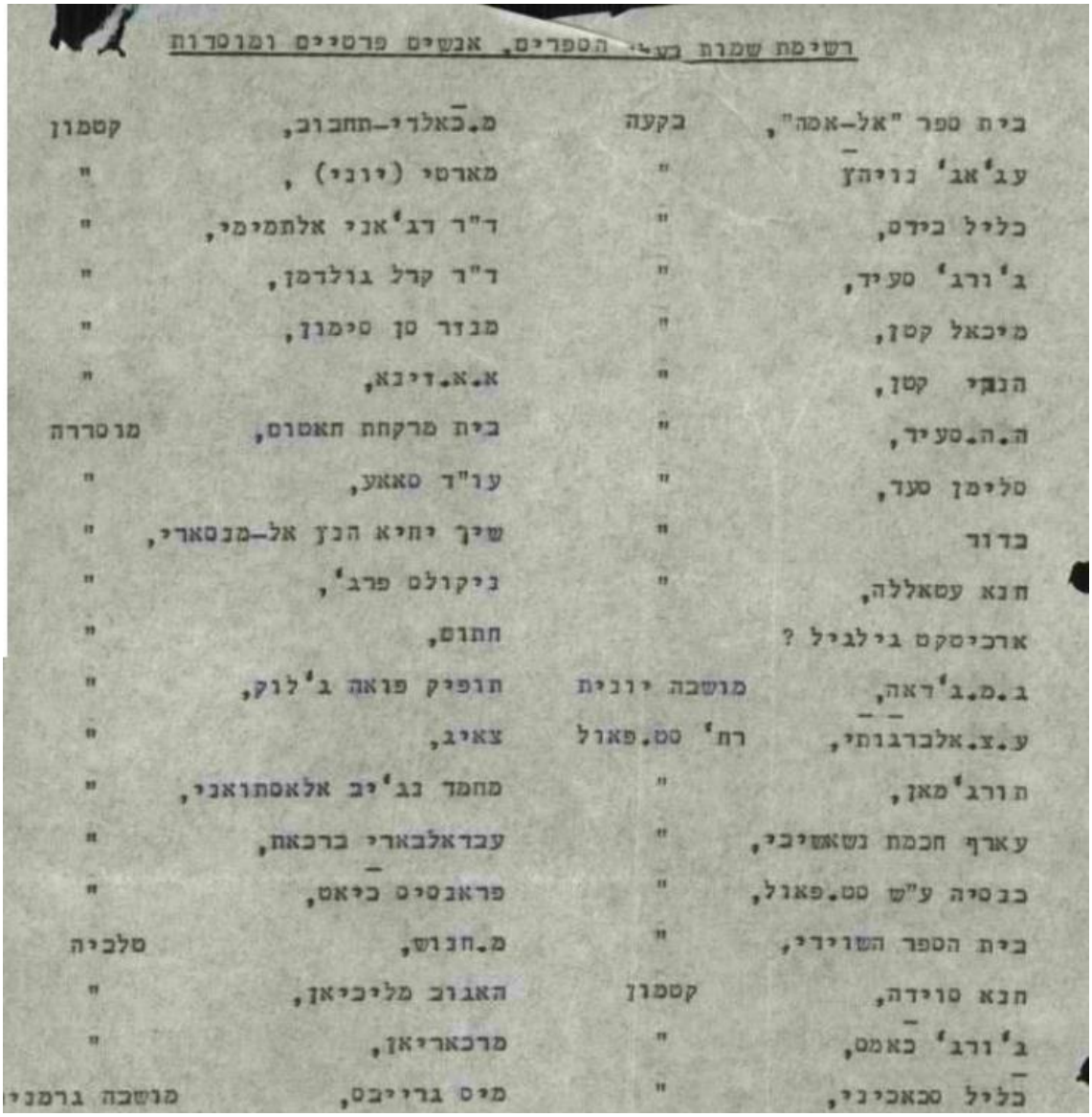

רשימת שמות בע"י הספרים, אנשים פרטיים ומוסדות

בית ספר "אל-אמה",	בקעה	
ע'אג' נויהץ	"	
כליל בידס,	"	
ג'ורג' סעיד,	"	
מיכאל קטן,	"	
הנרי קטן,	"	
ה.ה.סעיד,	"	
סלימן סעד,	"	
בדור	"	
חנא עסאללה,	"	
ארכיסקס בילגיל ?		
ג.מ.ג'ראה,	מושבה יונית	
ע.צ.אלברגותי,	רח' סט.פאול	
תורג'מאן,	"	
ערף חכמת נשאשיבי,	"	
כנסיה ע"ש סט.פאול,	"	
בית הספר השוידי,	"	
חנא סוידה,	קטמון	
ג'ורג' כאמס,	"	
כליל סבאכיני,	"	
מ.כאלדי-חבוב,	קטמון	
מארטי (יוני),	"	
ד"ר דג'אני אלתמימי,	"	
ד"ר קרל גולדמן,	"	
מגדר טן סימון,	"	
א.א.דינא,	"	
בית מרקחת חאטום,	מוסדה	
עו"ד סאאע,	"	
שיך יחיא הנץ אל-מנסארי,	"	
ניקולס פרג',	"	
חתום,	"	
תופיק פואה ג'לוק,	"	
צאיג,	"	
מחמד נג'יב אלאסתואני,	"	
עבדאלבארי ברכאת,	"	
פראנסיס כיאס,	"	
מ.חנוש,	טלביה	
האגוב מליכיאן,	"	
מרכאריאן,	"	
מיס גריבס,	מושבה גרמנית	

وثيقة (5): تقرير بيت الكتب القومي من مايو 1948 إلى مارس 1949، من الملف رقم גל-3/1429 (المصدر: أرشيفات دولة إسرائيل)

تتّصل هذه المسألة بمفهومٍ اقترحه كلٌّ من الباحثيْن ستيفين كينان ولورين مارش، وهو مرتبطٌ بممارسةٍ عمليّةٍ أطلقا عليه "ملفات الأشباح" (Ghost Files).[121] تنبثق الأخيرة من اعتقاد الباحثيْن بأنّ استحواذ "دولة المستوطنين" على مواد الأصليين، إمّا بالتغييب أو التطهير أو قلب بنيتها السرديّة، من شأنه تبديلُ الجانب الوظيفيّ للمواد وتحويلها بحدّ ذاتها إلى ما أسموها "أرشيفات نظامٍ قامعٍ، والمُدارة وفقًا لذلك". استدعى هذا الأمر منهما محاولة استعادة السجلات المغيّبة أو المدمّرة ضمن عملية فهرسةٍ لها، باعتبارها أشباحًا تهدّد تلك الأرشيفات، وتطارد الأخيرة بوصفها آثارًا لموادّ غائبةٍ يمكن أن تزوّد إجاباتٍ هامةً حول المجتمعات والجماعات الأصليّة.

وفي حالاتٍ أخرى، كانت إحدى وظائف النهب الصهيوني عام النكبة إعادة بناء الكتب والأرشيفات المنهوبة كحقلٍ معرفيٍّ يجب الإحاطة به وتفكيكه، عبر تحويلها إلى مجرّد موضوعاتٍ مبحوثةٍ بمعزل عن دورة حياتها. بل إنّ قسم العلوم الشرقيّة، ممثّلًا برئيسها إلياهو أشتور، اعتبر الكتبَ والمخطوطات العربيّة في أحد تقارير المكتبة "رسومًا مقابل خدماتنا وجهودنا"، ما يحوّل ذاكرة الفلسطيني المسلوبة إلى مجرّد هدايا قيّمةٍ يختفي عبرها الفلسطينيون ويظهر الإسرائيليون كفئةٍ تستأهل الثواب على جهودها الإنقاذيّة التقديريّة للمعرفة. كما أحاط أشتور هذه الكتبَ برؤيةٍ استشراقيّةٍ تعتبرها موردًا مغذيًّا لمجالهم البحثي النشِط في إعادة تمثيل الشرق وإنتاجه، ما يوحي بأنّ المسألة تخطّت الوصاية والإنقاذ نحو الانتفاع الواسع بها وإدخالها حقلَ الدراسة القادر على الخروج بخلاصاتٍ حول الشرق يسترشد بها المشروع الصهيونيّ إجمالًا. فيقول في هذا الصدد: "*.. ومن أجل تسهيل اختيار الكتب التي سنحصل عليها كبدل أتعاب- في حال اتخاذ قرارٍ كهذا- فمن الأجدر تفصيل القائمة وفق المواضيع التي تنتمي إليها من النصوص، مثل الأدب القديم والمعاصر، العلوم الإنسانيّة والعلوم الطبيعيّة، وما شابه*".[122]

---

[121] For more about the "Ghost Files," see: Lauren Marsh and Stephen Kinnane, "Ghost Files: The Missing Files of the Department of Indigenous Affairs Archives," *Studies in Western Australian History* 23 (2003): 111- 127.

[122] عميت، *بطاقة ملكيّة*، 102.

Also see: Gish Amit, "Ownerless Object? The Story of the Book Palestinians Left Behind in 1948," J*erusalem Quarterly* 33 (2007): 7-20.

بالتوازي مع هذه الممارسة، هناك كتبٌ وأرشيفاتٌ أخرى كثيرةٌ تعرّضت إمّا للتدمير، أو بِيعت في المزاد العلنيّ ليضطر بعض مالكيها الأصليين شراءها من الجهة الناهبة،[123] وثمّة حوالي 26 ألف كتابٍ أُرسلوا إلى مصانع للنفايات الورقيّة لإعادة تدويرها، بوصفها قائمة بضائع غير صالحة للاستعمال![124] ترسّخ هذه السياسات إعاقةَ وصولٍ أبديّةً إلى الكتب والوثائق، واستئصالًا تامًّا من الوجود، يتضمّن بدوره خسارةً مزدوجةً: خسارة الذاكرة الثقافيّة من جهةٍ، وحرمان الفلسطيني حتى من الإلمام الدقيق بحجم الخسارة التي مُني بها، وإعداد قائمةٍ بعناوين المواد المدمّرة، من جهةٍ أخرى. لكنّها تُعتبر مدفوعةً بأسبابٍ متناقضةٍ في آنٍ، ما بين نسب الضحالة والقيمة الرديئة التافهة إلى بعض الملكيّات التي لا تستأهل إعادة إنتاجها ضمن الدورة المكتبيّة والأرشيفيّة الإسرائيليّة، وبين تبديد الخوف من بعضها، لتهديدها أيديولوجيا الدولة الاستيطانيّة وحملها طابعًا تحريضيًّا ضدّها، مثل الكتب المدرسيّة العربيّة.

الجزء الثالث:

نهب الأرشيفات الفلسطينية ومصائرها العنيفة المتعدّدة

في سياق العنف الأرشيفي الذي سنناقشه في هذا المحور، أرى من المهم في البداية الاسترشاد بأطروحة الباحثة ربيكا ستين التي تتمحور حول ما تسمّيها "الحياة الاجتماعيّة للأشياء"،[125] التي تشكّل بدورها بنيةً اتصاليّةً ما بين تجريد الملكيّة عند الفلسطيني وحيازة الملكيّة عند الإسرائيلي. ترى ستين أنّ معظم الأدبيّات الفلسطينيّة توقّفت عند حدود نزع الملكيّة والخسارة الفلسطينيّة، دون تقفّي الوجه الآخر المُرافق لها. عزَتْ ذلك إلى أنّه عادةً ما تُحصَر القيمة العاطفيّة لهذه الأشياء في الشكل الفلسطيني للشيء المعنيّ فحسب، الأمر الذي تعتبره حجبًا للطرق التي أصبحت فيها الأشياء ذاتها إسرائيليّة الهويّة. تُحاجج ستين بأنّ صدمة تجريد الفلسطيني من ملكيّته كانت وجهًا آخرَ من نشوء صدمة التملّك لدى الإسرائيلي؛ إذ كانت قوّةً مكوّنةً في صنع الدولة القوميّة، وصنع الموضوعات السياسيّة الإسرائيليّة وحساسيّاتها.[126] عبّر موشيه سيلمنسكي عن هذه الصدمة بالقول: "*كيف تعامل الجمهور مع هذا الإرث؟ حالة هستيريا وهيجان سيطرت على كلّ السكان. مجموعات وكيبوتسات، رجال*

---

[123] عميت، *بطاقة ملكيّة*، 122.

[124] المصدر السابق، 129.

[125] Rebecca Stein, "Dispossession Considered: Israel, Nakba, Things," *Ethnologie Francaise* 45 (2015): 310.

[126] Ibid, 317.

ونساء وأطفال، الجميع انقضّ على الغنيمة. أبواك، شبابيك، عتبات الأبواب، لبنات، قرميد، بلاط، خردوات، وقطع سيارات ... وألحقوا الدمار بالبيوت الجيّدة وأتلفوا السيارات."[127]

تنطلق ستين في أطروحتها من مبدأ دراسة الاقتصادات التمثيليّة للأشياء التي تخرج من عالمها الأصليّ وتدخل اقتصادًا جديدًا لا يعيش في الهامش، بل يمكن تتبّع حركته في اليوميّ الاستعماريّ. وفي دراستها أمورًا ثلاثةً: الأشياء (الأثاث، الكتب، المجوهرات،...الخ)، المنازل، المشهد الطبيعي، تقرّ ستين بأنّ الذاكرة الإسرائيليّة تسعى إلى القبوع في أكثر الأشياء حميميّةً لدى الفلسطيني، وصولًا إلى حيّزه العام، مُسائلةً بذلك الطرقَ التي استطاعت من خلالها هذه الذاكرة ربط نفسها بالأشياء، بينما فشلت في أخرى. تخلُص الباحثة إلى أنّ نزع كلّ ما يخصّ الفلسطيني منه كان بمثابة القوة التوليديّة الكبرى في إنتاج "إسرائيل" نفسها،[128] لكنّها تُجزم في الوقت نفسه بالفشل الجزئيّ لاستلاب الفلسطيني. تُرجِع ذلك إلى تشكيل التاريخ الفلسطيني وسيرورته قبل النكبة وأثناءها مطاردةً أبديّةً للأمّة الإسرائيليّة في العادي والمألوف في مختلف اليوميات والأمكنة والأشكال، التي تقطع الآمال الصهيونيّة بحتميّة اختفاء الفلسطيني عند ظهور الإسرائيلي الجديد. ينسحب هذا بطبيعة الحال على المحو الماديّ والرمزيّ للفلسطيني وأرضه الذي تسعى إليه الأرشيفات الاستيطانيّة الإسرائيليّة على الدوام.

بناءً على ما تقدّم، يمكننا القول إنّه عادةً ما تنحو الأرشيفات الإسرائيليّة إلى تغيير الوظائف السياسيّة للمواد الفلسطينيّة المنهوبة التي تضمّها علنًا داخل مساحاتها، باتجاهين: أوّلًا عبر فرض سياقٍ وظيفيٍّ جديدٍ متّسقٍ مع السرد الصهيوني داخل الأرشيفات نفسها يُقحمها في عالمٍ اجتماعيٍّ جديدٍ. يتحقّق هذا من خلال التدخّل في الوصف والتغيير الاصطلاحي وحجب المُنشئ الأصلي أو الإبقاء عليه أحيانًا. ثانيًا عبْر الاستبقاء داخل الأرشيفات على كلّ التفاصيل المرتبطة بالمواد المنسوبة إلى المنشأ دون تبديلٍ، لكن بفرض حواجز اللغة العبرية على وصول الفلسطيني إليها، ترافقًا مع إحاطتها من الخارج برواية الصون والحماية التي تعمل بدورها على إزاحة النهب وتحويل المواد إلى جزءٍ رئيسٍ من مستودعٍ قمعيٍّ كولونياليٍّ. في هاتين الحالتين، يتحقّق نشوءُ اقتصادٍ سياسيٍّ جديدٍ للأرشيفات المنهوبة يحمل، من جهةٍ، تصوّر الدولة الأخلاقيّ عن نفسها، والطرق التي ربطت ذاكرتها الإسرائيليّة بها، من جهةٍ أخرى.

---

[127] موشيه سيملنسكي، "من نتائج الحرب،" أرشيف هآرتس، 1 سبتمبر 1949.

[128] Ibid.

ولكون النظام الذي تسعى الأرشيفات إلى ترسيخه استعماريًّا استيطانيًّا، فإنّ إخفاء الأصلي ومواده أو معاداتهما لا يفسّر دومًا جميع مساعيه في بناء السرد الملائم حوله.[129] ففي هذه الحالة من تجريد الفلسطيني من مواده ومن ثمّ حفظها وإتاحتها في الأرشيفات، تحديدًا "أرشيفات الدولة"، ما يحدث أنّ السلطة الأرشيفية تستخدم منطقًا مزدوجًا من الغياب والوجود إزاء الفلسطيني. بمعنىً آخر، تُخفيه أثناء النهب كذاتٍ مُنتِجةٍ وتحمّله مسؤوليّة الغياب، بغية تأسيس نفسها كقوّةٍ مُنتجةٍ للملكيّة والصيانة، بشكلٍ يتعدّى الأرشيفات نحو الأرض وما تحمله بالمجمل. ومن ثمّ تعيد توزيعه ووثائقه التي نجتْ من التطهير والحجب كموضوعاتٍ لا ضيرَ أن تعيش في السرد الاستيطاني ككائناتٍ حملت حياتها الخاصة بها قبل نشوء التحوّل وانبثاق غيابه وظهور "الدولة الوليدة" في آنٍ.

بالمجمل، يمكننا تقسيم هذه المواد المنهوبة المحفوظة وسط قالبٍ من المحو إلى فئاتٍ ثلاثٍ، وهي: مواد خاصّةٌ مبنيّةٌ على أساس التفاعلات الخاصّة بين الفرد وعائلته أو محيطه الأوسع، ومواد مرسومةٌ بحدود التفاعل البيروقراطي على صعيد مؤسسات مجتمعه الأكبر، وأخرى تحمل تفاعلًا سياسيًّا ضمنيًّا مع عدوّها في الصراع من وثائق أمنيّةٍ أو عسكريّةٍ أو منشوراتٍ تعبويّةٍ وغيرها. ابتغتْ السلطة الأرشيفيّة الإسرائيليّة لهذه الفئات تأسيس حياةٍ قسريّةٍ جديدةٍ لها ضمن الأرشيفات المهيمنة لقطعها عن مسار رواية أصحابها وذاكراتهم. ذلك أنّ هذه الأوراق كانت لحظة إنشائها تأخذ إمّا معنى الاحتكام والمساءلة في حالة المؤسسات العربيّة التي عملت في كنف الحقبة الانتدابيّة، أو معنى الحاجات والعلاقات الإنسانيّة في حالة الأوراق الشخصيّة، أو معنى مجريات الصراع السياسي بما يحمله من فصول مقاومةٍ وصراعاتٍ داخليّة وهزائم في حالة أوراق جيش الإنقاذ والجهاد المقدّس والمناضلين الفلسطينيين، وغيرها من الأوراق التي تحمل طابعًا عسكريًّا. لكن يمكن الادّعاء أنّ تلك الحياة القسريّة لا تتّسم بالقطعيّة والثبات؛ ذلك أنّ السلطة الأرشيفيّة تعجز عن إبقائها ضمن طبقةٍ واحدةٍ من المعنى التاريخي، حيث لا يمكن التنبّؤ إلى أين يمكن أن تتشعّب الأرشيفات أو تتفرّع في حال خضوعها لأيّ تغييرٍ في سياقات قراءتها وتوظيفها في الكتابة التاريخيّة، وهو ما سنفصّله لاحقًا في محور القراءة ضدّ التيار.

---

[129] Andrea Smith, “Native Studies at the Horizon of Death: Theorizing Ethnographic Entrapment and Settler Self Reflexivity,” in *Theorizing Native Studies*, ed. Audra Simpson and Andrea Smith, (Durham and London: Duke University Press, 2014), 218.

وبينما اعتُبرت الوثائق الأمنيّة والعسكريّة غنائمَ حربيّةً مُستحقّة للطرف المنتصر، شرعنتْ "إسرائيل" استحواذها على بقية المواد الخاصّة والمؤسساتيّة بنفس منطق استحواذها على كتب الفلسطينيين، حيث أدرجتْ أصحابها ضمن منظومة الغياب الكولونياليّة التي كانت بمثابة منظومة التملّك الإسرائيليّة، والتي موّهت بدورها عمليّة السلب وطبّعتها بالمجمل. في جميع سياقات العنف الاستلابي الآنفة، أرى من الضروري الانطلاق ممّا يسمّيه الباحثون "تاريخ الوثيقة" أو "تاريخ السجل" الذي يفترض أنّ الأرشيفات كياناتٌ تداوليّةٌ متحرّكةٌ تحضر في مسارها جميعُ مجالات النشاط الإنساني.[130] يوسّع لنا هذا منظورَ بنائها وإنتاجها، بحيث يستوعب عمليّاتٍ مختلفةً من النقل والفرز قبل وصولها إلى الحيّز الأرشيفي. كما يوسّع أيضًا شبكة الفاعلين السياسيين والاجتماعيين وكذلك العسكريين المرتبطين بها وبالعمليّات التي مرّت بها. إنّ تضمين جميع النشاطات الإنسانيّة التي تمّت من لحظة إنشاء المواد إلى إيداعها في الأرشيفات أو إقصائها عنها ومن ثمّ استخدامها، يمنحنا مدىً أوسع في اقتفاء مواقع العنف الأرشيفي التي خضعت لها هذه المواد في مُختلف المراحل.[131]

وفي الوقت الذي بحثتُ فيه كثيرًا في "أرشيفات الدولة" علّني أجد بضع وثائق تفيد برحلة سير هذه المواد المنهوبة من منشأها إلى آسرها الأرشيفي، كما التقارير التي أشارت إلى سيرورة احتجاز الكتب ونهبها، وذلك بغية توسيع منظور العنف الذي تعرّضت له وربما كان محجوبًا عنّا وتضمينه داخل تاريخ السجلّات، إلّا أنّني لم أجد ما يشير إلى هذا. ولأنّ كثيرين ممّا سُرقت كتبهم امتلكوا وثائق ومواد أتاحتها أرشيفات الدولة، جعلني أعتقد أنّها خضعت لنفس السيرورة من سلخها عن منشأها، بل وربما التقارير التي كانت ترد من المكتبة الوطنيّة حول مصائر هذه الكتب من التخزين أو التطهير كانت تشمل الأوراق والوثائق، خصوصًا أنّ الأرشيف الرسمي للدولة الصهيونيّة لم يكن متواجدًا بعد، حيث دُشّن في خمسينيات القرن الماضي.

---

[130] Jeanette Bastian, "Reading Colonial Archives through an Archival Lens: The Provenance of Place, Space and Creation," *Archival Science* 6 (2006): 283.

[131] في هذا السياق، تفترض الباحثة في المجال الأرشيفي، جانيت باستيان، أنّه إنْ كان المُنشئ الفعليّ لسجلٍ يتمثّل في قبطان سفينةٍ أو إدارةٍ حكوميّةٍ، فإنّ افتراض بدء نقطة الإنتاج من عنده يُغفل حجم العلاقات والتفاعلات العنيفة المتضمّنة فيه، والتي بحجبها ينحصر الأرشيف في جانبه البيروقراطي الوظيفي الصرف. بالتالي، فإنّ محاولة بناء تاريخٍ شاملٍ للوثيقة، الذي أحيانًا ما يكون متعدّدًا ومتناقضًا كذلك، تجعلنا ندرك أن السجلّ الذي أعدّه قبطان السفينة قد يكون سياقه سفينةً تمارس تجارة الرقيق، فيما يتمثّل محتواه في أُناسٍ مستعبدين. بتعبيرٍ آخر، يتيح لنا "تاريخ السجلّ" إدراك علاقات القوى الجارية بين المستعمِر والمستعمَر التي هي أبعد من وثيقةٍ وأبعد من عمليّة تجميع بياناتٍ، إنّما ترجمة فصلٍ حقيقيٍّ من فصول العبوديّة المعرّفة بالضرورة للهويّة الاستعماريّة.

Bastian, "Reading Colonial Archives,"283.

وفي ما يتعلّق بالفئة الأولى من المواد المنهوبة التي ذكرناها (الأرشيفات الخاصة)، فإنّني أحاول الاهتداء بمنظور "تاريخ السجل"من أجل استتباع مواقع العنف الأرشيفي التي كثيرًا ما تحجبها السلطة الأرشيفيّة الإسرائيليّة عنّا، وتعجز الوثيقة في حال جعلها عُرضةً للتلقّي الجماهيري عن التعبير عمّا تعرّضت له بشموليّةٍ. فمثلًا، يكشف لنا الأرشيف الشخصي المنهوب لعزّت طنوس[132] حينما نتعاطى معه ككيانٍ تداوليٍّ بات مرتبطًا بإنشاء الدولة، عن عديد الأنشطة العنيفة التي مُورست بحقّه، من لحظة العثور عليه، مرورًا بنقله وإيداعه، وصولًا إلى مصيره اليوم في الأرشيفات الإسرائيليّة. فهذا الأرشيف الذي ينطوي على رسائلَ عدّةٍ بين طنوس وزوجته،[133] يُعتبر من ناحيةٍ سجلًّا شخصيًّا حميمًا يحمل تعبيرًا عن الاشتياق ومشاركة طنوس زوجتَه أحداث يومياته بإسهابٍ. ومن ناحيةٍ أخرى، تنطوي الرسائل نفسها في مضامينها على ما يمكن اعتباره بمثابة وثيقةٍ سياسيّةٍ تكشف، من جهةٍ، حالة النزوح لأسرٍ فلسطينيّةٍ عدّةٍ على وقع الثورة الكبرى، بما يمكن اعتباره نكبة مبكّرةً، حيث تقيم زوجة طنوس وأبناؤه بعيدًا عن فلسطين. ومن جهةٍ أخرى، تُظهر الرسائل دورة إنتاج المكتب العربي في لندن الذي يعدّ طنوس أهمّ أعضائه، والذي لا يعبّر فحسب عن تفاعلاته السياسيّة مع الإنجليز في ما يتعلّق بالثورة، إنّما ينسحب ليطال التصوّر الوطنيّ للثورة في أعين الثائرين. كما يعبّر أيضًا عن حجم معركة الاستقطابات الدائرة بين الفلسطينيين والصهاينة لاستمالة البرلمان البريطاني.

لكن رغم أنّ بعض محتوى هذه الرسائل وسياق إنشائه يُنسب إلى موقعيّة طنوس كطرفٍ في الصراع، إلّا أنّ الرسائل بنفسها لم يُرِدْ أصحابها أن تكون جزءًا من إرثٍ جمعيٍّ. غير أنّ النهب الذي أُنيط بتأديته المكتبيون والعسكريون نقَلَ هذه الأرشيفات من حيّزها الوجدانيّ الخاص إلى آخر أدخلها في حلبة الصراع قسرًا، وأفقدَ أصحابها إرادتهم الخاصّة في عدم نفاذ موادهم إلى المجال العام. بالتالي، يمكننا القول إنّ السلطة الأرشيفيّة الإسرائيليّة تتطفّل على الحيّزات الخاصّة والحميمة جدًّا للفلسطينيين. إذ بنهبها عديد الأرشيفات الفلسطينيّة التي تحوي مداولاتٍ خاصةً تتعلّق بتفاصيل علاقاتٍ إنسانيّةٍ ومجراها، فإنّها تحوّل الذاكرة

---

[132] ولُد طنوس في نابلس، لكنّه تعلّم وعاش في القدس. حينما حلّت الثورة الكبرى، انتقل إلى لندن وأسّس المركز العربي هناك. كان دبلومسيًا، إذ ألقى عدّة محاضرات حول القضية الفلسطينية في الخارج، كما كان أول عربيٍّ يلتقي وزير المستعمرات مستر ماكدونالد. بعد النكبة، انتقل للعيش في بيروت وأسّس هناك المكتب العربي الفلسطيني الذي عكف على نشر ما يُعرّف بالقضية الفلسطينية ويدعمها.

[133] أرشيفات الدولة، "المكتب العربي،" الملف رقم פ-4/ 361 ضمن مجموعة عزت طنوس الشخصيّة (استُرجع بتاريخ 5 سبتمبر 2018، مِن http://bit.ly/2QwfM63).

الخاصّة إلى مشاعٍ يجعل كلّ غير مرتبطٍ بها متّصلًا بها، خصوصًا في ظلّ الرقمنة التي اتّجهت إليها في السنوات القليلة الماضية.

لا تعتبر السلطة الأرشيفيّة هذه الممارسةَ خرقًا للخصوصيّة الفرديّة التي تعدّها في قانونها الأرشيفي إحدى محدّدات الحجب. ذلك أنّ استبطانها "غياب" الفلسطيني تراه مُحدِّدًا أساسًا في منح نفسها أحقيّةَ الوصاية على هذه الذاكرة الخاصة والإقرار بنشرها. تُدرج "أرشيفات الدولة" هذه السجلّات الخاصّة تحت فئة المجموعات الشخصيّة، والتي تحتفظ أيضًا بسجلّات خاصّة لشخصياتٍ صهيونيّةٍ بارزةٍ. ورغم أنّ الأخيرين يودعون موادهم في هذا الحيّز بمحض إرادتهم الذاتيّة، إلّا أنّ إدراج مجموعات خليل السكاكيني[134] وعزّت طنوس وجورج أنطونيوس[135] ومصطفى الخالدي تحت نفس الفئة، يُوهِم العامة بخضوع جميع سجلّات الأخيرة إلى نفس السيرورة الإنتاجيّة ونفس المساحة القانونيّة والأخلاقيّة التي يتمتّع بها أصحاب الأرشيفات من حيث فرض رؤاهم الخاصّة على عمليّة ضبط النشر. ينتُج عن هذا تطبيعٌ لعمليّة النهب وانتزاع الملكيّة، خصوصًا أنّ القوّة الأرشيفيّة لا تحجب هويّات أصحاب هذه المجموعات الخاصّة، إنّما تُبرزها على اعتبارها جهةً وصائيّةً مؤقّتةً تدير سجلّات الفلسطينيين إلى حين ظهورهم!

وإنْ كانت الأرشيفات الوطنيّة تطرح من خلال ممارساتها صراعًا مستمرًا ما بين الحقّ في النسيان الاجتماعي والحفاظ على التراث الثقافي الجمعي،[136] فإنّ مثل هذا الصراع يشكّل الفارق الحاسم ما بين انعكاس بعض البيانات الخاصة لليهود في "أرشيفات الدولة" وتضمين السجلّات الخاصة للفلسطينيين داخلها. بتعبيرٍ آخر، تُصاحب بعض الوثائق البيروقراطيّة لمؤسّسات "الدولة" التي تُظهر حدود التفاعل بينها وبين مجتمعها الاستيطاني، تلك الجدليّة الدائمة من ضرورة المواءمة بين رغبة بعض

---

[134] نجد في مجموعة خليل السكاكيني مراسلاته مع ابنتيْه هالة ودمية، وكذلك ابنه سرى وملخّصات دروسه وامتحانات جامعته وقصائد كتبها، وتأشيرات زيارته للولايات المتحّدة. للاطّلاع على هذه المجموعة، يُنظر: أرشيفات الدولة، "مجموعة خاصة– السكاكيني،" الملف رقم ب–983/9 (استُرجعت بتاريخ 5 سبتمبر 2018، مِن http://bit.ly/2MNWxUq).

[135] الحال نفسها تنسحب على مجموعة جورج أنطونيوس، والتي تشتمل على رسائل عدّةٍ كُتبت في عشرينيات القرن الماضي، كان يتبادلها الزوجان جورج وكاتي النمر في سنواتٍ مختلفةٍ. كما نتعثّر في المجموعة ذاتها برسائل حميمةٍ جدًّا بين جورج وابنته، تعبّر الأخيرة فيها عن اشتياقها له وسعادتها الغامرة بالحذاء الذي جلبه لها، مُشارِكةً إيّاه أيامَ مدرستها، وغيرها الكثير من الأوراق الشخصيّة للغاية.

[136] Ingee Bundsgraad, "The Question of Access: The Right to Social Memory verus the Right to Social Oblivion," in *Archives, Documentation and Institutions of Social Memory: Essays From the Sawyer Seminar*, ed. Francis X. Blouin and William G. Rosenberg (Ann Arbor: University of Michigan Press, 2009), 115

الأفراد في تحقيق نسيانهم من الأرشيفات العامة وبين الحاجة الجمعيّة في تدوين تاريخ الدولة عبر تأريخ رعاياها. على النقيض، تُعتبر السجلات الخاصّة التي أنشأها الفلسطينيون خارج هذا الصراع الجدلي، كونها لا تحمل من حيث المنشأ صيغةً مشتركةً تجمع بين "الدولة" وأصحاب السجلّات، تحتّم بدورها نزاعًا على صعيد توجّهات الطرفَيْن، وبالتالي يصبح نشرها العلنيّ تعدّيًا على أصواتٍ شخصيّةٍ لم تُمنح إرادة خيار النشر. كما لا يمكن إغفال أنّ مثل هذه الممارسة تنضوي أساسًا تحت سياسةٍ إقصائيّةٍ تجاه الفلسطيني من حيث كونه ذاتًا منتجةً أو حتى متلقّيةً، خلافًا لليهوديّ الذي يُعتبر طرفًا رئيسًا في تلك الجدليّة لاعتبارات كونه ذاتًا أساسيّةً مُنتجةً ومتلقيّةً ضمن معادلة بناء الأمّة التي تمتثل لها الأرشيفات الاستيطانيّة الإسرائيليّة عمومًا. بالتالي، وإنْ كانت هذه الوثائق الشخصيّة للفلسطينيين تحمل أنسنةً عميقةً من شأنها أن تستجيب لقراءةٍ مضادةٍ لغايات الأرشيفات نفسها، إلّا أنّها بالمقابل تطرح تحديًا أخلاقيًّا هائلًا أمام الباحثين الفلسطينيين حول استنساخ منطق الممارسة الإسرائيليّة في فرض حياةٍ قسريّةٍ جديدةٍ للأرشيفات الخاصة المنهوبة تبعث بها إلى الحيز العام، وبشكلٍ يتجاوز الشخصي إلى السياسي. فالإشكاليّة هنا لا تنحصر في قطع العلاقة الماديّة بين الأرشيفات ومنشئيها فحسب، والذي يمكن التحايل عليه مؤقّتًا عبْر استردادها خطابيًّا من قوّة السرد الصهيونيّة، إنّما تتمثّل كذلك في كون طبيعتها شخصيّةً تصطدم إمكانيّات القراءة المضادّة لها بحواجز انتهاك خصوصيّة أصحابها.

أمّا على صعيد الفئة الثانية (أرشيفات المؤسّسات العربيّة)، فإنّنا نجد في أرشيفات الدولة كثيرًا من الوثائق الفلسطينية المنهوبة سلبتها السلطة الأرشيفية من أدوارها ووظائفها الرئيسة في إدارة الحيز اليومي للناس والتفاعلات الاجتماعية والقانونية في ما بينها، وأجبرتها على أداء وظيفةٍ جديدةٍ قطعتها عن سيرورة حياتها بفعل تحوّلها قسرًا إلى مجرّد مصادرَ أوليةٍ تتعرّض أحيانًا لتصوّرٍ تاريخيٍّ جبريٍّ معينٍ في مرحلة كتابة التاريخ، قد يتناقض مع غرضها الأساس. ينطبق هذا على ملفات نقابة المحامين العرب، واتحاد المكتبات، ونقابة المعلمين العرب، والمجلس الشرعي الإسلامي الأعلى،[137] وغيرها من المؤسسات العربية في

[137] هناك أيضًا إرثٌ كبيرٌ فلسطينيٌّ منهوب في "أرشيفات الدولة" يعود إلى شخصيّاتٍ بعينها، من مثل أسعد الشقيري، موسى كاظم الحسيني، راغب النشاشيبي، موسى العلمي، عبد الرحمن عزام، حنا نقارة، محمد نمر الخطيب، أنطوان وحنّا عطا الله، عجاج الحوت، راغب الخالدي، خليل الخالدي، سعيد الكرمي، سعيد الشوا، فهمي الحسيني، عوني عبد الهادي، يوسف صهيون، صلاح الدين العباسي. تجدُر الإشارة إلى أنّ هذه الملفات لا تحوي في داخلها إمكانيّة كتابة سِير تاريخيّة لهذه الشخصيات فحسب، إنّما تنطوي على إمكانياتٍ أشمل للكتابة حول ملامح الحياة الاجتماعيّة والسياسيّة للفلسطيني، بل وبنيّته الاقتصاديّة وموقع المرأة العربيّة آنذاك، واختلاف المقاربات بخصوص الصراع مع الانتداب والصهيونيّة إجمالًا.

الفترة الانتدابية. أو تلك المواد المتعلّقة بأدلة تنظيم المجتمع المدني قبل النكبة وتفرّعاتها الثقافيّة والنهضويّة والعمّاليّة، من مثل جمعية الشبان المسيحيّة، نقابة الممثلين، مجلس الأطباء الفلسطينيين، جمعية إنعاش القريّة العربيّة، جمعية العمال العربيّة، وغيرها الكثير.[138]من المهم الإشارة هنا إلى أنّ الكمّ الهائل من هذه الملفات المتاحة علنًا استفزّ مُخيّلة عددٍ من الباحثين الإسرائيليين الذين وظّفوها في التأسيس لنزعة إنتاجٍ معرفيٍّ إسرائيليٍّ يكون الفلسطيني المتأتّي من هذه المواد المسلوبة محورَها حصرًا. فمثلاً كتب أولئك الباحثون تأريخاتٍ مفصّلةً للطبّ والمحاماة والتعليم المكتبات في فلسطين قبل عام النكبة.

ففي كتابه "قراءة فلسطين: الطباعة ومحو الأميّة"،[139] يستكشف الباحث الإسرائيلي عامي أيالون ما أسماها بالطفرة الثقافيّة التي مرّت بها فلسطين في القرن العشرين، حيث أفضى ظهور الطباعة إلى محو الأميّة التي كانت منتشرةً آنذاك، ونشوء نظامٍ تعليميٍّ حديثٍ تزامنَ مع نشوء المكتبات والنوادي الفلسطينيّة، والتي غيّرت ملامح الحياة المجتمعيّة في فلسطين. استند أيالون في بحثه إلى المصادر الأرشيفيّة والصحافة الفلسطينيّة المبكّرة. وفي كتابٍ آخر يحمل عنوان "تعليم فلسطين: تعليّم التاريخ وتعلّمه تحت الانتداب"،[140] يدرس الباحث الإسرائيلي يوني فوراس سيرورة التعليم في فلسطين تحت وطأة الانتداب بوصفها مرآةً لتمظهرات الصراع بين الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة والحركة الصهيونيّة. إذ يتتبّع عبر النصوص التاريخيّة الصلة الوثيقة بين الوعي السياسي للفلسطينيين وآليات تعليمهم للتاريخ وكتابته، وفقًا لعلاقةٍ جدليّةٍ تحكمهما. يجادل الباحث بتعذّر فهم طرق التدريس الفلسطينيّة والعبريّة في تلك الفترة دون تحليل الحوار الواعي واللاواعي بينهما، على اعتبار أنّ الصراع صاغ الطرق تلك بوصفها صراعًا على كتابة التاريخ. استند فوراس في بحثه الذي سيصدر مطلع العام القادم، إلى كتب التاريخ العبريّة والعربيّة في تلك الفترة عبر تحليل محتواها. كما تشتغل الباحثة الإسرائيليّة "ليئات كوزما" على تاريخ الطب في فلسطين قبل

---

[138] يمكن أيضًا إيجاد وثائق هائلة في "أرشيفات الدولة" منهوبة تابعة لهذه المؤسسات: الاتحاد الأرثوذكسي في القدس، بنك الأمة العربية، دار الأولاد في القدس، نادي حلحول الثقافي، الحزب العربي الفلسطيني، جمعية الصداقة العربيّة البريطانيّة، دار الإخوان المسلمين في القدس، البنك الزراعي، الاتّحاد الرياضي الفلسطيني، منظمة الأيتام، منظمة الشباب العربي، منظمة العمال العرب، رابطة تجّار الملابس، نادي النهضة، جمعيّة صيّادي الأسماك العرب.

[139] Ami Ayalon, *Reading Palestine: Printing and Literacy 1900- 1948* (Texas: University of Texas Press, 2004).

[140] Yoni Furas, *Teaching and Learning History under the Mandate* (Oxford: Oxford University Press, 2020) (Expected date).

النكبة، وستتوّج سيرورة بحثها بكتابٍ وموقعٍ سيصدران قريبًا.[141] بذا، يمكن القول إنّ ما يوحّد هذه الكتب ومؤلّفيها يكمن في أنّ تحوّلهم إلى ذواتٍ فاعلةٍ منتجةٍ للمعرفة حول فلسطين الانتدابية ليس منفصلًا عن انتزاع الدولة الاستيطانية الأرشيفات والكتب من الفلسطينيين؛ إذ شكّلت منظومة عرقلة وصول الأخيرين إلى ما يخصّهم وجهًا آخر موازيًا من قوّة وصول باحثي ومؤرخي الجماعة المهيمنة إلى هذا الإرث. بالتالي، لا يُوقع النهب آثارًا عنيفةً على صاحب الكتب والأرشيفات فحسب، إنّما يمتدّ ليؤسّس منظومةً جديدةً من الطرد والإحلال على صعيد سلطة المعرفة الناشئة عن هذه الملكيّات تتجاوز المُنشئ الفرد أو المؤسسة، حيث تُقوَّض سلطة الباحثين والمؤرخين الفلسطينيين في القدرة على إنتاج تاريخهم من أوراقهم ووثائقهم المسلوبة مقابل إبدالها بسلطةٍ جديدةٍ تُكرّس قواعد الهيمنة والتبعيّة في الإنتاج المعرفي حول المهمّشين، بل وحتى تخييل موقعهم الماديّ ضمن هذا السياق العنيف.

صحيحٌ أنّ جمهرةً من المواد حول المكتبات والمدارس الفلسطينيّة متوفّرةٌ في "أرشيفات الدولة" مثلًا، غير أنّ الإتاحة العلنيّة لهذه الملفات المنهوبة لم تُنهِ سؤال وصول الفلسطيني إلى مواده وأبقته حاضرًا بقوّةٍ. تبقى هذه الإتاحة محتفظةً بشروط عمل النظام التمييزيّ، وتضييق أو توسيع مجالها بناءً على الاحتكام للفصل بين مجموعتيْن سكانيتيْن ممتايزتيْن إثنيًّا وقوميًّا. لا تُسقِط الإتاحةُ اللغةَ العبريّةَ كحاجزٍ معرفيٍّ بين الفلسطيني ومواده، ولا تُسقِط الحواجز الفيزيائية وتبعثُر الفلسطينيين في مناطقَ مختلفةٍ بين الوطن والشتات. تخلق هذه العواملُ كلُّها ثنائيةً صارمةً تستجيب للإسرائيلي بوصف وصوله إلى الأرشيف ذا سيرورةٍ كاملةٍ، مقابل الفلسطيني الذي تستأنف ممارسات الأرشيف وقوانينه على عملية وصوله باستمرارٍ دون انقطاعٍ. بالتالي، لا يمكن دراسة هذا النوع من الإنتاج المعرفي الإسرائيلي حول الفلسطيني، تحديدًا على صعيد حقبة ما قبل النكبة، دون إدراك أنّ إقصاء الفلسطيني من التمتّع الكامل بالمساحة الأرشيفيّة المتاحة علنًا أدّى دورًا أساسًا في عملية الإنتاج تلك. ليس حرمان الفلسطيني من مواده قائمًا بذاته، بل هو وثيقُ الصلة بمدى استفادة "الآخر" منه واستغلاله لإنتاج معرفةٍ امتيازيةٍ تدّعي أحيانًا الاكتشاف الخارق، وتُعرقل بالتالي ظهورَ المواد المنهوبة على أنه ظهورٌ مرتبطٌ بعلاقات قوىً غير متكافئةٍ.[142]بتعبير آخر، لا يمكن دراسة

---

[141]أوجّه شكري إلى الباحث فادي عاصلة، والذي أفادني حول طبيعة هذا المشروع وغيره من المشاريع الإسرائيليّة التي تحمل نهم استكشاف فلسطين قبل النكبة.

[142] تعبّر إحدى الباحثات الأصلانيات عن هذه الفكرة بالقول "إنّ خسارة مصادرنا التاريخيّة والثقافيّة وصعوبات وصولها لهؤلاء الذين يوجدون بمكانٍ آخرَ، عزّزت اعتمادنا على الخبراء غير الأصلانيين في القانون، التاريخ، الأنثروبولوجيا، والشؤون الأصلانيّة عمومًا. لقد

الأرشيفات المسلوبة من أصحابها الفلسطينيين بمعزل عن جمهور "الآخر" وعلاقات القوى بينهم؛ إذ إنّ حرمان الفلسطيني من مواده كَشَفَ عن بعدٍ مختلفٍ للعنف مرتبطٍ بأثره على الجماعات التي استفادت من هذه العملية. إننا نشهد ما تسمّيه الباحثة أريئيلا أزولاي تطبيعاً للعنف،[143] حيث تعتبر أنّ ستخدام المواد التي حُرم أصحابها منها من قِبلهم يفرض عليهم تواطؤًا في النهب من لحظة مشاركتهم في تحويله أمرًا طبيعيًّا عبر التعامل مع أنفسهم كمتلقّين لهذه المواد كوثائقَ يحفظها الأرشيف، من منطلق التعامل مع الأخير كمؤسسةٍ تقدّس الماضي وتكرّس نفسها للكشف عنه. ينتج عن هذا تجاهلٌ تامٌّ للمجال العنفيّ الذي جَمَعَ هذه المواد بآسريها وكلّ العلاقات العنيفة التي تشكّلت جرّاء ذلك، ويُحوّل بدوره المحرومين إلى شخصياتٍ وهميةٍ لا وجودَ لها.

فمثلًا، ثمّة تاريخٌ اجتماعيٌّ فلسطينيٌّ هائلٌ داخل الأرشيفات الصهيونيّة، بيدَ أنّ شدّة التحفظ على بعض ملفاته تخفي من ورائها نهمًا شرهًا باستكشافه الدائم. ففي كل مرة تطفو على السطح هذه الملفات بفعل أحد الباحثين الإسرائيليين، يتّخذ الأمر شكل الاكتشاف الخارق دون حقوق ملكيةٍ للأصل، مثلما حدث مع الباحث سليم تماري حينما تمكّن من الحصول على مذكرات جندي عثماني مقدسي يُدعى إحسان الترجمان التي وظفها في كتابه التاريخي الاجتماعي "عام الجراد". اتُهم حينها بسرقة هذه المذكّرات من الأرشيف الصهيوني، وكأنّ المسألة أصبحت تفصيلًا أخلاقيًا مرتبطًا بمظلوميةٍ إسرائيليةٍ ترى في أرشيفاتها الحاوية المعرفيّة التي أنشأت هذه المواد من جهةٍ، وخرقٍ أخلاقيٍ للفلسطيني من جهة أخرى، رغم أنها في حقيقتها تحويرٌ لفعل السلب والمصادرة الحقيقيّ لمذكرات الترجمان وغيرها من الأرشيفات الفلسطينية.

أصبحوا، بشكلٍ فعّالٍ، وسطاءنا ومعاملينا التجاريين بين المجتمعات الأصلانيّة والمؤسسات المتنوّعة، والعامّ الذي يمتلك اهتمامًا في شؤوننا، وبالتالي انتزعوا دورنا في أن نصبح مخبرين تاريخيين عن ذواتنا History Tellers". للمزيد، يُنظر:

Marsh and Kinnane, “Ghost Files,” 112.

يُرسي هذا حصار هذه الجماعات في عالمٍ من التشييء (Objectification)، وينزع عنها كلّ ما بإمكانه ترسيخ مبدأ الفاعليّة الأرشيفيّة لديها، وهو ما عبّرت عنه الباحثة الأصليّة الهنديّة Malea Powel، بالقول: "ها أنا هنديّة تخْبرُ حول ماذا يعني أن تكون هنديًّا في الأرشيفات؛ يعني أن تكون كائنًا أو موضوعًا؛ جعلك موضوعًا يرتبط بعمليّة صناعة المعرفة حول العمليات التي قادت إلى تشييئي". للمزيد، يُنظر:

Malea Powell, “Dreaming Charles Eastman: Cultural Memory, Autobiography and Geography in Indigenous Rhetorical Histories,” in *Beyond the Archive: Research as a lived Process*, ed. Gesa E Kirsch and Liz Rohan (Carbondale: Southern Illinois University Press, 2008), 117.

[143] أزولاي، "توثيق فوتوغرافي،" 141.

أمّا على صعيد الفئة الثالثة (الأوراق والصور التابعة لمنظماتٍ أمنيّة وعسكريّة)، فأغلبها محجوبٌ في أرشيفات الجيش الصهيوني وفقًا لقانون الأرشيف، أو هوية منشأها محجوبة. ومن أهمّ الأمثلة على ذلك ما تورده الباحثة الإسرائيليّة "رونا سيلع" في ما يتعلّق بالصور التي عثر عليها مقاتلان صهيونيّان في جيب عبد القادر الحسيني،[144] وجيب مقاتلٍ ميّتٍ آخر، حيث تبرّع الأول بما وجده لـ"البالماخ"، فيما الآخر لـ"الهاجاناه"، ليُصنّفا في الأرشيفات العسكريّة الإسرائيليّة كمحض مُتبرّعَيْن لمواد لا تخصّهم أصلًا،[145] لتخدم الموضعة الجديدة لهما كغسلٍ تامٍّ من النهب ليس فحسب كصفةٍ شخصيّةٍ تعرّفهما وتميّزهما، بل كغسلٍ للقوّة السياسيّة التي يندرجان تحتها من كلّ ذلك. تحمل عملية الغسل تلك استبطانًا ضمنيًّا بتحويل الناهب إلى مالكٍ بإمكانه التبرّع بما أصبح يعود إليه. وفقًا لهذه السيرورة، تُنزع عن الفلسطيني ملكيّته وتُقصى علاقته الأصليّة بمقدّراته عن المساحة الأرشيفيّة، لتُدمج فقط داخل الأخيرة علاقةُ "المالك الجديد" بما أصبحت "موادّه"، وحريّة التصرّف بها بإحالتها إلى أرشيفات "الأمّة اليهوديّة". يعزّز هذا تظهيرَ صورة الأرشيفات الإسرائيليّة كمساحاتٍ غير عنيفةٍ تتلقّى المواد من جمهورها الإسرائيلي، الأمر الذي يخفي قوّة نهب هذه المواد من أصحابها الفلسطينيين، بل وتكرّس إخفاء هويّة الأخيرين تمامًا.

أمّا على صعيد المواد المتاحة، فبمكنتنا العثور على بعض أوراق ومراسلات السرية الثالثة لجيش الجهاد المقدّس في أرشيفات الدولة، وكذلك بضع مراسلاتٍ بين قادة جيش الإنقاذ، وغيرها. نورد هنا ملفًا موسومًا بـ"الهروب من مناطق جيش الإنقاذ"[146] بغرض تبيان قوّة صكّ وظيفةٍ جديدةٍ على مواد جيش الإنقاذ المنهوبة، تخدم بدورها الرواية الصهيونية السائدة. وبينما يحوي الملف رسائلَ تطلب الإذن من القادة الإقليميين لجيش الإنقاذ لمغادرة البلاد،[147] ورسائل أخرى لفوزي القاوقجي يطلب فيها من الضبّاط عدم التعدّي على النازحين أو تجريدهم أسلحتهم (علمًا أنّ الأصل العربي منسوخ ومترجم إلى العبريّة في الملف ذاته)،

---

[144] Rona Sela, "The Genealogy of Colonial Plundered and Erasure- Israel's Control over Palestinian Archives," *Social Semotics* 28, no. 2 (2018): 218.

[145] Ibid, 212, 222.

[146] للاطلّاع على ملفات "الهروب من جيش الإنقاذ"، يُنظر: أرشيفات الدولة، "الهروب: مناطق جيش الإنقاذ،" الملف رقم ج ل-13963/7 (استُرجع بتاريخ 12 أكتوبر 2018، مِن http://bit.ly/35miz7c) (بالعبريّة).

[147] يرد مثلًا طلب مقدّم من شخص يُدعى محمد العبيد إلى ضابط منطقة صفد يطلب منه السماح له بمغادرة البلاد والتوجّه إلى سوريا للالتحاق بأهله من المهجّرين. كما ترد في الملف ذاته رسائل من الهيئة العربية العليا لشيخ المناضلين في الناصرة للسماح لاحمد الجيوسي بجلب عائلته من الناصرة نحو لبنان. المصدر السابق، http://bit.ly/35miz7c.

نعثر في الملف كذلك على عدّة شهادات لفلسطينيين عادوا إلى مدنهم بعد النكبة تعزّز ادعاء فرار الفلسطينيين. اللافت هنا أنّ عنف السلطة الأرشيفية تجاه الفلسطينيين وروايتهم لا يتمثّل في حجب وثائقهم المسلوبة، إنّما في السياسة الانتقائيّة في عمليّة إبرازها ومؤالفتها مع شهاداتٍ أخرى، لإجبارها على الانسجام مع حاجة السلطة الأرشيفية إلى تدعيم رواية الفرار.

يعبّر ما سبق عن أنّ الوثيقة التاريخيّة في الأرشيفات الإسرائيليّة قد تكون أحيانًا جديرةً بالثقة، غير أنّ مؤالفتها مع وثائق أخرى تعيد إنتاجها من جديد وفقًا لحاجات السلطة، وتشكّل إسكاتًا للأطروحات المُغايرة. يتخطّى الملف حملَه تلك الشهادات العربيّة ومراسلات قادة جيش الإنقاذ المنهوبة نحو اشتماله على تقارير من "الدولة" منسوجةٍ بالعبريّة على وقع تلك الشهادات والمراسلات. بالتالي، يمكن القول إن العنف الأرشيفيّ في هذه الحالة متعدّد الاتجاهات. أولًا: يُعتبر الملف عمليّةً مبنيّةً على أساساتٍ من الإظهار والطمس والانتقاء؛ إذ ينشط في تضخيم أثر هذه الشهادات والمراسلات التي بتجميعها في ملفٍ واحدٍ تُمنح قوّة الحقيقة المُطلقة في ما يخصّ الفرار، والتي بدورها تحمل طمسًا ضمنيًّا لواقع التهجير المُتفاعل مع الحاضر اليوم. يجعلنا هذا ندرك بأنّ الأرشيفات تمتلك قوّةً إنتاجيّةً وتأويليّةً كبيرةً تخوّلها دومًا، من خلال التجميع والفرز والوصف، لإنتاج حقائقَ تاريخيّةٍ تتلاءم وتطلّعاتها وهواجس سلطتها.

ثانيًا: في الوقت الذي تُغيّب فيها الأرشيفات عادةً أصوات الفلسطينيين ووجودهم الملموس على الأرض، فإنّ سلطتها في هذه الحالة تحقّق غيابًا مزدوجًا لها. فمن جهةٍ، إنْ كانت هذه الشهادات تعبّر في حقيقتها عن حالة الخذلان من الجيوش العربيّة في حرب النكبة، إلّا أنّ السلطة الأرشيفيّة تتعاطى مع الفلسطيني هنا كأداةٍ برهانيّةٍ على الرواية التي لطالما أنتجتْها. فبقدر ما تحاول إظهار منحَها الضحايا صدقيّة ألسنتهم، فإنّها في الحقيقة تمنح نفسها صدقيّة وموثوقيّة روايتها من الطرف "الآخر"، لتعتبر الفلسطيني بذلك جسرَ عبورٍ نحوها فحسب. فمثلًا، تسرد الشهادات على لسان الحاج خميس أبو غوش، من قرية أبو غوش المقدسيّة، التاريخ المحايد للقرية، وسؤالها عبد القادر الحسيني إبعادَها وأهلها عن أيّ جولة صراعٍ مع الصهاينة، الذي رفض ذلك وأوعَزَ إليهم بمهاجمة القوافل الصهيونيّة. كما يتذكّر، أيضًا، إصرارهم على البقاء في القرية، وحثّهم من قِبل المستعمرات اليهوديّة المجاورة على ذلك، توازيًا مع إلقاء الجيش مناشير تطمئنهم بخصوص ذلك. ويعزو أبو غوش خروجهم من القرية إلى المدافع التي كانت تطلقها الجيوش العربيّة لإجبارهم على الرحيل عنها، ليصبحوا لاحقًا لاجئين يعيشون على الإحسان، حسب وصفه. غير أنّ أبو غوش رفض الواقع الجديد، ليتسلّل وزوجته إلى القرية، وتعتقلهما السلطات لتفرج عنهما

في ما بعد، ويعيشان في القرية في كنف "الدولة الوليدة" التي يجدها الحاج عكس صورة التعبئة والتجييش ضدها التي أنتجها المناضلون الفلسطينيون والجيوش العربيّة أيضًا.

تأتي استعادة هذه الشهادة بالتحديد، في هذا السياق، ليس بغرض إنكار واقع ما تحتويها، إنّما بهدف فهم عمليّة الإنتاج الأرشيفيّة التي تُخفَى عن أعيننا وتُخفي معها ظروف إنتاج الوثائق التاريخيّة، وآلية وصول مثل هذه الشهادات إلى حيّزاتها السرديّة؛ فهل تعرّضت لعمليّةٍ استلابيّةٍ أم كانت جزءًا من بيروقراطيّة إحدى مؤسسات "الدولة"؟ هل كُتبت بإرادةٍ ذاتيّةٍ أم بإيعازٍ من السلطة؟ ليست السلطة الأرشيفيّة معنيّةً بالإجابة على هكذا أسئلة، إنّما منشغلةٌ في محاولة تكريس اتجاه الرحيل الطوعيّ، الأمر الذي يحجب جميع تقنيّات وظروف التجميع والترتيب والتدمير والإخفاء حتى، والإثنوغرافيا الحقيقيّة للوثيقة وصاحبها.

ليس خافيًا على أحدٍ حثُّ بعض الجيوش العربيّة الفلسطينيين على المغادرة من بعض المناطق، غير أنّ عرض الأرشيفات الشهادات والمراسلات المسلوبة بهذه الطريقة يهدف إلى تعميم مجريات مناطقَ محدّدةٍ عام النكبة على مختلف الأمكنة الفلسطينيّة، وهو من شأنه أن يخدم تنصّل "الدولة" من دم الفلسطيني وأنقاضه وإزاحته إلى خارج الحدود، ويشكّل المبّرر القانوني في إنشاء المنظومة الشرعيّة لنزع الملكيّة، الذي عادةً ما يُترجم في الأرشيفات إلى ما تعتبره "هجرانًا".

بالمجمل، قد تكون هذه الشهادات كُتبت بإرادةٍ ذاتيّةٍ تسرد فعلًا ما حصل، وتعبّر عن مشاعر أصحابها والتنقّل بين عتبتَيْ المنفى والعودة، إلّا أنّها تكتسب دلالةً مغايرةً تمامًا، وإنْ ظلّت على حالها، فورَ إدخالها العالم الأرشيفي الإسرائيلي. إذ إنّ حاجات السلطة السياسيّة إلى التبرؤ من الطرد وآثاره تدفع بالأرشيفات إلى إزاحة الدافع الأساسي من وراء إنتاج الوثيقة عند المُنشئ، والذي بمجمله يعبّر عن تجربةٍ ذاتيّةٍ عايشها الأخير قد لا يكون جوهرها منح "إسرائيل" صكّ براءةٍ، بقدر ما تمثّل نزوعًا إلى البوح حول الهزيمة وأسبابها، وحالة الاضطراب التي عاشها ما بين المنفى والعودة. غير أنّ "الدولة" تطمح من وراء احتواء أرشيفاتها لهذه المُعايشة الذاتيّة إلى تبنيها وإنتاجها كحقيقةٍ وحيدةٍ تفسّر ما حصل ويُدفع بها إلى الراهن. كما أنّ العمليّة الإنتاجيّة برمّتها تتضمّن مواقعَ إخفاءٍ كثيرةً لشواهدَ تاريخيّةٍ عن التهجير والمجازر، والتي بحجبها في الأرشيفات، تمنح الأخيرة مساحةً كبيرةً من القدرة على تشكيل السرديّة المُريحة لها، وملفاتٍ تحمل عناوين؛ من مثل: "الهروب عام 1948"، "الهروب القسري"، و"الهروب الجريء"، و"هروب العرب من إسرائيل".

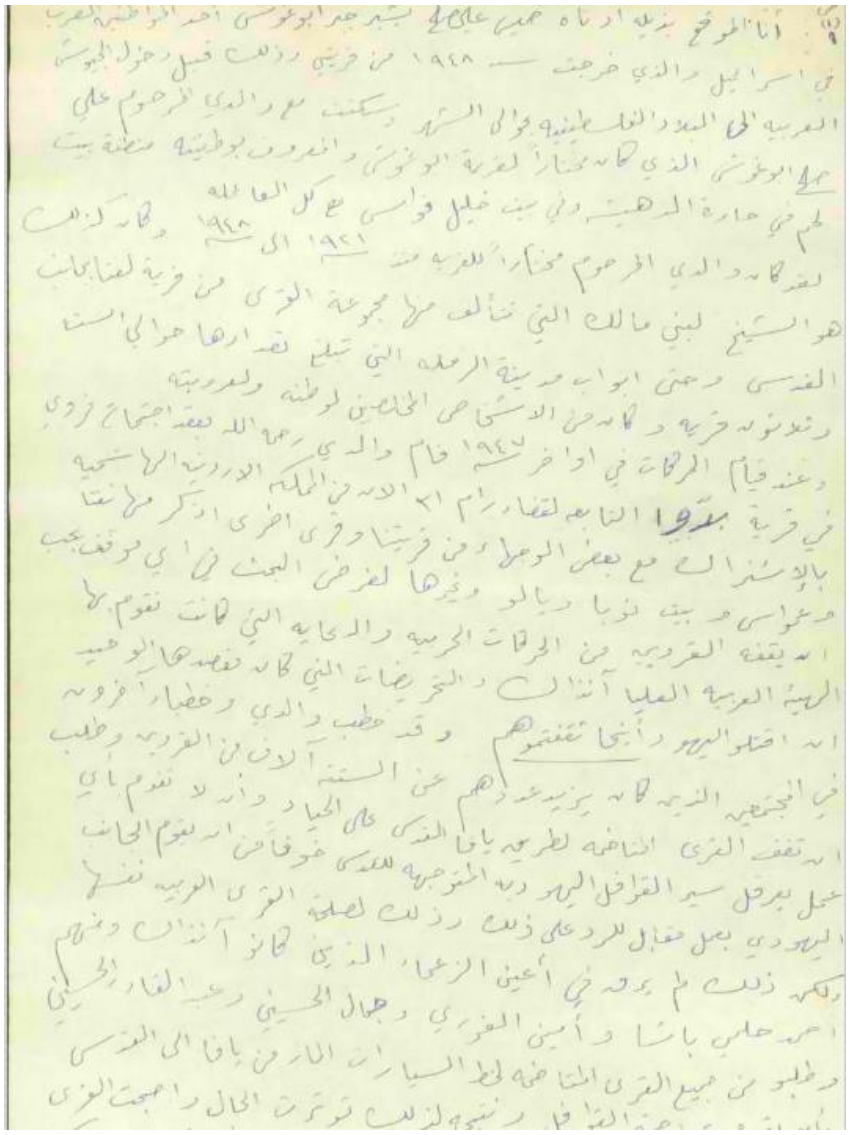

وثيقة (6): شهادة الحاج خميس أبو غوش بخصوص النكبة، من الملف رقم ج ل- 13963/7 (المصدر أرشيفات الدولة).

كما يحتوي الملف، أيضًا، على شهاداتٍ من أهالي بلدة المجدل، تحديدًا على لسان رشيد الخطيب وجميل فريد طه. تتجاوز المؤالفة بين هذه الشهادات تعزيز رواية "الهروب" وتبرئة "الدولة" نحو تنحية العنصر المدني ككلٍّ من معادلة الحرب، وبالتالي نفي السمة الاستيطانية الإحلاليّة للدولة، وحصر البنية العنيفة التي غيّرت ملامح العالم في ما بعد في صراعٍ عسكريٍّ اندلع بين عصاباتٍ وجيوشٍ نظاميّةٍ. حيثُ بإشارة جميل فريد طه إلى أنّ البوارج الإسرائيليّة كانت تستهدف القوات العراقيّة فحسب

التي عملت، وفقه، على ترحيلهم إلى غزّة من خلال البحر، فإنّ الأرشيفات تسعى، من ناحيةٍ، إلى إخراج المدنيين في لحظة التحوّل العنيفة تلك من حيّز صراعها، وإدخالهم ميدان الصراع مع الجيوش العربيّة والعصابات الفلسطينيّة، من ناحيةٍ أخرى.

بالمقابل، إنْ افترضنا أنّ الشهادات الفلسطينيّة التي تدوّن تجارب عودتها إلى قراها وبلداتها بعد رحيلها عنها، كُتبت بإيعازٍ من السلطة بعد سماحها لهم بالعودة، فإنّنا نخلُص إلى أنّ كتابة الوثيقة بنفسها من قِبل الشاهد تُعتبر إحدى أوجه تاريخ الحكم العسكري الصهيوني بعد النكبة، التي تكشف لنا سياسات الضبط والقمع وحصر الباقين والعائدين بين خياراتٍ مُرّةٍ تفرض عليهم التعبير عن ولائهم للدولة تجنبًا لنتائج أكثر قسوةً. تبعًا لذلك وبكل الأحوال، فإنّ معرفة ظروف إنتاج الوثيقة من قِبل الشاهد أولًا ومن ثمّ مُنشئها الجديد (السلطة الأرشيفيّة الإسرائيليّة) تدفع باتجاه تحديد عمليّة تفسير الملف وقراءته، وتخدم أيضًا باتجاه تعيين أوجهٍ جديدةٍ من العنف الأرشيفيّ الذي لا يمكن استتباعه فحسب من خلال الاسترشاد بروايتنا الفلسطينيّة لتحديده. لكن بالمقابل، تطرح مثل هذه الشهادات أو أوراق جيش الإنقاذ المنهوبة، حينما ندركها كعمليّة مستمرة من بناء المعرفة والقوّة، مجالًا كامنًا فيها يتيح الحفر داخلها باتجاهٍ مخالفٍ لاتجاهات السلطة الأرشيفية في السرد، حيث يمكننا توظيف شهادة الحاج أبو غوش في سياق الحديث عن تاريخ تواطؤ قرية أبو غوش مع الصهاينة، أو نقارن حكاية "المتسللين" الذين رحّبت بهم الدولة مع "متسلّلين" آخرين جرّمتهم الدولة أو قضوا شهداء على أيديها، وغيرها الكثير مما تتيحه الأرشيفات في حال خضوعها لأيديولوجيا مغايرةٍ من القراءة.

في نهاية هذا الجزء من الفصل الحالي، نخلُص إلى أنّه بينما اعتُبر سلب الأرشيفات في حالاتٍ كثيرةٍ محكومًا بالضرورات العسكريّة في الحروب الدائرة بين الدول، تتجاوز القوّة الأرشيفيّة الإسرائيليّة هذا المنظور، في فصلها الأرشيفات الفلسطينيّة عن أصحابها. ذلك أنّها لا تعتبر هذه المواد أو أصحابها أو كليهما تهديدًا مؤقّتًا يزول وقعه بزوال حالة الحرب كالحالات السابقة، إنّما مرتبطةٌ بحاجةٍ راسخةٍ لدى النظام الإسرائيليّ، تتمثّل في إنتاج سرديّته وبناء التخييل المؤسّسي لقصته ككلٍّ.. وبالطبع، هذه المسألة لا يمكن لها أن تتمّ دون الاستيلاء على ذاكرة مَن يبني سرديّةً منافسةً لتلك المسعيّ إليها، ما يعني أن الأمر يتجاوز السلب وفقًا لظرفٍ سياسيٍّ، نحو منفذيّته كمسألة وجودٍ وروايةٍ تأسيسيّةٍ. تحتلّ الضرورات العسكريّة جزءًا من المسألة، بواقع الاستفادة ممّا يكشف خطط "العدوّ" وتُستثمر سريًّا في جولاتٍ عسكريّةٍ متوقّعةٍ. غير أنّ المسألة، في جوهرها، لا تعني النهم المجرّد نحو المعلومة والتعتيم عليها لصالح القوّة الأرشيفيّة، بقدر ما تعني الحاجة إليها لإعادة ترتيبها في سياق السرد الوطني الاستيطاني، وتنقية الأخير من خلالها من أيّ سردٍ أصليٍّ يمكن أن يعمل على تقويضه وزعزعته ويشكّل تاريخًا خصمًا له.

ذلك أنّ هذا النظام استعماريٌّ استيطانيٌّ يقع في قلب ديالكتيك المحو والإنشاء، فكلّ طبقة ذاكرةٍ يحاول بناءها ويُراكِم عليها بالاستعانة بالأرشيفات المسلوبة، تعني بالمقابل تغطيةً على طبقةٍ تلو الطبقةٍ من طبقات الذاكرة الفلسطينيّة.[148] وتنعكس هذه الجدليّة القائمة في آليّة فرز المواد المنهوبة بالشكل الذي يؤثر في طريقة عرض التاريخ المهيمن وإنتاجه.[149] بمعنى أنّ السلطة الأرشيفيّة تنطلق من استكشاف المواد الفلسطينيّة في عملية إنتاجها أرشيفاتها، وبناءً عليه، تستدخلها في أرشيفاتها في حيّزها العلنيّ بشروطها الخاصة التي تجعل تلك المواد بمنأى عن الحاجة الأولى التي أوجدتها، أو تُبقيها محفوظةً في نمط "المعرفة الامتيازيّة" الذي ينتجه الأرشيفات، أو تستأصلها تمامًا وتخفيها من الوجود بدافع تحييد ما يتهدّدها كمسألةٍ وجوديّةٍ، لكن دون أن يكون الفرز مرسومًا دومًا بحدودٍ واضحةٍ.

الجزء الرابع:

***أوّلًا*، النهب المستمرّ: منظور القانون الدولي وآفاق الاسترداد**

وكون قوّة النهب تُعتبر بنيةً متأصّلةً في النظام الاستيطاني الصهيوني، لا تنزوي مع انقضاء عام النكبة، فإنّه لا يمكننا نسيان لعبة الخيارات التي يفرضها الاحتلال على الفلسطينيين، بمعنى دفعهم نحو خيارٍ قاسٍ لتجنب احتمال أكثر قسوةً، وهو ما دفع كثيرين إلى حرق وإتلاف أرشيفاتهم وأوراقهم الخاصة، مثلما حصل مع أوراق الشهيد عبد القادر الحسيني ومقتنياته التي بقيت في منزل داود الحسيني؛ إذ إنّها أُحرقت كاملًا عام 1967.[150] تبدو بذلك الوصاية الأرشيفيّة كعمليةٍ لا تتمّ دومًا بمنطق السلب المباشر، بل تدفع الفلسطينيّ أحيانًا إلى خنق وسلب صوته الحميميّ بنفسه، وصولًا إلى بنيةٍ خطابيّةٍ أرشيفيّةٍ تُعتبر مرساة

---

[148] For more about the struggle for memory in Palestinian Zionist Conflict, see: Ahmad Sa'di & Lila Abu Lughod, *Nakba Palestine, 1948, and the Claims of Memory* (New York: Columbia University Press, 2007); Susan Slyomovics, *The Object of Memory: Arab and Jew Narrate the Palestinian Village* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1998); Ronit Lentin, *Co-memory and Melancholia: Israelis Memorialising the Palestinian Nakba* (Manchester: Manchester University Press, 2010).

[149] أريئيلا أزولاي، "توثيق فوتوغرافي: عمليات النهب، والأرشيفات، وشخصية المتسلل،" *مجلّة الدراسات الفلسطينيّة* 27، عدد 106 (2016): 148.

[150] للمزيد حول تدمير الإرث الثقافي الفلسطيني عام النكبة وما بعده، والصعوبات المتعلقة بأرشيفات حرب 1948، ودور التاريخ الشفوي في تحدي السرد الصهيوني، يُنظر: صالح عبد الجواد، "لماذا لا نستطيع كتابة تاريخنا المُعاصر دون استخدام التاريخ الشفويّ؟،" *مجلّة الدراسات الفلسطينيّة* 16، عدد 64 (2005): 42.

السيادة الوطنيّة للمستعمِر، وتمتلك وظيفةً رمزيّة بتوحيد مجتمعها وتعزيز جماعتها من جهةٍ، وتخلق شعورًا لدى الفلسطينيّ بعجزه تمامًا عن الاشتباك مع روايته دون الاشتباك مع تلك البنية من جهةٍ أخرى.

تعتبر الباحثة الفلسطينيّة مزنة قطو أنّ الأرشيفات الفلسطينيّة، والعربيّة أيضًا، شهدت نكسةً حقيقيّةً على إثر حرب الأيام الستة. فمن جهةٍ، يحمل حرق ودفن المستندات الأرشيفيّة المُتعمَّد من قِبل الفلسطينيين غيابًا باتجاهين متناقضين؛[151] أحدهما يُقرأ كوسيلة مقاومةٍ للحؤول دون الاستحواذ الإسرائيليّ، والآخر يكتُب كخسارةٍ أبديّةٍ للذاكرة الفلسطينيّة. ومن جهةٍ أخرى، استحوذت "إسرائيل" على عديد الأرشيفات العربيّة من الأردن، مصر، لبنان، سوريا، والعراق، بيْدَ أنّه من العصيّ علينا الوصولُ إلى هذه الملفات المنهوبة التي لا تزال حتى اليوم مُدرجةً تحت خانة "السريّة". لكن لأنّ الغياب والإخفاء لم يُنذرا يومًا باكتمال العمليّة لدى القوّة الأرشيفيّة، فإنّ جزءًا من هذه الملفات يعود ليظهر في بعض أعمال التأريخ العسكريّ الصهيونيّ، والتي بدورها تحجب أيّ دلالةٍ عن النهب، ناسبةً الملفات إلى السلطة الأرشيفيّة الإسرائيليّة ومانحةً إيّاها وظيفةً سرديّة جديدةً تُخالف الغرض الأساس لإنشائها. ومن أهمّ هذه الأعمال يغال هينكن (مصر)، أوربيل دان (العراق) في كتابه "العراق في عهد قاسم: تاريخٌ سياسيٌّ 1958– 1963"، إيتامار رابيونوفيتش (سوريا)، بجانب مؤرّخين عسكريين آخرين من مثل أمنون كوهين، موشيه معوز، شاؤول مشعال، آفي بلاسكوف، والأخير يتضمّن كتابه "اللاجئون الفلسطينيون في الأردن" عددًا من الوثائق المُصادرة؛ إذ تظهر مثلًا خارطةٌ سُرقت من وزارة التخطيط الأردنيّة على يد الجيش الصهيونيّ.[152] هكذا، يُغذّي النهبُ الطرفَ الخصمَ وقنواتِ إنتاجه التاريخيّ على حساب أصحاب المواد وذاكرتهم.

بناءً على ما تقدّم، يُمكن الخلوص إلى أنّ "الدولة الاستيطانيّة" ترى في النهب مكوّنًا جوهريًّا في عمليّة الإنتاج الأرشيفيّ خاصّتها على مرّ الزمان، لكنّ الفارق يكمُن في السرديّة التي تنتجها في كلّ مرحلةٍ تاريخيّةٍ وتحيط بحوادث السلب ذاتها. بعبارةٍ أخرى، في حين أحاطت بالسلب الدائر في عام النكبة ادعاءات التضحيّة بالذات كرمى الأرشيفات الفلسطينية وحمايتها من

---

[151] في عام النكسة، حرق كثيرٌ من الفلسطينيين أوراقهم الأرشيفيّة، من كرّاساتٍ وصورٍ فوتوغرافيّةٍ، وصحفٍ، وقوائم للنشطاء، ومنشوراتٍ سياسيّةٍ، وأيّ أوراقٍ اعتقدوا أنّ "إسرائيل" ستسعى إلى مصادرتها. أحرقوا هذه المواد بالنار، وصعنوا حفرًا في الحقول ودفنوها فيها. يُنظر: Mezna Qato, “Returns of Archive,” 1 June 2016 (Retrieved in 10 September 2018, from http://bit.ly/2ZdOZPM).

[152] Ibid.

التلف المتوقّع، ذهبت السرديّة التي تفسّر النهب الدائر عام النكسة وما بعده[153] باتجاهٍ مُغايرٍ يقضي بالاستحواذ على الأوراق التي بإمكانها أن تشكّل تهديدًا على الدولة أو تمنح الأخير معرفةً عن المحتلّ باتجاه الضبط والسيطرة. يُعزى هذا الأمر إلى كون الحالة الأولى استُعين بها بغرض التأسيس للدولة وبناء قوّتها في التملّك والنقاء السرديّ ضمن ما اعُتبر "عودةً إلى الوطن" التي استدعت بناء منظومة غيابٍ للفلسطينيّ، في حين أنّ الثانية اعتُبرت كإحدى نتاجات قوانين المناطق المحتلّة التي أبطلت الحاجة إلى بناء منظومة غيابٍ مشابهةٍ لتلك.

انعكست هذه المسألة بدورها على القانون الدوليّ المتعلّق بإدارة السجلّات وإعادة الأخيرة إلى أصحابها. إنّ فرْض القانون وضعيّةً ثنائيّةً على الحيّزات الفلسطينيّة ما بين محتلّةً وأخرى غُيّبت هوّيتها ودُمجت ضمن نطاق "الدولة الإسرائيليّة"، أثّر بدوره على الوضعيّة القانونيّة والأخلاقيّة للأرشيفات الفلسطينيّة المنهوبة. حيث في الوقت الذي تمنح فيه قوانين الحرب "إسرائيل" الحقّ في الاستحواذ على الوثائق العسكريّة لعدوّها في المناطق التي اعتُبرت محتلّةً على إثر النكسة، مستثنيّةً من ذلك الأوراق والوثائق الشخصيّة التي فرضت الدولة سلطتها عليها أيضًا، يبقى كلّ ما أنتجه النهب عام النكبة خارجًا عن إلزام الدولة بإعادة المواد إلى أصحابها، على اعتبار أنّ الأرض التي تحوي هذه الأرشيفات مُعرّفةُ اليوم بهويّتها الإسرائيليّة.

---

[153] لم يتوقّف نهب الأرشيفات الفلسطينيّة منذ عام النكبة حتى اليوم، مرورًا بالانتفاضتين. فمثلًا، على إثر عمليّة السور الواقي، تعرّضت المكتبات والأرشيفات الفلسطينيّة لدمارٍ كبيرٍ، بعدما داهم الجيش الصهيوني مقرات وزاراتٍ وفضائيّاتٍ ومنظماتٍ أهليّةً ومكتباتٍ عامةً، وصادر عددًا كبيرًا من أوراقها ووثائقها؛ من مثل جامعة القدس، مكتبة بلديّة البيرة، مكتبة بلديّة رام الله، وزارة الزراعة، وزارة الثقافة، محطة القدس التعليميّة، راديو أجيال، وغيرها الكثير. للمزيد، يُنظر:

Tom Wiss, "Damage to Palestinian Libraries and Archives during the Spring of 2002," *Progressive Librarian* 21 (2002): 48– 67.

من جهةٍ أخرى، يُعتبر احتلال مقرّ "بيت الشرق" عام 2001، والاستحواذ على كل الإنتاجات المعرفيّة والأرشيفيّة التي صدرتْ عنه، أحد أهمّ أوجه المحو الثقافي والسياسي للفلسطيني في الألفية الجديدة. حيث بدأت المؤسّسة بمائتي كتابٍ وانتهتْ بأكثر من 17000 مجلّدٍ. كما كانت تحوي مكتبةً خاصةً لموسى العلمي، ومركزًا توثيقيًّا، فضلًا عن 300 ألف (ميكروفيلمز)، غالبيتها تحوي ملفاتٍ أصليّةً تغطّي أواخر الحقبة العثمانيّة حتى الراهن. هذا بالإضافة إلى أوراق جيش الجهاد المقدّس، وأرشيفاتٍ خاصةٍ وعائليّة كذلك، بجانب أرشيفٍ ضخمٍ للصور يمتدّ كذلك من الحقبة العثمانيّة حتى اليوم، وقسمٍ صغيرٍ للتاريخ الشفوي يعالج الثورة الفلسطينيّة الكبرى 1936– 1939. غير أنّ هذه الأرشيفات لا تزال تخضع لقانون الحجب الأرشيفي ما بين 50– 70 عامًا، ولا يُعرف تحديدًا مكان قبوعها ومصير المواد. للمزيد، يُنظر:

Nur Masalha, *The Palestine Nakba: Decolonising History, Narrating the Subalern, Reclaiming Memory* (London & New York: Zed Books, 2012), 138– 147.

بِذا، تُعتبر معركة استرداد الأرشيفات الفلسطينيّة المنهوبة من قبضة السلطة الأرشيفيّة الإسرائيليّة معقّدةً ومتعددة السياقات والمداخل في ضوء القانون الدولي، ليس لاعتبارات التباين في طبيعة ملكيّة المواد فحسب، إنّما لاعتبارات الجغرافيا بين مناطق ال٤٨ وال٦٧، والتي تفرز بدورها تقعيدًا قانونيًا متفاوتًا يرجع إلى تأطير طبيعة النظام الاستيطانيّ في كلٍّ منهما. فمن جهةٍ، طرحت كلٌّ من "اليونسكو" و"المجلس الدولي للأرشيفات" صورةً محددةً من الاستخواذ المبرّر، والممثّل في أرشيفاتٍ تحمل نزعةً عسكريّةً، شريطة توفّر توازن بين حمايتها والضرورة العسكريّة، بحيث لا تخضع للتشتّت أو التبعثر خارج جغرافيا منشأها.[154] بل وُضعت قاعدةٌ ملزمةٌ بضرورة حفاظ كلّ قوّةٍ محتلةٍ على السياق الوظيفي الأصلي للمواد دون تشويهه أو إبداله.[155] وهو بطبيعة الحال ما لم تمتثل له "إسرائيل"؛ إذ ترتّب على استحواذها على أوراقٍ فلسطينيّة المنشأ ذات وظيفةٍ عسكريّةٍ، من جهتها، بعثرتها وإعادة توزيعها في أرشيفاتها، وحجب بعضها، وفرض وظيفةٍ جديدةٍ على بعضها الآخر. كما أنّ الطبيعة الفضفاضة لمسوّغ الضرورة العسكريّة في الاستيلاء، أفادت السلطة الأرشيفيّة الإسرائيليّة في تطويعها مزيدًا من حالات الاستحواذ عير الشرعي وقمع ذاكرة الفلسطينيين.

ومن جهةٍ أخرى، أولتْ "الاتفاقية الرابعة لاهاي" اهتمامًا خاصًا للملكيّات الخاصّة، حيث أقرّت بعدم مشروعية الاستحواذ عليها، بل إنها وسّعت مفهوم الملكيّات الخاصّة ليمتدّ إلى أرشيفات البلديات، الديانات، التعليم، العلوم، والفنون، وإن كانت في حقيقتها تتبع ملكّية الدولة.[156] بالتالي، يمكننا الادعاء أن جزءًا كبيرًا من الملكيّات الفلسطينيّة المنهوبة تُصنَّف كملكيةٍ خاصةٍ لا تستوجب الاقتلاع من مكان نشأتها، تحديدًا تلك المتمخّضة عن المؤسسات العربيّة التي عملت فترة الانتداب في مجالات المحاماة، الإعلام، التعليم، القطاع الخيري. لكن بالمحصلة، لا يزال المنظور القانوني هذا محصورًا في إطار تبيان الوضعيّة القانونيّة والأخلاقيّة للملكيات الفلسطينية المنهوبة، على اختلاف أنماطها، حيث يحضر عجزه عن طرح برامج واقعيةٍ لإعادة

---

[154] Leopold Auer, “Displaced Archives in the Wake of wars,” in *Displaced Archives*, ed. James Lowry (New York: Routledge, 2017), 11.

Also see: Charles Kecskemeti, “Archives Seizures: The Evaluation of International Law,” in *Displaced Archives*, ed. James Lowry (New York: Routledge, 2017), 12– 20; Winn Samantha, “Ethics of Access in Displaced Archives”, *Journal of Society of Georgia Archivists* 33, no. 1 (2015): 6–13. 118

[155] Auer, “Displaced Archives in the Wake of wars,” 123– 124.

[156] Ibid, 118.

المواد إلى أصحابها، تحديدًا الخاصّة منها. ولا يمكن كذلك إغفال أنّ بعض الكتب والأرشيفات الفلسطينيّة تعرّضت لنهبٍ مدنيٍّ فرديٍّ يعجز منظور القانون الدولي عن إيجاد بنيةٍ قانونيّةٍ تنطبق عليه وتمكّن المنهوبين من استرداد موادهم.

وفي الوقت الذي يُعتبر فيه تحديد هويّة المنهوب وظروف نشأته وتشتّته كذلك شرطًا ضروريًّا للمطالبة باسترداد المواد في ضوء القانون،[157] غير أنّ ذلك يعدّ مهمةً عسيرةً في السياق الفلسطيني. فمن جهةٍ، تمثّل سياسات "إسرائيل" المتعدّدة إزاء التصرّف بالأرشيفات الفلسطينية حاجزًا رئيسًا أمام الفلسطيني في تحديد مواقع المواد المنهوبة ومصائرها المختلفة. وفي حالاتٍ أخرى، تتراجع مشكلة العجز عن تحديد الموقع الفعلي للسجلات المُصادرة لصالح السياق الوظيفيّ الذي تدعّي الجهة الناهبة العمل بمقتضاه، والمُمثَّل في تنصيب نفسها ضمن نطاق الوصاية والحراسةCustody ،[158] وهو ما يجعل الحالة الإسرائيليّة تتقاطع مع كثيرٍ من الحالات الاستعماريّة التي تغطي نهبها التاريخيّ وسلخ المجتمعات الأصليّة عن إرثها وخصوصيتها الهوياتيّة تحت مظلّة الوصاية وتوفُّر شروطٍ أفضل للصيانة، بجانب إتاحة الانتفاع من "القيمة العلميّة" التي تحملها، وبالتالي التفلّت من الأحكام القانونيّة المرتبطة بالنهب.

ومن جهةٍ أخرى، يشكّل غياب جسمٍ سياسيٍّ يحمل سمةً تمثيليةً لعموم الفلسطينيين ومسائل النهب المرتبطة بها تجزئةً واضحةً للمطالبات بالعودة، بل وينتج الغياب إسكاتًا فلسطينيًا رسميًا لاسترداد المواد المنهوبة عام النكبة، أولًا على اعتبار أنّ المناطق المحتلة عام ٤٨ والقضايا المتّصلة بها خارجةٌ عن نطاق السياسة الفلسطينيّة الممثّلة في السلطة. وثانيًا على اعتبار أنّ ثمة منظومةً قانونيةً أنشأتها "الدولة الاستيطانية" لم تكن عرضًا جانبيًا لبنائها يسهل الاستغناء عنها، إنّما مثّلت بالضرورة حلقةً هامةً من حلقات التأسيس للملكيّة الإسرائيلية، والتي أتاحتها موضعة الفلسطيني ضمن منظومة الغياب. بالتالي، تصطدم أيّ مطالباتٍ باسترداد المواد التي نهُبت من أصحابها عام النكبة، ببنية الدولة ذاتها وشرعيتها، حيث تحوّل الإرث الفلسطيني بأسره إلى دعائم رئيسةٍ للوجود الإسرائيلي، ما يعني أنّ إعادة المواد إلى أصحابها مرتبطةٌ بشكلٍ عضويٍّ بعودة الأرض إلى ناسها الأصليين.

---

[157] Ibid, 122– 123.

[158] Michael Joseph Karabinos, *The Shadow Continuum: Testing the Records Continuum Model through the Djodja Documenten and the Migrated Archives* (Netherlands: Leiden University, 2015), 24.

إنّ إنفاذ برنامجٍ يقضي بردّ هذه الأرشيفات إلى أصحابها، يحمل ضمنًا تفكيكًا لكلّ علاقات القوة الاستعمارية التي صاغت إحلالًا تامًا لملكيات الفلسطينيين في العالم الإسرائيلي الذي تحقّق بالضرورة على وقعها، الأمر الذي يجعل نقاش استرداد المواد أبعدَ من نقاشٍ ليبراليٍّ قانونيٍّ يتناول مواجهة قوة عدم الوصول وحرمان المجتمعات من إرثها الأصلي، نحو مواجهة شرعية الدولة الاستيطانية برمّتها. في سياقٍ ذي صلة، ونظرًا لعدم تشكيل الحالة الإسرائيليّة نموذجًا ما بعد استعماريًا بعد، وتمثيلها في مناطق ٦٧ سيرورةً مستمرةً من الاحتلال، فإنّ الضرورة العسكرية في الاستحواذ على الأرشيفات، والتي يقضي بها القانون الدولي، لا تزال مسوغًا نشطًا للاستيلاء الذي بدوره لا يستدعي استردادًا للمواد في الوقت الراهن.

بطبيعة الحال، لا تزال قضية إعادة الأرشيفات إلى السياق الذي أُنتجت فيه أو أصحابها، تمثّل سجالًا سياسيًّا وقانونيًّا عنيفًا أكثر من كونها مشكلةً تاريخيةً، دفعت مجتمع المؤرشفين الأمريكيين للقول: "إنّ الأمم والشعوب تعاني خلال التاريخ من إزالة تراثها التوثيقي. تُزال هذه السجلات خلال الحروب والثورات ونزاعاتٍ أخرى لأغراضٍ تتراوح بين النهب والبروباغندا، الاستخبارات وتوثيق جرائم الحرب، وإنقاذ أرشيفاتٍ مهدّدةٍ بالتدمير. كانت النتيجةُ وجودَ أرشيفاتٍ نازحةٍ مبعثرةٍ في مختلف المؤسسات حول العالم، فالوصول إليها وإيداعها لوقتٍ طويلٍ هناك لا يزالان يشكّلان خلافاتٍ مركزيةً في الشوون الأرشيفيّة الدوليّة".[159]

على إثر ذلك، لا تزال الدول الما بعد كولونياليّة، وفلسطين المستعمَرة كذلك، تخوض معاركها من أجل استرداد إرثها المكتوب لبناء هويتها، خصوصاً السجلات الأرشيفيّة. حيث لا يمكن الإجابة عن سؤال ما إذا كانت أيُّ أمةٍ لديها تاريخٌ أم لا إجابةً شافيةً من دون الرجوع إلى أرشيفها، لأنّ أرشيف الأمة تحديدًا هو السجل الملموس، وهو في الوقت نفسه الصورة المجرّدة لتطوّرها التاريخيّ. إذ تنطلق الباحثة أمينة الشاكري من عبارة "تاريخٌ بلا وثائق" لمساءلة، من جهةٍ، إمكانيّات الإنتاج التاريخيّ في ضوء تقويض الكولونياليّة بلا آثارٍ مكتوبةٍ ملموسةٍ،[160] ومن جهةٍ أخرى، للدلالة على العوامل والمعاني المُنتجة لغياب الوثيقة، والتي تحفر باتجاه ما يسمّيه أشيل ميمبي "الآكل الزمني" للدولة؛ "أي الطريقة التي تبدّد بها الماضي، إمّا من خلال

---

[159] Auer, “Displaced Archives in the Wake of wars,” 114.

[160] أمينة الشاكري، *تاريخٌ بلا وثائق: الأرشيفات المُتنازع عليها لتقويض الكولونيالية*، ترجمة صفاء زرقان (بيروت: مركز نماء للدراسات والبحوث، 2019)، 7.

التدمير المادي للأرشيفات، أو عرض تاريخٍ منقّىً من الخصومات ومتجسّدٍ في حساباتٍ تذكاريّةٍ فارغةٍ".[161] ومن ناحيةٍ أخرى، تتحوّل قوّة إعاقة الوصول إلى الوثيقة، التي تتجاوز بدورها تصميمها من قِبل السلطة الكولونياليّة إلى سلطة الدولة الما بعد كولونياليّة التي تفرض حواجزَ شاقّةً للوصول، تحديدًا في حالة الاضطرابات والثورات، تتحوّل إلى دافعٍ أساسيٍّ لإعادة بناء تاريخ المستعمَر بالاستعانة بقنواتٍ بديلةٍ.

***ثانيًا*، السابقة الأرشيفيّة في الاسترداد: أرشيفات علي زعرور**

يمثّل استحواذ أرشيفات الجيش الإسرائيليّ على الأرشيف الفوتوغرافيّ الخاصّ بالمصوّر المقدّسي علي زعرور، [162]حالةً خاصّةً لعدّة اعتباراتٍ؛ أهمّها أنّه لم يتعرّض لمنحىً حادٍّ من التطهير الماديّ وأبديّة الإقصاء، ولم يُضفَ على الأرشيف الأصليّ ذاته تمثيلٌ سرديٌّ مغايرٌ لتمثيل الإنشاء، مثلما تعاطتْ السلطة الأرشيفيّة الإسرائيليّة مع أغلب المواد الفلسطينيّة التي فتحتها للعامّة، بل إنّه شكّل حالةً وسيطةً بين السلوكيْن، شاغلًا في الحقيقة موقعًا مزدوجًا في الآن ذاته. إذ ظلّت تشغل النسخة الأصليةّ في الخفاء التمثيلَ الأصليّ، في الوقت الذي أنتجت فيه أرشيفات الجيش في العلن نسخةً عنها مع تمثيلٍ جديدٍ صهيونيٍّ فرضته عليها، لتؤدّي أمام الجمهور دورَ الأصليّ، ليبدو وكأنّه تجاوز السقف الزمنيّ المحدّد له (35 عامًا) من قِبل القانون الأرشيفيّ، لنزع السريّة عنه وإتاحته للعامّة.[163]

---

[161] Achille Mbembe “The Power of the Archive and the Limits,” in *Refiguring the Archive*, eds. Carolyn Hamilton, Verne Harris, Michele Pickover, Graeme Reid, Razia Saleh, and Jane Taylor (Springer Science+ Business Media Dordrecht, 2002), 19- 27.

[162]عندما اندلعت حرب الستة أيام، التجأ زعرور مع عائلتهِ إلى عمان. وعند عودتهم لبيتهم في العيزرية بعد مرور بضعة أسابيع، اكتشف أنّ الألبوم قد اختفى تمامًا مع ما يحويه من صور بالأبيض والأسود كان قد صورها وطبعها. احتوى الكنز التاريخي على 380 صورةً تقريبًا من حرب 1948 وما بعدها: صور قتلى يهود من القافلة التي انسحبت من چوش عتسيون وهوجمت قرب النبي دانيال، وقرى مدمرة، وصور قتلى فلسطينيين ولاجئين فقدوا بيوتهم، إضافةً إلى الصور الملك الأردني عبد الله، قبل اغتياله في المسجد الأقصى بوقت قصير. يُنظر:

داليا كيريل، "كيف ظهر أرشيف علي زعرور بعد أربعين عامًا من اختفائه؟"، ترجمة آيات إغبارية، 10 أغسطس 2017 (استُرجع بتاريخ 3 فبراير 2018، مِن http://bit.ly/2QIOXvC).

[163] Rona Sela, “Ali Za’rur and Early Palestine Photo Journalism: The Archive of Occupation and the Return of Palestinian Material of Its Owners,” *Jerusalem Quarterly* 74 (2018): 49.

وفقًا لما سبق، حينما نزعت أرشيفات الجيش السريّة عن سلسلةٍ من المواد عام 2002،[164] كان إنتاجها نسخةً عن أرشيف زعرور وتحميلها إلى "المصادر العربيّة" يخلقان حقيقةً جديدةً بأنّ الأرشيف كان مختومًا بهذه السرديّة، وأنّ مرحلة الانتقال من الإخفاء إلى الإظهار لم يطَل الشكل الأرشيفيّ ولا تمثيله، ولم تكن المسألة سوى امتثالٍ للقانون الأرشيفيّ. لكنها في الحقيقة كانت تخدم في اتجاه نزع الملكيّة عن زعرور والتغطية على هوية المالك الحقيقي بتعويم النسب ودمغه بـ"المصادر العربيّة"، وهو ما يسهّل على الأرشيف فرض رؤاه على ألبومات الصور التي وثّقت معارك القدس عام 48، على اعتبار أنّ المسألة ليست مجرّد ملكيّةٍ، بقدر ما هي محدّدةٌ لاتجاهٍ سرديٍّ يصبح مغايرًا بظهور الهويّة الحقيقيّة.

فإنْ كان الجيش الصهيونيّ لم يتعاطَ مع أرشيف زعرور بعين السلب المباشر، إلّا أنّ عناصره عوّضوا ذلك باحتلاله وسرديّته، فارضين عليه تعليقاتهم وملاحظاتهم بالعبريّة لإجبار الصور على أداء وظيفةٍ روائيّةٍ صهيونيّةٍ لمعارك القدس عام 1948، رغم ختم "زعرور" الجليّ على أغلفة الصور، خصوصًا أنّ الصورة الفوتوغرافيّة تُعتبر أكثر الوثائق التعبيريّة استجابةً للتمثيل السياقيّ وهجره وإعادة التمثيل لآخر مغايرٍ. نفهم من هذا التأطير أنّ آثار أفراد الجيش الصهيوني على هذه الألبومات تحديدًا يمكن قراءتها كمحاولة خلق سياقٍ جديدٍ لها يُنشئ بدوره تغييرًا جذريًّا في عناصر الصور قاطبةً.

ومن جهةٍ أخرى، اعتُبر أرشيف المقدسيّ علي زعرور استثناءً، لتشكيله سابقةً من جهة إعادته من قِبل أرشيفات الجيش الصهيونيّ لورثة زعرور الشرعيين (نجله زكي). تحقّقتْ هذه السابقة من ردّ صور الألبوم إلى زكي زعرور من خلال الباحثة رونا سيلع ومخرجٍ آخر. فبينما كانا يعملان على فيلمٍ يوثّق وقائع الحرب في القدس عام النكبة، استعانا بصور علي زعرور حيث كان يحتفظ ابنه زكي بالنيجاتيف عن تلك الصور المأسورة. وفي خضمّ بحثهما في أرشيفات الجيش عن صورٍ توثّق القدس عام النكبة، تفاجآ بوجود نفس صور زعرور التي وظّفوها في فيلمهم، لكن هذه المرّة بإحالة حقوق الملكيّة إلى صندوق القدس. تتبّعت سيلع حكاية هذه الصور حتى عثرتْ على صندوقٍ مغبّر يحوي نفس الصور بختم زعرور وكلمة القدس تزيّنها، حتى طابقتْ بينهما وأدركت العمليّة العنيفة التي طالتها. على إثر ذلك، بعث زعرور إلى الأرشيف برسالةٍ جاء فيها "علمت

[164] Ibid, 52.

الآن أنكم وطوال هذه السنين احتفظتم بألبوم والدي وقمتم باستغلاله تجاريًا"، مضيفًا: "نطلب منكم إيقاف استغلال حقوق الملكيّة على الصور، وألّا تسمحوا لأيّ شخصٍ باستعمالها بدون موافقةٍ أوليّةٍ منّا".[165]

بالمقابل، صوّرت مديرة الأرشيفات هذه السابقة آنذاك باعتبارها نتاجًا طبيعيًا للأخلاقيّات الأرشيفيّة التي يحتكمون إليها. وكأنّ بظهور أصحاب الوثائق أو ورثتهم والمطالبة بها، تُسارع السلطة الأرشيفيّة إلى إعادة الملفات لهم، حيث اتصلت بعائلة زعرور للحضور إلى مقر الأرشيف واستلام الصور. "عندما علمنا عن وجود ملّاكٍ للصور، بدأنا مباشرةً بالإجراءات لإعادتها... نحن لسنا سوق الكرمل... تهمّني مصداقيّة الأرشيف وسمعته، لهذا قمتُ بهذا الإجراء. يؤسفني أنّ هذه الصور لن تكون بيدنا مستقبلًا. كنتُ سأفرح لو سُنحتْ لي الفرصة لاستعمالهم؛ فهذه الصور هامّةٌ جدًا لتاريخ الشعب الإسرائيليّ، ولكنّني لم أحاول أن أطلب ذلك من العائلة"،[166] يعكس هذا التصريح لمديرة الأرشيف "ميخال تسور" نقاطًا عدّةً. أوّلها تتمحور حول نفي عمليّة السلب، وتصويرها مجرّدَ عمليّةٍ وصائيّةٍ مؤقّتة من قِبل السلطة الأرشيفيّة، سعتْ إلى الحفاظ على ذاكرة المواد إلى أن يظهر فاعلوها المنتجون الأصليّون. ثانيًا: يسير تصريح "تسور" بميل الادّعاء المهيمن حول "الغياب الطوعي" للفلسطينيين، وبالتالي افتراض نزع الملكيّة لكثيرٍ من مواده كعمليّةٍ خارجة عن حدود القوّة الأرشيفيّة، مقابل اتّصالها بإرادة الفلسطيني في الغياب الذي تُصوَّر الفوضى كإحدى تبعاته من ناحية هويّة الملكيّات. بذا، تحمل العبارة ادعاءً تأسيسيًّا بأنّ مواد الفلسطينيين لا تحتلّ هويّةً ملكيّةً من قِبلهم، إلى أنْ يثبُت العكس ويقّدم أحدهم قرائنَ على ذلك.

وإنْ كانت السلطة الأرشيفيّة تدّعي أنّ الألبومات الأربعة وصلتها من "صندوق القدس" عام 1977، الذي بدوره تلقّى الألبومات ممّا يُرجّح أنّه رئيس بلدية القدس، آنذاك، "تيدي كوليك" الذي حازها بعد احتلال القدس عام 1967، دون معرفة كيف وصلت حقيقةً إلى يديه، فإنّها بذلك تتعاطى مع حيّزها الأرشيفيّ بوصفه مستودعًا وموطنًا لأسرار المجتمع ومواده، ومانحةً إيّاه وجهًا شرعيًّا يستمدّ أساساته من مدى خدمته جمهورَه. إذ تتحوّل ألبومات زعرور إلى إرثٍ متعلّقٍ بـ"صندوق القدس" حصرًا، خصوصًا أنّ أرشيفات الجيش لم تمنح "الصندوق" هويّة المالك الأصليّ للأرشيف فحسب، بل منحته السلطة الناتجة عن ذلك. حيث أحالت كثيرًا من الباحثين إليه لإقراره بالسماح من عدمه بمعاينة أو تصوير الأرشيف الذي أودعته في أرشيفات الجيش،

---

[165] كيريل، مصدر سابق، http://bit.ly/2QIOXvC.

[166] المصدر السابق.

خصوصًا أنّه يضمّ صور جثثٍ لقتلى يهود أثناء معارك القدس. ورغم أنّ هذه الألبومات كانت تحوي أكثر من 380 صورةً، بحسب زكي ابن علي زعرور، إلا أنّ ما أُعيد إليه كان 324 صورةً فقط.

أخيرًا: تعكس هذه الممارسة من ردّ الملكيّات إلى أصحابها "سخاءً أخلاقيًّا" من حيث احترام الملكيّة واستعدادها الدائم لذلك، يضلّل على استبطان القوّة الأرشيفيّة الإسرائيليّة عجزَ معظم الفلسطينيين عن العودة والالتقاء بموادهم المنهوبة أو المطالبة بها؛ ذلك أنّ تاريخ أسْرها الأرشيفات الفلسطينيّة يُعتبر تعبيرًا موازيًا عن تاريخ المنفى الفلسطيني. فالأرشيفات هذه المُستولى عليها من قِبل السلطات الإسرائيليّة تتجاوز معنى المسّ الماديّ بما يخصّ الفلسطينيّ نحو فضاءات المسّ بمعنى اللجوء الفلسطينيّ ومحو صفة "اللاجئ" عن الفلسطيني كصفةٍ معرّفةٍ له. بذا، لا ترى السلطة الأرشيفيّة الإسرائيليّة في إعادة ألبوم زعرور إلى وريثه الشرعي تصحيحًا أخلاقيًّا عن مسارٍ عنيفٍ طال الملكيّات الفلسطينيّة، إنّما ممارسة متّسقة مع "الادعاء السامي" الذي تنطلق منه في حفاظها على مواد الفلسطينيين.

الجزء الخامس:

الإنصات إلى "همسات" الفلسطينيين في الأرشيفات المنهوبة وغيرها

تدّعي هذه الدراسة، استنادًا إلى منظور "همساتٌ في الأرشيفات" للباحثة "جانيت باستيان"، أنّ أرشيفات المستعمِر الصهيونيّ تطرح مجالًا كامنًا فيها، على نحوٍ غير مقصودٍ، يمكّننا من التقاط واستماع همسات المستعمَر الفلسطيني المدفونة هناك، وهو ما يساعدنا على بناء هياكلَ إيجابيّةٍ وموثوقةٍ عن ماضينا. صحيح أنّ الماضي الذي يخصّ الفلسطينيّ في هذه الأرشيفات جرى كتابته أو إعادة صياغته بعيون المستعمِر، غير أنه يمكن التقاط أصوات المستعمَر العالقة هناك لكتابة ماضٍ يرويه أصحابه؛ ذلك أنّ المستعمَر يفرض نفسه مكونًا أساسيًّا في عمليّة بناء السجلات الاستعماريّة. فرغم أنّ صورته في كثيرٍ من الأحيان تكون خارجةً عن الإطار العلنيّ للأرشيفات، لكنها تكون حاضرةً حتمًا فيه وفي الوظيفة التي أُنشئ من أجلها، وهو ما عُبّر عنه بالقول إنّ الناس الذين بلا صوت يمثّلهم داخل الأرشيفات، لا يمكن التعاطي معهم دومًا كشاهدين صامتين، بل هم شريكٌ أساسيٌ في عملية بناء السجلات.[167]

[167] Bastian, “Whispers in the Archives,” 41.

تحاجج باستيان بأنّه على الرغم من قوّة الإسكات التي تطرحها الأرشيفات إزاء المستعمَرين، إلّا أن وجودها أصلًا ما كان ليكتمل لولا وجود المستعمَر، حيث تعتبر سجلاتِ المستعمِر جزءًا من تاريخ المستعمَر، وبإمكان الأخير المطالبةُ به، متّخذةً من جزر فيرجين الأميركيّة نموذجًا لذلك. تشير الباحثة إلى أنّ تاريخ الاستعباد الذي التقى من خلاله الأفارقة المستعبدون في الجزيرة بالمستعمِر الدنماركي هناك هو ما منح السجلات الاستعماريّة جوهرًا. بذلك، توفّر هذه السجلات التي هو ضحيتها قيمةً حقيقيةً له، فبإمكانه اشتقاقُ قراءةٍ بديلةٍ تجعله يستجوب هذه السجلّات لاستعادة حيوات وثقافات ومشاعر مجتمعه التي تمَّ الاستحواذُ عليها من قِبل الأرشيفات وإلقاؤها في منطقة الصمت، لتعتبر "باستيان" ذلك نزوعًا جذريًّا نحو معافاة الأصوات الصامتة داخل الأرشيفات.

وإنْ استعرنا مقاربة باستيان في تتبّع همسات المستعمَرين في الأرشيفات، فإنّ هذا يستوجب علينا الخروج عن دائرة الصمت التي حوصر المستعمَر داخلها التي تودي بنا إلى اشتقاقاتٍ تاريخيةٍ غيرِ صحيحةٍ ومؤدلجةٍ عنه بمعيّة "الآخر"، مقابل إصلاح هذه المساحات الأرشيفيّة بولوجها دائرةَ مساءلة مطالب وحاجات الأصلانيين من أرشيفات المستعمِر نفسها. لا يمكن تحقيق ذلك دون طرح مقاربةٍ تفكيكيةٍ لسؤال القوة والهيمنة الاستعماري الذي يحتفظ بمَكْمَن إعاقة تاريخ المستعمَر من ظهوره تاريخًا فاعلًا، وتصوير المستعمَرين كمتفرّجين سلبيين، وقلما كفواعلَ حرّةٍ في التعبير، ومُزالين من السرديات التي تركّز على الفاعلية أساسًا أو الثقافة الرفيعة والحذلقة.[168] بالتالي، لا بدّ من محاكمة تلك القوّة على نحوٍ يتيح لنا فهم التاريخ الإشكالي المعقّد الذي يجمع المجتمعات الأصلانية بالسلطة الأرشيفية، والظروف والحاجة الحصريّة التي انطلقت الأخيرة منها، وأعاقت بدورها قدرتنا على قراءة الأصلاني كأصلانيٍّ وإدراك بناه الاجتماعية والسياسية والفكرية. دفع هذا الباحثةَ "كاثرين هال" للادعاء أنّ جزءًا أساسيًا من إعادة أصلنة الأرشيفات الاستعماريّة يجب أن يبدأ مع رغبة استعماريّة (استيطانيّة) في فهم الاختلافات الثقافية؛ بمعنى علينا أن نفكّك هذه الثقافات الاستعماريّة التي تنطوي عليها الأرشيفات بواسطة الآليّة التي أنتجت من خلالها أنظمة

[168] Crystal Fraser and Zoe Todd, "Decolonial Sensibilities Indigenous Research and Engaging with Archives in Contemporary Colonial Canada," in *Decolonizing Archives*, ed. L'nternationale Online with Rado Istok (L'nternationale Online, 2016), 37.

التمثيل هذه،[169] والتي ليس لها أن تتمّ دون طرح أسئلةٍ تفرض استحقاقها على المستعمِر لموقعه أساسًا، حول امتياز البيض والاستعمار والاضطهاد البنيوي. يعبّر أحد الباحثين النقديين عن هذه الفكرة بالقول: كيف نحن المستعمِرين استفدنا ولا نزال نستفيد من عملية نفي الأصلانيين عن الأرشيفات ونزع الملكية كذلك عنهم؟ كيف لا تزال المجتمعات الأصلانية موضوعًا للبحث لنا مع قليلٍ من الزمالة معها؟ كيف ندعم بنى الاضطهاد التي تمنح الأبيض امتيازًت بالسيادة (علاقات عادلة وقانونية)؟[170] ويمكن أن نضيف إليهم سؤالًا مُستلهمًا من سياق الصراع الأرشيفي في حالتنا الفلسطينية، مفادُه كيف بنت "الدولة الإسرائيليّة" سرديّتها وتصوّراتها حول نفسها ورعاياها المستوطنين عبر الأرشيفات المنهوبة؟

يتيح التصالحُ مع تلك الأسئلة إدراكَ أرشيفات المستعمِر الصهيونيّ، في جوهرها، موضعًا لكشف الغياب، فيما يسمّى في مقاربات الأرشيف النقدية "حضور الغائب"؛ جلب ما تم محوه ونسيانه عمدًا. بمعنى أنّه من اللحظة التي يجري فيها إدراك إعادة التشكيل والاستئناف والتشويه الذي تعرّض له تاريخ الأصلاني وتمثيله في الأرشيفات، تلوح في الأفق فرصةُ اقتفاء ما تم تعريضه للغياب والتضحية به أو الأفعال الجائرة التي تمّت الاستعاضة عنها بسردياتٍ غيرٍ مُدانةٍ، وهو ما يمثّل بالنهاية محاولةً في استعادة الأرشيفات من قِبل المجتمعات الأصلانية بروايتها الذاتيّة. ففي العودة إلى السجلات التي أنتجها الاستعمار الدنماركي ومن ثم الأمريكي في جزر الكاريبي، نجد تاريخًا مكتوبًا من وجهة نظر أصحاب مزارع السكر؛ إذ تضمُّ هذه الأرشيفاتُ سجلاتٍ شرطيةً وقانونيةً، وكذلك سجلاتٍ ماليةً واقتصاديةً لبعض الشركات التي كسبت من وراء استعباد الأفارقة في هذه المزارع. بالمقابل، تنطوي هذه الأرشيفات على إمكانيةٍ كبيرةٍ للاستماع إلى الأصوات غير الرسمية فيها وتحريرها من سطوة قوة الأرشيفات تلك، لكنّها تظلّ احتمالًا مشروطاً بالموقع الذي ينطلق منه قارئ هذه السجلات والوجهة البحثية في توظيفها واستخدامها؛ بمعنى "أن أجعل أذني قريبةً بقدر الإمكان من همسات الناس الذين قُمعوا في الأرشيفات، ولديهم شيءٌ ما ليقولوه".

---

[169] Cathrine Hall, "Introduction: Thinking the Postcolonial, Thinking the Empire," in *Cultures of Empire: Colonizers in Britain and the Empire in the Nineteenth and Twentieth Centuries: a Reader,* ed. C. Hall (Manchester: Manchester University Press, 2000), 1– 33.

[170] Fraser and Todd, "Decolonial Sensibilities," 38.

تأسيسًا على ما سبق، يمكننا القول إنّ الأرشيفات الإسرائيليّة تحوي كثيرًا من الوثائق والصور التي بمكنتنا أن نُخضعها لحاجاتنا وأهدافنا لكسر إسكات الفلسطيني أو استعادته من الغياب أو التشويه الذي طالَ ظهوره هناك. بل إنّ هذه الأرشيفات لا تطرح مجالاتٍ كبيرةً على صعيد إعادة إنتاج رواية مُنشئ المواد المنهوبة فحسب، أو الحدث الرئيس الذي يتكلّم عنه، إنّما تمتدّ إلى حياة وتاريخ آخرين ظهروا على هامش الوثيقة أو الصورة، أو حتى آخرين خارجها تمامًا لكن ثمّة ما يجمعهم بمحتواها. فمثلًا، في ملّفٍ منهوبٍ من الهيئة العربيّة العليا وكذلك جيش الجهاد المقدّس يحمل الرقم ب–990/35، وعنوانه "عبد العزيز النمس"، نجد رسائلَ عدّةً من قائد السريّة الثالثة لجيش الجهاد المقدّس في نيسان 1948 يحذّر فيها المقاتلين من مغادرة المعسكر إلّا بإذنٍ خاصٍّ حتى لا يحلّ عليهم العقاب، وورقة أخرى تبدو منشورًا تعبويًا للجيش تحمل شعار "الصهيونيّة عدوّك المبين لا تقهرها إلّا بالطاعة والنظام"، فضلًا عن رسالةٍ موجّهةٍ من حسين النمس إلى عضو الهيئة العربية إميل الغوري يطلب فيها المساعدة.[171] يوحي هذا، أوّلًا، بأنّ السلطة الأرشيفيّة الإسرائيليّة كثيرً ما تخفق في تصنيف وترتيب الملفات المنهوبة وفقًا لموضوعها الرئيس أو منحها توصيفًا سرديًّا ملائمًا يسهّل على الباحثين الوصول إليها. إذ إنّ ضمّ ملفاتٍ أخرى غير متعلّقةٍ مباشرةً بحسين النمس تحت ملفٍ معنونٍ باسمه يزيد من الحواجز التي تفرضها السلطة على الفلسطينيين على صعيد عرقلة وصولهم إلى تاريخ الجهاد المقدّس مثلًا.

لكن بالمقابل، إنْ حاولنا محاكاة نهج باستيان وقرّبنا آذاننا من وجود الفلسطيني في هذه الوثائق المأسورة، فإنّه بمكنتنا إنتاج مثلًا سيرورة النظام الحازم لدى بنية الجهاد المقدّس تجاه مقاتليه، بما تشكّل إحدى المحاولات في تخيّل أحد مفاصل حياة الجهاد المقدّس وعمله إجمالًا. ومن جهةٍ أخرى، تساعدنا منهجية مطاردة همسات الفلسطيني بميلٍ مخالفٍ لأهداف السلطة الآسرة، على الاستماع إلى همساتٍ غير نخبويةٍ من مثل حياة حسين النمس الذي عمل حارسًا لدى الهيئة العربيّة العليا. وفي رسالته بضعُ إشاراتٍ ليس فحسب إلى سيرته الشخصيّة التي تُظهر التضييق عليه من قِبل البوليس البريطاني، فإصابته بصدره، ومن ثمّ سجنه عشر سنواتٍ. إنّما تحمل هذه العلامات مجالًا في كتابة تاريخ البوليس البريطاني في فلسطين وسياساته القمعيّة تجاه الأصليين، كما يمكننا من خلالها إنتاج تاريخٍ جزئيٍّ من التفاعل بين قرية السموع الخليليّة والانتداب البريطاني، حيث توضّح الرسالة سياسة التضييق على النمس بمبيت عشرين شرطيًا وخيولهم في القرية، وإجبار النمس على التكفّل بأمور مأكلهم

---

[171] أرشيفات الدولة، "حسين عبد العزيز النمس،" الملف رقم ب990/35 (استُرجع بتاريخ 2 مارس 2019، مِن http://bit.ly/2MSlluJ) (بالعبريّة).

ومشربهم. أيضًا، تذكر هذه الرسالة القصيرة والمفعمة بتفرّعات الإنتاج التاريخي تدخّلَ الانتداب في تزويج شقيقة النمس من ابن عمها للانتفاع من مهرها وتدبير أمور الشرطيين. وهنا، بمكنتنا أن نبني صورًا من العنف الاستعماري تجاه المرأة الفلسطينيّة، من جهةٍ. ومن جهةٍ أخرى، يقدّم لنا هذا الملمح البسيط مجالًا في إعادة تشكيل واقع المرأة الريفيّة والعنف البطريركيّ المُسلّط عليها، وهو ما يمكن استشفافه من قول النمس إنّ مهرها كان يبتغي الزواج به.

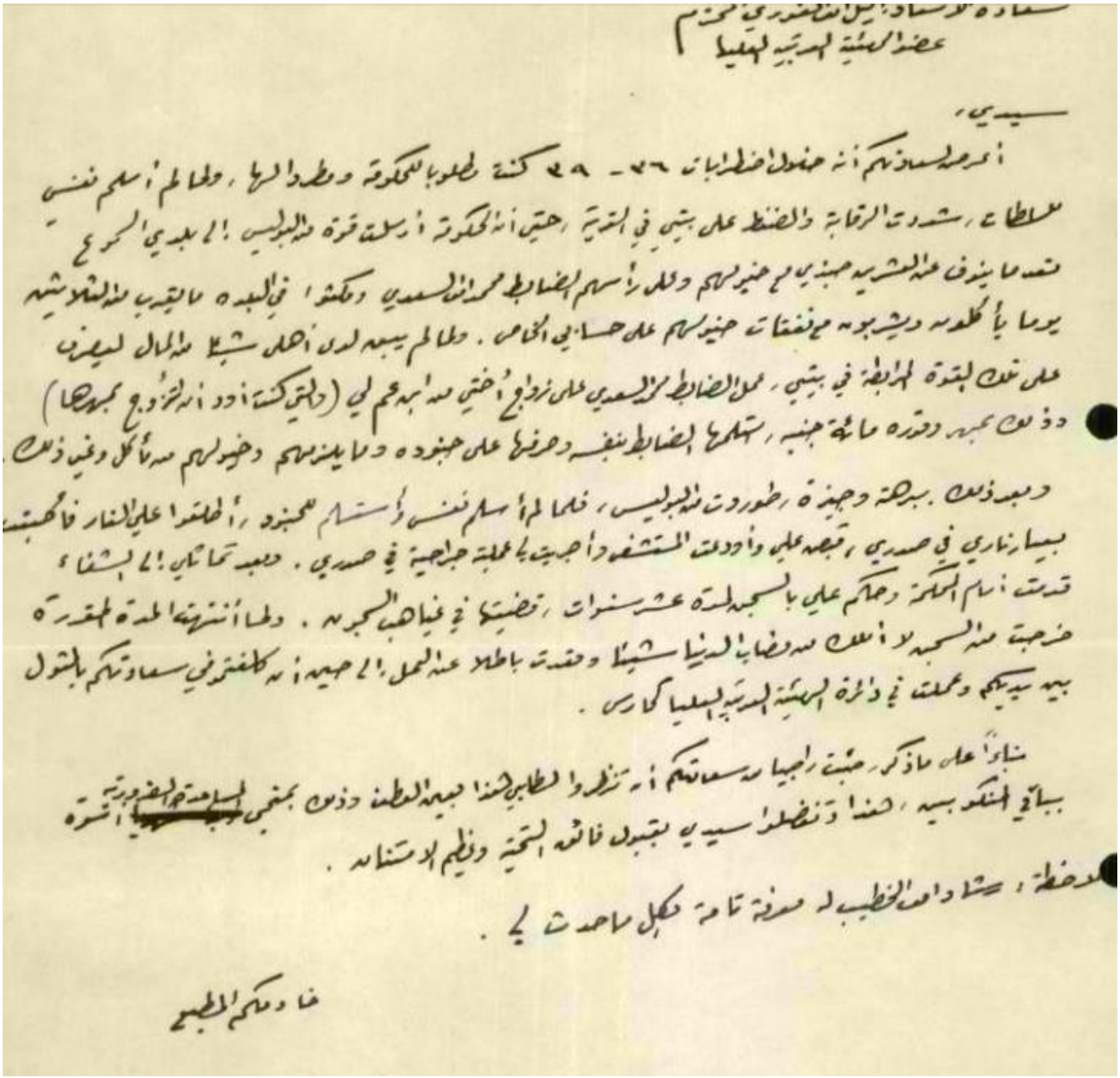

وثيقة(7): رسال حسين النمس إلى إميل الغوري من الملف رقم ب 35/ 990 (المصدر: أرشيفات الدولة).

لا تتوقّف هذه الوثيقة المقتضبة عند هذه الإمكانيّات من الكتابة والاستعادة والاستجواب، إنّما تظلّ مفتوحةً على إمكانيّاتٍ أخرى يمكن تحقيقها واستدعاؤها في حال انصياعها إلى شروطٍ أخرى من القوّة والقراءة. يعود هذا إلى أنّ الأرشيفات بالمجمل، كما يقول الباحث قيس فرو في كتابه الجديد، لا تقدّم سردًا قطعيًّا للأحداث، إنمّا تعرض أوصافًا لها لا يُضفى عليها معنى الإنتاج التاريخي[172] إلّا حينما يقترب منها المؤرّخون ويتدخّلون في إعادة بنائها تبعًا لمنهجيّاتهم التأويليّة المختلفة، ومنظور حاضرهم في القراءة، ما ينتج سرودًا مختلفةً وباتجاهاتٍ متعدّدةٍ من الوثيقة نفسها. ففي ملفٍ آخر منهوبٍ من نقابة المحامين العرب في فلسطين، تحديدًا من المحاميَيْن جورج وضياء صلاح، ومعنون بـ"إرهابي عربي أطلق النار على الشرطي إسحاق مندلسون في أحداث 1937، يمكننا ترميم أحد مفاصل سجل المقاومين ضد الانتداب والصهيونيّة. حيث يمكننا الاستئناف على العنف التوصيفي للملف بإزاحة تحويل شخصٍ يُدعى زهدي محمود إلى إرهابي، واسترداد موقعيّته الأصليّة كمقاومٍ يُضاف إلى سجلّ إنتاج تاريخ المقاومة ضدّ الانتداب. يمكننا القول إنّ هذه العمليّة من الحفر العميق داخل هذه الوثائق بعكس مطامح السلطة الأرشيفيّة المهيمنة يفسّرها ما يعبّر عنه والتر منيولو بالقول: "إنّ هذا هو الرفض النهائيّ لأن يُقال لنا من موقع الأفضليّات الإبستميّة للنقطة الصفر ما نحن نحن، وما يكون ترتيبنا في علاقتنا بالمثل الأعلى للإنسانيّة، وماذا علينا أن نفعل حتى يكون مُعترفًا بنا".[173]

تمتدّ آفاق وممكنات القراءة بعكس التيار إلى الوثائق والصور الأرشيفيّة التي أنتجتها السواعد الاستيطانيّة ذاتها. فإنْ كانت تتّسم هذه المواد، إجمالًا، بطابعها التحوّلي الذي يفصل تمامًا بين مصيرَيْ الفلسطيني والصهيوني، ويحصر النكبة بوصفها كارثةً من وجهة نظر الفلسطينيين فحسب، بتعبير أريئيلا أزولاي،[174] فإنّ محاولة إعادة الربط بين المصيرَيْن واستعادة النكبة كبنيةٍ مشتركةٍ كان وقعها كارثيًا على الفلسطيني، وتأسيسيًّا إيجابيًّا على الصهيوني، تجعلنا أمام إمكانات استعادةٍ كثيرةٍ على صعيد إعادة بناء العنف التأسيسيّ الذي تعرّض له الفلسطيني، أو علامات وجوده التاريخي في أرضه وبلاده. فمثلًا، أدناه إحدى

---

[172] قيس فرو، *دروز في زمن الغفلة: من المحراث الفلسطيني إلى البندقيّة الإسرائيليّة* (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، 2019)، 1.

[173] والتر منيولو، "العصيان المعرفيّ، التفكير المستقلّ والحرية الدي-كولونياليّة"، ترجمة فتحي المسكيني، *مجلة ألباب* 8 (2016): 4-5.

[174] Ariella Azoulay, *From Palestine to Israel: A Photographic Record of Destruction and State Formation 1947- 1950*, trans. Charles S. Kamen (London: Pluto Press, 2011), 9.

الصور التي التقطها "بينو روتنبرغ" أثناء تهجير قرية الطنطورة.[175] النكبةُ في الصورة مشوّشةٌ، إذ إنّ الفلسطينيَّ داخلها مصاغٌ على أساس غيابها تمامًا، وعدم الإقرار بها كنفيٍّ دائمٍ ومتقدّمٍ للذات الفلسطينيّة. وعليه، تبرز هنا وظيفة أرشيفات الدولة وسلطتها في إعادة التشكيل الدائم لشخصيّة الفلسطيني وما حلّ بها ضمن أطرٍ خطابيّةٍ تتحوّل النكبة عبرها إلى منظومةٍ خارجيةٍ لا أصلَ للدولة وأرشيفها بمثولها في ذاكرة الفلسطيني وحياته المعيشة. صحيح أن الصورة حقيقيةٌ في المكان والزمان، لكن فرْضَ حدثٍ جديدٍ عليها أحدث اغترابًا في الصورة ذاتها ونزع عنها واقعيتها، فإضافةُ وصفٍ للصورة مفادُه "عربياتٌ يعبرن من الطنطورة إلى الأردن" حَوّلت ما يُفترض به أن يكون كارثيًا على الفلسطيني إلى غيرِ كارثيٍّ؛ فالتهجير والتشريد تحوّلا إلى عبورٍ اعتياديٍّ يبدو الفلسطيني وحده متحكّمًا به، مع التغييب التام لمن يُعتبر عنصرًا أساسًا في صناعة الكارثة والمصير الذي انتهت إليه الفلسطينيّات المهجّرات في الصورة. لكن بالمقابل، بمكنة هذه الصورة الاستجابة إلى مطامح متلقٍّ جديدٍ يستدعي أنطولوجيا النكبة كإطارٍ تفسيريٍّ لها، حيث تتحوّل الصورة إلى إحدى تجليات الكتابة التاريخيّة عن رحلة التهجير من الطنطورة، بل وأدلّة الوجود الفلسطيني المتأصّل فيها غير العابر. كما نستحضر من خلالها المغيّب والمحجوب المتمثّل في المجزرة المروّعة التي اقترفتها "الدولة" بحقّ سكان الطنطورة، ما يعبّر عن جوهر عمل الأرشيفات الإسرائيليّة كعمليّةٍ لا تهدأ من بناء المعرفة والقوّة المهيمنة، وكذلك اتّساعها لاستيعاب المعرفة والقوّة المهمّشة.

[175] أرشيفات الدولة، "عربيات يعبرن من الطنطورة إلى الأردن" (استُرجعت بتاريخ 4 مارس 2019، مِن http://bit.ly/39BmZdE) (بالعبريّة).

העברת נשים ערביות מטנטורה לעבר הירדן, 1948

صورة (1): عربيّات يعبرن من الطنطورة إلى الأردن (المصدر: أرشيفات الدولة)

واستكمالًا لما سبق، قد تمتدّ تلك القراءة المضادّة إلى أرشيفات القانون الإسرائيلي ونصوصه، حيث تقترح الباحثة الفلسطينيّة حنين نعامنة ضرورة قراءة القانون الإسرائيليّ نفسه كأرشيفٍ تأسيسيٍّ للنظام؛ ليس بمعنى استجلاء الحقائق، بل كذاتٍ أساسيةٍ ساهمت في تشكيل "الدولة". وتشير إلى أنَّ نقد نظام الاستعمار القانونيّ الإسرائيليّ يتطلّب بداهةً قراءة القانون نفسه كأرشيفٍ؛ إذ تُسوّغ ذلك بمسألة تسجيل المنظومة القانونية الليبراليّة الإسرائيليّة برمّتها النكبةَ كحدثٍ غيرٍ قانوني، فتقول: "إنْ كنّا نفكّر في النكبة على أنها تمثيل "الحكم المسبق"، فإنها تتضمّن عنصرًا معرّفًا ضمنيًا ضمن نظامٍ قانونيٍّ استعماريٍّ".[176] فبإمكاننا ملاحظة تأسُّس النكبة وعواقبها عبر النصوص القانونية وقرارات المحاكم وأرشيفاتها دون أن تكون هي نقطةً مرجعيةً صريحةً، وهو ما يفسّر مثلاً عدم وجود أيّ قرارٍ قانونيٍّ يشجب النكبة باعتباره انعكاسًا لإخراجها من الخطاب القانوني عامةً.

[176] Haneen Naamneh, “Establishing a Legal Counter Archive in Palestine,” 26 May 2016 (Retrieved in 8 September 2018, from http://bit.ly/2QI5CGv).

على وقع ذلك، تعتقد نعامنة أنّه إذا ما تمّت القراءة النقدية للقرارات القانونية الإسرائيلية وقضايا المحاكم المتّصلة بالفلسطينيين التي يدخل جزءٌ كبيرٌ منها العالم الأرشيفيّ على الدوام، فإنّ ذلك يطرح مجالًا كامنًا فيها يناقض المبدأ الأساس الذي انطلقت منه والنتيجة التي أرادتها، متمخّضًا عنها أرشيفٌ مضادٌّ يكتبه الفلسطينيون بشكلٍ يُبطل ما أسمتها "مآسي الليبرالية القانونية" التي عايشوها منذ النكبة.[177] إذ يمكننا بناء هذا النوع من الأرشيف من داخل المزاولات القانونية التي تدور حول مصادرات الأراضي، وتصنيف الفلسطينيين كخارجين عن القانون تاريخيًا، ولائحات اتهامٍ لمعتقلين، وقضايا الضحايا الفلسطينيين، وغيرها من القضايا. ذلك أنّ مثل هذه المزاولات تحتفظ بإمكانيةٍ مستترةٍ داخلها يساعدنا نشر آثار النكبة فيها دون أن تكون مفاهيمها الصريحة جزءًا منها، على قصّ حكاياتٍ مختلفةٍ تمامًا ملتزمةٍ بشروط الفلسطينيّ في السرد، والتي بدورها تشكّل مداخلَ هامّةً لإحياء رواياتٍ وقصصٍ كانت قد اتّسمت بالمجهوليّة داخل السردية الفلسطينية إجمالًا؛ محورها النضال والتحمّل والفقد ومنح كثيرٍ من الأراضي التي صوردت هوّية أصحابها، انطلاقًا من أنّه إذا ما تم تناول كلّ ذلك كعمليّةٍ، فإنّ الأمر يتعلّق بالعلوم الاجتماعية لإعادة إنتاج هذه الحسابات على أنها أرشيفٌ مضادٌ، والذي يسمح للفلسطينيين من داخل القانون الإسرائيلي بتأكيد وكالتهم وسردهم بشكلٍ منفصلٍ عن طبيعتهم القانونية المفروضة.[178] وقد يتمّ العثور داخل أرشيف القانون على رسائلَ متبادلةٍ بين الإسرائيليين والفلسطينيين تحمل قيمةً مهمةً في تفسير الراهن، وقد تشكل معيقًا أساسًا لجملةٍ من الركائز السردية المقابلة المُعوَّل عليها لمثولها حيّةً ومستغلّةً في إرساء حقيقةٍ سياسيةٍ وقانونيةٍ معينةٍ. ومن بين هذه الرسائل التي تشير إليها نعامنة، رسالة الحاكم العسكري الإسرائيلي عام 1948 بضرورة نقل البدو الذين كانوا يقطنون وادي زبالة إلى أمّ الحيران وعتير اللتين يتم التعاطي معهما اليوم ضمن مفهوم القرى غير المعترف بها، الأمر الذي يشكّل دحضًا هامًّا للأساس الذي اعتمدت عليه الصهيونية في إخراج أم الحيران وعتير عن منظومة القانون.

الجزء السادس:

أولًا، أرشيفات منظّمة التحرير الفلسطينيّة: عنف الآسر الصهيوني والمُنشئ الفلسطيني

[177] Ibid.

[178] Ibid.

صحيحٌ أنّه عادةً ما يتحوّل الأسْر الأرشيفي إلى إنشاءٍ جديدٍ للأرشيفات تختلف محدّداتها عن محدّدات مُنشِئِها السابق، لتخدمَ في سياقٍ يجعلها تعمل ضد نفسها أحيانًا، لكن سيكون غريبًا انمساخُ المُنشئ نفسه إلى آسرٍ للأرشيفات التي بناها. تنطبق هذه المسألة على منظمة التحرير الفلسطينيّة التي انمسخ خطابها أيضًا من خطاب التحرّر إلى خطاب الدولة، متجلّيًا في جسمٍ سياسيٍّ "السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة" تتويجًا لسيرورة التحوّل تلك، لتنتج عن ذلك بالضرورة سياسةُ تذكّرٍ ونسيانٍ انعكستْ بدورها على طريقة صوغ علاقتنا بالماضي، وكيفية إعادة تأسيسه لاستدخاله في الحاضر اليوم. إنّ الغياب القسريّ لأرشيفات المنظمة، ومن ثم منح مفهوم التغييب بعدًا طوعيًا وثيقَ الصلة بالرؤية التي تتمحور حولها المنظمة وامتداداتها اليوم، يكشف بالضرورة عن قدرة السلطة الأرشيفية الواحدة على التحكّم بدورة حياة وموت الأرشيفات، التي يمكن قياسها وتنظيمها تبعًا لقدرة الأرشيفات أو عجزها على/ عن تمثيل السياقات السياسيّة الجديدة لتلك السلطة وأُطرها الخطابية الملتزمة بها.

يعني ما سبق أنّ الأرشيفات لا يمكن لها أن تظلّ محتفظةً بعلاقةٍ ثابتةٍ مع مُنشئها ولا تخدم للأبد سرديّته. فإنْ كانت الأرشيفات– كما قلنا آنفًا– ذات بناءٍ اجتماعيٍّ وسياسيٍّ يؤهّلها لتصدير سردياتٍ مختلفةٍ تبعًا لاختلاف الفاعل السياسيّ، فإنّها نفسها قد تتعرّض لسيرورةٍ من النبذ والانشقاق عنها عند الفاعل السياسيّ الواحد بمجرّد اختلاف الظرف السياسيّ وخطابه المنبثق عنه. وهو ما حصل في حالة المنظمة التي انتقل خطابها من الالتزام بالكفاح المسلّح إلى التطلّع لخيار الدولة تحت الاحتلال سقفًا لها. تطلّب هذا إعادةَ تعريفٍ لكلّ إنتاجاتها المعرفيّة وأرشيفاتها؛ ذلك أنّ الحاضر والرؤية المستقبليّة للمنظمة المنفصلة عن أولويات التحرّر والعودة ينعكسان على الأرشيفات التي تتأثّر بأيّ سياقٍ سياسيٍّ جديدٍ. حيث تبدو البُنى السرديّة الجديدة للمنظمة وحاجاتها متعارضةً مع السرد الناشئ عن تلك الأرشيفات التي أنشأتها الغاية التحرّرية بالدرجة الأولى، الأمر الذي يحدّد طبيعة علاقة المنظمة المستقبليّة مع الأخيرة وكيفية إدارتها لها أو ممارستها عنفًا تجاهها. يتقاطع هذا مع بناء أجسامٍ أرشيفيّةٍ جديدةٍ منبثقةٍ عن السلطة مثل "الأرشيف الوطنيّ الفلسطينيّ"، والحامل شعارَ "ذاكرة أمّة وذاكرة دولة".

تتمحور هذه الحكاية تحديدًا حول مركز الأبحاث الفلسطيني الذي تأسّس في بيروت عام 1965. إذ لم يكن المركز، بمجمله، متّسقًا مع الخطّ الثوريّ للمنظمة فحسب، بل كان عنصرًا أساسًا في بلورة هويّة المنظمة ومطامحها السياسيّة، وهو ما انعكس بطبيعة الحال على هويّة الإنتاج البحثي والأرشيفيّ الغزير الذي طَبَع المركز، بمكتبته وأرشيفه. إذ كان التفكير في هزيمة الإسرائيليّ وعودة الفلسطينيّ دافعًا رئيسًا لعمليّة الإنتاج المعرفيّ ككلٍّ، والتي اتّسمت باتصالها العضويّ مع الميدان تضخّ باتجاهه وتستقي منه في آنٍ، لتجمعَ في اتجاهاتها الإنتاجيّة بين التأريخين التقليديّ والبديل. على إثر ذلك، رأى كثيرون في

بيروت موقعًا يتجاوز فيه الفلسطينيون تثبيتَ حياةٍ ماديّةٍ لهم، نحو النظر إليها بوصفها محطّةً هامّةً في استعادة الذاكرة الثقافيّة خاصّتهم،[179] وكان المركز بدوره أحد أهمّ عناوين الاستعادة، بل وإعادة التشكيل لذاكرتهم الجمعيّة.

بناءً على ما تقدّم، حينما قام الجيش الصهيونيّ بغزو بيروت عام 1982، وسيطر على مركز الأبحاث الواقع في العاصمة اللبنانيّة، حيث بقي في المبنى أسبوعًا كاملًا تمكّن خلاله من سلب طوابقٍ أربعةٍ بكل ما تحتويها،[180] من كتبٍ ومخطوطاتٍ وأثاثٍ، فإنّه في الأساس استبطنَ المركز موردًا ليس مُدرجًا في الحياة الثقافيّة للفلسطيني فحسب، إنّما اعتبره أحد تمثّلات المقاومة المُهدّدة للأيديولوجيا الصهيونيّة وذراعًا مُلحقًا بـ"العصابات الفلسطينيّة". اجتمعتْ في هذا السياق دوافعُ مختلفةٌ للنهب والمعاني السياسيّة الناشئة عنها؛ أهمها اعتبار أنّ إحدى علامات الانتصار في الحرب تُسجَّل عبر الكتب والأرشيفات الفلسطينيّة كغنيمةٍ تعدّ امتيازًا للطرف المنتصر. وبالاستعانة بالإطار النظريّ الذي قدّمته "ربيكا نوث" في "إبادة المكتبات"، يمكننا القول إنّ سلب مركز الأبحاث مثّل رمزيّة الإبادة الثقافيّة التي بحضورها استغنى ممارسوها عن الإبادة الجماعيّة إزاء الفلسطينيين،[181] لما ينتُج عنها من نفيٍ يتجاوز المادة التاريخيّة إلى أصحابها دون القضاء عليهم. كما في التدمير الخارجيّ لمكتبة المركز وأرشيفه على نحوٍ تخطّى السلب، يكون الدافع بحسب "نوث" النزعة القوميّة التي تُترجم إلى سياساتٍ إمبرياليّةٍ وعسكريّةٍ عدوانيّةٍ في التحكّم بدورة حياة أيّ أنشطةٍ ثقافيّةٍ بإمكانها أن تعلي من قيمة المستعمَر وهويّته؛[182] أي أنّ النهب المنظّم عكَسَ من جهةٍ متعةً شعوريّةً بالهيمنة على مواد الخصم وإرثه والحقّ في امتهانها ومصادرتها. ومن جهةٍ أخرى، عكَسَ التوجّه الصهيونيّ نحو المصادرة لا التطهير الماديّ العقلانيّةَ الاستيطانيّةَ في إدراك حيويّة أرشيفات المركز في بناء الهويّة المناهضة للصهيونيّ، والتي يسعى عبر السيطرة عليها إلى التربّح معرفيًّا من ورائها ودراسة كلّ مجراها الإنتاجي على مدى عقدين تقريبًا، على نحوٍ يوظّفها في كشف عقليّة "العدوّ الفلسطينيّ" وخطّطه من أجل مجابهتها.

---

[179] Hend Alawadhi, “On What Was, What Remains: Palestine Cinema and the Film Archive,” *The IAFOR Journal of Media, Communication and Film* 1, no. 1 (2013): 21.

[180] Ihsan A. Hijazi, “Israel Looted Archives of P.L.O. Officials Says,” New York Times, 1 October 1982 (Retrieved in 7 June 2019, from https://nyti.ms/39Ce0ZY).

[181] ربيكا نوث، *إبادة المكتبات: تدمير المكتبات برعاية الأنظمة السياسيّة في القرن العشرين*، ترجمة عاطف سيد عثمان (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2018)، 27.

[182] المرجع السابق، 78.

فإذا علمنا أنّ مجموع الكتب التي استولى عليها الجيش يعادل تقريبًا 25 ألف كتابٍ تنوّع بين العربيّة والإنجليزيّة والفرنسيّة والعبريّة، بجانب أعدادٍ مختلفةٍ من دوريّة "شؤون فلسطينيّة"، وتاريخٍ شفويٍّ لشخصيّاتٍ مختلفةٍ؛ من مثل محمد عزة دروزة وعجاج نويهض الحوت وأكرم زعيتر ومصطفى مراد الدباغ، ومذكّراتٍ ومخطوطاتٍ وخرائط، وغيرها الكثير،[183] فيمكننا القول إنّه على خلاف أنظمةٍ أيديولوجيّةٍ متطرّفةٍ آثرت التدمير على المصادرة والإخفاء، معتبرةً أنّ المكتبات والأرشيفات مواقعُ تُناظر صناعة القوميّة خاصتها، وعليها أن تكون قويمةً أيديولوجيًّا خاليةً من المواد الضارة؛ من مثل المكتبة الشيوعيّة التي تبنّت حصرًا الخط اللينيني، أو مكتبات النظام النازيّ التي طُهّرت تمامًا من مواد انبنتْ وفقًا للنزعة الإنسيّة الديمقراطيّة،[184] لم يرَ النظام الاستيطاني الصهيونيّ لصفته الإحلاليّة التأسيسيّة الفلسطينيَّ ومادتَه التاريخيّة دومًا ضمن نطاق العداء الذي يستوجب عادةً التخلّص الفوريّ، إنّما لطالما رآهما ضمن مرآة استجداء الانتماء إلى ما يربط الفلسطينيّ بأرضه والعمل على انتحاله وتأدية وظيفةٍ سياسيّةٍ جديدةٍ له تخدم منظوره الروائيّ.

على وقع هذا، نزح إرث المركز إلى "إسرائيل"، وبقي في قبضة أرشيفات الجيش الصهيوني حتى العام 1983؛ حيث أُفرج عنه في صفقةٍ لتبادل الأسرى. اللافت هنا أنّ الشتات اعتُبر موطئ الأرشيفات الفلسطينيّة، فيما ترحيلها إلى فلسطين المحتلة عبّر عن إمبرياليّةٍ ثقافيّةٍ تمارسها "إسرائيل" تجرّد من خلالها الفلسطينيّ أينما كان متواجدًا ممّا يخصّه، ما يدلّ على أنّ الأرشيفات لا تستمدّ هويتها من المعنى المجرّد للجغرافيا الذي تنتمي إليه. إذ إنّ التقاء هذا الإرث بالوطن تمّ في سياقٍ كان فيه الفلسطيني

---

[183] تجدُر الإشارة إلى أنّ مركز الأبحاث في بيروت كان يدير عمليّة إنتاجٍ تاريخيٍّ وماديٍّ واعيةً لمبدأ تشكيل معرفةٍ مضادةٍ بالإمكان استقاؤها حتى من مجموعة كبيرة من أوراق دائرة المخابرات لدى شرطة فلسطين التي كانت تتبع الانتداب البريطاني، ومئات الكتب التي كان قد جمعها أنيس صايغ حول الجماعات اليهودية وباكورة الفكر الصهيونيّ؛ إذ كان يؤمن المركز بإمكانيّة فرض تمثيل سردي يعبّر عن رواية الفلسطيني من داخل هذه الأوراق. من ناحيةٍ أخرى، اشتمل المركز على عديد المذكرات والأوراق الشخصيّة لقيادات هامة، والتي يبدو أنّ النهب الذي تمّ، قطعَ سيرورة إنتاجها المعرفي والبحثي الذي كان بمكنته أن يشكّل تحديًا مركزيًّا لكل عمليّة الأرشفة الكولونيالية. ومن مثل هذه المذكرات والأوراق، أوراق أمين الحسيني، وثائق حكومة عموم فلسطين، وثائق جيش الإنقاذ، مذكرات فوزي القاوقجي، عوني عبد الهادي، كمال ناصر، وحسين الخالدي، وغيرهم الكثير. للمزيد حول هذه المسألة، يُنظر: صقر أبو فخر، "نكبة ذاكرة: بقايا مركز الأبحاث الفلسطيني في الصحراء الجزائريّة"، صحيفة العربي الجديد، 28 نوفمبر 2016 (استُرجعت المقالة بتاريخ 3 يونيو 2019، مِن http://bit.ly/31vMKqG).

[184] نوث، *إبادة المكتبات*، 61.

المُنشئ بعيدًا عن وطنه، والصهيوني فارضًا سلطته على الأرض وما عليها، لتُعتبر في هذه الحالة الأرضُ التي انتقلت إليها الأرشيفات أرضًا خصمًا أخرجت الأرشيفات من منبعها الثوريّ ومقولتها الفلسطينيّة التي تبلورت في الخارج.

كان صبري جريس، مدير مركز الأبحاث، قد طلب التعاطي مع أرشيف مركز الأبحاث بوصفه أحد "أسرى الحرب"، داعيًا للإفراج عنه ضمن صفقة تبادل الأسرى. وبعد عامٍ من السيطرة، أرجعت "إسرائيل" هذا الإرث في 113 صندوقًا خشبيًّا شحنتهم إلى الجزائر، وتسلّمهم ممثلٌ عن السفارة الفلسطينية هناك .[185] سرعان ما شُحنت الصناديق إلى معسكر تبسّة الذي تقيم فيه وحدات جيش التحرير الفلسطينيّ، لكن بقيت الصناديق في صمتٍ تامٍّ حتى وقعت مجزرة "حمام الشطّ" في تونس، التي أجبرت الجيش الفلسطيني على تغيير موقعه والانتقال إلى معسكر البيّض. وهنا، درات رواياتٌ متضاربةٌ حول ترحيل الصناديق مع الجيش أو بقائها في المعسكر نفسه. لكنّ المؤكّد أنّ كلًّا من صبري جريس وسميح شبيب، وبعد ثلاث سنواتٍ من ترك الصناديق تصارع وحيدةً في الربوع الصحراويّة، أُنيطت لهما مهمة محاولة استعادة الأرشيفات المودعة هناك. حيث يفيد شبيب في عدّة شهاداتٍ أدلاها حول الموضوع أنّه تفحّص حوالي 20 صندوقًا، آنذاك، ووجد المواد في حالةٍ جيدةٍ ومتوافقةٍ مع طبيعة المواد التي راكمها المركز على مدار عدّة سنين.[186] غير أنّ صراعًا داخليًّا بين أقطاب المنظمة امتدّ إلى التصوّر المستقبليّ حول موقع الأرشيفات واتجاهها السرديّ حالَ دون إنقاذها واستعادتها. فبينما دعا أبو إياد إلى نقلها للعاصمة الجزائريّة واعتبارها قاعدةً جديدةً للمعرفة الملتزمة، رأى أبو عمّار إمكانيّة احتضان القاهرة لها، ونقلت رواياتٌ كثيرةٌ عرضَ الإرث على مؤسسة الأهرام.[187]

يعبّر هذا عن تفريطٍ مبكّرٍ بإنتاجات المركز التي شُدّد على استعادتها في صفقة التبادل، ويؤكّده التقاعس عن تطبيق اقتراح جريس وشبيب في نقل الأرشيفات مبدئيًّا إلى قبرص، حيثما الموقع الجديد لمركز الأبحاث بعد تفجيره كليًّا في لبنان وانسحاب المنظمة من هناك. بالتالي، وفي ظلّ تعذّر قراءة هذا الأرشيف في ميلٍ مسايرٍ "باتجاه التيار" (Along the Grain) من

---

[185] سميح شبيب، "المصير المأساوي لمركز الأبحاث الفلسطيني،" في *أنيس صايغ والمؤسسة الفلسطينية: السياسات، الممارسات، الإنتاج*، تحرير سميح شبيب وبيان نويهض الحوت (رام الله: مواطن، 2010)، 43.

[186] سميح شبيب، "مركز الأبحاث الفلسطيني، الذاكرة الضائعة"، 13 يونيو 2005، (استرجعت المقالة بتاريخ 5 يونيو 2019، مِن http://bit.ly/2Zur8vs). للمزيد أيضًا حول مصير المركز، يُنظر: سميح شبيب، *الذاكرة الضائعة: قصّة المصير المأساوي لمركز الأبحاث الفلسطيني* (رام الله: مواطن، 2005).

[187] أوس يعقوب، "فيصل حوراني: القصة الكاملة لنهب مركز الأبحاث الفلسطيني في بيروت،" مجلة رمان الثقافية، 30 نوفمبر 2017، (استُرجعت المقالة بتاريخ 5 يونيو 2019، مِن http://bit.ly/2qoXpGF).

موقع الفاعل المُنتج الأساسي، تدعي الباحثة هنا سليمان أنّ غياب الأرشيف يصبح الشيءَ الوحيدَ المتاحَ للقراءة،[188] ليس بوصفه غيابًا ماديًّا كان قسريًّا في إحدى المراحل فحسب، بل بوصفه مُستشكفًا ذاتًا جديدةً انشقّت عن الذات الأولى وتواطأت على ما كانت قد صنعته قبلًا، مُنتجةً صمتًا ومحوًا له في ميلٍ مُشابهٍ للسلطة الأرشيفيّة الإسرائيليّة.

يبدو سوريالِيًّا للغاية الاستقتالُ على إعادة الأرشيفات إلى هويّة المنشأ خاصّتها، ومن ثمّ إهمالها في الصحراء، فخوض صراعٍ داخليٍّ بخصوصها، حتى تحوّلها إلى طيّ النسيان في زحمة أجندات أوسلو وتدشين مرحلةٍ جديدةٍ تتعارض والقيّم التي لطالما انطلق منها مركز الأبحاث. إنّ إهمال استرجاع أرشيفات ومكتبة مركز الأبحاث تحديدًا– ليس باعتبارها مجموعةً من الوثائق التي تخدم كماضٍ منفصلٍ يمكن تجاوزه، بل بوصفها بالدرجة الأولى صورةً متخيّلةً عن فلسطين التاريخيّة التي تنطلق من حلم العودة والتحرير، وتزعزع بدورها من صلاحيّة فلسطين "الدولاتيّة" وتتعارض معها– تطلّب تأسيس جسمٍ مؤسساتيٍّ قادرٍ على استيعاب السرديّة الجديدة، ليُناط هذا الدور بالأرشيف الوطنيّ الجديد الذي حمل شعار "ذاكرة أمّة، ذاكرة دولة".[189]يخلق الشعار تماهيًا تامًا بين الأمّة والدولة الجديدة على صعيد الذاكرة، بل ويتصوّر ذاكرة الدولة وعمل مؤسساتها كذاكرةٍ حصريّةٍ مفترضةٍ للشعب الفلسطيني. يُقصي هذا التصوّر تاريخًا طويلًا من بناء الذاكرة الفلسطينيّة قبل انبثاق تجليات الدولة، وكأنّ وجود "الأمة" لا يمكن الاستدلال عليه إلا بوجود "الدولة" كحاضنةٍ لها. بل إنّ استيعاب الأرشيف وثائقَ بعيدةً من فترة الحكم العثماني وحقبة ما قبل النكبة عمومًا، مع انعدام وجود أي مواد توثيقيّة عن الفترة 1964– 1994،[190] يدلّل على إقصاء مرحلة الكفاح المسلّح من ذاكرة "الأمّة المتخيّلة" لدى السلطة الفلسطينيّة، حيث تحاول فرض مشروع جديد حول الذاكرة المرغوب بها. لا يمكن فهم هذه العمليّة باعتبارها آليةً قمعيّةً لأرشيف المنظمة وقتما كانت تعبّر عن رؤيةٍ سياسيّةٍ جذريّةٍ تجاه الدولة الاستيطانيّة، بقدر ما يمكن فهمها كعزلٍ لما يمكنه أن يشكّل تهديدًا على السردية الناظمة لهذا الأرشيف المؤسساتي الجديد. حيث يعمل هذا الأرشيف الوطني وعاءً لذاكرة "الدولة" المستقبليّة ومؤسساتها ووزراتها، والحيّز الآمن لذاكرةٍ قيد التشكّل؛ عنوانُها إدخالُ ملفات وسجلات التقانة والحكم الخاصة بمؤسسات "الدولة" سيرورةَ الاستخدام التاريخيّ.

---

[188] Hana Sleiman, “The Paper Trial of a Liberation Movement,” *Arab Studies Journal* 29 (2016): 54.

[189]يُنظر: موقع الأرشيف الوطني الفلسطيني "ذاكرة أمة، ذاكرة دولة،" http://bit.ly/37qej8g.

[190]أمل كعوش، "أسفار الأرشيف الفلسطيني: رحلة البحث عن الوطن والذاكرة"، 14 أكتوبر 2016 (استُرجع بتاريخ 8 يونيو 2019، مِن http://bit.ly/37h5OfE).

في دراستها الهامّة "الأثر الورقي لحركة تحرّرٍ"، تحدّد الباحثة هنا سليمان نقاطًا عدّةً يتحتّم إدراكها عند دراسة أرشيفات ومكتبات منظمة التحرير الفلسطينيّة. الأول أنّ هذه الأرشيفات لا تمثّل مسلكًا ثوريًا معمولًا به، أو انبثاقًا اعتياديًا عن مسار حركات التحرّر الوطني في العالم، حيث لم تتعاطَ الأخيرة عادةً بمنطق الأولوية مع فكرة بناء أرشيفاتٍ توثّق عملها وتطلّعاتها[191]. ذلك أنّ ثمّة واقعًا من التعبئة والتجنيد وممارسة التاريخ على الأرض يجب الانغماس فيه، يُغيّب الحاجة الفورية لبناء أرشيفاتٍ موازيةٍ للواقع تنشط في مجال كتابة التاريخ، دون إغفال أنّ هذا التوجّه العامّ للحركات الثوريّة تمّ تبنّيه نظرًا لاستبطان عجز الأخيرة عن ضمان سلامة وحماية هذه الأرشيفات لو تمّ بناؤها، بسبب وجود منظومةٍ من القمع والسلب تهدّدها على الدوام، وتجعلها عرضةً للتلف والمصادرة. في هذا السياق، تستشهد الباحثة بدراسةٍ لبرايان ويليمز ووواليم ك. والاك بعنوان "توثيق حركة تحرّر جنوب أفريقيا"،[192] والتي تقضي بأنّ السجلات التي نجت ووصلت إلى أراشيف التحرير انتهى بها المطاف هناك من باب "الحظ أو الصدف السعيدة أو كفكرةٍ لاحقةٍ"، خلافًا للتجاور الغريب الاستثنائيّ بين وجود أرشيفٍ وجسمٍ ثوريٍّ ينظمه في حالة منظمة التحرير الفلسطينيّة. أمّا المسألة الأخرى فتعزوها سليمان إلى انفصال المنظمة وأيّ أجسامٍ أخرى تُعتبر امتدادًا لها، من ناحية الوجود الماديّ، عن فلسطين كمكانٍ يحتضنها، حيث إنّ طابعها الشتاتيّ منحها هامشًا من الحريّة في التوثيق، والتفلّت من سلطة القمع والسلب المباشرة. لكن أُثبت لاحقًا أن ما اعتُبر ميزةً على مؤقتيّتها كان محض وهمٍ تكشّف مع استيلاء "إسرائيل" الكامل على مقدّرات مركز الأبحاث وأرشيف الأفلام التابع للمنظمة أيضًا؛ ذلك أنّ تأسيس أيّ أرشيفٍ في سياقٍ كفاحيٍّ يدور صراعه حول السرديات، يكون محتفظًا في داخله بإمكانياتٍ مستترةٍ للسيطرة عليه وتدميره من غريمه.

إنّه لمنْ الضروري الإشارةُ إلى أنّ استيلاء "إسرائيل" على أرشيفات المنظمة لا يسير فحسب في اتجاه تجريد الفلسطينيّ ممّا يشكّل عمودًا فقريًّا لبناء هويته النقيضة للاستعمار، بل يسير في اتجاه دفع الأرشيفات إلى ما لم تكنْه مقولتها يومًا في مرحلة إنتاجها، وذلك عبر إماتة وظائفها السرديّة التي تعاكس المصالح الجديدة، مقابل إحياء أخرى تتناسب مع الأخيرة وتلبّيها. أيّ أنّ عملية الاستيلاء يجب أن تُقرأ كسياسةٍ من الداخل تضمّ نزعًا وإعادةَ إنتاجٍ في آن. ومن أهمّ الأمثلة على ذلك كتاب "منظمة

---

[191] Sleiman, “The Paper Trial,” 45.

[192] Brain Williams and William K.Wallach, “Documenting South Africa’s Liberation Movements,” in *Archives, Documentation and Institutions of Social Memory: Essays From the Sawyer Seminar*, ed. Francis X. Blouin and William G. Rosenberg (Ann Arbor: University of Michigan Press, 2009), 331.

التحرير في لبنان" من إعداد وتحرير المؤرّخ الصهيونيّ "رفائيل يسرائيلي"، والذي نُشر عام 1983.[193] وفي استعادة الكتاب هذا، إثارةٌ لعديد النقاط؛ أولها: دور الفاعل السياسيّ/ التأريخيّ في تحميل الوثيقة التاريخيّة تمثيلًا جديدًا مناقضًا تمامًا لما أُريد لها، ثانيها: مدى تداخُل السلب ونزع الملكيّة عن الفلسطينيّ بقيمةٍ إيجابيّةٍ لهما يرسيها الإسرائيليّ لصالحه، تتمثّل في قوّة الوصول التي تطرحها الهويّة اليهوديّة إلى ما حُرم الفلسطينيّ منه، ودورها في استغلال إعاقة الوصول للفلسطينيّ لتصدير معرفةٍ مضادّةٍ للوثائق نفسها، بل وبطابعٍ امتيازيٍّ. ثالثًا: مدى التساوق بين السلطة الأرشيفيّة والقائمين على عملية إنتاج التاريخ، حيث يخدم هنا التساوق المرتبط بالرؤية الأيديولوجيّة الواحدة المُنطلق منها والمسعيّ إليها كامتيازٍ يؤهّل بعض منتجي التاريخ للوصول إلى المتعذّر الوصولُ إليه لدى العامّ الإسرائيليّ.

على وقع هذه النقاط، طوّع المؤرّخ بالجامعة العبريّة في القدس في كتابه حوالي أربعٍ وسبعين وثيقةً نُهبت من حوالي 22 مقرًّا تابعًا لمنظمة التحرير الفلسطينيّة في جنوب لبنان، على قاعدة صناعة توليفةٍ سرديّةٍ تخدم توجّهاته السابقة على التعاطي مع الأرشيفات وقراءتها بذاتها، مستعينًا بالسياسة الانتقائيّة لبعض الوثائق، بشكلٍ يبدو إخراجها النهائيّ مقنعًا ومحكومًا بالموضوعيّة، على اعتبار أنّ هذه الوثائق تحمل في طيّاتها إدانةً ذاتيّةً لأصحابها، وليست مدرجةً أساسًا ضمن نطاق إنتاج "الآخر" لها. شيّد بذلك "يسرائيلي" مصنعًا سرديًّا حول المنظمة كانت فيه محض فاعلٍ مارقٍ سعى إلى تخريب واحتلال لبنان، فيما أصبحت "إسرائيل" فاعلًا محرّرًا للبنان. ويُعتبر هذا المسعى الروائيّ دارجًا في سياق الحروب الباردة إجمالًا.

يفنّد ما سبق أنّ عملية كتابة التاريخ لا تقع على مسافةٍ متوتّرةٍ بين "الذاتية" و"الموضوعية"، وأنها خارجةٌ عن أيدي وأنظار المؤرخين والمؤرشفين، وتحلّق فوق الواقع في فضاء هلامي منفصل عنهم. يوضّح المثال السابق أنّ عملية كتابة التاريخ من خلال الأرشيفات والوثائق عمليةٌ ذاتيةٌ، وأنّ "المؤرخين لا ينفصلون أبدًا عن غاياتهم". يدّعي المؤرخ من خلالها التزامه الشخصي بسيرورة المعرفة، إلا أنه يخضع في النهاية لالتزامه الاجتماعي أو بمعنى أدقّ المؤسساتي،[194] إذ لا يستشير أحدٌ الأرشيف من دون مشروعِ تفسيرٍ، من دون فرضيةِ فهمٍ، ولا يبذل أحد جهده في تفسير مجرى الأحداث من دون اللجوء إلى

---

[193] Raphael Israeli, *PLO in Lebanon: Selected Documents* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1983).

[194] بول ريكور، *الذاكرة، التاريخ، النسيان*، ترجمة جورج زيناتي (بيروت: دار الكتاب الجديد، 2009)، 495.

استعمال صيغةٍ أدبيةٍ مناسبةٍ ذات طابعٍ سرديٍّ أو بلاغيٍّ أو متخيلٍ.[195] كلّ ذلك يحيلنا إلى إعادة تدوير الأرشيفات المنهوبة نفسها من قِبل المؤرخين والباحثين، اتساقًا مع أسئلة عن ذواتهم، والمؤسسات التي ينتمون لها، وفي أيّ ظرفٍ تاريخيٍّ بدأت مشاريعهم. إذ لم يعد واجب المؤرّخ أنْ يبحث عما تقوله الأرشيفات، وعن قيمتها التعبيرية ومدى تمثّلها للحقيقة، بل أصبح واجبه أن يُخضع هذه الأرشيفات للمساءلة التاريخيّة ويعمل على الوثيقة من داخلها ويطورها، لتتلاءم مع الغرض السرديّ المُراد، ما يوحي بالمجمل بصعوبة ضبط الحقائق التاريخية التي يمكن إنتاجها من الأرشيفات نفسها، فهي لا تتوقّف عن إعادة تشكيل الماضي وكذلك المستقبل تبعًا لسياقات قراءتها.

وعودٌ على بدء، عادةً ما يُنحّى التاريخ الماديّ للأرشيفات لصالح قوى الوصول والسرد ضمن هذه الحيّزات، على الرغم من تشكيله عنصرًا أساسيًّا في العمليّة العنيفة الإنتاجيّة التي تطال الأرشيفات عمومًا وذاكرة المُستهدَف؛ فإنشاء أرشيفٍ واحدٍ يعني في كثيرٍ من الأحيان أنّ المعرفة التاريخيّة الأخرى الموجودة في الأرشيف مجزّأةٌ أو مدمّرةٌ.[196] في ضوء هذا، لا يمكن مُساءلة الحالة الماديّة للأرشيفات في سياق أسرْها من قِبل السلطة الأرشيفيّة الإسرائيليّة فحسب، والتي لا تُفصح دومًا عمّا تعرّضت له فعليًّا، نظرًا لسياسة الإخفاء والتدمير التي حلّت بها، والمُنتِجة بدورها مواقعَ ومصائرَ متعدّدةً ومجهولةً لكثيرٍ من المواد الفلسطينية المسلوبة. يجعلنا هذا نتجاوز مُساءَلة التاريخ الماديّ للأرشيفات إلى سياقاتٍ ما بعد كولونياليّةٍ أو أصليّةٍ، والتي عادةً ما تتأثّر بصراعاتٍ داخليّةٍ تُترجم إلى مواجهاتٍ عسكريّةٍ، أو بانشقاق السلطة الراهنة عن أيديولوجيّتها الثوريّة، أو برغبة حركات التحرّر ما بعد الاستقلال إلى نسيان الأرشيفات الكولونياليّة وتدميرها لكونها مُعادلِةً لأنظمة القمع والإبادة. بالتالي، يأتي ترك أرشيفات المنظمة تصارع وحيدةً على أرض الجزائر كأحد أوجه استتباع الخراب الماديّ للأرشيفات في سياقاتها الكولونياليّة. فبالإضافة إلى أنّ إقصاء أرشيفات المنظمة عن التمثيل السرديّ لما يُعرف بالأرشيف الوطني الفلسطيني يُعزى إلى تعارض الأجندة البحثيّة الثوريّة التي كانت تحيط بإرث مركز الأبحاث تحديدًا مع أجندات مؤسسات الدولة وذاكرتها التي تشكّلت من رحم المنظمة بالضرورة، فإنّ إهمالها وغيابها عن أرض فلسطين يبوحان بجانب إقصائها السرديّ، عن آثارٍ ماديّةٍ تطالها تتجاوز تغيير وظيفتها إلى خطر موتها، حيث تعرُّضُها للشمس وخطر القوارض في الصحراء وعدم حظيها بالظروف المناسبة

---

[195] المرجع السابق، 212.

[196] For more, see: Patrice Ladwig et al., "Fieldwork Between Folders, Fragments, Traces, and the Ruins of Colonial Archive," *Working Papers*, no 141 (2012): 15.

للأرشفة، وهو ما يذكّرنا بأرشيفات "غينيا بيساو" التي تعرّض جزءٌ كبيرٌ منها بعد الاستقلال عن الاستعمار "البرتغالي" إلى الإهمال وتعريضها لأشعة الشمس وخواء بعض المكاتب الأرشيفية، الذي عُبّر عنه بـ"مكاتب بلا أوراق"،[197] ويتقاطع بالضرورة مع غياب أرشيفات المنظمات من جانب أنّ الخراب الماديّ الذي ألمّ بها، يُنتج توجّهًا نحو قنواتٍ بديلةٍ قد تكون أكثر شقاءً على الباحثين الفلسطينيين من ناحية قوّة الوصول.

بالمجمل، يمكن القول إنّ غياب الأرشيف لا يشكّل خسارةً أحاديةً على صعيد عرقلة عمليّة كتابة تاريخ المنظّمة وأثرها المعرفي واستشفاف تحوّلاتها الخطابيّة والماديّة، إنّما تكمن الخسارة الأكبر في حرمان كثيرٍ من الفلسطينيين والباحثين ممّن لا يشعرون بالانتماء إلى الذاكرة المتخيّلة الجديدة، من استعادة فصولٍ تاريخيّةٍ ينتمون لها. حيث لا يشكّل الأرشيف الغائب سجلًا للكفاح المسلّح فحسب، إنّما يمكن الحفر في داخله باتجاه التاريخ الاجتماعي لمخيّمات اللجوء في لبنان، ودور المرأة الطليعي في النضال، وغيرها الكثير من حكايات "مَن هم تحت"، وبالتالي غيابه يعني تقويض فاعليّة هذه المجالات الكامنة فيه. صحيح أنّ بعضًا من مواده تتوافر نسخٌ عنها متناثرة بين عدّة مكتباتٍ ومستودعاتٍ تمكّن بعضنا من إعادة بناء تلك الذاكرة الضائعة جزئيًّا، غير أنّ تغييب أثره عن الأرشيف الوطني الفلسطيني المعاصر يعبّر عن محاولة الأخير فرضَ سياسةٍ من التذكّر والنسيان على الفلسطينيين، حيث يُعاد تصميم ذاكرتهم بوصفها ذاكرةً لم تعِش إلا في طور الدولة ومفاوضاتها، مقابل إمحاء ذاكرة الكفاح المسلح. لكن يبقى ما يعيشه الفلسطيني اليوم كفيلًا بأن يشقّ درب بناء ذاكرته عبر قنواتٍ وأطرٍ بديلةٍ بعيدًا عن مشروع الذاكرة الرسميّة.

ثانيًا، أرشيفات مؤسّسة السينما الفلسطينية: بين الغياب الماديّ والاسترداد السرديّ

أمّا على صعيد أرشيف مؤسّسة السينما الفلسطينيّة التابعة للمنظّمة كذلك، فيمكن القول إنّ فقدانه يخدم كدلالةٍ مزدوجةٍ عن الإسكات الذي لحقَ به؛ تناثر ماديّ بين أروقة الأرشيفات العسكريّة الإسرائيليّة (IDEA)، وغياب رمزيّ بين أروقة أرشيف السلطة الفلسطينيّة. حيث تبدو الاستعادة الرمزيّة لأرشيفات السينما هذه من مدخل استدراك الخسارة الماديّة ومحاولة استرجاعها أوّلًا، والمسعى إلى بناء سردها الجوهريّ ثانيًا، مُصطدمةً بأرشيفات السلطة التي تنظر إلى تلك الأرشيفات كأجسامٍ خارجةٍ عنها وماضويّةٍ لا تتلاءم والذاكرة الفلسطينيّة الحديثة المُسوَّرة بمقولات السلام والبناء المؤسساتيّ. بالتالي، فإنّ استرجاع أرشيفات

[197] Ibid, 19.

مركز الأبحاث من الأيدي الإسرائيليّة، ومن ثمّ إهمال استرجاعها من الأرض الجزائريّة، والأسْر المستمرّ لأرشيفات مؤسسة السينما تحت قبضة الأرشيفات العسكريّة الصهيونيّة، يمكن اعتبارهما وجهًا واحدًا من الإسكات والخرابَيْن الماديّ والسرديّ، وآثارهما متوحّدةٌ على صعيد الذاكرة الفلسطينيّة كذلك.

وباستعادة السياق التاريخيّ، فإنّ أرشيفات مؤسسة السينما الفلسطينيّة قد مرّت بسيرورةٍ ثنائيّةٍ من الاغتنام والسيطرة الحربيّة عليها من قِبل الجيش الصهيوني في بيروت؛ أولاهما عام 1982، حيث صُودر عددٌ من الأفلام الفلسطينيّة قيد العمل من ستوديو "روك"، والآخر عام 1986، حيث نُهب الجزء الأكبر من الأرشيفات من مبنى المنظّمة في بيروت.[198] يعبّر هذا، من جهةٍ، عن دور التحديّات الأمنيّة وآثار الخراب المتوقّعة في عمليّة الإنتاج الأرشيفيّ السينمائيّ هناك، حيث لا وجودَ لأرشيفٍ مركزيٍّ منظّمٍ في حيّزٍ واحد، إنّما متناثرٌ بين عدّة حيّزات، ما يدلّ على أنّ التنبّؤ بأثر سلطاتٍ خارجيّة على الأرشيفات، يُعتبر أحد الفاعلين السياسيين في إنتاج الأرشيفات ونقلها وترتيبها، جنبًا إلى جنب مع بقيّة الفاعلين المتمخّضين عن السلطة الأرشيفيّة ذاتها. ومن جهةٍ أخرى، يعبّر عن حجم الخسارة التي مُنيتْ بها الذاكرة الفلسطينيّة، بل وذاكرة التحرّر العالميّ إجمالًا. كانت أرشيفات مؤسّسة السينما الفلسطينيّة تنتمي في جوهرها إلى ما اصطُلحتْ عليه "السينما الثالثة"،[199] حيث يحرّكها الالتزام بالاتجاه التعبويّ والتثويريّ كمبدأٍ أساسيٍّ يحكم بُنى إنتاجاتها البصريّة، بل في الوقت الذي اعتُبرت فيه مساراتٌ أخرى ناتجةٌ عن المنظمة ذات طابعٍ نخبويٍّ، كانت المؤسّسة هذه بمثابة القناة الجماهيريّة التي لا تواكب المعطيات الحدثيّة على الأرض فحسب، إنّما كانت تنطلق من مبدأ صناعة الحدث وبناء الشخصيّات الثوريّة. ففي مراحلها الأولى تحت ما كانت تُدعى "وحدة أفلام فلسطين"،[200] أنتَجتْ ما يقارب 60 فيلمًا يتمحور حول المخيمات واللجوء الفلسطيني، والمعارك التي كانت تخوضها

---

[198] Rona Sela, "Seized in Beirut: The Plundered Archives of the Palestinian Cinema Institution and Cultural Art Section," *Anthropology of the Middle East* 12, no. 1 (2017): 98

[199] قُسّمت صناعة السينما الفلسطينية إلى ثلاث مراحل مركزيّة؛ وهي المرحلة ما قبل النكبة الفلسطينيّة، وما بين النكبة ونكسة حزيران، والتي عُرفت بفترة الصمت السينمائيّة، والثالثة ما بين نكسة حزيران حتى منتصف الثمانينيات، والتي عُرفت بسينما المنفى، والتي غالبًا ما أُنتجت من قبل مؤسسة السينما الفلسطينيّة التابعة للمنظّمة. لمزيدٍ من التفاصيل حول هذه المراحل وأهم صنّاعها وأفلامهم، يُنظر:
Nurith Gertz and George Khleifi, *Palestinian Cinema: Landscape, Trauma and Memory* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2008), 12- 21

[200] في ستينيات القرن الماضي، أنشأت سلافة جاد الله وحدة تصوير فوتوغرافي في القاهرة، ثم نقلت عملها إلى عمان، لينضمّ إليها كلٌّ من مصطفى أبو علي وهاني جوهريّة. استعان هذا الفريق، في البداية، بمعدات المحطة الأردنيّة لتوثيق الاحتجاجات والتجمّعات العامة للفلسطينيين ومخيماتهم في الأردن، كما كان يُجري عمليّة مونتاج هذه المقاطع في مطبخ حركة فتح. عُرفت هذه المحاولات الأولى من

فصائل المنظّمة بوجه العدوّ، حيث كان فيلم "قولوا لا للحلّ السلميّ" باكورةَ إنتاجها. بيْدَ أنّ الأثر الذي خلّفته معركة الكرامة تحديدًا، على صعيد عودة ثقة الجماهير بقياداتها وانتشالها إجمالًا من حالة الخذلان التي اعترتها بعد نكسة حزيران،[201] ومن ثمّ خروجها من الأردن في أعقاب أيلول الأسود، فرضا معادلةً جديدةً من الطرد والإحلال على مستوى الأيقنة في الإنتاج الفنيّ عمومًا، حيث حلّت شخصية الثائر المقاتل القوميّ محلّ اللاجئ النازح عن أرضه. على وقع هذا، اعتُبرت "السينما الثالثة" هذه جزءًا من مدٍّ ثوريٍّ أكبر يكسر الجغرافيا المصنوعة استعماريًّا، ويمارس عمليّة نزع الاستعمار، وهو ما ترجمته عدّةُ تعاوناتٍ بين مخرجي المؤسسة وآخرين مناهضين للاستعمار العالميّ عمومًا، وعكسته بالتالي أفلامٌ أنتجتها المؤسّسة، وبات اليوم في طيّ النسيان لدى الأرشيفات الصهيونيّة.[202]

إنّ تقديم هذه السيرة المُختصرة لمؤسّسة السينما الفلسطينيّة في بيروت، يهدف إلى تكوين صورةٍ موضوعيّةٍ حول أثر النهب والصمت اللذَيْن ألمّا بأرشيفاتها على صعيدٍ يتخطّى الذاكرة النضاليّة المحليّة، إلى مساحات الذاكرة المشتركة وسِيَر أصحابها، ممّن يأخذون من حرية تقرير المصير ومعاداة الاستعمار جوهرًا بمعزل عن الجغرافيات المترامية. من ناحيةٍ أخرى، تعكس تلك السيرة أنّ هذه الأرشيفات باتت وراء ظهر المنظّمة التي تحوّلت إلى نظامٍ سلطويٍّ، وأنّ غيابها القسريّ يوازي الانفصال الطوعيّ عن رؤاها التحرّريّة. فبينما تمثّل هذه الأرشيفات ماضيًا بعيدًا يتعذّر استرداده لدى السلطة، تمثّل أرشيفات المركز ماضيًا جرت استعادته في زمانيّةٍ ما، ومن ثمّ دفنه!

تنظيم العمل السينمائي الفلسطيني بـ"وحدة أفلام فلسطين"، بيدَ أنّه على إثر انتقال المنظمة إلى لبنان، تطوّر عمل الفريق تحت عنوانٍ جديد يُدعى "مؤسّسة السينما الفلسطينيّة". للمزيد، يُنظر: المرجع السابق، 20– 21. وأيضًا:

Alawadhi, "On What Was," 20– 21

[201] حول محوريّة معركة الكرامة في إنشاء عالمٍ سياسيٍّ وجماهيريٍّ وفنيٍّ جديدٍ للمنظمة وانبثاقاتها، يُنظر: منير شفيق، "معركة الكرامة،" مجلة *شؤون فلسطينية*، عدد 19 (1973): 103– 110. وأيضًا:

W. Andrew Terrill, "The Political Mythology of the Battle of Karameh," *The Middle East Journal* 55, no. 1 (2001): 91–111.

وأيضًا: عروبة عثمان، "ما تبقّى من الكرامة"، مجلة حبر الإلكترونيّة، 10 نيسان 2018 (استُرجعت المقالة بتاريخ 6 يونيو 2019، مِن http://bit.ly/2t5YVin).

[202] Sela, "Seized in Beirut," 92– 93.

تخضع هذه الأرشيفات المأسورة منذ ما يزيد عن ثلاثين عامًا إلى نظامٍ صارمٍ من الرقابة العسكريّة التي حدّدت عمر الحجب عن العامة لمعظم موادها البصريّة والمرئيّة بالخمسين عامًا،[203] وفقًا للقانون الأرشيفيّ الذي يبرّر الحجب لاعتبارات الأمن والخصوصيّة والعلاقات الخارجيّة، حيث تتصرّف المؤسسة الأرشيفيّة العسكريّة كجهةٍ مالكةٍ تقرّر النشر من عدمه وسياقاته السرديّة، فتخوّل نفسها لحجب إرث السينما الفلسطينيّة وتتعاطى معه بنفس عين الحجب للمواد التي أنشأتها وتحمل استئنافًا على التصوّرات الأخلاقيّة التي بنتها عن ذاتها. لا يتوقّف الأمر عند سياسة الإخفاء الممنهج ومحاولة تعقيم الحيّز العام ممّا يتحدّى السرد الصهيوني، ويشير ليس فحسب إلى الوجود الفلسطيني، إنّما أيضًا إلى البناءات الأيديولوجيّة المعادية للصهيونيّة عمومًا، بل يمتدّ إلى نظام الملكيّة الأصليّة، حيث تُمحى الهويّات العينيّة للأفلام الفلسطينيّة وسلسلة الفاعلين المرتبطين بها عن الكاتالوج، وتحلّ عوضًا عنها في الخفاء أوصافٌ من قبيل: "أفلامٌ مُصادرةٌ من أرشيفات المنظمة". يعمل تجريد الملكيّة هذا، بجانب إعادة إنتاج هذه الأرشيفات باللغة العبريّة، على تغذية قوّة الملكيّة والوصول للطرف الآخر. تتحوّل المواد الفلسطينيّة، بذلك، إلى حلقة اتّصالٍ بمؤرّخي السلطة الإسرائيليّة، على إثر تحويل مميّزات علاقة الفلسطيني بمادته التاريخيّة إلى شروطٍ جديدةٍ تفرضها الأرشيفات، تدعم بدورها علاقة هيمنةٍ ما بين مواد الفلسطينيّ والإسرائيليّ بذاته. تُضاف إلى هذا قوى الوصف التي تُصكّ على هذه الأفلام وتتحكّم بجريان المعاني الناشئة عنها، حيث تتحوّل التنظيمات المُقاتلة أو الشخصيّات الفدائيّة إلى محض عصاباتٍ ومخرّبين وإرهابيين؛[204] أي يتمّ من خلال تلك القوى محوُ الرواية الفلسطينيّة واستبدالها بسردٍ صهيونيّ يحوّل الأرشيفات المنهوبة إلى جزءٍ محوريٍّ من أنظمة السلطة الأرشيفيّة الإسرائيليّة والمعرفة المنبثقة عنها.

تجدُر الإشارة، هنا، إلى أنّ تجاوز حاجز اللغة العبريّة وعبور العراقيل المكانيّة بفعل هويّة "المواطنة الإسرائيليّة" لا يشفعان لفلسطينيّ الداخل في سبيل نفاذهم إلى المواد المنهوبة؛ إذ تظلّ الهوية اليهوديّة كشرطٍ ضروريٍّ للإدماج في نطاق "أمّة

---

[203] Ibid, 87.

[204] تورد الباحثة رونا سيلع مثالًا على العنف الوصفي الذي تمارسه السلطة الأرشيفيّة الإسرائيليّة على بعض مقاطع الأفلام المنهوبة، وهو فيلم يوثّق تلقّي المقاتلين الفلسطينيين بعض التدريبات العسكريّة في الكويت، حيث تصكّ أرشيفات الجيش الآسرة له وصفًا عليه كالتالي: "معسكر إرهابيّ في الكويت: توزيع الزي الرسميّ، فتيات يزحفون بالأسلحة، إرهابيون يسيرون بالأسلحة عبر التلال، وتعليمات بخصوص زرع الألغام". للمزيد، يُنظر:

Ofer Aderet, “Why Are Countless Palestinian Photos and Films Buried in Israeli Archives,” Haaretz, 1 July 2017 (Retrieved in 6 August 2018, from http://bit.ly/35okwAf).

الدولة"، عائقًا لا يمكنهم تخطّيه من أجل الحظي بقوّة الوصول إلى مثل هذه المواد. وهو ما تعبّر عنه الباحثة في التاريخ البصريّ للأرشيفات الإسرائيليّة رونا سيلع بقولها إنّ زميلها الباحث الفلسطيني مُنع من الاطّلاع على مقاطع الأفلام المنهوبة التي اطّلعتْ عليها، وبلغ عددها 1200 فيلمٍ، بعد معركةٍ طويلةٍ امتدّت لسنواتٍ لفتح المواد المغلقة المسلوبة المُودعة في أرشيفات الجيش.[205]

بالمقابل، فإنّ صناعة هذه الأرشيفات المرئيّة، في ضوء المنظّمة سابقًا، ضمن شبكةٍ من الفاعلين المحلّيين وغير المحلّيين، اعترضتْ جزئيًّا طريقَ الإسكات الكامل الذي أُريد للتاريخ الفلسطينيّ والمُشترك النابعَيْن من هذه الأرشيفات المأسورة، حيث ثمّة نُسخٌ عن هذه الأفلام متناثرةٌ بأيدي مخرجين ومؤسساتٍ ومهرجاناتٍ سابقةٍ، عمدتْ سلافة جاد الله وآخرون إلى جمعها ومحاولة بناء أرشيفٍ مضادٍّ رقميٍّ على وقعها، ضمن قناةٍ على "اليوتيوب" تُعرف بـ"أرشيف السينما الفلسطينيّة".[206]

تأتي أهميّة هذا الإرث المضادّ من عدّة زوايا. أولًا، من كون وجوده اليوم يطرح إمكانيات الأرشيف الواحد من حيث الاستجابة لأغرضٍ وحاجاتٍ قد تتناقض في ما بينها، تبعًا لشروط القوّة التي يفرضها الفاعل السياسيّ. بمعنىً آخر، تعمل هذه الأرشيفات المتاحة، اليوم، كمجازٍ شاملٍ عن الصراع بين ذاكرتيْن وتاريخيْن لنفس الأشرطة الفيلميّة؛ بين عالمٍ اجتماعيٍّ إسرائيليٍّ للأخيرة يطال الملكيّة والوصول والسرد لنظيراتها المنهوبة، وعالمٍ اجتماعيٍّ فلسطينيٍّ يُفصح أولًا عن أنّ المحو المُراد للمواد لن يسري يومًا في داراتٍ مُغلقةٍ، وثانيًا أنّ ثمّة حياةً للملكيّات الفلسطينيّة والمشتركة، ونظامَ وصولٍ جديرًا بالفلسطينيين يجعلهم متّصلين بما يخصّهم ويمسّ صمودهم ونضالهم.

ثانيًا، يمكن القول إنّ استعادة جزءٍ يسيرٍ من هذه الأرشيفات، بالصفة الشخصيّة للأفراد الذين نشطوا في جمعها، لا بصفتهم المؤسّسيّة، تعبّر من جهةٍ عن أنّ هذه الأفلام لا تطرح مرجعيّةً واحدةً في مقاربتها من ناحيةٍ أرشيفيّةٍ. فإنْ كانت تعبّر لدى "بقايا المنظّمة" عن منظورٍ ماضويٍّ انقطع عن المنظور الأيديولوجي الراهن، بل وتجمعهما علاقةٌ تضاديّةٌ؛ إذ لا يمكن استيعاب بعضها ضمن سرديّة أرشيف "ذاكرة دولة، ذاكرة أمّة"، كما ذكرنا آنفًا في موضع الحديث عن أرشيفات مركز الأبحاث، فإنّه بالمقابل جمهرة من العاملين السابقين واللاجئين الذين لطالما تمّ استصراحهم ضمن هذه الأفلام يشعرون بعدم الانقطاع

---

[205] Sela, “Seized in Beirut,” 87.

[206] لزيارة قناة "أرشيف السينما الفلسطينية" على اليوتيوب، يُنظر: http://bit.ly/37sQooG

عن ذاكرة الموادّ تلك، فلا يزالون متمسّكين بالأيديولوجيا الناظمة لها. فبإدراكنا أنّ هذه المقاطع المرئيّة لا تتّصل فقط بسيرة مؤسّسة السينما كإحدى انبثاقات المنظّمة وتحوّلاتها، إنّما بوجوه أطفالٍ ونساءٍ لاجئين ولاجئات، وضحايا مجازرَ إسرائيليّةٍ، وشهداء عمليّاتٍ فدائيّةٍ، ندرك أنّ السلطة الأرشيفيّة الإسرائيليّة تمثّل إحدى منابع تجفيف وقمع هذه الذاكرة المتّصلة بعددٍ مهولٍ من الفلسطينيين، بجانب تكفّل أرشيف السلطة اليوم بإعادة هندسة الوعي العام وحراسة جوهر ذاكرته.

ربما يمكن الاستدلال على المفارقة هذه من عينةٍ من المواد المتاحة على "اليوتيوب" تحت مظلّة "أرشيف السينما الفلسطينيّة"، فنتعثّر مثلًا بفيلم يُدعى "لأنّ الجذور لا تموت"[207] أُنتج عام 1977 وأُخرج على يد الراحل مصطفى أبو علي. يكتب الفيلم رواية مجزرة تل الزعتر وضحاياها، مُضيئًا كذلك على محوريّة المرأة الفلسطينيّة في لبنان في مجمل المسلك النضاليّ. وهناك أيضًا فيلمٌ آخر يحمل عنوان "ليس لهم وجودٌ"[208] أُنتج عام 1974 ومن إخراج أبو علي كذلك. يحاول الفيلم تحدّي الأطروحات الصهيونيّة حول غياب الفلسطينيين واعتبارهم محضَ أشباحٍ، تحديدًا على لسان "غولدا مائير"، عبر مقاربةٍ غير تقليديّةٍ، حيث يُظهر الفيلم آثار القصف والتدمير على المخيمات في لبنان كعلامة إقرارٍ ضمنيّةٍ بوجود الفلسطينيين والمسعى الدائم إلى محوهم، وذلك وسط مقاربةٍ موسيقيّةٍ رئيسةٍ للفيلم، تعمل كمجازٍ عن غزو حضارةٍ لأخرى ومحاولة إبادتها، حيث تصعد موسيقى "باخ" في خلفية مشاهد الدمار، بمواجهة الموسيقى الشرقيّة التي تتراءى في خلفية مشاهد البقاء الفلسطيني. يُضاف إلى هذا فيلمٌ أخرجه العراقي قيس الزبيدي عام 1980 يحمل عنوان "وطن الأسلاك الشائكة"،[209] وغيره. بالمجمل، تجعلنا هذه المحاولة من الأرشفة المضادة نستشفّ حجم الإقصاء والقمع الذي مُورس على ذاكرة "مَن هم تحت" والفصول التي دوّنوها، لصالح أولًا ذاكرة الوجود الصهيوني و"حرب الاستقلال" و"أصلانيّة" الدولة الصهيونيّة و"نقائها"، وثانيًا لصالح ذاكرة النخبة الجديدة التي أفرزتها السلطة.

---

[207] أرشيف السينما الفلسطينية، فيلم "لأنّ الجذور لا تموت،" 30 نوفمبر 2016 (استُرجع بتاريخ 10 أغسطس 2018، مِن http://bit.ly/36k0QP7).

[208] أرشيف السينما الفلسطينية، فيلم "ليس لهم وجود،" 30 نوفمبر 2016 (استُرجع بتاريخ 10 أغسطس 2018، مِن http://bit.ly/2Fj3ad8).

[209] أرشيف السينما الفلسطينية، فيلم "وطن الأسلاك الشائكة،" 30 نوفمبر 2016 (استُرجع بتاريخ 10 أغسطس 2018، مِن http://bit.ly/2sMfYX0).

الخاتمة

خلصنا من هذا الفصل إلى أنّ قوّة نهب أرشيفات الفلسطينيين ليست حدثًا عارضًا أو طارئًا، إنّما قوّةٌ مؤسّسةٌ في إنتاج بنية الأرشيفات الإسرائيليّة، بل وإحدى أهمّ أدوات إنشاء ملكيّة المجتمع الاستيطاني، وادعاءاته الأخلاقيّة. يحمل النهب في بنائه توجّهًا نحو تهديم ذاكرة الفلسطيني من جهةٍ، وانتحال بعض جوانبها وتمتين الرواية الصهيونيّة من جهةٍ أخرى. وهذا ما يجعل المواد المنهوبة في حوزة السلطة الأرشيفيّة الإسرائيليّة تتعدّى وظيفتها الأصليّة لدى مُنشئِها إلى أخرى سياسيّةٍ جديدةٍ تخدم الرواية السائدة، بما يتضمّن نزعًا للملكيّة ونفيًا للوصول الفلسطيني إليها من باب اللغة والجغرافيا والتيرمنولوجيا الأرشيفيّة. وفي ذات الوقت، تخضع هذه المواد إلى مصائرَ ومواقعَ قانونيّةٍ متعدّدةٍ تثير بدورها نقاطًا أخلاقيّةً عدّةً، والتي تشمل التطهير العنيف والنفي التام لوجودها، وكذلك الإخفاء وفقًا لقانون الأرشيف ، بجانب إتاحة بعضها على أسسٍ سرديّةٍ جديدةٍ، وبما يشمل المواد المؤسساتيّة أو العسكريّة أو الخاصة. كما خلصنا إلى أن البنية القانونيّة التي تستند إليها "إسرائيل" في تأطير عملية النهب وتبريرها لا تكتسب مع تقادم الزمن هيئةً ثابتةً، كما لا تخلق آفاقًا متشابهةً على صعيد استرداد المواد ماديًّا. فإنْ كانت منظومة "ملكيّات الغائبين" هي من نظمت السلب عام النكبة، والتي حوّلت بدورها السرقة إلى مجرّد وصايةٍ إيجابيّةٍ لصالح المواد إلى حين ظهور منتجيها، فإنّ النهب الذي تمّ في عام النكسة وما بعدها وإلى اليوم وفي مناطقَ عربيّةٍ خارج الحيّز الفلسطيني، يخضع لتقعيدٍ قانونيٍّ مختلفٍ يتبنّى منظور السيطرة عليها وفقًا لقوانين الحرب والاحتلال.

إجمالًا، يمكن القول بعد الانتهاء من هذا الفصل إنّ طبيعة تصرّف السلطة الأرشيفيّة الإسرائيليّة بالمواد المنهوبة عادةً ما تكون محكومةً بمجالاتٍ ممكنةٍ داخلها على صعيد مواءمتها مع السرديّة المهيمنة على أساس "أصلانيّتها" و"نقائها"، أو تعذّرها عن تأدية هذا الانسجام. وهو ما يتّحد مع إطار "إبادة المكتبات" ليس فحسب من ناحية إسكات التهديد الملازم للرواية الصهيونيّة، إنّما أيضًا من ناحية حفظ الأرشيفات المنهوبة ليس تقديرًا لها، بل لتشكيلها مجالًا معرفيًّا ثريًّا يستوجب دراسته وتفكيكه. كما خلصنا من الفصل إلى أنّ المواد الفلسطينيّة لا تتعرّض فقط إلى سلطة النسيان على إثر قوّة النهب الصهيوني، لتغيّر الفاعل السياسي وبالضرورة إطاره الخطابي، إنّما أيضًا عبر قنواتٍ فلسطينيّةٍ فاعلةٍ. ومن أهمّ النماذج على ذلك أرشيفاتُ منظمة التحرير، والتي أُهمل استرجاعها من الصحراء الجزائريّة منذ أكثر من ثلاثين عامًا، حيث فرض انمساخ المنظمة إلى جسمٍ دولانيٍّ جديدٍ نوعًا من الانفصال عن تلك الأرشيفات التي أصبحت إحدى فصول الماضي، لا جزءًا من ذاكرةٍ حيّةٍ يمكن

تطويرها. ذلك أنّ تغيّر الأيديولوجيا الناظمة لنفس الجهة السياسيّة ينعكس بدوره على دورة حياة الأرشيفات التي أنشأتها قبلًا، وعلى مدى قدرتها على تمثيل مقولتها الجديدة. يتقاطع هذا مع وظيفة الأرشيف الوطني الفلسطيني الذي تمّ تأسيسه في كنف دولة أوسلو، وشكّل وعاءً يحفظ فيه ذاكرة مؤسّسات الدولة بوصفها ذاكرة "الأمة"، ما يحمل إقصاءً للذاكرة الثوريّة وشعبٍ كاملٍ كان جزءًا أساسًا من صناعتها.

بالمقابل، وفي ضوء تعثّر الاسترداد الماديّ لهذه المواد المنهوبة كحلقةٍ متّصلةٍ ضمن تعثّر استرداد الأرض، يطرح اقتفاؤنا لكثيرٍ من المواد المنهوبة إمكانيّاتٍ كبيرةً على صعيد استردادها خطابيًّا وقراءتها بشكلٍ يتحدّى الأهداف الاستعماريّة. حيث نموضعها في بناءاتٍ فلسطينيّةٍ تستجيب لهمسات المنهوبين والسرد الذي أنتجوه، فنكوّن من خلالها مشهدًا ثقافيًّا ما قبل النكبة حول الحركة المكتبيّة والأرشيفيّة وسِير فاعليها. كما نعيد بناء كثيرٍ من تمثّلات الوجود الفلسطيني ومقاومته وسبل عيشه، في الوقت الذي نراكم فيه أيضًا سجلًّا عنيفًا للدولة الاستيطانيّة من وراء المحو والنهب يكون بمثابة الإفصاح عن هويّتها الفعليّة.

الفصل الثالث: عنف قوّة عدم الوصول

الجزء الأول:

أوّلًا، توطئةٌ ومدخلٌ مقارنٌ

يُعرِّف "المجلس الدولي للأرشيفات" الوصولَ بأنّه إتاحة السجلّات للتشاور نتيجة تفويضٍ قانونيٍّ معينٍ، وهو نتاجٌ للتوافر الماديّ والفكريّ على حدٍّ سواء، ما يعكس قدرة الباحثين على استكشاف السجلات واستخدامها.[210] لكن في الحالات الاستعماريّة و(الاستيطانيّة)، بما تشمل أرشيفات "إسرائيل"، تكون فيها قضايا الوصول من عدمه أبعدَ من أن تكون متّصلةً حصرًا بجملةٍ من القوانين وآلية إتاحة الأدوات البحثيّة، والتي بمجملها تحرّكها دوافع الإجهار والإسكات تبعًا لما تُروَّج كمصالح دولةٍ وأمنٍ قوميٍّ. إذ إنّ قوّة الوصول من عدمه تصطدم، في هاتين الحالتين، بعراقيل غير مُدَوّنةٍ من مثل المسافات والحدود الجغرافيّة واللغة السائدة في عمليّة البحث. كما أنّ الاتجاهات السرديّة التي تطْبَع هذه الأرشيفات من عكسِ مصالح المستعمِر وأيديولوجيّته ومصطلحاته، والتي تصبح أكثر تطرّفًا في الأرشيفات الاستيطانيّة كونها مبنيّةً تمامًا على مبدأ تحويل المأساة الأصليّة إلى علامة انتصارٍ للمجتمع الاستيطانيّ وتأسيسٍ له، تُعتبر من أهمّ قوى عدم الوصول إلى روايته التي تحتويها ضمنًا تلك الطبقات الخفيّة من السرد.

بالتالي، تُعتبر قوّة عدم الوصول منتجًا لوجودٍ فيزيائيٍّ وفكريٍّ، يعكس قدرة الباحثين على إيجاد واستشكاف السجلّات بشكلٍ شخصيٍّ وإلكترونيٍّ، من خلال استخدام الكاتالوج، الفهارس، الوصف، وأدواتٍ أخرى.[211] بالتالي، أيّ حجبٍ لإحدى هذه الأدوات أو إعاقة استخدامها يشكّل قوّة عرقلة وصولٍ تعكس مزيدًا من تقويض رواية المجتمعات الأصليّة مقابل توسيع دائرة القدرة على التلاعب بالتاريخ وإعادة إنتاجه لدى نظيرتها المهيمنة، غير أنّ هذه القوّة تمتلك درجاتٍ متفاوتةً في التأثير. بعبارةٍ أكثر وضوحًا، هناك أنماطٌ من قوّة عدم الوصول، تكون في بعضها كلٌّ من المجتمعات المهيمنة والمهمّشة متأثّرةً فيها وحاضرةً في عمليّة إنتاجها، من مثل الحجب الذي يقرّه القانون الأرشيفي الإسرائيلي. بينما هناك نمطٌ آخرُ تكون المجتمعات المهمّشة

---

[210] Winn Samantha, “Ethics of Access in Displaced Archives,” *Journal of Society of Georgia Archivists* 33, no. 1 (2015): 7.

[211] Ibid.

حاضرةً بمفردها فيه، ويشكّل بالمقابل قوّةَ وصولٍ ممتازةً للمجتمعات المهيمنة؛ من مثل اللغة، المسافة، الأيديولوجيا الاصطلاحيّة والمفاهيم المنبثقة عن السرديّة الاستيطانيّة التأسيسيّة.

إنّ العراقيل القانونيّة المرتبطة تحديدًا بحجب المواد تتضاعف تأثيراتها لدى المستعمَر، حيث يبقى المجتمع المهيمن متفوقًا على غريمه في القدرة على الاستئناف على قرارات حجب المواد، ما يعني أنّ ماهية الهويّة المُعرِّفة للذات محدّدٌ أساسٌ في تجاوز القانون أحيانًا أو الامتثال له تمامًا. بالمجمل، يمكننا القول إنّ الأرشيفات الإسرائيليّة، بما تشمل الأرشيفات الفلسطينيّة المنهوبة، تشتغل وفقًا لشبكةٍ معقّدةٍ من الضرورات الأخلاقيّة، والمطالبات الأخلاقيّة المتنافسة، والأطر القانونيّة المتناقضة، وتغيير معايير الأمن القومي، والممارسات العرقيّة التي تعكس عقودًا من الاستعمار والاحتلال والغزو.[212]حيث إنّ عوائق الوصول في هذه الأرشيفات تحديدًا لا تعكس توجّهًا نحو حجب المستعمَرين بصفتهم الفرديّة من حيث العجز عن الدخول والاستخدام، بقدر ما تعكس توجّهًا نحو حجب الجماعة الفلسطينيّة ككلٍّ والنكبة المشكّلة لها حتى في الملفات المفتوحة المُتاحة. بناءً على ما تقدّم، يمكننا الادّعاء أنّ سؤال الوصول للأرشيفات الإسرائيليّة بالنسبة للفلسطيني والإسرائيلي لا يمكن أن يكون موحَّدًا؛ إذ يجري لبرلة السؤال في السياق الإسرائيلي؛ بمعنى انطلاقه من ضرورة انكشاف المجال بين السلطة الأرشيفية وموادّها وجمهورها على أرضية أحقيّة الأخير في المعرفة والاطّلاع، وانثباق خطابه من التعاطي الاستباقي مع الدولة بوصفها ديمقراطيةً، وأنّ عدم إتاحة المواد يشوّش على هذه الاعتبارات المرتبطة بدمقرطة المجال العام. وفي حالاتٍ كثيرةٍ، لا تتبع المطالبات بالوصول من الانفتاح على ما يدين مسار تأسيس "الدولة" ومُساءلة شرعيّتها تحديدًا، إنّما من الانفتاح على ما يُعتبر مجرّد حقيقةٍ تاريخيّةٍ قد يجري التماهي معها؛ مثل "بيني موريس" الذي تعاطى مع الوصول إلى بعض الوثائق الرسميّة التي تؤكّد خطط التطهير العرقي للفلسطينيين بوصفه طرازًا من "الحقائق العلميّة" التي لا يتناقض كشفها مع وجهة النظر القاضية بدعمها. بمعنى أنّ الاختلاف مع الراوية السائدة كان محكومًا باختلافٍ على تبنّي حقائق بعينها، وليس باختلافٍ جوهريٍّ مع المنظومة غير الأخلاقيّة المنطلقة منها،[213] الأمر الذي أعاق تشكيل سرديةٍ بديلةٍ حقيقيّةٍ لنظيرتها السائدة.

---

[212] Ibid, 6.

[213] آري شفيط، "مقابلة خاصة مع المؤرخ الإسرائيليّ بني موريس بشأن أحداث 1948،" ترجمة خالد عايد، *مجلة الدراسات الفلسطينيّة* 15، عدد 58 (2004): 140.

بالمقابل، لا ينطلق سؤال الوصول للفلسطيني، الذي يُعتبر جزءًا أساسًا من موضوع دراستنا، من التعاطي مع ذاته بوصفه جمهورًا للأرشيف، بل باعتباره طرفًا مُقصىً من العملية الأرشيفيّة بمجملها التي تعكس إقصاءً ماديًّا بالضرورة، رغم تشكيله عاملًا أساسًا في عملية بناء السجلات بحدّ ذاتها. وإن كان السؤال في السياق الإسرائيلي يستمدّ شرعيّته من تعاطٍ آنفٍ مع النظام السياسيّ بوصفه ليبراليًا ديمقراطيًا هادفًا إلى توسيع مساحة الشفافية بين السلطة وروّادها، فإنّه في السياق الآخر يستمدّ مشروعيّته من وصف النظام استعماريًا استيطانيًا قائمًا على مفهمة إقصاء الفلسطيني من هذه المساحة الأرشيفيّة بعدّة اتجاهاتٍ؛ وهي: إقصاؤه كذاتٍ أساسيّةٍ فاعلةٍ في عملية بناء هذه السجلات وتشكّلها، وإقصاؤه كمالكٍ أصليٍّ وراوٍ لكثيرٍ من المواد التي تحوزها السلطة الأرشيفيّة الإسرائيليّة ونزعه عن امتدادّه التاريخيّ، وإقصاؤه كذاتٍ مُتلقّيةٍ للأرشيفات باعتباره خارجًا عن مفهوم "الحصريّة اليهوديّة" الذي يستبطن ضمنيًا منحَ الهويّة اليهوديّة حقًا حصريًا في إنتاج الحقائق باعتبارها مالكتها، وتلقّيها باعتبارها جمهورها الأساسيّ بالدرجة الأولى.

بذلك، ستناقش الدراسة في محاور الفصل هذا جميعَ تجليات إعاقة الوصول بالنسبة للفلسطيني، من فرضٍ للسريّة والحجب القانوني، والحجب المُقنّع في فضاءات الرقمنة، والحجب الكامن في قوّة السرد الأرشيفيّة، وانعكاسات ما سبق على عمليات إنتاج التاريخَيْن الفلسطيني والصهيوني وجميع علاقات القوى الكامنة فيها.

ثانيًا، السريّة الأرشيفيّة الإسرائيليّة

يمكننا القول إنّ فكرة السريّة تتحكّم، بشكلٍ أساسيٍّ، بعملية إنتاج الأرشيفات الإسرائيليّة عمومًا، بل وتشكّل معظمها على نحوٍ يقوّض عمليّة تلقّيها، ويحصرها في إطار أصحاب المعرفة الامتيازيّة (Privileged Knowledge). تعبّر هذه السريّة كلّما تضخّمت عن قوّة "الدولة" في إخفاء وحجب معرفةٍ لا تتعلّق بها فحسب، بقدر ما ترتبط بالآخر الفلسطيني وعدالته، وهو ما يعبّر عن قوّةٍ يمارسها الأرشيف للمحافظة على الصورة الأخلاقيّة النقيّة لسلطة الدولة وتحصين شرعيّتها وتماسك منطقها السرديّ بالمجمل. يرى الباحث في الأرشيفات الاستعماريّة الاستيطانيّة، عبد المجيد حنّون، أنّ مسألة حجب المعلومات والإنتاج الدائم للأسرار الأرشيفيّة لا يمكن إدراجها ضمن منظومة القمع، بقدر التعاطي معها كعمليةِ عزلٍ لما يمكن أن يسبّبه السرُّ من

إحداث تغييراتٍ لبنية السرديّة التي تشكّل جزءًا هامًا من أيديولوجيا الدولة الاستيطانيّة. [214] فيما تعتبر المنظّرة "آن لورا ستولر" أسرارَ الدولة إحدى تلك الاتفاقيات الرئيسة للإخفاء التي تنتج "الأماكن المظلّلة" (Shadowed Places)، والتي يُشار إليها باعتبارها ظلالًا تُلقى بواسطة أشخاصٍ ذوي موقعٍ امتيازيٍّ مع عناوينَ مبهمةٍ غيرِ شفّافةٍ، وأسماء غير موصوفةٍ، لا يمكن الوصول إليها، لتصبح غيرَ صالحةٍ للاستخدام وليست ذات صلةٍ.[215]

تُعتبر "الأماكن المظلّلة" هذه اتفاقياتٍ رمزيّةً على الشكل الأرشيفي، بشكلٍ يتيح للتحقيق الفعّال لسيادة الدولة تصنيفَ حقائقَ اجتماعيةٍ وسياسيّةٍ بعينها على أنها تمسّ أمنَ ومخاوفَ الدولة داخليًا وخارجيًا، لدرجة ارتقاء مثل هذه الحقائق الموسومة بالسريّة إلى مصاف القداسة التي تستوجب تأمينها وحراستها، فيما تسمّيها "ستولر" أوثان الدولة ذاتها، مستشهدةً بذلك بحالة الهند الهولنديّة التي كان دارجًا في أرشيفاتها تعيينُ الملفات المقيّدة بإشارة (X) كإيماءةٍ على التصنيف الآتي: Secret– Very Highly Confidential Secrect– (سريّ، سريّ جدًّا، سريّ للغاية)، مستعينةً بتقاناتٍ تزيد من كفاءة التصنيف؛ من شرطةٍ سريّةٍ، وبصماتٍ، ونصوصٍ مشفّرةٍ.[216] لكنّ الحقيقة أنّ مثل هذه الأسرار غالبًا ما تُنتَج حينما تشكّل تهديدًا لمنطق الدولة، وتعبّر عن تجاوزاتٍ أخلاقيّةٍ سياسيّة من الصعب احتواؤها، لتعطيلها مسعى الدولة في الحفاظ على براءتها وتدعيم روايتها، وهو ما يُسمّى "قناعًا تاريخيًّا لشرعنة الوهم".[217]

صحيحٌ أنّ معظم السلطات تتوحّد على مبدأ فرض السريّة على الأرشيفات، لكن يمكن الزعم أنّ السريّة التي تتّجه إليها السلطة الاستيطانيّة الإسرائيليّة نابعةٌ بالدرجة الأولى من ضرورة صيانة سرديّتها التأسيسيّة لـ"الدولة" وشرعيّة قيامها وبرهنة "أصلانيّتها" وما يتمخّض عنها، وبالتالي حجب كلّ ما يشير إلى الربط بين قيمتي الطرد والإحلال، خلافًا لأنظمةٍ أخرى غير استيطانيّةٍ ترتبط السريّة الأرشيفيّة بسلوكيّاتٍ وممارساتٍ تنتهجها في سيرورة حكمها، وغير متعلّقةٍ غالبًا بآليّة تأسّسها، إنّما بتحييد كل ما بمكنته أن يزعزع حكمها. إذ لا يمكن اختزال السريّة لدى الأرشيفات الإسرائيليّة في تشكيلها عوائقَ للوصول، بل هي تمثّل

---

[214] Abdelmajid Hannoun, "Archiving Algeria: Power, Violence and Secrecy," in *Sources and Methods in Histories of Colonialism: Approaching the Imperial Archive*, ed. Finona Bateman and Lionel Pikington (New York: Routledge, 2017), 78.

[215] Ann Lura Stoler, *Along the Archival Grain: Thinking Through Colonial Ontologies* (Princeton and Oxford: Princeton University Press, 2009), 25– 26.

[216] Ibid, 26– 27.

[217] Hannoun, "Archiving Algeria," 78.

المعادلَ الموضوعيَّ الأكثرَ شموليةً عن قصة الدولة وأيديولوجيّتها الحقيقيّة القائمة على جدليّة المحو/الإنشاء، بما يشمل مظاهر العنف التأسيسيّ (النكبة) على صعيد القتل وارتكاب المجازر تحديدًا. وهو ما يجعل مواقعَ المعرفة المُتنازَعَ عليها غيرَ متاحةٍ أمام الفاعلين المُعاصرين بهدف تقويض إمكانيات الكفاح الاجتماعيّ والوطنيّ، بل والقانوني،[218] والتي قد تطرحها الأرشيفات المغلقة على الأصلي الفلسطيني. في الوقت ذاته، تشترك جميع هذه الأنظمة في جعل مسائل الأمن القومي والصالح العام والدبلوماسيّة الدوليّة غطاءاتٍ أساسيّةً للحجب، والتي تحوّل مبرّراته الحقيقيّة من السعي إلى ديمومة الدولة وحمايتها وقادتها ممّا يدينهم أو يزعزع روايتهم، بجانب إسكات منطق المساءلة والمحاسبة، وإسكات التاريخ أو الرواية الخصم، إلى مبّرراتٍ مرتبطةٍ بمواجهة الدولة أخطارًا تهدّد أمنها العام وأفرادها.

في دراسته الهامّة "أرشفة الجزائر: القوّة والعنف والسريّة"، لا يتعاطى الباحث حنون مع الأرشيفات كمسجّلٍ للجرائم الاستعماريّة فحسب، إنّما يقرأها كجزءٍ أساسيٍّ من الآلة الاستعماريّة التي تجعل (الحكم/ القانون) ممكنًا ومؤثّرًا. إذ لا يقف فحسب عند استجواب الأرشيفات الاستعماريّة الفرنسيّة من وجهةِ نظرٍ محليّةٍ تبحث عن الكيفيّة التي قاتل بها الجزائريون استعمارهم الفرنسي، أو استدعائها باعتبارها موازيةً لسلسلةٍ من الأخطاء التي قادت إلى فشل تحقيق الجزائر الفرنسيّة؛[219] أي أنه لا يُسائِل الأرشيفات من كونها موقعًا للتاريخ الممهور الناجز، بل يُسائِلها بوصفها ما أسماه "المنطق العنيف الدائم للحداثة التي حطّمت، وحوّلت، وخلقت حقائقَ جديدةً، وجعلتنا ننسى ما هي بالأساس... أنظمةُ هيمنةٍ لا تزال مستمرةً حتى اليوم"، ما يدفعه إلى البحث عن أسباب وحاجات السلطة وهواجسها كذلك، في تقرير مواضع الجهر والإسكات، والهروب من حقائقَ بعينها، وصولًا إلى سريّةٍ أرشيفيةٍ لا يمكن تفكيكها من موقع السلطة فحسب دون قياسها بالأهمية التي تحقّقها على صعيد إسكات رواية "الآخر" التي تهدّدها. تنتج هذه العمليّة سجلًّا تاريخيًّا للنظام الاستيطاني يكون محتواه مُتعارِضًا مع الحاجات التي ابتغتْها السلطة الأرشيفيّة نفسها، ما يعبّر عن عجز الأرشيفات، مهما حاولت، عن إنتاج سرديّةٍ واحدةٍ قطعيّةٍ.

في هذه الدراسة، يستعيد حنون كلًّا من الحرب الجزائريّة والثورة الجزائريّة لعام 1871 باعتبارهما حدثَيْن تعاطتْ معهما الأرشيفات الاستيطانيّة الفرنسيّة بمنطقٍ مغايرٍ لأحدهما عن الآخر. فبينما كانت الثورة الجزائريّة متاحةً للعامة، أُدرجتْ الحربُ ضمن نطاق السريّة وإعاقة الوصول إليها، ليُسمح له مرةً واحدةً في العبور إلى وزارة الحرب والاطلاع على بعض ملفات

[218] Ibid, 79.

[219] Ibid, 76.

الحرب، ليجدَ رسائلَ ومذكراتٍ وتقاريرَ مكتوبةً باللغتَيْن العربيّة والفرنسيّة؛ منها ما هو مكتوبٌ بواسطة الثوّار، وعددٌ منها أيضاً كتبهُ متعاونون مع فرنسا؛ إذ كانوا يبلّغون السلطات الاستعماريّة بالنوايا الثوريّة المخطّط لها من قِبل الحركات الثوريّة والقبائل المنظّمة لها.[220] فيما بقيت معظم الرسائل العربيّة تحت إغلاقٍ مُحكمٍ، لكن السلطة الأرشيفيّة فرضت في الخفاء سردًا جديدًا عليها؛ إذ لاحظ الباحث صكَّ توقيعاتٍ وتعليقاتٍ جديدةٍ عليها من قِبل هذه القوّة، والتي لا تفترض دورًا أحاديًّا في نزع الملكيّة عنها، بل موضعة الأصلي الجزائريّ في سياقٍ جديدٍ يُصيّره محضَ خارجٍ عن منظومة الدولة القوميّة الحداثيّة القانونيّة التي أرستْها فرنسا في الجزائر، على نحوٍ يجعل من الموقع الأصلي شاغرًا لا يملأه سوى المستوطن الفرنسي، لتصوّر الأرشيفات الجزائريين قُطّاعَ طرقٍ ولصوصًا ومخرّبين.

هكذا، تظهر إعاقة الوصول في كلٍّ من الأرشيفات الاستيطانيّة الفرنسيّة والإسرائيليّة كعمليةٍ لا تُقصي فحسب الجزائريين والفلسطينيين من آليّة التلقّي الأرشيفيّة، إنّما أيضًا تحجب رواياتهم وتغيّر من موقعيّاتهم الوجوديّة، وتساهم في إعادة كتابة التاريخ بشكلٍ يجعلها تتنصّل من العنف التأسيسي الذي شكّل سلطتها. بالتالي، فإنّ نقاشنا حول قوى السريّة وحجب وصول الفلسطيني إلى الأرشيفات الإسرائيليّة ليس محمولًا، بالدرجة الأولى، على سؤالٍ تاريخيٍّ عن الحقيقة وما الذي جرى عام النكبة، بقدر ما هو سؤالٌ عن القوّة التي تتحكّم بعملية الإخفاء، ولعبة الإتاحة ومن ثم الحجب مجدّدًا، ودلالات ذلك سواءً على صعيد الصراع القومي أو الصراع الإسرائيلي الداخلي على كتابة التاريخ، وأزمة الانفصام السرديّة التي تعاني منها "إسرائيل" اليوم.

بناءً على ما تقدّم، يمكن القول إنّ السؤال التاريخيّ في تقفّي ما تضمره الأسرارُ الأرشيفيةُ لطالما تمكّنت مصادرُ بديلةٌ من الإجابة عن جزءٍ منه؛ من شهاداتٍ شفويةٍ فلسطينيةٍ عاصرت حِقَبًا مختلفةً، وصحفٍ ونصوصٍ ومذكّراتٍ، استطاعت مجتمعةً تأليف أنطولوجيا النكبة والمقاومة. غير أنّ هذا السرد البديل المضادّ لا يمكنه تشكيل استعاضةٍ كليّةٍ عمّا تعيق الأرشيفات الوصولَ إليه؛ إذ إنّ ثمّة معرفةً امتيازيةً تنتجها الأرشيفات محصورةً في أشخاصٍ محدّدين يحتلّون موقعًا سياديًّا في "الدولة" لا يعرفها أحدٌ غيرهم كي تشكّل للفلسطينيين مدخلًا يمكّنهم من الاستغناء عنها براويةٍ بديلةٍ. في هذا السياق، يرسم المنظّر الأرشيفيّ "فيرن هيرس" ثنائيّةً من رفض إنفاذ بعض المعلومات إلى الحيّز العام، يمثّل القطب الأول منها سرًّا يبقى ماثلًا في الذاكرة، لكنّه يظلّ قابعًا تحت قوّة إرجاء النشر والإنفاذ إلى أنْ يحين الوقت المناسب للإدلاء، فيما الآخر يُعتبر السرّ فيه دائرًا

[220] Ibid, 73– 74.

في ما يسمّيها لعبة الظلّ وراء الذاكرة في المكان الخفيّ.[221] هذه الثنائيّة يمكن سحبها إلى منطقة عمل قوّة الحجب في الأرشيفات الإسرائيليّة، حيثما يحضر قُطباها مع بقاء الغلبة لصالح حجب الأسرار التي تُنتج وراء الذاكرة، ولا يمكن التنبؤ بها دومًا. من جهةٍ أخرى، يوسّع "هيرس" حدود معايير تصنيف الأرشيفات وحجبها، والتي تضمّ بدورها بجانب عمليّة تقييم محتواها وسياقها، الجهات التي أنشأتها وكوّنتها ودور موقعها في مجرى العمليّة برمّتها،[222] وهو ما ينسحب بطبيعة الحال على مصالح القيادات الإسرائيليّة في حجب كثيرٍ من المواد.

من ناحيةٍ أخرى، فإنّه في الوقت الذي تُصوَّر فيه السريّةُ الأرشيفيّةُ، عادةً، كمعركةٍ كلاسيكيّةٍ للتوتّر بين الحكومة والجمهور، بوصفها أداةً لبناء الحالة وتأمين السلطة،[223] بل وتصدير السلطات التسلطيّة مسألةَ الحجب وتقنين المعلومات كأمنٍ ماديٍّ للأمّة، في حين أنّ غرضها الأساس يتمثّل في الأمن السياسي لأولئك الذين يديرون شؤون الأمّة،[224] يمكن القول إنّ الحجب في السياق الإسرائيلي يحمل منطقًا مركّبًا مزدوجًا. فمن جهةٍ، يرتبط الحجب، لسمتها الاستيطانيّة، ليس بتحصين شرعيّة الدولة فحسب، إنّما بشرعيّة تشكّل الأمّة اليهوديّة نفسها وإسكات التاريخ الفلسطيني. ومن جهةٍ أخرى، يلتحق بالمسعى المعتاد للدول في تحقيق الأمن السياسي لِمَن يديرون شؤون هذه الأمّة، وبالتالي المساهمة في توجيه الرأي العام الإسرائيلي وتقويض مسارات المحاسبة والمعارضة الداخليّة للنظام.

في ضوء هذا، يمكن للمرء أن يتساءل لماذا تتّجه الأنظمة الاستيطانيّة تحديدًا إلى الحجب عوضًا عن تدمير ما يدينها وضمان تأبيد التستّر عليه. يرى أحد الباحثين أنّ اتجاه الحجب نابعٌ من التصوّر الذي تبنيه هذه الأنظمة حول نفسها، والقاضي بتخيّل العمر الطويل لها دون أن تستدعي في البال انهيارها وتكشّف السجلّات وإدانتها في مرحلةٍ لاحقةٍ؛[225] ذلك أنّ المجتمع

---

[221] Verne Harris, "Against the Grain: Psychologies and Politics of Secrecy," *Archival Science* 9 (2009): 139.

[222] Ibid.

[223] Richard J. Cox, "Secrecy, Archives and the Archivists: A Review Essay," *The American Archivists* 72, no. 1 (2009): 222.

[224] Zein Howard, "Secrecy, Archives and Public Interests," *The Midwestern Archivists* 2, no 2 (1977): 21.

[225] Cox, "Secrecy, Archives,"229.

الاستيطانيّ لا يتخيّل العودة إلى الوراء، إنّما يكون الاندفاع نحو الأمام بالقدر الذي تتّسع فيه بؤرة الإحلال،[226] كما يقول باتريك وولف "يأتون ليبقوا"،[227] الأمر الذي يخلق إرثًا ورقيًّا هائلًا لا يمكن التخلّص منه بين عشيةٍ وضحاها. وأخيرًا، تجدر الإشارة إلى أنّ السريّة الأرشيفيّة المتطرّفة في الحالة الإسرائيليّة، وإنْ كانت تعبّر عن قوّة "الدولة" الاحتكاريّة للمعلومات، إلّا أنّ السير باتجاهها وتفكيك منطقها يُفصحان عن حجم العنف الذي مارسته "الدولة" تحديدًا إزاء الفلسطيني وشكّلها بالدرجة الأولى. بالتالي، فإنّ إدراك جهدها الكبير في المحو وحِيل الحجب هو إدراكٌ لهشاشة السلطة ذاتها، بل ودلالةٌ أيضًا على ارتباك "الدولة" وهاجسها الدائمَيْن من إفشاء هذه الأسرار التي تُعتبر بمثابة قصّتها الحقيقيّة. إذ مهما انبنتْ فكرة الحجب الأرشيفيّ على مبدأ إنتاج سرديّةٍ حصريّةٍ مغلقةٍ، يتيح لنا التفكير باتجاه تيارها قَلْبَ منطق الحجب والتنبّؤ بدوافعه وما سعت إلى إخفائه وآثار ذلك على تشكّل الأساطير القوميّة بالاستعانة بالقوّة الأرشيفيّة، لنكون أمام إنتاجٍ أرشيفيٍّ جديدٍ يتحدّى حاجات السلطة نفسها.

ثالثًا، بين الأمس واليوم: لعبة الحجب والكشف

لطالما أنتجَ حجب الملفات، في السياق الصهيوني، مساحةً وفيرةً من القدرة ليس فحسب على التلاعب بالتاريخ، إنّما إعادة تصميمه وهيكلته. تشكّل مطالبات بن غوريون المبكّرة، في ستينيات القرن الماضي، بتأسيس معهدٍ عُرف لاحقًا باسم "شيلواح"، إحدى أهمّ الأدلة على قدرة الأرشيفات على إعادة إنتاج نفسها للتنصّل من الحقائق التي تحملها، وأيضًا على تحولّها إلى إحدى أذرع "الهاسباراه" (البروباغندا)،[228] على نحوٍ يحوّل مخاوف "الدولة" ونقاط إدانتها إلى أخرى مرغوبةٍ في سردها. للمفارقة، تحتفظ "أرشيفات الدولة" بملّفٍ معنونٍ بـ"الهروب عام 48"،[229] والذي يكشف دوافع تأسيس المعهد والمداولات المختلفة التي

---

[226] بالمقابل، قد تلجأ السلطات الأرشيفيّة السائدة إلى تدمير الأرشيفات التي أنتجتها، حينما ترى أنّ سياسة إخفاء المواد التي تهدّد سرديّتها المشكّلة وتكشف ما يعدّ موضع مساءلةٍ من قصّتها الحقيقيّة العنيفة، لا تحقّق خلاصًا نهائيًّا ممّا يمكن أن يدينها يومًا، خصوصًا بعدما تتراجع قوّتها لصالح قوّةٍ أخرى مناهضةٍ. ففي جنوب أفريقيا مثلًا، آثرتْ السلطة الأرشيفيّة الأبارتيديّة تدميرَ مجلّداتٍ كبيرةٍ بين 1990– 1994 على تبني سياسة الإخفاء بخصوصها. للمزيد، يُنظر:

Verne Harris, "The Archival Sliver: Power, Memory, and Archives in South Africa," *Archival Science* 2 (2002): 63– 83.

[227] Patrick Wolf, "Settler Colonialism and the Elimination of the Native," *Journal of Genocide Research* 8, no. 4 (2006): 388.

[228] Shay Hazkani, "Catastrophic Thinking: Did Ben– Gurion try to rewrite history," Haaretz, May 2013 (Retrieved 5 April 2019, from http://bit.ly/2ZbhDRu).

[229] يمكن الاستدلال على تجميع قرائن ومواد متعلّقة ببرهنة هروب الفلسطينيين عام النكبة من الموضعَيْن أدناه، يُنظر:

جرتْ في نطاق عمله وقضاياه، على الرغم من أنّ طروحاته من شأنها أن تشكّك في الطريقة التي تشكّلت بها أرشيفات الدولة والسرديّة النقيّة المنتجة لها. يوضّح لنا الملف كيف أنّ الوثائق عادةً ما تتأثّر بالجانب الوظيفيّ والغرَضيّ المتوقّع منها، ليس قبل إنشائها فحسب، إنّما بعد إنشائها وحجبها عن العامة أيضًا. بتعبيرٍ آخر، حينما أخذ بن غوريون من ضرورة برهنة هروب الفلسطينيين عام 48 منطلقًا أساسًا لنشوء المركز، فإنّه ضمنيًّا جعل الوظيفة المسعيّ إليها متفوّقةً على محتوى الوثائق الأصليّة المتعلّقة بها وسابقةً عليه، الأمر الذي يعني مرورها بسيرورةٍ عنيفةٍ تجبرها على تأدية الوظيفة المرغوبة. ولكون نتيجة البحث في الأرشيفات حدّدها بن غوريون آنفًا قبل الاحتكاك بأيّ وثيقةٍ، فإنّ المطلوب من الأشخاص الثلاثة الذين تناوبوا على إتمام المهمة، تمثّل في خلق سياقٍ أرشيفيٍّ جديدٍ قادرٍ على إثبات الهروب، وهو ما أنتج تباينًا في ماهية تجميع المواد وانتقائها والمؤالفة بينها، واختلافًا أيضًا ببعض التفاصيل الجزئيّة المتعلّقة بفرار العرب وظروف إنتاجه، مع الاتفاق على الخلاصة النهائيّة.

نقّب الأول (روني غباي) في ملفاتٍ مغلقةٍ أمام الجمهور، تحديدًا في مواد الأمن العام والموساد، ليتوصّل إلى أنّ العرب فرّوا على إثر عدّة عواملَ متراكمةٍ في سياقاتٍ سياسيّةٍ وعسكريّةٍ واقتصاديّةٍ مختلفةٍ. ورغم تأكيد "غباي" معادلةَ أنّ ما عثروا عليه مساوٍ للحقيقة التي كُشفت، إلّا أنّ معرفة أنّ "غباي" نفسه كان قد أعدّ عام 1959 أطروحته الدكتوراة حول اللاجئين الفلسطينيين، والتي أثبت من خلالها طرد الفلسطينيين، لكن ليس تحت غطاءٍ منظّمٍ، إنّما بفعل توجيهاتٍ من قادةٍ محليين تواجدوا في الميدان عام النكبة[230]، تجعلنا واعين لمسألة أنّ رفع الحجب عن الملفات في نطاق أصحاب "المعرفة الامتيازيّة" لم يكن يومًا مُنتجًا للأسرار الفعليّة التي تتضمّنها، إنّما مُنتجٌ مجدّدًا للإخفاء والطمس.

وفي حين لم يقتنع بن غوريون بما قدّمه "غباي"، أُنيط البحث مجدّدًا إلى المستشار للشؤون العربيّة "أوري لوبراني"، الذي أوكّل المهمة بدوره إلى الباحث "موشيه معوز". سارع الأخير إلى إجراء مقابلاتٍ عدّةٍ مع فلسطينيين وإنجليزٍ وصهاينةٍ، ونبّش كذلك

أرشيفات الدولة، "تقرير بخصوص جمع المواد حول هروب العرب 1948،" الملف رقم ج ل 9/ 13926 (استُرجع بتاريخ 10 أغسطس 2019، مِن http://bit.ly/2ZP4nm4) (بالعبريّة) وأيضًا: أرشيفات الدولة، "الهرب العربي من إسرائيل: تجميع مواد"، الملف رقم ح ص 7/ 7056 (استُرجع بتاريخ 10 أغسطس 2019، مِن http://bit.ly/2STzThs) (بالعبريّة).

[230] Ibid.

في الوثائق البريطانيّة والإسرائيليّة، ليقدّم معوز هذه المرّة أسبابًا أكثرَ موضوعيّةً ودقّةً حول موضوعة الفرار التي بدتْ هدفًا ثابتًا تتحرّك حولها فحسب السياقاتُ التي أنشأتها. إذ لخّص عام 1962 المسألة في أربع نقاطٍ أساسيّةٍ؛ وهي: أنّ القيادات المحليّة التي فرّت دفعت الناس إلى الفرار، وحرص الجيوش العربيّة على إخلاء القرى وموقفهم القاسي تجاه ناسها الذين لم يرغبوا بالمغادرة، وأوامر الجيش البريطاني في المغادرة أيضًا، وأخيرًا منع اليهود للفلسطينيين من إخلاء أماكنهم.[231] وبينما اضطر "معوز" للسفر إلى الخارج لاستكمال دراسته، تكفّل "أوري ستيندل" بإتمام المشروع البحثي الذي أخذ غطاءً أكاديميًّا كي يؤسّس نفسه كشأنٍ موضوعيٍّ لا تتحكّم فيه الحاجات والافتراضات السياسيّة الجاهزة. لكنّ الحقيقة أنّ المشروع كان مندرجًا تحت مظلّة الدبلوماسيّة العالميّة، حيث تظهر قوّة الأرشيفات هنا في مدى القدرة على التدخّل ليس في تأطير حاضر اللاجئين والصهاينة على حدٍّ سواء، إنّما أيضًا في تأطير وصناعة المستقبل المادي الذي ينتظر الطرفين.

بعبارةٍ أخرى، انطلق الهدف الذي حدّده بن غوريون آنفًا من الوعي بالخطر السياسي الذي يمكن أن تواجهه "الدولة" بفعل قضية اللاجئين؛ خطر لم ينحصر بطبيعة الحال في صورة "الدولة" ومقبوليّتها دوليًّا، إنّما تمثّل بالدرجة الأولى في خلق عوائق تعرقل العمليّة المستمرة من إنتاجها ورعاياها، وتُفشل العمليّة الاستيطانيّة برمّتها. في هذه الحالة، كانت القصّة التي سينسجها الباحثون من الملفات المحجوبة مدخلًا مهمًا في تحديد الاتجاه الدولي في التعامل مع قضية اللاجئين الفلسطينيين ككلٍّ، وهو ما أدركه بن غوريون بشكلٍ مبكّرٍ، ودفعه للتفكير بالأرشيفات في ضوء منظومة إعاقة الوصول كقوّةٍ حيّةٍ تأويليّةٍ بإمكانها أن تشكّل طوق نجاةٍ لمستقبل "الدولة" وشرعيّة إقامتها، يحرم بدوره اللاجئين من أيّ مكتسباتٍ سياسيّةٍ. إذ لم يمثّل إجبار الأرشيفات على إنتاج حقيقة الهروب تغييرًا خطابيًّا مجرّدًا، بل إنتاجًا لواقعٍ سياسيٍّ متفاعلٍ دوليًّا ينفي نشوء أيّ استحقاقاتٍ قانونيّةٍ بالنسبة لـ"إسرائيل" في ما يتعلّق بضمان عودة اللاجئين إلى ديارهم وملكيّاتهم وذكرياتهم. بذلك، رأى الباحثون الثلاثة أنفسهم ضمن معركةٍ نضاليّةٍ لصالح "الدولة" وأهدافها، وليس ضمن مهمّةٍ أكاديميّةٍ تسعى إلى معرفة ما حصل فعلًا.

بالمجمل، وُلد هذا المشروع ككلٍّ في زمنٍ كانت لا تزال فيه "إسرائيل" تُصارع تحدياتٍ وأسئلةً متعلّقةً بنشأتها والآثار السياسيّة التي رافقتها. انعكس، حينها، قبوعُها تحت وطأة شروط قوّةٍ مختلفةٍ عن اليوم على حدود علاقتها النفعيّة بالأرشيفات ووجهة المصالح التي تطمح إلى تحقيقها من ورائها، تحديدًا في ضوء سياسة الحجب. عكَسَ ذلك، أيضًا، تطوّر عناوين القلق

[231] Ibid.

والهاجس المُرافقَيْن للدولة مع تقادم الزمن. فبينما كانت أشباح اللاجئين الفلسطينيين في الماضي تمثّل عنوان المطاردة الأبرز لرواية "الدولة الوليدة" وتحديات بقائها، لم يعد أثرها اليوم بنفس القدر الذي كانت عليه. يوحي هذا بأنّ ما يتهدّد "الدولة" زمنيًّا ليس مرتبطًا بمنظومة أخلاقٍ ثابتةٍ تأخذها نموذجًا لها، ولا حتى بوجود هويّةٍ أخلاقيّةٍ حقيقيّةٍ إزاء الفلسطينيين أساسًا؛ إنّما يرتبط بالدرجة الأولى بأثره المتوقّع على ديناميكيّات إنتاجها ورعاياها وديمومتها الإحلاليّة. أمّا اليوم، فلم يعد الحديث عن طرد اللاجئين محظورًا ومهدّدًا لمستقبل "الدولة"، خصوصًا بعد موجة "التأريخ الجديد" التي صعد نجمها في ثمانينيّات القرن الماضي، بل أصبح التداول بخصوصه من وجهة نظر كثيرين مكاشفةً حقيقيّةً لعثرات الماضي ووقفةً صادقةً مع الذات، من جهةٍ. ومن جهةٍ أخرى، تحوّلت هذه المسألة أيضًا مع تبدّل شروط القوّة إلى جانبٍ عرضيٍّ يحيط بنشأة "الدولة" فحسب، يُستجدى عبر تداوله التفوّقُ الأخلاقيُّ للبعض في إعلان شجاعتهم في البوح عن جانبٍ مظلمٍ، الأمر الذي يأخذ ظاهريًّا منحى النقد الذاتيّ لمسار "الدولة"، الذي ترغب فيه الأخيرة لبرهنة "ديمقراطيتها" و"شفافيّتها" الواسعة، لكنّه في الحقيقة ليس سوى شكلٍ من أشكال نسيان القصّة الحقيقيّة لتأسيسها وألم ضحاياها، مقابل إنعاش هويّتها الوطنيّة ككلٍّ.[232]

غير أنّ هذه الإتاحة في الحقيقة تقابلها أضعافٌ مضاعفةٌ من الحجب المتزايد، خصوصًا بعد الاتجاه نحو الرقمنة. إذ تستجيب الرقابة الأرشيفيّة لبعض طلبات مؤسسة "عكيفوت"[233] في الوصول إلى ملفاتٍ بعينها تمسّ آليات تشكّل "الدولة" وموقع الفلسطيني ضمنها، وبالتالي لا تتّجه في الغالب إلى سياسةٍ حقيقيّةٍ من رفع الحجب عنها من داخل المساحة الأرشيفيّة، بل تتيح للمؤسسة وحدها هذه النسخة وتحدّد لها إمكانيّة النشر من عدمه، وتحجب القوّة نفسها ملفاتٍ كثيرةً كانت قد نزعتْ السريّة عنها سابقًا، بل وأُنتجتْ بمعيّتها أبحاثٌ كثيرةٌ تصدّرت الحيّز الأكاديمي.

يعبّر هذا المنطق المزدوج من الإتاحة المشروطة والحجب المضطرد عن تنفيسٍ سياسيٍّ تسعى إليه "الدولة" من وراء الإتاحة المشروطة لـ"عكيفوت"، وتظهير صورةٍ معقولةٍ من الشفافية، من جهةٍ. ومن جهةٍ أخرى، يعبّر الحجب المضطرد عن اختلافٍ

---

[232] J. J. Ghaddar, “The Spectre in the Archive: Truth, Reconciliation, and Indigenous Archival Memory,” *Archivara* 82 (2016), 16.

[233] يُعتبر معهد "عكيفوت" مؤسّسةً إسرائيليّةً تنشط في مجال كسر حواجز الوصول المفروضة على الأرشيفات الإسرائيليّة. تعرّف هويّتها بوصفها "نسعى إلى فتح مجال أوسع أمام الجمهور وقدراته على الوصول إلى المحفوظات الخاصة بالصراع والموجودة في الأرشيفات أكانت حكومية أم خاصة من أجل استخدامها، ونتعاطى أيضًا مع الأحداث التي تلعب فيها الروايات والذكريات الجماعية دورًا في تطوّر الصراع". للمزيد، يُنظر: http://bit.ly/2EKvjJW .

جزئيٍّ في المقاربة التي انطلقتْ منها "الدولة" في مراحلَ تاريخيّةٍ مختلفةٍ لتفسير عمليّة الحجب؛ إذ تراجعت تهديدات النشأة لصالح صراعٍ سياسيٍّ داخليٍّ بين التوجّهات اليمينيّة واليساريّة حول تشكيل تاريخ "الدولة" وإسكاته. فعلى سبيل المثال، كانت مجزرة دير ياسين تحديدًا، في باكورة الدولة، إحدى أهمّ المسائل التي يحظُر التحدّث حولها، وبالتالي كان الدافع الأساسي من وراء حجبها من الأرشيفات متعلّقًا حصرًا بالتهديد الذي تشكّله على حاضر "الدولة" ومجتمعها ومستقبلهما كذلك، لكن بعدما فتحت ملفاتها في الثمانينيات وتطرّق إليها "المؤرّخون الجدد"، وصنعت موجةً من الجلبة حولها، باتت القضية متداولةً ويعلم عنها كثيرون دون أن تشكّل تهديدًا كالذي كانت تخشى عواقبه في السابق.

إنّ معرفة تاريخ الاستقطابات الداخليّة حول المجزرة التي انعكست بدورها على عملية الإنتاج الأرشيفيّ، تجعلنا واعين لمرحلة استنساخ هذه الاستقطابات اليوم ودورها الحيوي في حجب الملفات، لكن بشكلٍ مُغيّرٍ للسلطة السياسيّة السائدة. في نهاية ستينيات القرن الماضي، اندفع بعض قيادات "الهاجاناه" إلى نفي ما جاء في كُتيّبٍ نشرته وزارة الخارجية حينها، وأعاد حزب حيروت (الليكود اليوم) توزيعه لاحقًا، والذي يقضي بأنّ المجزرة ليست سوى قصةٍ منسوجةٍ من خيال العرب.[234] استدعى إنتاج تاريخٍ خالٍ من هكذا مجزرةٍ حجبَ الملفات المرتبطة بها، غير أنّ شخصياتٍ وازنةً، من حزب "ماباي" المُصنّف كتيارٍ "يساريٍّ" والحركة العماليّة، تُعتبر من أهمّ الوجوه التي حسمتْ حرب النكبة، احتجّت على الكتيّب، مؤكّدةً حدوثَ المجزرة على يدي "الإرجون" و"ليحي"، مستندةً في ذلك إلى كتاب "تاريخ الهاجاناه" لـ"يهودا سلوتسكي". تعبّر هذه الصراعات عن السعي إلى كتابة نسخةٍ أحاديّةٍ من تاريخ "الدولة" تتحدّد أيديولوجيًّا بالاتجاه اليمينيّ أو اليساريّ، والذي بدوره يتنافس على برهنة "الأخطاء الأخلاقيّة" لخصمه، والتي من شأنها أن تنتج تواريخَ متعدّدةً لبناء "الدولة" لا يهيمن فيها طرفٌ على آخر فحسب، إنّما يبدو الأخير فيها ملوّثًا لسمعة "الدولة" ككلٍّ؛ ذلك كلّه على حساب الضحيّة الفلسطينيّة التي تدور فوق جثّتها وأنقاضها مزايداتٌ أخلاقيّةٌ تكون فيها هي آخر الحسابات، فيما غرض الاستثمار السياسيّ وبناء التاريخ المرغوب به يحضران كحساباتٍ وحيدةٍ في هذه القضيّة.

استكمالًا لما سبق، أرسل حينها "إسحاق ليفي"، رئيس المخابرات الهاجانيّة عام النكبة، رسالةً إلى رئيس الوزاء الجديد اليميني، "مناحيم بيغن"، عام 1971، يشكو فيها كتابة الكتيّب وتوزيعه، مؤكّدًا بالضرورة حدوثَ الواقعة على يد العصابات اليمينيّة.

---

[234] Benny Morris, “Israel’s Concealing of Nakba Documets is totalitarian,” Haaretz, 15 July 2019 (Retrieved 17 July 2019, from http://bit.ly/390Z0UT).

المفارقة، هنا، أن بيغن "نفى" وقوع المجزرة، في الوقت الذي استجابت فيه لاحقًا وزارة الخارجيّة لضغوطات القيادات السابقة في "الهاجاناه"، وقامت بتعليق نشر الكتيّب وتوزيعه.[235] بالتالي، إنّنا حينما نستدعي هذه الحادثة، فإنّنا نستدعي بالضرورة جذور الصراع على السرد الداخلي الإسرائيليّ، التي لا تزال تتفاعل اليوم وتلعب دورًا رئيسًا في صياغة الأرشيفات وتحديد مواقع الإتاحة والحجب، تبعًا لهويّة السلطة المسيطرة عليها. فبينما كان "اليساريون" في الماضي متطلّعين إلى إدانة اليمينيين مقابل هيمنتهم على مسرح التاريخ "النظيف"، تُحجب اليوم كلُّ المواد المرتبطة بالمجزرة (تقارير لبعض ضباط الهاجاناة عن تفاصيل المجزرة، أو المراسلات التي دارت بخصوص الكتيّب)، ليس بالدرجة الأولى خشيةً على شرعيّة "الدولة" وبراءتها بمعزل عن أيديولوجيا النظام السياسيّ الذي يحكمها، إنّما خشيّةً على النسخة اليمينيّة الرسميّة من كتابة تاريخ "الدولة"، وبالتالي خوفًا على زعزعة حكمها وفقدان مكتسباتها السياسيّة. اللافت في هذه الحالة المتطرّفة من الحجب الأرشيفي، اليوم، مجيئُها بعد فترةٍ مشهودٍ لها بالانفتاح النسبي على "الحقيقة" وانخراطها في إنتاج أبحاثٍ أكاديميّةٍ ينحو جزءٌ منها نحو محاكمة الحقيقة التاريخيّة بمعايير علميّةٍ، بمعزل عن تبني موقفٍ أخلاقيٍّ مناهضٍ لما حصل. يقودنا هذا إلى الاعتقاد بأنّ حجب المواد المرتبطة بالمجزرة التي كانت قد فُتحت في الثمانينيّات، وفي أوائل القرن الحالي كذلك، ولم تعد تفاصيلها من قتلٍ واغتصابٍ وطردٍ خافيةً على أحدٍ، غير مدفوعٍ بشكلٍ رئيسٍ بنفي الواقعة بحدّ ذاتها، إنّما بنفي مسؤوليّة أسلاف السلطة الحاكمة اليوم عنها وبناء حصانةٍ لعددٍ من الشخصيات اليمينيّة، انطلاقًا من تصوّرٍ يقضي بأنّ الأرشيفات وحدها تملك القوّة القطعيّة في إثبات حقيقة المذبحة من عدمها.

من جهته، يعتبر المؤرّخ الإسرائيليّ مناحيم كلاين من جامعة "بار إيلان" الحجبَ المضطّرد لوثائق نُزعت السريّة عنها سابقًا، التي تتجاوز مجريات حرب النكبة نحو إنتاج باكورة الاستيطان في الضفة الغربيّة في الحقبة اليمينيّة المبكّرة، استيلاءً يمينيًّا على مقود التاريخ الرسميّ وإنتاج نسخته المطهّرة، والذي يعمل بحسبه على تصاعد عسكرة المجتمع الإسرائيليّ، بفعل الرقابة الصارمة على المعرفة التي تصله.[236] إذ يرى أنّ أوجه الصراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ في المناطق المحتلة 67 تتعدّى بناء الجدار وتقييد الحركة نحو إنتاج وثائقَ محميّةٍ تتشابه في منطق تشكيلها مع وثائق حرب النكبة، حيث يُخفى من خلالها امتداد

---

[235] Ibid.

[236] Mirvat Salameh and Abby Massel, “The Rise of the Israeli Right and the Censorchip of History, The Jeruslem Fund for Education and Community Development” (Retrieved in 10 August 2019, from http://bit.ly/35JZMnk).

النكبة عام 67 في التنبّؤ باستكمال طرد الفلسطينيين خلال اثنتين وسبعين ساعةً من الاحتلال فحسب. تعبّر هذه النقاشات الداخليّة الإسرائيليّة عن انحصارها في مجال الحقّ في المعرفة، ورفض احتكار كتابة التاريخ من القوى اليمينيّة تحديدًا.

من جهةٍ أخرى، لا يعني ما تقدّم أنّ ثمّة دومًا سياسةً مبرّرةً أو ممنهجةً سلفًا للحجب، بل كثيرًا ما تصنّف السلطة الأرشيفيّة بعضَ الملفات بعدما يدرك طبيعتَها بعضُ الباحثين ويبتغون بناءَ جهدٍ بحثيٍّ بالاستعانة بها، وهو ما يؤكّد عجز السلطة عن الإلمام الشامل بالمواد التي تشكّل إدانةً لها أو لبعض أفرادها، وإيجاد سياسة نشرٍ مركزيّةٍ تضبط هذه المسألة تمامًا. ففي هذا السياق، نستعيد كتاب "حواشي سفليّةٌ في غزّة" للباحث "جو ساكو"، وجميع المداولات الأرشيفيّة التي أُحيطت به.[237] ففي الوقت الذي وظّف فيه الباحث منهجيّة التاريخ الشفويّ لإنتاج تاريخ مجزرةٍ مغيّبةٍ عن الذهنيّة العامة، بُنيت أحداثها في مدينة رفح في قطاع غزّة في شهر نوفمبر عام 1956، وأدوتْ بحياة حوالي 100 فلسطينيٍّ ومصريٍّ، اندفع أحد الباحثين الإسرائيليين إلى فحص أرشيفات الجيش الصهيونيّ، ليجد تقاريرَ عدّةً كتبها عسكريون كانوا شهودًا على المذبحة. ليست الفكرة، هنا، متمحورةً حول تبيان التطابق بين المحتوى الأرشيفي وشهادات الضحايا أنفسهم، بل حول دراسة سياقات سياسة الحجب التي تنتهجها أرشيفات الجيش.

بمعنىً آخر، تنبع أهميّة ما أورده الباحث في مدوّنةٍ منشورة بالعبريّة حول حضور مذبحة رفح في أرشيفات الجيش، من تشكيله الدافع الأساسي لحجب الملفات المتعلّقة بها، وهو ما يؤشّر على انفلات كثيرٍ من المواد "المجرّمة" من عقال السلطة الأرشيفيّة التي أنتجتها، ولا يكون ثمّة وعيٌ بها إلى حين ينبشها أحد الباحثين.[238] المهم أيضًا، هنا، أنّه على الرغم من نشر الكتاب عام 2009 واشتماله على تفاصيلَ مروّعةٍ مستقاةٍ من ألسنة الضحايا، إلّا أنّه لم يشكّل دافعًا فوريًّا للحجب الأرشيفيّ، على اعتبار أنّ ما يُنتج خارج الحيّز الأرشيفيّ يبقى خاضعًا لسلطة الأرشيف، حيث يُعتبر خارج الحقيقة التاريخيّة طالما لم تُشِر إليه الأرشيفات. من ناحيةٍ أخرى، توضّح التقارير المُودعة في أرشيفات الجيش أنّه مهما تشابهت تفاصيل المذبحة بين النسخة الرسميّة الصهيونيّة المحجوبة والذاكرة الفلسطينيّة، تبقى طريقة السرد وكيفيّة إنتاج الخطاب هي الفيصل الذي يودي إلى خلاصاتٍ مختلفةٍ. إذ يُعاد إنتاج الحادثة على لسان ضابط التحقيق وبعض الشهود العسكريين من الكتيبة (44)– لواء النقب،

---

[237] Joe Sacco, *Footnotes in Gaza* (New York: Metropolitan Books, 2009).

[238] ليسا جولدمو، "الدولة تصنّف مجدّدًا مواد أرشيفيّة كانت أفرجت عنها في عقد الثمانينيات،" 3 مارس 2016 (استُرجع بتاريخ 10 نوفمبر 2018، مِن http://bit.ly/2MfreBN) (بالعبريّة).

بصفتها مجرىً ضروريًّا لضبط الأمور وترهيب الناس للحيلولة دون هروب بعض الجنود المصريين والمقاتلين الفلسطينيين.[239] في مثل هذه الحالة، يخفت صوت الضحايا ويُذكر القتل ودفن جث الشهداء، بما يتضمّن امرأةً وطفلًا، إمّا بصفته جريمةً ضروريّةً تجنّبت ربما نتائجَ قاسيةً على الجيش، أو بصفته سوءَ تقديرٍ من العناصر الميدانيّة، بشكلٍ يحوّل الإدانة إلى فردٍ بعينه، وهو ما يتقاطع مع أطروحة "بول ريكور" حول معاني "الإجراميّة" ببعديها الفردي والسياسيّ العام. حيث غالبًا ما يتم التعاطي مع المذابح الصهيونيّة بعين "المجرم الفرد"، لا المجرم السياسيّ المنبثق عن نظامٍ إجراميٍّ والمعبّر في سلوكياته عن تطلّعات السرديّة العامة.[240]

تنسحب هذه المسألة من الإتاحة ومن ثمّ الحجب، أيضًا، على قصّة الباحثة "شيرا روبنسون"، التي قضت ما يقرب عامًا ونصفًا بين أروقة سجلّات الدولة والمحفوظات العسكريّة، بغية إنتاج كتابٍ يعالج النظام العسكريّ الذي حكَمَ فلسطينيي الداخل قبل عام 1966، والذي عُنون بـ"المواطنون الغرباء: الفلسطينيون وميلاد إسرائيل كدولةٍ ليبراليّةٍ استيطانيّةٍ".[241] إذ استعانت "روبنسون" في بحثها بعديد الوثائق التي تكشف التفاعلات بين فلسطينيي الداخل والسلطات الصهيونيّة؛ أهمّها اتفاقيّةٌ مؤرّخةٌ في 10 يونيو 1949، بين جوش بالمون (مستشار رئيس الوزراء للشؤون العربيّة حينها)، ورئيس الأساقفة جورج حكيم من الخليل، تنصّ على إعادة "إسرائيل" 500 لاجئٍ فلسطينيٍّ كاثوليكيٍّ، مقابل مكافحة حكيم لما بات يُعرف بـ"التسلّل" على محاولات عودة الفلسطينيين اللاجئين إلى ديارهم وذكرياتهم. وفي الوقت الذي تُعتبر فيه مثل هذه الاتفاقيّات الخفيّة جزءًا من كتابة تاريخ الاستقواء الصهيوني في فترة الحكم العسكري، من جهةٍ، وجزءًا أيضًا من تدوين تاريخ التواطؤ الفلسطيني مع تلك السلطات على قاعدة

---

[239] "مجزرة رفح 1956 ماذا حدث بالفعل؟،" 25 فبراير 2010 (استُرجع بتاريخ 7 مارس 2019، مِن http://bit.ly/393UGnU) (بالعبريّة).

[240] إجمالًا، ثمّة فرقٌ كبيرٌ بين الذاكرة والتذكّر؛ إذ تمارس الأرشيفات الإسرائيليّة من خلال سياسة الحجب وصايةً خاصّةً على مجازر الفلسطينيين، وتمنع الأخيرة من تحوّلها إلى ذاكرةٍ عامّةٍ للإسرائيلي تساهم في تشكيلها، حتى إنّه في الأوقات التي لا تعود فيها السلطة العليا قادرةً على نكران مجزرةٍ ما، تدخل الأخيرةُ نطاقَ التذكّر غيرَ متجاوزةٍ إياه نحو الذاكرة؛ بمعنى تحويل المجزرة إلى مسألةٍ ذاتيةٍ مرتبطةٍ بذاكراتٍ فرديةٍ تستدعي ارتباطًا شخصيًا بها، باعتبار هذه الذوات شاذّةً عن النهج العام المائل إلى "عدم العنف" ظاهريًا، لكنه ضمنيًا مائلٌ إلى الصمت وإسكات موقعه كمجرمٍ والفلسطيني كضحيةٍ في هذه الحالة. للمزيد، يُنظر: عز الدين التميمي، "ملاحظات حول أدب الاعتراف الإسرائيلي،" *مجلة قضايا إسرائيليّة*، عدد 65 (2017): 98- 102.

[241] shira Robinson, *Citizen Strangers: Palestinians and the Birth of Israel's Liberal Settler State* (Stanford: Stanford University Press, 2013).

"المنفعة المتبادلة" وتقويض حقّ اللاجئين في العودة، من جهةٍ أخرى، إلّا أنّ مجرّد تيقّظ "روبنسون" لها وتوظيفها في التأريخ، دفعَ السلطات الأرشيفيّة إلى إغلاق معظم الملفات التي قامت بمعاينتها ومراجعتها.[242]

من ناحيةٍ أخرى، تستوجب الإشارة إلى أنّ الملفات المحجوبة لا يتأتّى إنتاجها بالضرورة على وقع أيديولوجيا اصطلاحيّةٍ مختلفةٍ عن العلنيّة، بل قد تظلّ محتفظةً بمبدأ التحوّل السرديّ للأرض وأصحابها، لكنّها تفشل في إحداث فصلٍ قطعيٍّ بين نزع الفلسطينيين عن أراضيهم وتشييد الأرض اليهوديّة والمجتمع الناشئ. إذ بإتاحة "عكيفوت"، مؤخّرًا، الوصول إلى ملفاتٍ مرتبطةٍ بالحكم العسكريّ في الداخل الفلسطيني وشروط إلغائه، نلحظ انطلاق الوثائق من فكرة الهجران الفلسطينيّ الإراديّ للأرض، وما تبعها من إعادة توزيعٍ لها على الرعايا اليهود، وهو كثيرًا ما يتقاطع مع جوهر الملفات المفتوحة التي تُدخِل كلّ ما يتعلّق بالفلسطيني مسارًا إسرائيليًّا جديدًا يحوّل بمعيّته الهدم إلى توطينٍ، واقتلاع الفلسطينيّ إلى إحياءٍ جديدٍ. لكنّ الفارق فيما تكشفه هذه الملفات المحجوبة يتبدّى في حقيقة أنّ معظم سلوكيّات الإحياء كان في جوهره تاريخًا احترازيًّا لمنع عودة الفلسطينيين إلى حقولهم وقراهم؛ إذ كان التحريش والتشجير وغابات الصندوق القوميّ من أهمّ الوسائل لتحقيق هذه الغاية. بعبارةٍ أخرى، يمكننا الادّعاء أنّ الملفات المحجوبة هذه تحمل وجهًا مزدوجًا متناقضًا يجمع ما بين غياب الفلسطينيّ وما بين الإشارة صراحةً إلى آليّات تعثير رحلة العودة إلى قريته. حيث يتّجه الملف المكوّن من حوالي 450 صفحةً، والذي بُرّر حجبه باشتماله على مسائل أمنيّةٍ حسّاسةٍ، إلى الربط ما بين التشجير في القرى المدمّرة وحولها، وتأجير أخرى لليهود، أو استغلالها لغاياتٍ أمنيّةٍ وتدريبيّةٍ للجيش، وما بين إلغاء الحكم العسكريّ بعد ضمان تعجيز الفلسطينيين من العودة إلى أراضيهم، وهو ما يُعاكس النسخة العلنيّة من الأرشيفات التي عادةً ما تُظهر وجهًا أحاديًّا من القصّة.

وفي الوقت الذي اعتُبر فيه هذا الملف سريًّا في ستينيّات القرن الماضي، تكمُن أهمية كشفه لا في محتواه بالدرجة الأولى، بقدر نبوعها من فكرة ما يسمّيه عديد الباحثين خرابًا أو حطامًا استعماريًّا يحتفظ بما يدينه،[243] ويعبّر في آنٍ عن القوّة في الإخفاء وقوّة الفلسطينيّ كذلك في تشكيله عاملَ تهديدٍ دائمٍ ليس للسرديّة الأرشيفيّة فحسب، إنّما للواقع الماديّ الإسرائيليّ الذي يبقى في حالةٍ مستمرّةٍ من التشكّل. حيث بكشف الملف عن ثنائيّة إعادة فتح الأراضي/ الإبقاء على إغلاقها في الداخل المحتل،

---

[242] Shira Robinson, "Of Scholars and Secrets," 30 May 2016 (Retrieved 4 August 2018, from http://bit.ly/2s6371u).

[243] For more, see: Patrice Ladwig et al., "Fieldwork Between Folders, Fragments, Traces, and the Ruins of Colonial Archive," *Working Papers*, no 141 (2012): 1–27.

فإنّه يجعل من احتماليّة عودة الفلسطينيّ محدّدًا ناظمًا لها يفسّر عمليّة إعادة تشكيل الأرض والعنف الكامن فيها إزاء اللاجئ الفلسطينيّ. بيْدَ أنّ الفارق بين الحالتَيْن يتجلّى في أنّ فتح عددٍ من القرى أمام حركة المواطنين لا يتضمّن فحسب إعلانًا نهائيًّا بحرمان الفلسطيني من العودة عبر استكمال بناء منظومةٍ ماديّةٍ وقانونيّةٍ تعيقه من تحقيق تلك الغاية، إنّما أيضًا يخدم كترميزٍ واضحٍ لمسار بناء الدولة وإزهارها ونفي الواقع الفلسطيني السابق على المكان. أمّا في حالة الإبقاء على الإغلاق، فلقد شكّل هذا حاجزًا حائلًا دون عودة الفلسطيني بطبيعة الحال، وسُوِّغ الإغلاق بمبرّرات "المسائل الأمنيّة" و"الاعتبارات الأرضيّة"، لكنّ الحقيقة تمثّلت في عدم الانتهاء من بناء المنظومة المعرقلة تمامًا للعودة داخل هذه الأراضي.

بالمجمل، يمكن القول إنّ ممارسة "إسرائيل" لعبةَ الإتاحة والحجب تعبّر عن حالة انفصامٍ كبيرةٍ تشهدها على هذا الصعيد، فمن جهةٍ، تسعى إلى برهنة ليبراليّة عقليّتها في الانفتاح على المعرفة والمعلومة. ومن جهةٍ أخرى، تنطلق من عقليّة القبيلة في الإغلاق على أسرارها وتقييدها عسكريًّا للحفاظ على وجودها وعقيدتها التأسيسيّة. يُعزى هذا الانفصام إلى اجتهادها الدائم في تحويل دولتها الاستيطانيّة إلى أخرى مدنيّةٍ ملتحقةٍ بالمجتمعات الليبراليّة الحديثة، غير أنّ هذا المسعى يبقى على الدوام مُصطدمًا بشكل المنطق المؤسّس لها، حيث تتضخّم أزمة الانفصام في مثل هذه الحالة من الصراع القومي بعد الإزاحة الاستيطانيّة تحديدًا.[244] جديرٌ بالذكر أنّ سياسة الحجب الإسرائيليّة من العصيّ دومًا تبريرها منطقيًّا، خصوصًا على صعيد المواد التي سبق كشفها، لكن بالمقابل يمكن الإجماع على أنّ الحجب يشتغل وفقًا لمنطق الدولة الاستيطانيّة في ترسيخ شرعيّتها وأمّتها، ومحو ما يُرشد إلى جوهرها المتّصل باستئصال الوجود الفلسطيني، كما يمتدّ أحيانًا إلى منطقة الصراع الإسرائيليّ الداخلي على التأريخ، حيث يحرّكه المسعى إلى إنتاج نسخةٍ يمينيّةٍ مُطهّرةٍ تكون بمثابة التاريخ الرسمي المهيمن للدولة، يُضاف إليه تحييد ما يُعطّل نقاء التاريخ الصهيوني الأشكنازي أو يعمل على إشراك الشرقيين في إنتاج تاريخ الدولة بشكلٍ حقيقيٍّ. وسط كل هذا، يبقى الفلسطيني مُستثنىً من عمليّة التلقّي الأرشيفيّة، حيث يصطدم على الدوام بما يتجاوز قوانين الحجب إلى عوائق الجغرافيا واللغة وأيديولوجيا السرد الأرشيفي وحتى منظومة الملكيّة الجديدة، بل وتشكّل قوّة عرقلة الوصول هذه حجبًا لروايته، ومساحةً تتمكّن من خلاله "الدولة" من إعادة كتابة التاريخ وتشكيله.

الجزء الثاني

[244] تجدُر الإشارة إلى أنّني استرشدتُ بهذه المقولة من الملاحظات التي أبداها مشرف هذه الرسالة، د. منير فخر الدين، مشكورًا.

أوّلًا: عنف الحجب القانوني

عادةً ما يتمّ تصوير القانون على أنه بديلٌ منظّمٌ للعنف، فحيّزه ضروريٌّ لمحاولة تعقيم النطاق العام من سلوكياتٍ عنفيّةٍ. لكن تبدو هذه الصورة منتميةً لعالم اليوتوبيا، خاصةً في السياق الاستعماري؛ إذ لا يظهر العنف هنا كحالةٍ اشتراطيّةٍ لضمان وجود القانون فحسب، بل يظهر كنتيجةٍ حتميّةٍ– في أحيانٍ كثيرةٍ– بواقع تصديره من السلطة القانونية نفسها. بذلك، تتم "قوننة" العنف على نحو يبدو نظامياً، بل يصبح صعباً الاهتداءُ إليه أو استدراكُه. في "نقد العنف"، يستهدي "والتر بنيامين" بنمطين من العنف؛ وهما العنف المؤسّس، والعنف الحافظ. في الحالة الأولى، يكون العنف المؤسّس بمثابة العنف الإلهي؛ بمعنى إقامة نظامٍ جديدٍ على أنقاض نظامٍ سابقٍ.[245] فيما يكون العنف الحافظ بمثابة صمّام الأمان للعنف المؤسّس؛ إذ يؤدّي دوره بتوليد منظومةٍ قانونيةٍ تضمن نتائج ذاك العنف وتحافظ عليه. في السياق الصهيوني، نستعيد الفعل الاقتلاعي عام 1948، وما أفرزه من تشظية الجغرافيا والديمغرافيا الفلسطينيّة، وكسر الوحدة الثقافية والبُنى الاجتماعية للفلسطينيين كنموذجٍ حيٍّ على "العنف المؤسّس"، ليكون لاحقاً الحكم العسكريّ الذي فرضه الكيان الصهيوني على أراضي 48 نوعاً من "العنف الحافظ"، وما تبعه كذلك من القوانين والنظم التشريعيّة التي حوّلت سيرورة الطرد والإحلال المادية إلى بنيةٍ قانونيةٍ ثابتةٍ لا تنظّم تلك السيرورة في أزمنةٍ غابرةٍ فحسب، بل تدفع بها إلى أزمنةٍ لاحقةٍ.

فمثلاً، يشكّل "قانون الأرشيف" لعام 1955 أحد النماذج الرئيسة على "العنف الحافظ"، حيث يحمل إيهامًا بتكافؤ الفرص بين المتلقّين في الاستفادة من المواد الأرشيفية، وكأنّ الهويات المتمايزة على أساسٍ إثنيٍّ أو قوميٍّ لا تلعب دورًا في تحديد سيرورة هذا المسار؛ على اعتبار أنّه "يجوز لأيّ شخصٍ أن يطّلع على مواد المحفوظات المُودعة في دار المحفوظات، غير أنّه يجوز تقييد الحقّ بموجب النظام".[246] لكن سرعان ما يستأنف القانون على نفسه بتضمينه تواترًا متطابقًا مُحالًا إلى دعائمَ إقصائيّةٍ مبنيّةٍ على أنّ "مواد المحفوظات في الوثائق الموجودة في أيّ مكانٍ وذات أهميةٍ في دراسة الماضي، الشعب، الدولة، أو المجتمع، أو متعلقٍ بذكرى أو أعمال شخصيةٍ مشهورةٍ".[247] تقول الباحثة "أرئيلا أزولاي" إنّ هذا النصّ القانونيّ يصنع إحالةً

---

[245] For more about his argument, see: Walter Benjamin, “Critique of Violence,” in *Selected Writings: Volume 1 1913– 1926*, ed. Marcus Ballock and Michael W. Jennigs (USA: Harvard College, 1996), 236– 252.

[246] للاطّلاع على نص قانون دار المحفوظات لسنة 1955، يُنظر: http://bit.ly/2reSgC3.

[247] Ibid.

موحّدةً– مصدرها "الماضي، الشعب، الدولة، المجتمع"– إلى اعتبار "الحصريّة اليهوديّة" أساسًا ضمنيًا سائدًا ناظمًا لجميع هذه المصطلحات المتواترة، والتي ضمنيًّا أيضًا بدورها تزيح الفلسطيني تمامًا من كلّ ما سبق، بل وتنفي عنه امتلاكه نمطًا مغايرًا من الماضي الذي تمنح نفسها الحقّ بإعادة تشكيله داخل المساحة الأرشيفيّة ليوائم تصوّراتها عن "ماضٍ" غير مُعترفٍ بسواه.[248]

لطالما اعتَبرتْ الأدبيّات الأرشيفيّة "القانون الأرشيفيّ" بمثابة الحرس الأكثر فاعليّةً للبوّابة الأرشيفية، بوصفه ضابطًا لعوائق الوصول؛ منها ما يحدّدها عينًا، ومنها ما تغيب الحاجة لتحديدها باعتبار ثمّة ما ينجح في استدخالها ضمنًا. في الحالة الصهيونيّة، عادةً ما ينطلق تقييد الوصول إلى أرشيفاتها من قانونٍ يحدّد سقفًا زمنيًّا للحجب حسب طبيعة المادة، غير أنّ واقع تجاوز ذاك السقف الزمني لا يؤسّس غالبًا لحالةٍ مناقضةٍ لمبنى إعاقة الوصول، بل قد يؤبّد هذا النمط من العنف كسمةٍ تأسيسيّةٍ في الأرشيفات برمّتها. إذ تستحيل مسوّغات إعاقة الوصول، التي يُفترض بطلانها بانقضاء السقف الزمني الذي يحدّده القانون بناءً على طبيعة المادّة نفسها، ذريعةً نهائيّة تبّرر الحجب غير المسقوف بشروطٍ محدّدةٍ، خصوصًا حينما ترتبط المسألة بمصطلحاتٍ ذات حدودٍ مائعةٍ وإشكاليّةٍ، من مثل: "يجوز للأمين بمصادقة المجلس أن يقرّر بأن مواد محفوظاتٍ سريّةٌ، أو يقيّد حق الاطلاع عليها، بحكم أنها تشكّل خطورةً على أمن الدولة أو علاقاتها الخارجيّة، أو على أنّها سريّةٌ بحكم أنها تُلحق الضرر بالخصوصيّة الفرديّة".

وبرغم ما تحدثه هذه العبارة من تمويهٍ يُسقط عن تلك المصطلحات أساسَ اجتراحها؛ بمعنى مدى التصاقها بالفلسطينيّ باعتباره الرواية التي تهدّد قصة الدولة وادعاءاتها الأخلاقيّة، غير أنّ "أمن الدولة" هنا ليس الشكل العام لتنظيم محكوميها، بل هو أمن الدولة بصفتها دولةً يهوديةً أعداؤها هم جميع أولئك الذين يعارضون حقيقةَ أن يهوديتها مفروضةٌ على سكانها، ويجب طردهم أو عدم اعتبارهم طرفًا متكافئًا.[249] ورغم أيضًا أنّ هذه العبارة تصحب تضليلًا بتأثّرٍ متساوٍ بين الهويات المتمايزة بفعل السريّة والقيود المذكورة آنفًا، إلا أنّها تخفي من ورائها اختلافًا مهولًا في حجم التأثّر وطبيعته. إذ إنّ المواد الفلسطينية المنهوبة أو المواد

---

[248] أريئيلا أزولاي، "توثيق فوتوغرافي: عمليات النهب، والأرشيفات، وشخصية المتسلل،" ترجمة ريم دبيّات، مجلة الدراسات الفلسطينية 27، عدد 106 (2016): 142.

[249] المرجع السابق، 143.

التي تخصّ ماضيهم وحاضرهم أكثر ما يرسم عالم السريّة وإعاقة الوصول، مقابل منح الوثائق الأخرى تعاطيًا مختلفًا يحوّل، في كثيرٍ من الأحيان، "الجمهور" الإسرائيلي إلى محض متواطئٍ مع السلطة الأرشيفيّة.

وأحيانًا قد لا تنطلق السلطة الأرشيفية من القانون الناظم لعملها في عزل معظم الفلسطينيين عن هذه المساحة الأرشيفية؛ بمعنى تشكيل القانون حالةً من الإيهام بالمساواة بين الهويات في فرص التعاطي مع الأرشيفات والاستفادة منها، لكنه في الحقيقة يخفي من ورائه ضمانًا للامساواة وحرمان الفلسطيني من هذه الأرشيفات بفعل منظومة إقصاءٍ يتحدّر منها القانون، وإن حاول الأخير مداراة ذلك. بعبارةٍ أكثر وضوحًا، ثمّة كثيرٌ من الأرشيفات الإسرائيليّة التي لا يمكن مطالعتها إلا في مواقعها الجغرافيّة التي يصعب على فلسطينيي غزّة والضفة والشتات برمّته الوصول إليها؛ إذ إنّ الحواجز الفيزيائية والعزل المادي للفلسطيني تحيلنا على إعاقاتٍ ضمنيةٍ للوصول يدركها القانون الأرشيفي، لكنه يمنح ذاته فرصة أن يشكّل غطاءً علميًا موضوعيًا على "اللامساواة" والإقصاء.[250]

بالمجمل، يحدّد قانون الأرشيف الإسرائيليّ، فيما تُسمّى "Archive Regulations" (لوائح الأرشيف)، مسارَيْن لتقييد الوصول للمواد الأرشيفيّة؛ إحداهما يعتبره تقييدًا طبيعيًّا مُحالًا إلى 15 عامًا من لحظة تأسيس المادة الأرشيفيّة، والآخر يعتبره تقييدًا استثنائيًا يحكمه محتوى المادّة الماسّ بأحد المحاذير التالية: أمن الدولة، العلاقات الخارجيّة، حقّ الخصوصيّة؛ وهو ما يُنشئ

---

[250] وكون الدراسة تستحضر في بنيتها نماذجَ أخرى من العنف الأرشيفي للأنظمة الاستيطانيّة، فإنّنا نحيل هنا إلى منطق قوّة عدم وصول السكان الأصليين إلى أرشيفات النظام الأبارتيدي في جنوب أفريقيا، والتي تبدو أكثر وضوحًا من نظيرتها الإسرائيليّة في احتكامها لسياسة الفصل بناءً على معطيات العرق وآثارها المترتّبة على حرمان الأصليين من كثيرٍ من الموارد والامتيازات التي تُمنح للمستوطنين. حيث ينبني جزءٌ أساسيٌ من العراقيل الضمنيّة في ما يتعلّق بمبدأ الوصول إليها على أساس فصل الأصليين وعزلهم عن مراكز المدينة التي غالبًا ما تضمّ أماكن الأرشيفات، بجانب تشكيل المستوى التعليمي المنخفض وأميّة كثيرٍ من السود– والناتجة بمجملها عن تحكّم الدولة الاستيطانيّة بمفاتيح القوّة– عراقيلَ إضافيّةً تحول دون التمتّع بهذه المساحات الأرشيفيّة. بالتالي، تحدّد المسألة العرقيّة المتقاطعة مع ما يتمخّض عن سلطة القوّة الأبارتيديّة مجالات التحرّك داخل هذه الأرشيفات كحيّزاتٍ مكانيّةٍ، فينتج عنها سياسةُ فصلٍ في غرف القراءة وحتى المراحيض ظلّ معمولًا بها حتى عقد السبعينيّات من القرن الماضي، والمرتبطة بمجملها بالنظام البانتوستانيّ الأكبر الذي يحدّد بالأساس نطاقات الحركة خارج الحيز الأرشيفيّ، والتي غالبًا ما تشكّل الحراسة الخارجيّة للأرشيفات التي تقوّض وصول الأصليين الماديّ إليها. أمّا على صعيد الدولة الصهيونيّة، فإنّ انعكاس المسألة العرقيّة على مبدأ الوصول إلى أرشيفاتها يجري بصيغةٍ مختلفةٍ عن الحالة الأولى، فأرشيفاتها كمكانٍ تغيب في داخل نطاق منافعها سياسةُ فصلٍ بناءً على الأعراق والهويات، لكنّها حاضرةٌ في الحيّز العام المُصمّم إسرائيليًّا والمُنشأ كامتدادٍ للمنفى الفلسطيني. للمزيد، يُنظر:

Verne Harris, "The Archival Sliver: Power, Memory, and Archives in South Africa," *Archival Science* 2 (2002): 63– 83.

مستوياتٍ مختلفةً من التقييد الزمني تبعًا لماهية المادّة نفسها ما بين 20– 70 عامًا.[251] والمفارقة، هنا، أنّ المسار الذي يُصوَّر استثنائيًّا اخترق هذه الموقعية نحو احتلاله موقعًا طبيعيًا يحدّد الطبيعة التأسيسيّة لتعاطي النظام الإسرائيلي مع الأرشيفات. والمفارقة، أيضًا، أنّ تلك المحاذير المائعة توفّر مبنىً سهلًا للسلطة الأرشيفيّة من ناحية تبرير سياسة التغيّيب والإخفاء عن الحيّز العام، يمكّنها من إيجاد مخرجٍ ملائمٍ يُضلّل على الدافع الأساسي المرتبط، في أحايينَ كثيرةٍ، بالخشية من كشف ما يضعها في مأزقٍ أخلاقيٍّ، ويجعلها عُرضةً للمحاسبة. بيدَ أنّ ما يُعيد التأكيد أنّ هذا القانون يخدم جماعةً إثنيةً وقوميّةً بعينها هو انطلاقُ التقييد من مبدأٍ لطالما تمّ انتهاكه حينما يتعلّق الأمر بالفلسطيني؛ ألا وهو حقّ الخصوصيّة؛ إذ إنّه في الوقت الذي يُصدَّر فيه التقييد بوصفه نوعًا من الحماية للملكيّات الفرديّة، يتمّ سلب المقدّرات الذاتيّة لكثيرٍ من الفلسطينيين، وتعريضها لمصيرٍ مجهولٍ وإخفاؤها.

وفقاً لـ"لوائح الأرشيف"، التي شُرعت أولَ مرّةٍ عام 1966، وعُدلت لاحقاً عام 2001، تُقيّد المواد الأرشيفيّة التي تحوي بروتوكولات الكنيست السريّة واجتماع اللجان لمدة 20 عاماً، فيما تقيّد مواد المكتب الحكومي والشؤون الخارجية لمدّة 25 عاماً. أمّا مواد الشرطة، وخدمة السجون، ووزارة الأمن العام، وبعض مواد وزارة "الدفاع"، فتقيّد لمدّة 30 عاماً، فيما تقيَّد من النشر لمدّة 50 عاماً الموادُ الأرشيفيةُ التي تحوي قرارات وبروتوكولات اجتماعات "الكابينت" الأمنيّة. أمّا التقييد لمدّة 70 عاماً، فيطال المواد التي تُعرّف بشكلٍ غامضٍ على أنها مواد شؤونٍ خاصةٍ وملفاتٍ شخصيّةٍ، ومواد وزارة "الدفاع" أيضاً.[252] وكما أشرتُ آنفًا، فإنّ عملية تجاوز هذه السقوف الزمنيّة الموضحّة في القانون لا تمنح تأهيلًا ميكانيكيًا للوصول إلى الموادّ؛ إذ إنّ القانون نفسه يرسّخ عائقًا إضافيًا يخدم كعائقٍ جديدٍ مع انتهاء فترة التقييد، حيث يقضي بضرورة معاينة أيّ مادّةٍ تشارف على تلك المرحلة، عبر قياس وزن المصالح المحميّة قبالة الحق العام في المعرفة، ما يعني إمكانيّة تقييد المواد إلى مدىً زمنيٍّ مفتوحٍ ليس من الممكن إدراكُ خاتمته. وفي تقريرٍ صدر قبل حوالي عامٍ لمؤرشف "الدولة"، أوضح الأخير أنّ معظم المواد التي انقضت فترة تقييدها لا تُعايَن لتقرير مصيرها باتجاه فتحها أو الإبقاء على إغلاقها، بل تظلّ محتفظةً، أوتوماتيكيًّا، بسيرورتها

---

[251] للاطلاع على نص قانون الأرشيف ولوائح الوصول يُنظر: http://bit.ly/2PImWEZ.

[252] Akefot, "Point of Access: Barriers for Public Access to Israeli Government Archives," April 2016 (Retrieved 25 July 2018, from http://bit.ly/2PIN6aT).

التي كان يُفترض بها استثنائيتُها. لكنّها وفق هذه الممارسة التي تكشف استبطانًا ذاتيًّا ومسبقًا بأنّ الإخفاء هو الأساس والكشف هو الاستثناء، يتحوّل التقييد المشروط إلى سمةٍ تأسيسيّةٍ عامّةٍ في مبنى الأرشيفات الإسرائيليّة برمّتها.[253]

تقول "عكيفوت"، في تقريرٍ شاملٍ أصدرته حول مسألة الوصول إلى الأرشيفات الإسرائيليّة، إنّه عادةً ما ترفض الأخيرة طلبات المجموع أو المؤسسة في ما يتعلّق بنزع السريّة عن مواد لم تنتهِ فترة تقييدها، حيث يؤسّس قانون الأرشيف لمجلسٍ أرشيفيٍّ أعلى مكوّنٍ من ممثّلين عن وزارة التعليم ومكاتبَ حكوميّةٍ أخرى، وممثّلين عن أرشيفاتٍ مختلفةٍ (المكتبة الوطنيّة، الأرشيف الصهيونيّ المركزيّ، أرشيفات جيش الدفاع، IDEA)، فضلًا عن خبراء مختلفين، على أن يترأّس المجلسَ مؤرشفُ "الدولة" نفسه. بالمقابل وفقًا لقانون الأرشيف، يتكفّل الجسم الذي أودع مواده في أرشيفات الدولة بمسؤوليّة قبول أو رفض الطلبات الفرديّة في ما يتعلّق بالوصول الكليّ أو الجزئي إلى موادٍ مغلقة لم تنتهِ فترة تصنيفها بعد.[254] وعادةً ما تُرفض هذه الطلبات وتبقى المواد في الظلّ الأرشيفيّ. أمّا في حالة المواد التي تتخطّى الفترة المقيّدة لها، فإنّها تُعايَن من جديدٍ للإبقاء على حالة التقييد أو كسرها، وتنتقل المسؤولية في هذه الحالة من الجسم المودع إلى مؤرشف الدولة نفسه الذي لا يعدّ قراره حاسمًا، بل تُمنح اللجنة الوزاريّة الحقّ النهائي في المصادقة على قرار مؤرشف الدولة أو رفضه تمامًا.

تقودنا هذه المسألة المعقّدة إلى إمكانيّة الادّعاء بأنّ مواد قانون الأرشيف تطرح هامشًا واسعًا من الحجب يجعل من إعادة إنتاج إعاقة الوصول الخيار الأكثر منطقيّةً. إذ تبدو الفترات المقيّدة المحدّدة في القانون تحايُلا من قِبل السلطة الأرشيفيّة على الأطراف المعنيّة بهذه المواد وخارجة عن حلبة السلطة. فالأخيرة أصلًا تنطلق في بنائها للقانون من خيار الحجب الدائم، غير أنّها تتّجه إلى "تقنينه" كمرحلةٍ تأسيسيّةٍ تتمكّن من بعدها من المراكمة على الحجب، فالتدرّج في إضفاء الطابع السريّ على المواد وتجزئة الزمن المحدّد لذلك (50 عامًا مثلًا كفترة تقييدٍ أساسيّةٍ أولى) يبدوان الحلّ الأكثر منطقيّةً للسلطة الأرشيفيّة من تحديد التقييد المؤسّس لـ 100 عامٍ مثلًا.

ومن أهمّ الأمثلة على إعادة إنتاج إعاقة الوصول إلى المواد السريّة، طلبُ "نيتا شوشاني"، وهي طالبة في "بتسلئيل"، الوصولَ إلى الصور التي التُقطت في مجزرة دير ياسين عام 1948 لتوظيفها في إحدى أعمالها الفنيّة، انطلاقًا من تجاوزها السقف

---

[253] هشام نفاع، "الأرشيفات الرسميّة الإسرائيليّة: الأساس هو الإخفاء والاستثناء هو الكشف،" تقارير المشهد الإسرائيلي، مركز مدار للدراسات الإسرائيليّة، يناير 2018 (اسُترجع بتاريخ 22 تموز 2018، مِن http://bit.ly/2SdZcdM).

[254] Akefot, “Point of Access,” http://bit.ly/2PIN6aT.

المحدّد لها (50 عامًا) عام 2007. إذ رفعت عريضةً إلى المحكمة تطالب بالسماح لها بالاطلاع، ليكون الرد "لم يتم العثور على أي خطأٍ في قرار لجنة الوزراء في ما يتعلّق بالحصول على مواد أرشيفيّةٍ سريّةٍ"، لتقرّر اللجنة الوزاريّة حينها التجديد لخمس سنواتٍ أخرى،[255] قبل أن تفرض عليها قيدًا بالوصول لمدة 70 عامًا بدلًا من 50 سنةً عام 2010، وأخيرًا 90 عامًا بدلًا من 70 مؤخّرًا.

كما تورد "عكيفوت" حالاتٍ عدّةً بخصوص رفض الرقابة العسكريّة وصولها إلى مواد لا تزال تحت فترة التقييد أو تمّ تجاوزها. ففي نوفمبر 2015، طلبتْ المؤسسة ملف C-S67416 المُحال إلى وزارة العدل والمُدرج تحت "شؤونٌ عربيّةٌ: لجنة التحقيق في شؤون الأقليّة العربيّة"، والذي تأسّس بين عامَيْ 48- 49، ما يعني تخطيّه للفترة المقيّدة. بيْدَ أنّ الرقابة رفضت الوصول إلى الملف، باعتباره سريًّا للغاية، دون أن تُبدي أسبابًا تفصيليّةً، مكتفيةً بعباراتٍ موجزةٍ؛ من مثل "اعتبارات أمنيّة"، "علاقات خارجيّة"، "حقّ خصوصيّة". الحال نفسها تنسحب على طلبها ملفًا مرتبطًا بـ"الأراضي المحتلة عامَيْ 67- 68"، والذي أيضًا علّقته لاعتباراتٍ أمنيّةٍ، موضّحةً أنّه لن تتمّ إعادة معاينة الملف حتى عام 2019.[256] وفي حالاتٍ أخرى، كان مسعى المستخدم للوصول إلى مادةٍ أرشيفيّةٍ ما ورفع الحواجز عنها، محفّزًا أساسيًّا لدى السلطة الأرشيفيّة لفرض مزيدٍ من الحواجز التي ترسّخها قوّة عدم الوصول. ففي طلب "عكيفوت" ملفات الشرطة لعام 1970 التي يُفترض أنّ تقييدها كان قد انتهى عام 2000، جاء الردّ أيضًا أنّ الملفات ستبقى مصنّفةً حتى 2042، لاعتبارات الأمن والخصوصيّة.

ثانيًا، عنف الرقمنة: "أرشيفات الدولة" نموذجًا

يمكننا القول إنّ رقمنة الأرشيفات تحوّلت، مؤخّرًا، إلى حمّى تجتاح العالم الأرشيفيّ، بيدَ أنّ هذه الحمّى مُحالةٌ إلى دوافعَ ومقارباتٍ مختلفةٍ. فبينما تمنحنا الرقمنة أحيانًا آفاقًا في تحوّلها إلى أداةٍ من أدوات نزع الاستعمار عن الأرشيفات على المستوى الأبستمولوجي، ومناهضة السرديّات الغربيّة أو الاستيطانيّة التأسيسيّة، وموضعة الأصليّين كفواعلَ تعبيريّةٍ وسرديّةٍ تدفع باتجاه بناء أرشيفاتٍ مضادّةٍ تتحدّى التمثيلات الأرشيفيّة العنيفة للسجلّات الاستعماريّة، تصعد حمّى الرقمنة بالمقابل كإحدى تجلّيات تظهير منحىً من "الشفافية" و"الديمقراطيّة" للسلطة السياسيّة الصانعة للأرشيفات، ضمن خطابٍ حداثيٍّ غربيٍّ قائمٍ بمقتضى تصوير المعرفة الاحتكاريّة كمعرفةٍ عابرةٍ للحدود. غير أنّ الواقع يشير إلى أنّ الرقمنة ليست بالضرورة معادلًا موضوعيًّا لتجاوز

[255] Ibid.

[256] Ibid.

الشروط العنيفة التي بنَتْ القوّة التقليديّة للأرشيفات وحكمتْ عملها، إنّما كثيرًا ما يشكّل كسر حواجز الجغرافيا عبر الرقمنة الغربيّة، إجمالًا، إيهامًا باجتياز جميع الحواجز التي تكرّسها قوّة عدم الوصول، على قاعدة أنّ هناك رؤيةً مختلفةً للرقمنة تستوعب حاجات المجتمعات المستعمَرة أو الأصليّة. لكن الحقيقة أنّ كثيرًا من مشاريع الرقمنة تستبطن الجمهور الغربي واحتياجاته وتوسيع مداهما كهدفٍ رئيسٍ في كسر جغرفيا الأرشفة، والتي بدورها تُبقي على المجتمعات المهمّشة أو المنهوبة خارج دائرة التلقي الأرشيفيّة أو الفاعليّة السرديّة. لا يتمّ ذلك فحسب من مدخل لغة البحث المهيمنة في الرقمنة، خصوصًا على صعيد المواد المنهوبة المنزوعة الملكيّة، وإنّما أيضًا من زاوية إدارة قوّة السرد وضبطه من قِبل السلطات السائدة، بحيث تشتغل الرقمنة تبعًا لانعكاساتها المتوقّعة على جمهور الباحثين الغربيين، والتي تقتضي تحوّل المستعمَرين والأصليين إلى مجرّد "موضوعاتٍ" يجري على الدوام استكشافها.[257] كما تغفل الرقمنة عن علاقات قوىً عنيفةٍ أكثر تعقيدًا تحكُم المجال خارج الحيّز الأرشيفي، لكنّها تشكّل لدى كثيرٍ من أفراد المجتمعات المهمّشة عوائقَ وصولٍ إلى الأرشيفات المرقمنة؛ من مثل المستوى التعليمي أو حتى الوصول إلى شبكة الإنترنت بحدّ ذاته.

ضمن هذا المنحى، استُعيضَ منذ عام 2016 عن غرف القراءة الخاصّة بأرشيفات "الدولة" الإسرائيليّة برقمنتها وإتاحتها إلكترونيًّا.[258] فإنْ كان ذلك معبّرًا عن طموح "الدولة" في تدعيم "صورتها الديمقراطيّة"، وتظهير تفلّتها من شروط القوّة التي شكّلت منطق الحجب والاحتكار آنفًا، وترسيخ القيم الليبراليّة في الوصول، إلّا أنّه يبقى مُحافِظًا على إقصاء معظم الفلسطينيين من "هدف" الرقمنة وتوسيع نطاق الوصول، مقابل استقطاب الأخير لجمهور الباحثين الغربي، بجانب توسيع مدى الجمهور "اليهودي"، حيث تتّخذ من اللغة الإنجليزيّة بجانب العبريّة لغتَيْن حصريّتَيْن في عمليّة البحث، مقابل نفي البحث باللغة العربيّة حتى عن المواد الأصليّة المكتوبة بالعربيّة. لا يعبّر هذا عن نفيٍ لغويٍّ بذاته، بقدر تعبيره عن نفيٍ لأصحاب هوّيتها

---

[257] فعلى سبيل المثال، لا تطرح عمليّة الرقمنة الرسميّة في كندا توجّهًا مغايرًا تجاه السكان الأصليين. صحيح أنّها لا تُقصي الأخيرين تمامًا من معادلتها، لكنّها كذلك لا تُدمجهم على أسسٍ يتمثّلون وفقها كفاعلين منتجين في الأرشيفات أو راوين أو حتى متلقّين أساسيين. حيث يدعي الباحث "جان جريفيت" أنّ الرقمنة الرسميّة هناك تأسّستْ على مبدأ جعل الأصليين أشبه بنهجٍ اكتشافيٍّ لدى الجمهور المهيمن الذي يدير رواية المهمّشين نيابةً عن أصواتهم، وهو ما يجعله يقارب هذه المسألة بقوله إنّ الشعوب الأصليّة تمثّل قاعدة الأرض لهذه الأرشيفات، ومستخدم الإنترنت بوصفه مكتشفًا لها على قاعدة تلاشيها أو في طور ذلك. للمزيد، يُنظر:

Jane Griffith, “Settler Colonial Archive: Some Canadian Contexts,” *Settler Colonial Studies Journal* (Electronic Version) (Retreived March 2010, from http://bit.ly/2Se9bzy).

[258] Akefot, “Israel State Archives end access to Paper Records; Archive Users Protest the Move,” April 2016 (Retrieved 24 July 2018, from http://bit.ly/2Mfcnaq).

ومتحدّثيها، وعلى رأسهم الفلسطينيون، من مُجمل المساحة الأرشيفيّة، وبالتالي حرمانهم من أقلّ درجات الاستحقاق كمتلقّين وقارئين لكثيرٍ من سجلاتهم المنهوبة أو التي تخصّ حياتهم وتاريخهم ومصيرهم. بذا، يستنسخ هذا العنف المتأصّل في مسار رقمنة الأرشيفات الإسرائيليّة العنفَ الكامنَ في الأرشيفات التقليديّة

من ناحيةٍ أخرى، بإمكان المزاج الإسرائيليّ العامّ في رقمنة الأرشيفات[259] أنْ يجعل الرقمنة تخدم كحلٍّ نهائيٍّ لأصحاب الأرشيفات المسلوبة، معتبرًا إيّاها حلقةً من حلقات إغنائها عن إعادة هذه المقدّرات إلى أصحابها، بل وتصويرها امتيازًا حداثيًا يسهّل عليهم الاستخدام التاريخيّ لموادهم وصيانتها من التلف، على الرغم من أنّ الرقمنة في هذه الحالة لم تعمل وفقًا لشروطٍ جديدةٍ تتجاوز سلب أرشيفات الفلسطينيين، أو الوظيفة السياسيّة الجديدة التي فُرضت عليها. كما تنشط الرقمنة كوسيطٍ يساهم في إخفاء العنف المتعلّق بالأسرار الأرشيفيّة أو بعض المواد المنهوبة التي لا نستطيع تحديدها وفرزها، متجاهلةً أيضًا حقيقة أنّ فكرة الإتاحة العلنيّة بذاتها لا تُلغي عجزَ أصحاب المواد المسلوبة عن تحريرٍ يرغبونه لما يخصّهم، بشكلٍ ينزع الأخيرة من البنية الاستعماريّة، ليس بالمعنى الخطابيّ والسرديّ، بل الماديّ الذي يتيح لهم فرض رؤاهم الخاصّة على متعلّقاتهم. يأتي ذلك كلّه في ظلّ إغلاقٍ تامٍّ لغرف القراءة الخاصّة بأرشيفات "الدولة"، وعدم معرفة مصير المواد إنْ كان سيقود إلى الإتلاف النهائيّ بحجّة الرقمنة، وبالتالي تأبيد العنف ضدّها.

---

[259] صحيحٌ أنّ مكانة الأرشيفات تغيّرت من طابع تلقّيها النخبويّ إلى آخر جماهيريٍّ في العقود الأخيرة، من بضعة آلاف عام 2015 إلى حوالي نصف مليونٍ عام 2017، لكن ازدياد الوعي هذا يصحب أيضًا ازديادًا في سياسات العنف الأرشيفيّ، فكلّما توجّه الناس إلى الأرشيفات بغية الإنتاج التاريخيّ، باتت حاجة السلطة الأرشيفية إلى إخفاء وتعتيم كل ما يمكن استدخاله في مسار "التواطؤ" ضدّها، أكبر وأقوى، على نحوٍ يجعل الأرشيفات تعمل بميل سلطتها فقط، وضدّ "الجماهير" حينما تطلبها الأخيرة، وهو ما يفسّر غياب كثيرٍ من المواد التي أُتيحت في الماضي عن الفضاء الأرشيفيّ المرقمن، علمًا أنّه من بين 15 مليون ملفٍ مودعٍ في أرشيفات "الدولة"/الجيش/ جهاز الأمن، يوجد في متناول الجمهور 191 ألف ملفٍّ على الأكثر. أمّا في أرشيفات "الدولة" التي تحوي حوالي 3 ملايين ملفٍ، فقد تمّ السماح بالاطلاع على 400 ألف ملفٍ فقط (13%)، غير أنّ الملفات المتوفّرة لجميع الجماهير لا تتجاوز الـ144 ألف ملفٍ (4.8%)، ذلك رغم أن 1.7 مليون ملفٍ من ملفات أرشيف "الدولة" تجاوز فترة تقييده، بجانب مليونٍ آخر ليس من تاريخٍ محدّدٍ لزمن انقضاء تقييده، و330 ألف ملفٍ أخر تحت غطاء السريّة، لكن لم يجرِ بحثهم بعد! للمزيد، يُنظر:
Akefot ,"State of Access to Israel Government Archives," Sep 2017 (Retierved in 7 August 2018, from http://bit.ly/2S8WK8i.

لا تتوقّف عمليّة الرقمنة عند مسألة تشكيلها امتدادًا للعنف الأرشيفي السابق عليها، بل تتعدّاها نحو صناعة وظيفةٍ جديدةٍ تؤثّر في صياغة الواقع وصناعة صنافيّاته المنبثقة عنه، انطلاقًا من أنّ الأرشيفات لم تكن يومًا مجرّد بنيةٍ خطابيّةٍ مجرّدةٍ، بل هي فاعلٌ أساسيٌّ في إنتاج الواقع الحقيقيّ وانعكاسٌ له أيضًا. ففي معرض ملاحظتنا أنّ أرشيفات "الدولة"– كنموذجٍ– تعرض عناوينَ لمواد أغلقت محتواها، وكيّ تقرر الفتحَ من عدمه، تضعنا أمام نموذجٍ أشبه بالنماذج الأمنيّة يستدعي منّا تعبئته، كي يتيح لها الردّ خلال أسبوعين من وقت الإرسال وإبلاغ صاحب النموذج بقبول الطلب أو رفضه، فإنّها تعبّر من جانبٍ عن دورها الأساس في فرز الهويّات وتحويلها محدّدًا أساسًا لدمجها في عملية الوصول أو إقصائها، بشكلٍ يتعدّى جعل التصنيف الثنائيّ فحسب إلى هوّياتٍ متمايزةٍ قوميًا المجالَ الحيويَّ المُقرّر لتلك العمليّة، نحو صناعة تصنيفاتٍ أكثر تجزيئًا وتحديدًا داخل الهويّة المتمايزة قوميًّا وإثنيًّا، يحكُمُها المنطق الأمنيّ بما يشمل تقنيات التعقّب والفحص والرقابة لصاحب الطلب المقدّم للأرشيفات. وكأنّها بذلك لا ترسم حدًّا فاصلًا بين الهويّة المُدمجة أو المقصيّة من الوصول إلى تلك المساحة الأرشيفيّة فحسب، بل تصوغ معادلةً مرتبطةً، إلى حدٍّ ما، بالاستثمار في الهوّيات المرغوب بها وطرد غير المرغوب بها من عملية بناء "الأمّة" برمّتها.

وفي الوقت الذي يُفترض فيه أن يكون "الكاتالوج" المُرقمن أداةَ بحثٍ ووصولٍ إلى المواد الأرشيفيّة، إلّا أنّه يخدم في الحيّزات الأرشيفيّة الإسرائيليّة كحاجزٍ جديدٍ ضمن تصميم عمليّة قوّة عدم الوصول. إذ إنّ "الكاتالوج" في حالته الطبيعيّة الأرشيفيّة، يجب أن يتجاوز حملَه للمواد المتاحة ووصف محتواها وسياقها الأرشيفيّ، نحو اشتماله على عناوين المواد المقيّدة جميعها أو حتى الأخرى المفقودة، على نحوٍ تظهر فيه أسباب التقييد والتواريخ المتوقّعة لكسره. لكنّ ما يجري في السياق الإسرائيليّ لا يمتثل لكلّ ما سبق، فمثلًا في أرشيفات "الدولة" المُرقمنة، بحسب "عكيفوت"، ليست إتاحة قائمةٍ ما متوفّرةٍ بالأرشيفات معادلًا موضوعيًّا لـ"الكاتالوج" الكامل، إنّما تقيّد القارئ في إطارٍ محدّدٍ من البحث يخلق فجوةً كبيرةً بين تطلّعاته وتطلّعات السلطة الأرشيفيّة التي تفرض نفسها على كلّ مسار عمليّة البحث.

فإنْ كان القارئ، في بعض الحالات، واعيًا لعناوين بعض المواد السريّة في الأرشيفات، لكنّها طيّ الكتمان ومحجوبةٌ عن "الكاتالوج" المتاح، فإنّه في حالاتٍ أخرى يكون القارئ كثيرًا ما يجهل من الأساس عناوين معظم المواد المقيّدة، خصوصًا المتعلّقة بخططٍ كانت تتمّ في الغرف المغلقة، ومعرفةٍ امتيازيّةٍ انحصرت في المواقع العليا للسلطة، وكان من الصعب تعويضُها بذاكرةٍ شفويّةٍ فلسطينيّةٍ. ما يعني أنّ "الكاتالوج" المختصر هذا، لا يحجب عن القارئ فحسب تفاصيلَ مرتبطةً بمواد مقيّدةٍ يكون

متيقّنًا من إخفائها من قِبل الأرشيفات، إنّما يقوّض تصوّراته وتخيّلاته عن مواد أخرى مخفيّةٍ يجهل المرء عناوينها تمامًا، وهو ما يفسّر التعاطي السلبيّ مع مطالباتٍ علَتْ عام 2015 تدعو إلى نزع السريّة عن "الكاتالوج".

تأسيسًا على ما سبق، فإنْ كان "كاتالوج" أرشيفات "الدولة" يحجب التفاصيل العينيّة في حالات التقييد، إلّا أنّ الأرشيفات نفسها تطرح ما تسميّه "Criteria Documents"(مستندات المعايير) التي تحدّد عبْرها مسوّغات التقييد.[260] ومن مثل هذه المفاهيم المطروحة فيها الضررُ بالمصالح الاقتصاديّة والصالح العام، الضرر بجوهر الحياة الديمقراطيّة، أذى ناتجٌ عن علاقات "الدولة" مع أقليّةٍ ومجموعةٍ أخرى أو "مواطنيها العرب"، وبإمكانها أن تشكّل أرضيّةً لمحاكمة "الدولة"، وأذى ناتجٌ عن كشف ممارساتٍ إقصائيّةٍ أو تمييزيّةٍ.

وقبل حوالي عامٍ، تحديدًا في يوليو 2018، أتاحت "أرشيفات الدولة" على موقعها "كاتالوجًا مصنّفًا" لحوالي 250 ألف ملّفٍ يعود تاريخ إنشاء بعضها إلى القرن التاسع عشر. لم تدمج الأرشيفات "الكاتالوج" في الصفحة الرئيسة، إنّما أدرجته في مكانٍ هامشيٍّ يصعب الوصول إليه، فيما أنتجت لوائحَ داخليّةً خاصةً بها، بعيدًا عن "قانون المحفوظات ولوائح الوصول"، أنتجت بدورها فهارسَ داخليّةً للمواد المصنّفة وغير المصنّفة.[261] وبينما يعدّ محتوى هذه المواد المصنّفة في "الكاتالوج السريّ" محجوبًا، إلّا أنّ جمهور البحاثّة الإسرائيليين يرون في الكاتالوج الجديد فرصةً لتوسيع مداركهم حول المحجوب والمطالبة بفتحه لاحقًا. يتيح هذا الكاتالوج عناوينَ فضفاضةً للمواد المصنّفة وعناوين الجهات الحكوميّة التي أنشأتها، مع تاريخ إنشائها، دون إرفاق موعد رفع السريّة عنها. وإذا أدركنا أنّ ثمّة ملفًا قديمًا يعود إلى العام 1821 (تقرير باركر)، بجانب 125 ملفًا آخرَ من القرن التاسع عشر، وحوالي 2000 وثيقةٍ من عام النكبة، نخلّص إلى أنّ كثيرًا من هذه المواد تجاوزت فترة تقييدها الأساسيّة، بل

---

[260] Akefot, “Israel State Archive,” http://bit.ly/2Mfcnaq.

[261] تجدُر الإشارة هنا إلى أنّه أثناء إجراء الباحثة بعض التعديلات على الرسالة، تفاجأتْ بحذف قائمة الكاتالوجات المصنّفة مؤخّرًا من موقع أرشيفات الدولة، والإبقاء على خبر إتاحتها فحسب. لكنّ معهد "عكيفوت" كان قد نسخ هذه الكاتالوجات في وقتٍ سابق وأعاد فرزها بشكلٍ أكثر سلاسةً على صعيد عمليّة البحث. وهو ما يوحي بأنّ المعهد، كما كثيرٍ من الباحثين، واعون لسياسة الكشف والحجب المستمرة من قِبل الأرشيفات، وأيضًا للتوتّرات الدائمة التي تحكم عملها خصوصًا في حالة الصراع القومي، وهو ما يجعلهم يفكّرون دومًا بإجراءات وأدوات تحصنّهم من أي حجب مستقبلي للمواد المبحوثة. العنوان السابق: أرشيفات دولة إسرائيل، "كاتالوج المواد المصنّفة في أرشيف الدولة"، يوليو 2019 (كان قد استُرجع بتاريخ 25 أغسطس 2019، مِن http://bit.ly/35ROgX6) (بالعبريّة).

وأُعيد إنتاجها مرارًا وتكرارًا.[262] وإذا أدركنا، أيضًا، أنّ هذه المواد تعود جهة إيداعها إلى شرطة "إسرائيل"، ومن ثم وزارة خارجيّتها، فمكتب رئيس وزرائها، بجانب وزارة الطاقة ومصلحة السجون ووزارة الأمن العام ومراقبة الدولة، فإنّنا نستشفّ غياب أكثر الجهات إنتاجًا لقوى الإخفاء والحجب؛ وهي وزارة "الدفاع"، والموساد، والشاباك، حيث تُدار أرشيفاتها بشكلٍ منفصلٍ عن "أرشيفات الدولة".[263]

بناءً على ما أوردنا أعلاه، يمكن الادّعاء أنّ الفلسطينيّ رغم تشكيله عاملًا إنتاجيًّا أساسيًّا في تصنيف كثيرٍ من هذه المواد، إلّا أنّ السلطة الأرشيفيّة تتجاهل اهتمامه بهكذا موادٍ، ولا ترى في تعريض هذا الكاتالوج للتلقّي سوى رعاياها اليهود والسعي إلى استمالتهم والاستجابة لبعض ضغوطاتهم باتجاه رفع الحجب عن الكاتالوج، خصوصًا أنّ المسار الأخير يعدّ مسارًا شكليًّا لا تلازمه تغييراتٌ جذريّةٌ إزاء تحقيق عدالة الفلسطيني والاستئناف على بنية الدولة قاطبةً من خلال التوجّه نحو كشف بعض عناوين المواد المصنّفة، لتبقى معادلة الوصول هنا متوائمةً حصرًا مع الهويّة الجماهيريّة التي تتوافق وهويّة الأرشيفات. وعلى الرغم من وجود موادٍ محجوبةٍ في هذا "الكاتالوج" مرتبطةٍ بمجزرتي دير ياسين وكفر قاسم، غير أنّنا نبقى عاجزين عن تخيّل طبيعة المحتوى وتفاصيله بشكلٍ كاملٍ.

بطبيعة الحال، لا يشكّل الصراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ المُرتكزَ الوحيدَ للحجب، إنّما لطالما شكّلت الصراعات الإثنيّة الإسرائيليّة والطبقيّة المتخمّضة عنها مسعىً أساسيًّا للحجب وإحاطتها بالنسيان التام. وهو ما دعا الباحث الإسرائيلي "جادي الجازي" إلى القول إنّ "إسرائيل دولةٌ بلا تاريخٍ"،[264] حيث لا تزال الأرشيفات تنتج تاريخًا مشذّبًا ليس على حساب الفلسطيني فحسب، إنّما على حساب اليهود غير الأشكناز أيضًا. حيث بتتبّع بعض عناوين المواد المحجوبة هذه، نجد عديد الملفات حول الفهود السود مودعة من قِبل الشرطة الإسرائيليّة وجملةٍ من المخبرين، وهو ما يوحي بأنّ الحجب لا يحمي "الدولة" من خصمها القومي وروايته فحسب، إنّما يحمي مصالحها المركزيّة من خصومها الإثنيّة والثقافويّة الداخليّة ويهدم ذاكرتهم. إذ يرى "الجازي" أنّ تغييب كثيرٍ من التوتّرات الداخليّة والاحتجاجات التي قادها الشيوعيون العراقيون في "إسرائيل" من سكان أحد مخيمات العبور

---

[262] Asaf Shalev, “More than 100 Files from the 1800s are still Classified in Israel’s Archive,” 972 Magazine,” 15 Febraury 2019 (Retrieved in 6 march 2019, from http://bit.ly/2SaTid8).

[263] أتاحت "عكيفوت" أداةً جديدةً تمكّن المستخدمين من البحث بسهولةٍ في الكاتالوجات المصنفة، يُنظر: http://bit.ly/376HvRF.

[264] Shalev, “More than 100 files,” http://bit.ly/376HvRF.

بالقرب من كفر سابا في عقد الخمسينيات من الأرشيفات، كان من شأنه أن يحجب إحدى أهمّ ديناميكيّات تشكيل المجتمع الإسرائيلي في عقدٍ يعدّ حاسمًا بعد عقد النكبة. ويعتبر أنّ قوّة الحجب الأرشيفيّة ليست مجرّد قوّةٍ خطابيّةٍ، إنّما أنتجتْ بدورها واقعًا إسرائيليًّا جديدًا بقيت فيها القرارات السياسيّة التي شكّلت المجتمع وموارده وامتيازات بعض فئاته، لغزًا إلى يومنا هذا. يعبّر كلّ ما سبق عن أنّ الرقمنة الحداثيّة التي اتّجهت إليها "إسرائيل" في الأعوام الأخيرة، ليست سوى غايةٍ في برهنة ليبراليّتها وانفتاحها على العالم، دون أن تعكس أيّ اتجاهٍ جديدٍ في تضمين الفلسطيني كأحد "قواعدها الجماهيريّة" وطرفٍ رئيسٍ في أحقيّته بهذه الأرشيفات والصراع عليها، أو حتى إصلاح تبعات عمليّة نهب مقدّراته الثقافيّة والتاريخيّة، أو إعادة النظر في آليّة تشكّل الدولة ومجتمعها الاستيطاني.

أمّا على صعيد الأرشيفات العسكريّة وكاتالوجها،[265] فإنّ ما هو مُتاحٌ لا يتجاوز الـ 0.5% بمعدل 56662 مادةً أرشيفيّةً، في ظلّ تغييب "الكاتالوج" الكامل عن المستخدمين، وإتاحته فقط لطاقم الأرشيفات، ليصبح بحث المستخدم محصورًا فحسب ضمن 360 ألف ملفٍ من أصل 12 مليونًا.[266] بالتالي، فإنْ انطلق المستخدم في بحثه من عناوين غير مدرجةٍ ضمن "الكاتالوج" المُتاح له في هذه الأرشيفات العسكريّة، فإنّه يرسلها إلى الموقع الخاص بهذه الأرشيفات، وإن عثر عليها الطاقم، يدعو المستخدم للتوجّه إلى غرفة القراءة الخاصة بالأرشيفات. في الحقيقة، لا تخضع هذه العملية من التفاعل بين الأرشيفات و"جمهورها" إلى ثنائيةٍ صارمةٍ تنظم العلاقة مع الأخير؛ من إتاحة المُدرج فيها/ عدم إتاحة اللامُدرج فيها، إنّما تخضع لسلسلةٍ من القيود المبنيّة على إتاحة ما تريد نفاذه إلى العلن وحسب، مستغلةً في ذلك جهلَ المستخدمين بكثيرٍ من العناوين والملفات الدقيقة تحت عناوينهم الأكبر للبحث لغياب "الكاتالوج". ذلك أنّ ما قدّمته في غرفة القراءة ليس معادلًا لما وجدته، إنّما يعبّر عمّا نجا من قانونها الإقصائيّ ومن تصوّراتها حول ما يمكن أن يجعل السلطة الساعية إلى ترسيخها في مأزقٍ كبيرٍ، ما يعني

---

[265] تحوي أرشيفات IDEA ملفاتٍ تسبق فترة تأسيس "الدولة" ومؤسّستها العسكريّة؛ من مثل قتال قواتٍ يهوديّةٍ حول العالم، وعملياتٍ سريّة يهوديّةٍ قبل "الدولة"، فضلًا عن أرشيفاتٍ شخصيّةٍ لمسؤولين سابقين. تعدّ هذه الأرشيفات، رسميًّا، جزءًا من أرشيفات "الدولة"، وبالتالي تتبع مؤرشف "الدولة". لكن وفقًا للمعطيات الواقعيّة، فإنّها تحمل استقلالًا كبيرًا عن المؤرشف وأرشيفات "الدولة"، خصوصًا أنّها مموّلةٌ من قِبل وزارة "الدفاع" الصهيونيّة، وتقع في "تل هاشومير". أمّا فيما يتعلّق بالعصابات الصهيونيّة التي توحّدت فيما بعد وكوّنت جوهر المؤسّسة العسكريّة، فإنّ لها أرشيفاتٍ منفصلةً عن تلك الأرشيفات؛ مثل أرشيفات "الهاجاناه" في "تل أبيب"، وأرشيفات "البالماخ" في متحف "البالماخ" في "رامات أفيف".

[266] Akefot,"State of Access to Israel Government Archives," Sep 2017 (Retierved in 7 August 2018, from http://bit.ly/2S8WK8i).

في هذه الحالة فرضَ معادلةٍ جديدةٍ من تطويع المستخدمين لصالح الأرشيفات، وليس العكس؛ إذ لا تحجب عنهم ما يمكن أن يوظّفوه ضد القوّة خاصتها وحسب، بل تحجب تخيّلاتهم عمّا يمكن أن يكون موجودًا، وتنزع عنهم الحقّ بتحولّهم إلى مُطالبين تاريخيين بالمواد.

وفيما يتعلّق برفع السريّة عن مواد لا تزال تحت فترة التقييد في الأرشيفات العسكريّة، فإنّ المسألة منوطةٌ بلجنةٍ وزاريّةٍ تُعقد ثلاث مراتٍ في العام كحدٍّ أقصى. ويترأس هذه اللجنة رئيس IDEA، بعضويّة ممثّلين عن وزارة "الدفاع"– قسم التاريخ، وممثّلين عن الجيش الصهيوني– قسم التاريخ، والمستشار القانوني لوزارة "الدفاع"، إضافةً إلى أعضاء قسم "رفع السريّة" الذي أُنشئ في عقد الثمانينيات حينما بدأت كثيرٌ من الملفات بالنفاذ إلى الحيّز العلني. وبحسب "عكيفوت"، فإنّه في الفترة الممتدّة ببين 2008 و2014، قُدم لهذه اللجنة حوالي 11 ألف طلبٍ للإقرار بنزع السريّة جزئيًّا أو كليًّا عن المواد أو رفضها تمامًا، بيْدَ أنّ ما نُوقش من قِبلها حوالي 402 طلباتٍ، ممّا يؤشّر على انطلاقهم من قاعدةٍ أساسيّةٍ في التعاطي مع طلبات "الجمهور"، تستبطن إغلاقًا أزليًّا لمعظم المواد التي يعيق مضمونها من إيصالها إلى مرحلة النقاش والتباحث، ما يعني فرضًا لمزيدٍ من الرقابة العسكريّة الشديدة على معظم هذه الأرشيفات.[267]

وفي الوقت الذي يُفترض فيه تحكّم قوتين أساسيتين، في الأرشيفات العسكريّة، في مسألة الإبقاء على السريّة أو تجاوزها، وهما: المودع، ومؤرشف "الدولة" واللجنة الوزاريّة فيما بعد، على اعتبار أنّه يحقّ للمودع خلال فترة التقييد الإقرارُ بالمسألة، على أنْ تنتقل الأخيرة إلى المؤرشف واللجنة الوزاريّة بعد أن تنقضي الفترة تلك، مقابل أن يتكفّل فريق رفع السريّة بمعاينة المواد التي يوشك زمنها المقيّد لها على الانقضاء. لكن ما يحدث في الواقع أنّ المُودع (وزارة "الدفاع والجيش الصهيونيّ) في معظم الحالات، يبني مزيدًا من سياسات الإخفاء والكتم، مستغلًّا سلطتَه في إزاحة تلك القوى المقرّرة بما يتلاءم مع كلّ مرحلةٍ، قبالة تحوّله إلى القوّة الوحيدة التي تقرّ بالمسألة في جميع المراحل التي تمرّ بها المواد.

كما يمكننا القول إنّه في ظلّ غياب نسخةٍ مُرقمنةٍ عن أرشيفات الجيش، تُعتبر الأخيرة جزءًا أساسًا من تاريخ المنفى الفلسطيني، فإضافةً إلى تشكيلها مجالات نفيٍ له ولمكانه وروايته من داخل حيّزها، فإنّها تعدّ متورّطةً في النفي المادي له. ذلك أنّ عجزه عن الوصول إلى هذه الأرشيفات في أراضيه المحتلّة، والتي تحوي موادَ منهوبةً كثيرةً تخصّه، يُعتبر امتدادًا طبيعيًّا لنفيه عن

[267] Akefot, “Point of Access,” http://bit.ly/2PIN6aT.

مدنه وأمكنته وأراضيه وتهويدها؛ الأمر الذي يحرم قاعدةً كبيرةً من فلسطينيي الشتات والضفة وغزّة من التعثّر بهذه الأرشيفات، مقابل أن ينحصر استخدامها في الجمهور اليهودي و"مواطني 48"، ما يعني أنها تنطلق في تحديد الهويات المستفيدة منها من واقع تماهيها ضمنيًّا مع ما يطرحه وينتجه ترانسفير التهجير من أساسات الدمج/الإقصاء على الأرض.

الجزء الثالث:

أوّلًا، انعكاسات حجب الوصول على التاريخ الفلسطيني

إنّ استعادة مجزرة كفر قاسم عام 1956 والظروف الموضوعيّة التي أفضتْ إلى حدوثها، بجانب المداولات النقاشيّة والقانونيّة التي ألحقتْها، جوهريّةٌ للغاية في معرض حديثنا عن العلاقة العضويّة التكامليّة التي تجمع المنابر القانونيّة بالعنف الأرشيفيّ المُمثَّل بالحجب بالدرجة الأولى.[268] إذ إنّ الوعي الصهيونيّ المبكّر بالحاجة إلى التعتيم على ماهية المجزرة ومرتكبيها وضحاياها، بأمرٍ من المساعد العسكري لبن غوريون آنذاك، لا يزال ناشطًا حتى اليوم في عمليّة تشكيل الوعي العام بخصوصها، تحديدًا على صعيد الجمهور الإسرائيلي. وتوازيًا مع النفاذ المبكّر أيضًا لروايات بعض الناجين من المجزرة إلى بعض القنوات الصحافيّة الإسرائيليّة حينها، حيث استصرح كلٌّ من لطيف دوري وتوفيق الطوبي إيّاهم، شكّلت السلطة الصهيونيّة لجنة تحقيقٍ برئاسة "بنيامين زوهر" بهدف ما اعتُبر "تقصيًا للأحداث واستيضاحًا لمدى مسؤوليّة أفراد حرس الحدود

[268] حصدت مجزرة كفر قاسم أرواح 57 شهيدًا، وتمّت على تسع موجاتٍ من القتل ما بين الساعة الخامسة والسادسة والنصف من مساء يوم 29- 10- 1956، على أيدي خلايا عدّةٍ من قوات حرس الحدود. إذ كان يجهل الشهداء موعد تقديم حظر التجوال؛ إذ كان أغلبهم عمالًا عائدين من قطف الزيتون أو من حقل قصب السكر، والذين كانوا يستقلّون شاحنةً حينما وصلوا بلدتهم، حيث طُلب منهم النزول والوقوف بشكلٍ مُتراصٍ ليُطلق النار عليهم. هناك حالاتٌ أخرى من القتل تمّت في الوقت ذاته في كلٍّ من الطيبة والطيرة. للمزيد حول آلية تنفيذ القتل، وضحاياه، يُنظر: مكتبة مستندات "عكيفوت" التي أعدّتها مؤخّرًا بلغاتٍ ثلاثٍ: http://bit.ly/2JPLb0E

في ذلك".[269] لكن في الحقيقة، يمكن اعتبار خطوة تأليف هذه اللجنة من "رزمة" المساعي العمليّة حينها إلى إخماد الرأي العام، حيث استُعين بالقانون لإبقاء التداول حول المجزرة في نطاقاتٍ ضيّقةٍ امتيازيّةٍ وإيهام الضحايا وذويهم بالعدالة المُرتقبة.

انطلق القانون في مساءلة المجزرة من مبدأ فحص مدى القصور البيروقراطيّ ضمن خلايا حرس الحدود وتجاوز بعض أفرادها للمرجعيّات العليا، وليس من مُنطلقاتٍ أخلاقيّةٍ تتعامل مع المجزرة كموقعةٍ داميةٍ متّصلةٍ بالنكبة ونابعةٍ من رحمها، وبالتالي تمسّ شرعيّة الدولة بأسرها.[270] فبعد حوالي عامٍ من تشكيل اللجنة، حُوكم 11 متهمًا بالقضيّة؛ أهمّهم "شموئيل ملينكي" قائد كتيبة حرس الحدود 2، مُدانًا بقتل 43 فلسطينيًّا ومحكومًا عليه بالسجن 17 عامًا، والملازم أوّل "غيبرييل دهان"، مدانًا بـ43 عمليّة قتلٍ ومحكومًا بالسجن لمدّة 15 عامًا، وآخرون حُكموا بالسجن لسبع سنواتٍ، بجانب براءة عددٍ آخر. وبعد فترةٍ وجيزةٍ، شُكّلت لجنةٌ أخرى مكوّنةٌ من ثلاثة وزراء هدِفت إلى استقصاء تصرّفات قوات الأمن في مجالات الحدود، وخلُصتْ إلى نفي أيّ صلةٍ بين المجزرة وأوامر القيادات العليا، لكنّها أدانت "يسخار شدمي" بتهمة قتل 25 رجلًا من القرية، وخرق الصلاحية، غير أنّه في نهاية شباط من العام 1959، تمّت تبرئة "شدمي" من تهمة القتل، وبقيَ مُدانًا بتهمة خرق الصلاحية، ليكون عقابه توبيخًا وغرامةً قدرُها عشرةُ قروش! لم تتوقّف عبثيّة القانون المُستغلّ الحجبَ الأرشيفيَّ عن العامة عند هذا الحدّ، إنّما تمثّلت في بدء حلقات سلسلة تخفيض الأحكام للمتهمين الضالعين في المجزرة، ومن ثمّ التدرّج في الإفراج عنهم، حتى أُفرغت السجون منهم تمامًا بحلول نهاية العام 1960!

يمكن رفع عددٍ من النقاط في سياق كلّ هذه المداولات السابقة. أولًا: ساهم تعتيم السلطة الأرشيفيّة على الوثائق المتعلّقة بالمجزرة خصوصًا، وخطّة "حفرفوت" عمومًا، في منح الدوائر القضائيّة هامشًا واسعًا من اللعب على وتر النتائج التي توصّلتْ إليها، مقابل تقويض قدرة العامة على تحدّيها والتشكيك فيها. إذ إنّ الاستفادة من حوالي 75 وثيقةً محجوبةً في نطاق محاكمة المتهمين، والتي تمّت في غرفٍ مغلقةٍ ورموزٍ مشفّرةٍ، من مثل "الأمر العسكريّ المشهور"، تُرجمت بالدرجة الأولى إلى سرعة

---

[269] للاطّلاع على الأوراق المرتبطة بلجنة "زوهر" وكيفيّة تعيينها، والشهادات التي أُدليت أمامها، يُنظر: http://bit.ly/2JPLb0E

[270] تجدُر الإشارة إلى أنّ السلطات الصهيونيّة حجبتْ حينها حقَّ القريّة العام في الحزن على ضحاياها السبعة والأربعين، أطفالًا ورجالًا ونساءً، واستعادة حيّزهم من قبضة العنف الصهيونيّ إلى توجيهه ضدّهم وتشييع أبنائهم، حيث أمرت السلطات 22 رجلًا من الجلجوليّة بحفر القبور للضحايا وتوديعهم في المحلّ ذاته، توازيًا مع منع الدخول إلى القرية أو الخروج منها. كانت هذه السياسة المحدّدة لطقوس الحداد والحزن على الضحايا، تهدف في جوهرها إلى الحؤول دون التداول العام للروايات الفلسطينيّة حول المجزرة بين قراهم ومدنهم، وبالتالي جعلها في كثيرٍ من اللحظات حبيسةَ صدور أهالي القرية فحسب.

تفليت المتهمين من العقاب المقرّ لهم؛ ذلك أنّ حجب المعلومات قوّةٌ هائلةٌ بيد السلطة تصون وجهها وتتستّر عبرها على خطايا متنفّذيها، في الوقت الذي تُترجم فيه أيضًا إلى حرمان الناجين والمتضامنين مع قضيّتهم من الإمساك بالمفاتيح الكاملة لإدانة الدولة ومجرميها، وتقويض حقّهم في بناء مشاريع شفاءٍ سياسيّةٍ واجتماعيّةٍ لألم الضحايا ومحيطها.[271]

ثانيًا: تعبّر طريقة سَير المحاكمات الصوريّة تلك وميوعتها عن تمرير أسطورة "طهارة السلاح"، والتي تتبني على أساس تحويل المقياس الأخلاقي لـ"الطهارة" إلى مسألةٍ تقنيّةٍ مرتبطةٍ، بالدرجة الأولى، بمدى الامتثال للأوامر العليا، وليس بدمّ الضحايا على الإطلاق، ما يُنتج تطبيعًا للعنف التأسيسيّ المُمثّل في النكبة، وظهور المتهمين ككبش فداءٍ للدولة. حيث يبدو تقديم حظر التجوال في كفر قاسم من الساعة العاشرة مساءً إلى الساعة الخامسة، وجهل كثيرٍ من المارّة والعمال العائدين إلى منازلهم ذلكَ، التجاوزَ الأخلاقيَّ الأساسيَّ الذي أفضى إلى المجزرة، وليس مساءلة حظر التجوّل بذاته وسياسات الحكم العسكريّ المُنطوية عليها.[272] بالتالي، تُبيّن هذه المداولات دورَ القانون في جعل الإدانة الفرديّة أساسًا للغطاء المطلق على "الأسرار الأرشيفيّة" المرتبطة بالمجزرة. فتحميل المجزرة إلى أفراد حرس الحدود، لا يمثّل تغيّيبًا للحاجة إلى الكشف عن المواد المقيّدة للعامّة، بقدر ما يمثّل في جوهره إنكارًا لوجود أسرارٍ أرشيفيّةٍ مرتبطةٍ بالموضوع من شأنها إدانة الوجه الأخلاقيّ لقصّة بناء "الدولة". ما يعني أنّ بناء القانون السرديّةَ الفرديّةَ لتحميل المسؤولية عن المجزرة، يساهم في منح السجلّات الأرشيفيّة سلطةً أكبر في الحجب والإخفاء والتستّر على ذاكرة "الدولة"، طالما هناك من يمكنه أن يشغل "كبش الفداء" خاصّتها.

ثالثًا: بعد سنواتٍ طويلةٍ من تلك المحاكمات الصوريّة، علَتْ المطالبات، عام 2017، بنزع السريّة عن الوثائق والمواد المرتبطة بالمجزرة، والبروتوكلات السريّة للمحاكمات تلك، والمُودَعة في أرشيفات الجيش الصهيوني؛ إذ رفع المؤرخ الإسرائيليّ "آدام راز" دعوىً قضائيّةً بهذا الخصوص، قائلًا: "الغالبيّة المُطلقة للمواد لا تزال سريّةً. لقد فوجئتُ لدى اكتشافي أنّه من الأسهل الكتابة عن الذرّة الإسرائيليّة من الكتابة عن سياسة إسرائيل تجاه المواطنين العرب". حيث لا تزال سياسة الحجب منضويةً تحت ذريعة ما يُعتبر "الإضرار بأمن الدولة وعلاقاتها الخارجيّة"، وهو ما يعتبره "راز" عجزًا مستمرًا للدولة عن ترسيم حدودٍ فاصلةٍ ما بين ما يضرّ بأمنها حقيقةً، وما يُحرجها ويخلخل مبنى براءتها. حيث بينما تعكس تلك الذرائع عدوًّا وهميًّا للدولة متعلقًا باستتباب أمنها،

---

[271] للاطّلاع على شهادات بعض الناجين الفلسطينيين من المجزرة، وكذلك شهادات بعض المتهمين في القضية، والتي نوّهت "عكيفوت" أن الرقابة العسكريّة سمحتْ بنشرها، يُنظر: http://bit.ly/2JPLb0E

[272] للاطلاع على الحقائق المتعلقة بهذا الشأن، يُنظر: http://bit.ly/2JPLb0E.

تعكس المسألة في حقيقتها معاداةً للفلسطينيّ وعدالته المُنتظرة منذ ما يزيد عن سبعين عامًا. كما تُصوّر المداولات القضائيّة هذه أنّ "راز" تحرّكه مصلحةٌ شخصيّةٌ في طلبه رفعَ الحجب، وهو ما يحوّله إلى مطلبٍ خاسرٍ أمام ما تصوّره مصلحةُ جمعيّة للدولة الاستيطانية في الإبقاء على الحجب. فبعد جملةٍ من النقاشات التي عقدتها المحكمة العسكريّة المخوّلة بفتح الملفات أو الإبقاء على تقييدها، من خلال استصراح ممثّلين عن جهاز الأمن، الرقابة، وزارة الخارجية، بجانب مدير أرشيفات الدولة، أوصتْ النيابة العسكريّة في نيسان 2018، بـ"على ضوء ما جاء في الرأي المختصّ، فإنّ موقف الادّعاء العام هو أنّه في هذا الوقت، أيّ كشفٍ إضافيٍّ عن محاضر جلسات محاكمة كفر قاسم على ما هو مُتاحٌ بالفعل للجمهور، سيضرّ بأمن الدولة في علاقاتها الخارجيّة، وفي حالاتٍ معينةٍ سيضرّ بخصوصيّة وسلامة أشخاصٍ بيقينٍ كبيرٍ. فمن الناحية القانونيّة، لا يُسمح بمثل هذا الكشف".[273]

ثانيًا، حجب الوصول المُضاعَف

ثمّة حالاتٌ أخرى تنفذ فيها ما تُعتبر أسرارًا أرشيفيّةً إلى الأدبيات الأكاديميّة والتداول الصحافيّ، غير أنّ السلطة الأرشيفيّة تظلّ متعنّتةً برفض الاعتراف بحقيقتها، ناشطةً في منطقة إخفاء أيّ وثيقةٍ تؤشّر إلى تلك الأسرار، ورافضةً نزع السريّة عنها. ومن أهمّ النماذج على ذلك تقريرُ "رفتين" الذي كُتب على إثر قيادة سياسيٍّ إسرائيليٍّ يُدعى "يعقوب رفتين" لجنةَ تحقيقٍ أوعز "بن غوريون" إليه بتشكيلها في مطلع عام النكبة. كان ذلك على خلفية ما اعتبره الأخير تحطيمًا لعقيدة "طهارة السلاح"، وتلويثًا للمبادئ "الأخلاقيّة" التي تعمل المنظمات العسكريّة الصهيونيّة بمقتضاها. إذ كشف التقرير عمّا أسماها حالات إعدامٍ لعربٍ خارج القانون (وُضع أحدهم في صندوق سيارةٍ تابعةٍ ليغئال ألون، واقتيدَ إلى مكانٍ مجهولٍ لقتله) وقتل يهودٍ آخرين بتهمة التجسّس، فضلًا عن حالات سلبٍ وسطوٍ أخرى، بما يشمل إدانةً لـ15 عضوًا في "الهاجاناه"، وكشفًا لحالاتٍ إضافيّةٍ تتعدّى الحالات الخمسة عشرة.[274]

تكشف لنا حيثيّات هذه المسألة عن أمورٍ عدّةٍ؛ أهمّها أولًا أنّ تشكيل لجنة التحقيق، على خلفية ما اعتبره "بن غوريون" ممارساتٍ غير نزيهةٍ لليهود تضرّ بصورة المنظمة العسكريّة، يُنتج تأطيرًا محدّدًا للبنية التي تنطلق منها اللجنة، لا تتجاوز

---

[273] للاطّلاع على آخر المداولات بخصوص فتح ملفات كفر قاسم، يُنظر: http://bit.ly/2JPLb0E.

[274] هشام نفاع، "إعدامات بلا محاكمةٍ لعربٍ وآخرين عام 48: المعلومات مكشوفةٌ لكنّ التقرير الرسميّ سريٌّ ويُمنع نشره،" مركز مدار للدراسات الإسرائيليّة، 19 مارس 2019 (استُرجع بتاريخ 5 أبريل 2019، مِن http://bit.ly/2Z8MqOW).

مفاهيم الأحكام الطبيعيّة للقانون، نافيًا بذلك جوهرها الإحلاليّ العنيف. أمّا ثانيًا، فإنّ نفاذ بعض نتائج التحقيق ورسالة تعيين "بن غوريون" لـ"رفتين" إلى الحيّزين الأكاديميّ والصحافيّ لا يعني لدى القوّة الأرشيفيّة أنّ السرّ لم يعدّ سرًّا، وبالتالي تتّجه نحو رفع التصنيف عن صفحات التقرير الثمانية عشرة، بل تظلّ تعزل البراهين الوثائقيّة عن الحيّز العام. إذ إنّ "الدولة" تعتبر أنّه طالما لم تُفصح سلطتها الأرشيفيّة بذاتها عن السرّ وتعترف به، لا تحتلّ أيّ تداولاتٍ بخصوصه من خارج حيّزها مرتبة الحقيقة التاريخيّة التي تترتّب عليها أيٌّ استحقاقاتٍ أخلاقيّةٍ سياسيّةٍ

وبينما عثرتْ مؤسسة "عكيفوت" على نسخةٍ من التقرير في أرشيف "ياد طبنكين" في كيبوتس "رامات إفعال" (موجودٌ أيضًا في أرشيفي الجيش الصهيونيّ وجهاز الأمن)، وأرسلته للرقابة العسكريّة لطلب الإذن منها للسماح لها بنشره، أرسلت الرقابة صفحات التقرير مختومةً بكلمة "معلّقة/ مُرجأ نشره"، ما يعني منع تداوله ونشره من قِبل المؤسسة، وبدون إبداء أيّ أسبابٍ واضحةٍ.[275] بذلك، تخلُص "عكيفوت" إلى ضرورة التشكيك في الحجّة المقامة من قِبل الدولة على إبقاء التقرير سرًّا بكونه مضرًّا بالعلاقات الدبلوماسيّة والخارجيّة. إذ تعتبر "عكيفوت" أنّ هنالك مسافةً زمنيّةً طويلةً بين الحادثة والراهن الدبلوماسيّ والأمنيّ اليوم، بإمكانها إبطال أيّ مخاطر على العلاقات. ورغم أنّ مدير "أرشيفات الدولة" وافق على نزع السريّة عن التقرير، غير أنّ هذا لا يعدّ كافيًا لوقف التصنيف. فالقانون نفسه يمنح "لجنة الوزراء" صلاحيّاتٍ نهائيّةً للبتّ في رفع السريّة من عدمه بعد انتهاء فترة التقييد، فما كان منها إلّا أنّ رفضت الكشف عن التقرير، وأضافت عليه خمس سنواتٍ أخرى من إعاقة الوصول إليه!

وفيما كان مُقرّرًا الكشفُ عن كثيرٍ من المواد المصنّفة في الأرشيفات الإسرائيليّة، والمتعلّقة بالمجريات الأمنيّة لحرب النكبة، كونها تخطّت الفترة المقيّدة الثانية لها (70 عامًا)، أصدر عام 2018 رئيس الوزراء الإسرائيليّ "بنيامين نتنياهو" قرارًا يقضي بحجب المواد لعشرين عامًا إضافيًّا، بناءً على طلب المؤسسة الأمنيّة الإسرائيليّة.[276] بطبيعة الحال، لا تحمل العشرون عامًا هذه دلالةً على أنّ تجاوزها سيخدم في سيرورة الإتاحة للعامة، بل إنّها تعدّ جزءًا من مدّةٍ تحمل في داخلها إمكانية استتباعها

---

[275] المرجع السابق.

[276] هآرتس، "نتنياهو يحجب وثائق سريّة من حرب الاستقلال لعشرين عامًا أخرى،" 3 أكتوبر 2018 (استُرجع بتاريخ 5 ديسمبر 2018، مِن http://bit.ly/36YIB1C) (بالعبريّة).

بفتراتٍ لاحقةٍ من إعاقة وصولٍ قد تتجلّى كسمةٍ أساسيّةٍ تُعرَّف بها هذه المواد المصنّفة، خصوصًا أنّ المواد نفسها حينما تخطّت فترة التقييد الطبيعيّة لها (50 عامًا)، أُصدر قرارٌ عام 2010 بتمديد التقييد لسبعين عامًا.

سُوِّغ القراران القديم والجديد بأسبابٍ تعميميّةٍ مرتبطةٍ بأنّ الكشف يقوّض أدوات العمل لمؤسسات "الدولة"، خصوصًا الاستخباريّة منها (الموساد، الشاباك، شعبة الاستخبارات التابعة للجيش). إذ تدّعي سلطة "الدولة" أنّ مبدأ الوصول إلى هذه المواد من شأنه محاصرة فاعليّة مؤسساتها التي لا تزال تعتمد في عملها على ذات المصادر التاريخيّة، تحديدًا الأجنبيّة الاستخباراتيّة منها. وبينما تُصدّر "الدولة" الحجب كحلٍّ يقي راهن مؤسساتها ممّا يمكن أن يهدّد فاعليتها ويقوّض أدواتها ومخزونها الاستراتيجيّ من المعلومات والمصادر، لا يمكن قراءته في سياق الصراع إلّا بوصفه القصّة الأساسيّة للاستيطان الكولونياليّ. فالحجب إنْ توقّف عن كونه هامشًا وتحوّل متنًا يمكّن الدولة من تصميم قصّتها وذاكرتها كما تشاء بقوّة الإخفاء والكتم، فإنّه لا يتوجّه إلى الماضي بقدر توجّهه نحو الحاضر والمستقبل لكلٍّ من الفلسطيني والصهيوني.

وتعود مسألة تمديد الحجب إلى مقترحٍ قدّمته المستشارة القانونيّة لأرشيفات "الدولة"، نعومي الدوفي"، قبل عامٍ، فيما سُميّ بـ"مسودة التعديل لأنظمة السماح بقراءة مواد الأرشيفات" التي تقضي بحظر الاطلاع على مواد أرشيفيةٍ خاصةٍ بهيئاتٍ أمنيّةٍ محدّدةٍ مثل الشاباك، الموساد، لجنة الطاقة النووية، والمعهد البيولوجي وغيرها من مواد المؤسّسة العسكريّة الصهيونيّة، لمدّة 90 عامًا.[277] ذلك أنّ إعادة إنتاج السريّة كلّ مرّةٍ، وتطوّرها من 50 إلى 70 فتسعين عامًا، تعبّر عن أنّ الأسرار المحجوبة غير متّصلةٍ بجملةٍ من الأحداث التي إنْ بُنيت مسافةٌ شاسعةٌ عنها، بإمكانها أن تُفصح عن حقيقتها مع تقادم الزمن. بل إنّها متّصلةٌ بالأثر الذي يمكن أن توقعه على الهيكليّة الروائيّة لـ"الدولة الإسرائيليّة" والضحايا الفلسطينيين واللاجئين وآفاق مستقبلهم، بل وعلى النسخة اليمينيّة المطّهرة من إنتاج التاريخ الرسمي. في الإطار عينه، وتحديدًا قبل عامٍ، دعا المستشار القانونيّ للحكومة الإسرائيليّة إلى اشتراط اطلاع الجماهير على وثائق أرشيفات "الدولة" بموافقة الوزارات التي أودعت تلك الوثائق في الأرشيفات. وهو أمرٌ عزاه إلى أنّ حمّى الرقمنة التي تنظم العمل الأرشيفيّ الإسرائيليّ عادةً ما تفتقر إلى المركزيّة التامّة التي بإمكانها ضبط النشر والحجب، ومنع نفاذ مواد حسّاسة إلى الحيّز العام.

ثالثًا، حجب الوصول كمعرفةٍ امتيازيّةٍ

[277] Ibid.

بينما يتوقّع كثيرون من الحيّز الأكاديميّ عدمَ السير بميل الأرشيفات وتفكيك العنف الأرشيفي الذي تقوم بمقتضاه، تعمل الأكاديميا الإسرائيليّة باتجاه ميل السلطة المشكّلة للأرشيف، حيث إنّها لا تنطلق فحسب من مواقع العنف الأرشيفي كامتيازٍ إيجابيٍّ لصالحها، إنّما تنتج مواقعَ جديدةً من العنف الأرشيفي. فعوضًا عن المطالبة برفع السريّة عن كثيرٍ من الوثائق الأرشيفيّة، تتّجه عددٌ من الجامعات الإسرائيليّة إلى ترسيخ منطق الإخفاء وانضمام أكاديمييها إلى أفراد المعرفة الامتيازيّة التي تعمل على احتكار السرديّة التاريخيّة، عبر منحها درجاتٍ عليا لأطروحاتٍ قائمةٍ على الملفات والوثائق المغلقة داخل الأرشيفات.[278]

ومن أهمّ النماذج على موضوعة الأطروحات الجامعيّة السريّة أطروحةُ الدكتوراة للباحث الصهيوني "نخمان تال"، الذي تقلّد مناصبَ أمنيّةً ودبلوماسيّةً متعدّدةً، كان في معظمها مسؤولًا عن الشأن العربي.[279] كان عنوان أطروحته التي أعدّها في جامعة حيفا "التغييرات في السياسة الأمنية إزاء الأقليّة العربيّة 1948– 1967"، وتمّ إقرارها في مطلع الألفيّة بوصفها أطروحةً مصنّفةً لا يمكن التعثّر بها على أرفف مكتبة الجامعة. تخطّت القضيّة هذه آليّة بناء الأطروحة على الملفات المحجوبة ومنح باحثها امتيازًا في الوصول إلى الأخيرة، إلى استجابة الجامعة لشروط قوّة الشاباك وسلطته الأرشيفيّة من حيث ضرورة التعتيم على وجود الأطروحة من الأساس، والإقرار بهويّات المشرفين والمقيّمين لها. ففي حالة "تال"، أقصى الشاباك بعض الأسماء لعمليّة الإشراف، فيما وافقَ على جوزيف جينات، المستشار السابق للشؤون العربيّة في مكتب رئيس الوزراء، ويوآف جيلبر، مَن مُنح آنفًا الوصول إلى الأرشيفات السريّة لمجتمع المخابرات بغية كتابة تاريخه الرسمي.[280] يعبّر هذا عن دور الجامعات الإسرائيليّة كقنوّاتٍ بحثيّةٍ خاضعةٍ للسلطات الأمنيّة والعسكريّة وأرشيفاتها؛ إذ تُعتبر أحد أهمّ الفاعلين السياسيين في عمليّة إعادة تشكيل الأرشيفات المحجوبة، وإنتاج معرفةٍ امتيازيّةٍ محجوبةٍ كذلك على وقعها. فبعدما كانت مؤسسة الشين بيت، كما الموساد ولجنة

---

[278] Robinson, “Of Scholars and Secrets," http://bit.ly/2s6371u.

[279] قاتل تال في حرب النكبة، وانضمّ عام 1955 إلى الشاباك، وعمل في الحكومة العسكرية كمسؤول الشؤون العربيّة في منطقة الناصرة. في الستينيات، منحه الشاباك إلى الموساد ليعمل سفيرًا باسمه في بون. في منتصف السبعينيّات، عُيّن تال رئيسًا للمنطقة الجنوبيّة، وأدّى في فتراتٍ متقطّعةٍ مهامًا خاصةً بقطاع غزّة. وكان كذلك من بين أهم المتهمين في قضية "باص 300"، لكنّه مُنح العفو قبل تقاعده، كما عمل ممثّلًا للشاباك في محادثات السلام مع الأردن. حاز تقاعده عام 1996، ليباشر التفكير في أطروحته الدكتوراة والعمل عليها. للمزيد، يُنظر:

Yossi Melman, “A High Degree of Secrecy,” Haaretz, 18 January 2002 (Retrieved in 17 Febraury 2019, from http://bit.ly/2Qe5kA3).

[280] Ibid.

الطاقة الذريّة وغيرها، تُفرز للمتقاعدين مهامًا محدّدةً متعلّقةً بإنتاج مجلّداتٍ أو كتيّباتٍ استنادًا إلى وثائقها المحجوبة، بغرض تدوين تاريخ المؤسّسة وتراثها أو رسمٍ اتجاهٍ مستقبليٍّ بشأن الفلسطينيين والعرب، بجانب غرس قيّمها عند الموظّفين الجدد، باتت الجامعات الإسرائيليّة إحدى الاتّجاهات البديلة لتلك المؤسّسات على صعيد إنتاج معرفةٍ إقصائيّةٍ عنيفةٍ حولها تتجاوز حيّزها المؤسّساتي.

كان من المُفترض أن يُعِدّ "تال" مشروعه البحثي داخل نطاق الشاباك فحسب، حاصرًا دراسته في العقد الأول من تأسيس "الدولة"، لكنّه ارتأى في ما بعد توسيع الإطار الزمني للبحث إلى عام النكسة، وبالتالي احتضان جامعة حيفا لهذه الأطروحة التي استند فيها إلى مواد الشاباك المحجوبة وأرشيفات الجيش الصهيوني، وتقارير بعض منسّقي المؤسّسة وضبّاط الحكومة العسكريّة في الداخل المحتل، فضلًا عن المذكّرات الكاملة لـ"بن غوريون" والتي لا تزال بعض أجزائها خاضعةً للرقابة حتى اليوم. تُنشئ الجامعات الإسرائيليّة بذلك نظامًا بحثيًّا موازيًا للأنظمة المتداولة، يكون محكومًا بأجنداتٍ بحثيّةٍ معيّنةٍ تحدّدها حاجات "الدولة" المعرفيّة وتطلّعاتها بالدرجة الأولى، ويعزّز منظومة إعاقة الوصول ليس فحسب على صعيد مُسايرتها استخدامَ السجلّات السريّة كأحد المُدخلات الأساسيّة في عمليّة إنتاج البحث الأكاديمي فحسب، بل أيضًا على صعيد المخرجات عبر إنتاج منظومة أسرارٍ أكاديميّةٍ مشتقّةٍ من الأسرار الأرشيفيّة. تنسحب هذه الحال على جامعاتٍ ومعاهدَ أخرى، من مثل "التخنيون"، ومعهد وايزمان، وجامعة بن غوريون في النقب، فيما تحظر كلٌّ من جامعة تل أبيب والجامعة العبريّة إعداد أطروحاتٍ مصنّفةٍ، واتّجهت جامعة حيفا إلى ذلك في العام 2001.[281]

إجمالًا، ترتبط هذه القضيّة بعدسة السلطة السياسيّة التي ترى الأكاديميا الإسرائيليّة نفسها من خلالها. فبدلًا من أن تشكّل الأخيرة حلقةً مفكّكةً للدوافع والحاجات السياسيّة التي تقف خلف السريّة الأرشيفيّة عمومًا، وتنتج معرفةً نقديّةً تقوّض فاعليّة المؤسّسات الأمنيّة والعسكريّة، فإنّها تعمل كـ"موظّفٍ" لديها تؤدّي دور تحصينها وحاجاتها في اتّجاهٍ مغلقٍ أحاديٍّ إزاءها. كما أنّ باحتضانها الأطروحات المصنّفة، فهي تتجاوز إقصاء "الجمهور الإسرائيلي" عنها، إلى ممارستها عنفًا متواترًا يحمل وجهًا مزدوجًا تجاه الفلسطيني المبحوث. إذ تعيقه تمامًا من الوصول إلى هذه الأطروحة المُستقاة من ملفاتٍ أُعيق وصوله إليها أيضًا، كما تساهم في إسكاتٍ فصولٍ مرتبطةٍ بحياته وسياسات الإخضاع أثناء الحكم العسكري، تُعتبر إحدى تمثّلات هويّة البقاء

[281] Ibid.

خاصّته، بل إنّها تساهم كذلك في إعادة إقصائه ونفيه مرّةً أخرى من خلال ربما بناء التصوّرات المستقبليّة حول شكل الممارسات الفعّالة لتلك المؤسّسات إزاءه، ما يؤكّد أنّ قوّة الحجب لا تتّجه آثارها إلى الماضي بقدر اتجاهها إلى صناعة المستقبل السياسي للفلسطيني والصهيوني على حدٍّ سواء.

الخاتمة:

نخلُص من هذا الفصل إلى أنّ منظومة إعاقة الوصول التي تعمل بمقتضاها الأرشيفات الإسرائيليّة مبنيةٌ بشكلٍ أساسيٍّ على مبدأ التصنيف بين الهويّات القوميّة المُتمايزة إثنيًا. فإنْ كانت هذه المنظومة تتضمّن حجبًا للمواد على أساس القانون الأرشيفي، إلّا أنّ أبعادها تتّسع في حالة الفلسطيني، حيث في أحيانٍ كثيرةٍ تُعرقَل عمليّةُ وصوله إلى هذا العالم الذي يحتفظ بجزءٍ كبيرٍ من تاريخه، من البوابة الخارجيّة للأرشيفات نفسها. بتعبيرٍ آخر، إنْ كان الإسرائيلي يخضع لعمليات إخفاء مواد أرشيفيّة تبعًا لقانون الأرشيف، إلّا أنّه يبقى ضمن "الجمهور الأساس" للأرشيفات، خلافًا للفلسطيني الذي يصطدم بحواجز من البوابة نفسها تتمثّل في الحدود ونفيه عن بلاده، بجانب حواجز اللغة العبريّة التي تُفرض حتى على المواد المنهوبة خاصّته. وبينما يواجه الفلسطيني، تارةً، عنفًا أرشيفيًّا من رفض دخوله إلى الحيّز الأرشيفي من الأساس، وطورًا في حالة "فلسطيني الداخل المحتلّ" يواجه سلسلةً من عمليّات حجب المواد نفسها عنه، خصوصًا المتعلقّة بوجوده ونكبته ومقاومته، يبقى الإسرائيلي متفوقًا على صاحب "المواطنة الكولونياليّة" في الاستجابة الأعلى من قِبل القانون الأرشيفي لطلبه نزعَ السريّة عن بعض المواد. وفي ضوء هذا، يتحقّق كذلك منطقٌ متمايزٌ من داخل الهويّة المهيمنة نفسها على صعيد الاستجابة لرفع الحجب، حيث تفرز الأرشيفات المحجوبة باحثين وقارئين من صنف "المعرفة الامتيازيّة" ممّن يتقاطعون تمامًا مع أيديولوجيا الدولة الاستيطانيّة ويخدمون مصالحها.

وفيما تبدو عوائق الوصول أمام الفلسطيني قوّةَ وصولٍ ممتازةً للمجتمع المستوطن، فإنّ آثار المنظومة تتجاوز حجبه عن عمليّة التلقّي الأرشيفيّة نحو حجب روايته وحرمانه من حقّه في السرد والتاريخ، حيث يتحوّل الباحث الإسرائيلي إلى القناة الوحيدة، في أحيانٍ كثيرةٍ، ليس فحسب لنقل المعرفة المتعلّقة بالفلسطيني، إنّما إعادة إنتاجها وتأطيرها وفقًا لرؤاه والأيديولوجيا التي ينطلق منها. من جهةٍ أخرى، نخلُص أيضًا من هذا الفصل إلى أنّ السريّة الأرشيفيّة في الحالة الاستيطانيّة الصهيونيّة ليست عمليّةً

منتجةً لصيانة شرعية الدولة نفسها فحسب، إنّما شرعيّة تشكّل وبناء الأمة اليهوديّة على أرض فلسطين، والتي تتمّ عبر تغييب منظومة النكبة التي تحقّق التقاطع بين قصتَيْ الطرد والإحلال، ما يُنتج هامشًا واسعًا من الحريّة في إعادة تشكيل تاريخ "الدولة" وصياغة أساطيرها القوميّة وادعاءاتها الأخلاقيّة بالمجمل. لكن في الوقت نفسه، تعبّر السريّة حينما ندركها بغية استعادة المحجوب أو توقّعه عن الوجه المزدوج للأرشيفات. فبينما تطمح الأخيرة من وراء سياسة الإخفاء إلى احتكار الحقيقة التاريخيّة وتحييد كل ما يهدّد سلامة السرد التأسيسي لـ"الدولة"، إلّا أنّ السير باتجاه السلطة الأرشيفيّة نفسها وحاجاتها يجعلنا نتنبّأ بطبيعة الأسرار المحجوبة والمحو الذي مارسته الأرشيفات، وصولًا إلى المحو المادي للفلسطيني الذي مُورس واقعيًّا، ما يشي بعجز السلطة الأرشيفيّة عن الضبط التام لعمليّة الإخفاء، حيث يمكن للأرشيفات وفقًا لقراءةٍ مختلفةٍ أن تُظهر ما أرادت السلطة حجبه، وهنا تكمُن قوّة الأرشيفات في الانفتاح على سرديّاتٍ مختلفةٍ، بل ومتناقضةٍ أحيانًا.

الفصل الأخير: خلاصاتٌ وتأمّلاتٌ ختاميّة

أوّلًا، الخلاصات الختاميّة

نخلُص من هذه الدراسة إلى ضرورة تجاوز التعاطي مع الأرشيفات الإسرائيليّة، بمختلف أنواعها، كمصادر لكشف المعرفة ومستودعٍ حافظٍ لها، إنّما كمواقع منتجةٍ للمعرفة. المنطق الأول يرى الأرشيفات بعينٍ من الجمود إزاء السرد الكامن في الوثائق، ويجعل ماضي الدولة ذا وجهٍ واحدٍ غير قابلٍ للاستئناف عليه. أمّا الثاني فينظر إلى الأرشيفات الإسرائيليّة كعمليّةٍ تتفاعل في جريانها شبكةٌ من الفاعلين السياسيين والاجتماعيين، بل وترسم مسارَها حاجاتُ السلطة والظروف المنطلقة منها. وكونها عمليّةً لا تهدأ من بناء المعرفة والقوّة، فإنّ هذا يعني حملها إمكانياتٍ كبيرةً من الاستجابة لعمليّةٍ مغايرةٍ من إعادة بنائها واشتقاق سرديّاتٍ جديدةٍ منها تبعًا لحاجاتٍ وأهدافٍ جديدةٍ كذلك.

بالتالي، تعاملتْ الدراسة مع عمليّة إنتاج هذه الأرشيفات كمصفوفةٍ مستمرةٍ من الممارسات العنيفة للسلطة الأرشيفيّة والمرتبطين بها إزاء الجماعة الفلسطينية وروايتها. تتمّ هذه الممارسات على مبدأ أنّ الأرشيفات هذه استعماريّةٌ استيطانيّةٌ، متحولةٌ انتقاليّةٌ في ذاتها وأصلها، وقائمةٌ بمقتضى الفصل التامّ بين قصّة صعود "الدولة" وقصّة الفصل العنيف للأصلي الفلسطيني عن أرضه، بما يضمن للدولة الاستيطانيّة وجهًا نقيًّا يؤسّس لخيال أمّة يهوديّةٍ مستقلّةٍ، صالحةٍ وأصليّةٍ بالطبع. هكذا، يحضُر أثر القوى العنيفة في مختلف مراحل العمليّة الأرشيفيّة، والتي تتضمّن ممارسات ما قبل عمليّة التلقّي. حيث تحتكم إلى سياسةٍ انتقائيّةٍ في الجمع وتقرير الحفظ والحجب أو إزالتها تمامًا من العالم الأرشيفي، وبالتالي يتعذّر في بعض الحالات التنبّؤ بالطبيعة الدقيقة لهذه الممارسات وآثارها العنيفة على الفلسطينيين. بالمقابل، حاولنا في هذه الدراسة تتبّع قوتَيْن عنيفتَيْن أساسيّتَين في إنتاج هذه الأرشيفات، بما تيسّر لنا من مواد أتاحَ لنا وجهها التحوّلي قراءتَها باتجاهٍ مغايرٍ وكتابة العنف من جديد. تمثّلتْ هاتان القوّتان في النهب وما أنتجه من وِجْهاتٍ مختلفةٍ للمواد الفلسطينيّة، وكذلك قوّة عدم الوصول وما تنطوي عليه من تأمين سرديّة الدولة الاستيطانيّة. يجمع بين هاتين القوتين مسعى حجب النكبة الفلسطينيّة وتحصين شرعيّة "إسرائيل" وملكيّاتها.

خلُصتْ الدراسة إلى أنّه كلّما توسّع مدى اقتفائنا لتجليّات هذه القوى، تعاظمتْ قدرتنا على إدراكها كعمليّةٍ حيويّةٍ من تشكيل الدولة والمعرفة المنبثقة عنها. فبينما تسعى الدولة من ورائها إلى فرض مجموعةٍ من الأطر السياسيّة والفكريّة والقانونيّة التي

تفسّر وجودها وتشرعنه على وقع تحييد العنف التأسيسيّ أو تطبيعه، إلّا أنّ استعادتها من نهبٍ وحجبٍ وتحوّلٍ سرديٍّ تمكّننا من إنتاج سيرةٍ إثنوغرافيّةٍ لهذه الدولة الاستيطانيّة، بتعبير "آن لورا ستولر". تُسجِّل السيرة هذه المرّة، عبْر المواءمة بين مختلف الممارسات الأرشيفيّة العنيفة، العمليّةَ الفعليّة التي شكّلت الدولة والفلسطيني كذلك، بما يشمل تفكيك أساطيرها القوميّة وهواجسها من حيث طبيعة وجودها أو صورتها الأخلاقيّة. بالتالي، يخلق اقتفاء أشكال المحو والحجب الأرشيفي سجلًّا هائلًا من استخلاص أوجه العنف والمحو الماديّ إزاء الفلسطيني. ومن جهةٍ أخرى، يخلق سجلًا ذاكرتيًّا للفلسطيني يُستعاد من خلاله إرثه الثقافي وتجليات وجوده على أرضه وكذلك نكبته التي سعت السلطة الأرشيفيّة إلى تغييبها. يشير كلّ هذا إلى أنّ القوى العنيفة التي تحتكم إليها السلطة الأرشيفية الإسرائيليّة في بناء أرشيفاتها وسرديّتها الوطنيّة لا يمكن أن تكون فاعليّتها أزليّةً نهائيّةً، بل يمكن استكشافها واعتراضها وقراءتها على نحوٍ مضادٍ يُنتج ما سعت الدولة إلى التنصّل منه أو حجبه من داخل الأرشيفات نفسها.

كما انتيهنا من خلال هذه الدراسة إلى أنّ سلب الأرشيفات الفلسطينيّة لم يكن يومًا حدثًا ماضيًا منفردًا، إنّما يُنظر إليه كعمليّةٍ مستمرةٍ تؤدّي دورًا أساسًا في طريقة تشكيل الأرشيفات الإسرائيليّة واستئصال ما يُعتبر تهديدًا للقصّة المُنتجة عبرها. إذ أتاح لنا مفهوم "الإبادة الأرشيفيّة" عدمَ حصر الإبادة في منطقها التقليديّ المُحال إلى التطهير الماديّ للأرشيفات، إنّما اتّسعت دلالته نحو الانسلاخ عن الوظائف الأصليّة للأرشيفات ضمن الأبعاد المختلفة التي تحملها، وفرض وظائف جديدةٍ عليها تجعلها تُستدخل قسرًا ضمن بنية الأرشيفات القامعة وإنتاجها تاريخًا محدّدًا، وذلك عبْر تجييرها لخدمة الرواية الصهيونيّة بما يشمل تدخّلًا فتّاكًا من قِبل السلطة الأرشيفيّة في إحداث استئنافٍ على عناصر الوثيقة أو الصورة المسلوبة عبر أدواتٍ مختلفةٍ؛ من مثل نزع الملكية، التصنيف، والوصف، وغيرها. كما يمكن أن يكون مصير بعض المواد المنهوبة إزالتها تمامًا من الوجود وتهديم الذاكرة الفلسطينية التي تحويها، أو إخضاعها لقانون الأرشيف وتعريضها للإخفاء القسري عن أعين الفلسطينيين. وبينما اعتُبرت المواد التي تتبع جهةً عسكريّةً غنائم حربيّةً مستحقّةً للطرف المنتصر، جاء سلب المكتبات والأرشيفات الفلسطينيّة الأخرى عام النكبة تحت مظلّة ادّعاءات الحماية والصيانة من خرابها المتوقّع، وبالاستناد إلى قانون "ملكيّات الغائبين"، حيث هدِفتْ الدولة من وراء ذلك إلى حيازة ملكيّات الفلسطينيين الثقافيّة بذريعة غيابهم للتأسيس لملكيّتها ومجتمعها الاستيطانيّ، كما أدرجت ادعاء الصيانة ضمن المنظومة الأخلاقيّة لتخييلها وشرعنة وجودها، إضافةً إلى مسعاها في تحييد كلّ ما يهدّد روايتها ويشوّش الانسجام مع السرديّة الاستيطانيّة.

بذلك، تحمل قوّة النهب وجهًا تحوليًا انتقاليًا، حيث تتحوّل عبرها الملكيّة الفلسطينيّة إلى أخرى إسرائيليّة، والسرد الفلسطيني الناشئ عنها إلى آخر صهيوني، وسلطة المعرفة من باحثين ومؤرخين فلسطينيين إلى أخرى جديدةٍ مرتبطةٍ بالجماعة المهيمنة عبر فرض اللغة العبريّة على تسريدها الوصفي وحواجز وصولٍ أخرى. وكونها كذلك، فإنّ تحديد بعض مواقع المواد المنهوبة أو قراءة بعض الوثائق الأرشيفيّة التي حوّلت عمليّة السلب إلى تشريف حفظٍ، بميلٍ معارضٍ لسلطتها، يمكّننا من فهم حاجات الدولة إلى النهب وعلاقتها المضطربة بالأرض، بجانب تفكيك طبيعة ملكيّاتها وعنف السلب الذي مارسته حِيال الفلسطيني. كما نتمّكن من خلال ذلك من الإنصات إلى همسات الفلسطيني داخل تلك المواد، وإعادة بناء إرثه وربطه بهويات أصحابه بعدما قطعت الدولة الصلة بينهما، بجانب إعادة تخيّل وظيفة تلك المواد في سياق المنشأ الأصلي خاصّته، خصوصًا في ظلّ تعذّر استردادها من ناهبيها في الفترة الراهنة.

أمّا على صعيد قوّة عدم الوصول، فقد انتهتْ الدراسة إلى أنّ الأرشيفات الإسرائيلية وسلطتها تقصيان الفلسطيني في معظم الحالات من البوّابة الخارجيّة لها، حيث تخضعه لمصفوفةٍ من الحواجز أهمّها الجغرافيا واللغة، والتي تجعل من المتعذّر عليه الولوج إلى عالمها. يعود هذا بالأساس إلى استثنائه في عمليّة بناء الأرشيفات من معادلة البنية الجماهيريّة المرغوب بها. تُعتبر هذه القوّة كذلك ذات وجهٍ تحوّليٍّ انتقاليٍّ، حيث لطالما شكّلت هذه العوائق بالمقابل قوّة وصول ممتازة إلى الأرشيفات لدى الجماعة المهيمنة وباحثيها، منحتهم امتياز إنتاج المعرفة حول الفلسطيني وتاريخه، وكرّست ثنائيّة الهيمنة والتبعيّة بخصوصها. فحتى في حال نجح عددٌ محدودٌ من الفلسطينيين في الدخول إلى العالم الأرشيفي الإسرائيلي، بعد اجتياز حواجز الجغرافيا واللغة، فإنهم سيطصدمون بحواجز أخرى من الحجب والإخفاء مقرّة وفقًا لقانون الأرشيف ومسوّغاته الفضفاضة. حيث تكون قدرة الهويّة المائلة مع هوية الأرشيفات (أقصد اليهوديّة) على كسر مثل هذه الحواجز والاستئناف على قرارات الحجب أكبر من قدرة الفلسطينيين على ذلك، حتى وإنْ كانت المواد تتبع منشأهم أصلًا.

من ناحيةٍ أخرى، تخلُص هذه الدراسة إلى أنّ قوّة الإخفاء الأرشيفيّة، عبر قانون الأرشيف تحديدًا، ذات طابعٍ مُنتجٍ للغاية، حيث تعمل على حجب أنطولوجيا النكبة والامتداد إلى ذاكرة الضحايا الفلسطينيين، بتقويضها أو حرمانها من مواقع المعرفة المُتنازَع عليها في سبيل بناء مشاريعها السياسيّة والنضاليّة على صعيد التحدّي الكامل للرواية الصهيونيّة. وهو ما يعني بالمقابل توفير المساحة الكافية من القدرة على إعادة تشكيل التاريخ الصهيوني وكتابته، بحيث تتمّ حماية وجه "الدولة" الأخلاقيّ والتستّر على قادتها وتوجيه الوعي العام، بل والاحتكام إلى نسخةٍ أيديولوجيّةٍ محدّدةٍ من التاريخ الصهيونيّ الذي يشهد صراعًا داخليًّا على

إنتاج حركته. كما يعمل الحجب عن العامة على إنشاء حقائقَ تاريخيّةٍ تنتج بدورها حقائقَ قانونيّةً تُدين الأفراد بدلًا من المجموع في المجازر تحديدًا، وتُطبّع بالتالي عنف النكبة، وتقطع على الفلسطيني أيَّ سبيلٍ إلى التعويض أو العودة. يعني هذا أنّ قوّة الإخفاء الأرشيفيّة تساهم في ترسيم مستقبل الفلسطينيّ ومصيره، ولا تتّجه إلى تغيير طبيعة الماضي فحسب، خصوصًا إنْ ارتبطتْ بـ"معرفةٍ امتيازيّةٍ" لأفرادٍ متقاطعين تمامًا مع أيديولوجيا الدولة. لكن بالمقابل، يمكننا القول إنّ السير باتجاه توّترات السلطة الأرشيفيّة وهواجسها يمكّننا من استعادة المحجوب أو تخيّل بعضٍ من بناءاته، فنكون بذلك أمام سجلٍّ عنيفٍ للدولة يتعارض مع غايات السريّة الأرشيفيّة.

إجمالًا، انتهتْ الدراسة إلى أنّ الأرشيفات الإسرائيليّة لا تحتكم لسياسةٍ موحّدةٍ متجانسةٍ إزاء الفلسطيني، بل إنّها تمارس سياسة مزدوجة من الدمج والإقصاء باتجاهه، لكن ما يجمعهما إقصاء الرواية الفلسطينية. صحيحٌ أنها كثيرًا ما تُقصي وجوده وعنف الطرد الذي مُورس عليه، وتبدلهما بمظاهر وتجليات صعود الدولة وبناء "اليهودي الجديد"، حيث تُحدث كسرًا تامًا بين مصيرَيْ الفلسطيني والصهيوني، فتحوّل النكبة إلى حرب استقلالٍ، والطرد إلى فرارٍ، والنهب إلى توزيع ملكيّةٍ، لكنّها في حالاتٍ كثيرةٍ تستوعبه داخل حيّزاتها وتدمجه شريطة تغيير سرده وموقعيّته من الصراع. إذ يتحوّل فيها إلى محض عابرٍ لا تربطة علاقة مستقرة بالأرض، أو تُظهر تهجيرهم على أنّه فرارٌ، وحقولهم وملكياتهم المُغيّبين عنها قسرًا إلى موارد مهجورةٍ. كما تدمجه أحيانًا باعتباره عنصرًا مختلفًا ثقافيًّا يحمل رموزًا مجرّدةً من أيّ استحقاقٍ سياسيٍّ وقانونيٍّ، أو تراه مجرّد موضوعٍ وحقلٍ معرفيٍّ يجب الإحاطة به وتفكيكه. ومع ذلك، تطرح هذه الأشكال من الدمج الإقصائيّ مجالًا كبيرًا من الحفر داخل هذه المواد وإنتاج سرديّاتٍ معارضةٍ لسرد السلطة، حيث باستدعاء النكبة نتمكّن من تحويل الفرار إلى طردٍ والملكيّات المهجورة إلى سجلٍّ لإرثنا المنهوب وعلاماتٍ متتاليةٍ على وجودنا التاريخي، وهكذا..

أخيرًا، يمكن القول إنّ هذه الأرشيفات مواقع حيّة تأويليّة تتأثّر بأي سياق سياسي جديد، أو بظهور فاعل جديد تجاهها أو بتغيّر منطلقاته ورؤاه الخطابيّة. حيث تعمل هذه المتغيّرات على إعادة بنائها وقراءاتها من جديدٍ، أو ربما تدميرها أو مصادرتها أو إخفائها. وهو ما ينطبق أولًا على الأرشيفات الفلسطينية المنهوبة، حيث عكَسَ تغيّر شروط القوّة في سياق الصراع القومي عام النكبة نفسَه على ذاكرة الفلسطيني وأرشيفاته في ضرورة نهبها وإدارتها بما يتلاءم مع تكريس سرديّة الدولة "قيد التشكّل". ثانيًا، تنسحب هذه المسألة على الأرشيفات التي أنتجها الانتداب البريطاني في فلسطين، حيث فرَضَ انسحابه من البلاد تحديدَ قيمة المواد والمخاطر المستقبليّة الناشئة عنها، وبالتالي تقرير مصائرها بين تدميرٍ وإغراقٍ أو حجبٍ وترحيلٍ إلى بريطانيا. ثالثًا،

يمكن دفعها إلى أرشيفات منظمة التحرير الفلسطينيّة، تحديدًا مكتبة مركز الأبحاث وأرشيفاته؛ إذ إنّ اندفاع المنظّمة إلى أيديولوجيا سياسيّةٍ جديدةٍ مخالفةٍ للأيديولوجيا التي فسّرت نشوءها، انعكسَ بصورةٍ مباشرةٍ على الأرشيفات التي كانت قد أنشأتها في زمانيّة الكفاح المسلّح. أوجدتْ حاجات وتطلّعات المنظمة الجديدة مسافةً متنافرةً بينها وبين تلك الأرشيفات، تُرجمتْ إلى تركها في الجزائر وإهمال استرجاعها منذ أكثر منذ ثلاثين عامًا. يمكن القول إنّ ما يجمع بين هذه الحالات يكمُنُ في أنّ عنف السلطة الذي خضعتْ له أو عنف بعضها في السرد الناتج عنها، يُعتبر من ناحيةٍ سيرةً مهمةً على صعيد كتابة التحوّلات التي انتابتْ المنظمة والانتداب وكلًا من الفلسطيني والصهيوني إجمالًا، حيث تعبّر هذه الممارسات العنيفة عن عمليّة تشكيل كلّ طرفٍ منهم و"الآخر" الذي ينافسه. ومن ناحيةٍ أخرى، على الرغم من أنّ بعض آثارها العنيفة يتعذّر تتبّعها وتشكّل خسارةً نهائيّةً للفلسطيني وحرمانًا أبديًا من الوصول إلى أرشيفاتٍ تحتكّ بحياته وتاريخه، إلّا أنّ أخرى كثيرةً نستطيع استدعاءها وإعادة بنائها بما يخدم الرواية الفلسطينيّة ويدحض نظيرتها الصهيونيّة.

ثانيًا، تأمّلاتٌ ختاميّةٌ: بين بناء أرشيفٍ فلسطينيٍّ مضادٍ و"حمّى الأرشفة"

انطلاقًا من أنّ الأرشيفات عمليّةٌ من المتعذّر ضبط بناء الحقائق التاريخيّة ومحوها من خلالها، كونها تتيح مداولاتٍ دلاليّةً مختلفةً بإمكانها الظهور بتغيير شروط القوّة التي تتحدّد تبعًا لموقعيّة الفاعل السياسي وبُناه الأيديولوجيّة في مسألة إنتاج الأرشيف أو استخدامها، فيمكننا الادّعاء أنّ الأرشيفات الإسرائيليّة، بمختلف أنماطها وبحسب السقف المُتاح لنا، تنطوي على ما يمكن أنّ يُحدث استئنافًا تامًا من داخل حيّزها على السرديّة العامة التي تحاول تصديرها. ذلك أنّ هذه الأرشيفات تمتلك قابليّةً كبيرةً للميل باتجاه أيّ قوّةٍ جديدةٍ تعيد بناءها وقراءتها، كونها تحمل في داخلها بذورًا لقوىً تأويليّةٍ متعدّدةٍ، قد تكون متناقضةٌ في ما بينها، وهو ما يعني تميّز الأرشيفات بعدم خضوعها يومًا لقوّةٍ معينةٍ بشكلٍ تأبيديٍّ. يقودنا هذا الفهم إلى المحاججة بأنّ عمليّة بناء أرشيفٍ فلسطينيٍّ مضادٍ من داخل الحيّزات الأرشيفيّة الإسرائيليّة، تتطلّب أولًا كسرًا للفصل بين قصة صعود الدولة وقصة نزع الفلسطينيين عن أراضيهم، والذي يقوم بمقتضاه عمل الأرشيفات الاستيطانيّة. ذلك أنّ كسر الفصل الذي يفرز تشابكًا وثيقًا بين المسألتين؛ أيّ قيمتي الطرد والإحلال، يستعيد ضمنيًّا النكبة الفلسطينيّة وجميع الآليات والبنى العنيفة الناشئة عنها، كمنظورٍ وإطارٍ عامٍ لإعادة تفسير الأرشيفات الاستعماريّة وقراءتها. ولا تتمّ هذه العمليّة دون أن يموضع الفلسطيني نفسه

ضمن الفاعليّة الأرشيفيّة والوكالة السرديّة اللتين تفرضان معاييره وأيديولوجيّته السياسيّة لإعادة تشكيل الأرشيفات، نابذًا موقعيّته كمفعولٍ به.

بعبارةٍ أكثر وضوحًا، حينما يتحلّل ذاك الانفصال وتُرى النكبة كـ"كارثةٍ من صنع النظام" تمّ من خلالها بناءُ "الدولة"؛ بمعنى اعتبارها في الأرشيفات حقلًا تحليليًّا مُشتركًا يجمع صنيع الصهيوني بمصير الفلسطيني، فإنّ كلّ الموقعيّات الجديدة التي صِيغت لهما، والقائمة بشكلٍ أساسيٍّ على تركيب "الأصلنة" للصهيونيّ التي تنتج عنها، من جهةٍ، سرديّة "العودة إلى الأرض والتاريخ"، ومن جهةٍ أخرى تنتج عنها موضعة الفلسطيني ضمن إطاراتٍ تعتبره جسمًا غريبًا خارجًا على قانون "الأمّة اليهوديّة"، وكلّ ما حلّ به لا يعدو شأنًا ذاتيًّا لا يحيل إلى عنفٍ ممارَسٍ ضدّه، جميعها تُفكّك تلقائيًّا وتُكسر سرديّات تطبيع العنف تمامًا. تحقّق هذه العمليّة جريانَ الرواية الفلسطينيّة؛ إذ تتمّ من خلالها، مثلًا، إعادة بناء الوثائق والصور الأرشيفيّة بتحويل "الفرار" و"العبور" اللذين يصوغان طبيعة وجود الفلسطيني فيها إلى تشريدٍ ومنفىً يستبطنان أصلنةً للفلسطيني وموقعيّته كضحيّةٍ ومقاومٍ للصهيونيّ الذي يعاد بناؤه ضمنيًّا كغازٍ، مستوطنٍ، مجرمٍ.

يقودنا هذا المنطق، أيضًا، إلى إمكانية إنتاج أرشيفٍ مضادٍّ بثيماتٍ متعدّدةٍ. فمثلًا، نضمّنه ما يمكن أن نسمّيها "أرشيفات العودة"، والمشتقّة من شخصيّة "المتسلّل" التي جرى تصنيعها في الأرشيفات على قاعدة الحاجة إلى إنتاج شخصيّةٍ غير شرعيّةٍ تُستقى من خلالها شرعيّةُ النظام الإسرائيلي الوليد. لا شكّ أنّ الأرشيفات تقدّم الفلسطيني كمادّةٍ معرفيةٍ وتعترف به بكونه كذلك، باعتبارها عملًا متواصلًا من أعمال السيادة الوطنيّة التي تؤدي فيها شخصية المتسلّل دورًا أساسيًا، وهي كانت أحد الأفعال التي جرى من خلالها ممارسة تلك السيادة كمشروعٍ دائمٍ لتقسيم السكان إلى مجموعتين متمايزتين، يكون العنف بينهما هو الذريعة والنتيجة.[282] كانت تلك الشخصية مترجمةً في آلاف الصور في أرشيفات "شاي" (ملفات خدمة المعلومات التابعة للهاجاناه) التي فُكّكت عام 1990 تحت عنوان "صورُ عربٍ".[283] لا يكمُن العنف الأرشيفي، هنا، في التحوّل السرديّ الهائل الذي يصيب تمثّلات الفلسطيني، نافيًا عنه أصلانيّته، ومنحّيًا مركبًا أساسًا مرتبطًا بقيمتي اللجوء وحلم العودة فحسب، بل في الطريقة القمعيّة التي يتمّ فيها التقاط الصور للفلسطيني وحفظها داخل الأرشيف؛ إذ تظهر كمعادلٍ موضوعيٍّ لصور المجرمين التي كانت

---

[282] أريئيلا أزولاي، "توثيق فوتوغرافي: عمليات النهب، والأرشيفات، وشخصية المتسلل،" ترجمة ريم دبيّات، *مجلة الدراسات الفلسطينية* 27، عدد 106 (2016): 139.

[283] رونا سيلع، "على أنقاض الأرشيف الاستعماري،" *انبعاثات* 4، بتسلئيل (2017): http://bit.ly/2SSpjXP (بالعبريّة).

تحتفظ بها سجلات الشرطة في القرن التاسع عشر تحديدًا. وهنا، يظهر فعل التصوير نفسه، كما يقول الباحث "آلان سكولا"، فعلًا قمعيًا وعلامةً اجتماعيّةً على التحكّم والسيطرة (كاتالوج تاريخي)، خصوصًا أنّ هذه الصور التي أمامنا تأخذ شكلًا موحّدًا ومتّسقًا يتيح للبيروقراطية الاستعماريّة وصمًا سهلًا تحت صنافيةٍ بعينها، إلى درجة أنّه يتم تطبيع هذه الفئة ضمن الخطاب العام، وإعادة إنتاجها باستمرارٍ.[284] نلاحظ في هذه الصور منح العائدين كودًا رقميًّا يجرّدهم من هويّتهم، وصكّ كلمة "فكرة" ككودٍ عسكريٍّ لـ"المتسلّل"، وتركيزًا حصريًا على الوجوه، وموقعًا أماميًا للكاميرا ومسافةً محدودةً منها، بالطريقة التي تجعلنا في موقع استعادةٍ تلقائيةٍ لطريقة التصوير التي تتبّعها البيروقراطيات الحديثة حيال من تعتبرهم مجرمين ويشكّلون خطرًا على الدولة، وتخلق بذلك وصمًا سلبيًا لهم يبقى مخلّدًا في الذاكرة العامة.

بذلك، يكون قارئ السجلات أمام خيارين؛ فإما أن ينصاع لـ"الحقيقة" التي أرادت هذه الأرشيفات فرضها على الفلسطيني والقبول بإعادة إنتاج "المتسلّل" وتصنيعه على الدوام وتخليده وفقًا لهذا الشكل، لنصبح بذلك وكلاءَ لعمل الأرشيفات الاستعمارية، أو نعمل على قطع عملية إنتاجه والمساهمة في تحريره بكتابته جزءًا أساسًا من تاريخ المقاومة ومحاولات العودة ضمن بناء أرشيف فلسطيني مضاد، وتمثيله ضمن أفقٍ مستقبليٍّ يأخذ من العودة منطلقًا ونتيجةً مرجوةً في آن. فبينما تنتج "الدولة" ومؤرّخوها تاريخًا طويلًا من صور الاعتداء على "سيادتها"؛ إذ تجعل من الأصليين ممّن اختزلوا إلى أرقامٍ ورموزٍ عسكريّةٍ جسرَ عبورٍ أساسيًّا لتثبيت شرعيّتها عبر تصميم المغيّبين قسرًا كقوّة عداءٍ أولى للحؤول دون عودتهم والإخلال بقوى تشكيل المجتمع الاستيطاني وتأمين الأمكنة بخصوصه، يظهر – مثلًا– الحاج حسين نايف نصر علاء الدين من قرية داليا الكرمل، والذي يحمل رقم 2205، والحاج حسين عبد الله عويش الذي حمل رقم 13010، ودُفن في الفريديس، كهويّةٍ تتشابك مع غيرها ممّن حُمّلوا هذه الأرقام ضمن تاريخ المنفى الفلسطيني الناشئ عن النكبة، وضمن أيضًا تجارب منازعة البقاء والإصرار على العودة.[285] ينتُج عن هذا سجلٌّ حافلٌ بالمنفيين والشاقّين دربَ العودة وممّن قضَوا في سبيل ذلك، ليس فحسب ضمن إعادة تخييل روايةٍ كبرى بديلةٍ، إنّما ضمن إتاحتها مكامنَ كتابة تواريخ جزئيّةٍ محليّةٍ للقرى الفلسطينيّة وناسها، بل حتى إعادة خلق صلّاتٍ اجتماعيّةٍ بين أفراد العائلة الواحدة وإنتاج سجلٍّ عائليٍّ يصل ماضي المقاومة براهن البقاء والصمود.

---

[284] Alan Sekula, “The Body and the Archive,” in The *Contest of Meaning: Critical Histories of Photography*, ed. R.Bolton (Cambridge: MT Press, 1992), 343-389

[285] سيلع، "على أنقاض الأرشيف الاستعماري،" http://bit.ly/2SSpjXP.

صورة (2)، "صور عرب 1949- 1959" (المصدر: أرشيفات الجيش الصهيوني)

لا يعني ما سبق أنّ عملية بناء الأرشفة المضادّة لا تمرّ بمجموعة من الحواجز والعراقيل. إذ إنّ ثمّة أمورًا يصعب إدراكُها عبر منهجية "باتجاه التيار"، وبالتالي تتعذّر إعادةُ تشكيلها من وجهة نظر الأصليّ كفاعلٍ ممارسٍ ضمن منهجية "ضدّ التيار". إذ إنّ هناك كثيرًا من المواد المخفيّة والمغيّبة عنّا لا نمتلك أدنى معرفةٍ حول ماهيتها ومحتواها، خصوصًا تلك التي لا تتوفّر بخصوصها أيّ قراءةٍ مغايرةٍ في الرواية الفلسطينيّة أو تشكّل عصبها؛ الأمر الذي يصعّب التبنؤ بالعناصر الغائبة والمحجوبة في الأرشيفات الإسرائيليّة عن الحيّز العام. ففي الوقت الذي يتعذّر فيه على السلطة الأرشيفيّة نفسها ممارسة الحجب التام لسياسة التغييب التي تنتهجها إزاء كثيرٍ من المواد، فتظهر الأخيرة كأشباحٍ تطاردها لا يمكن النجاة منها، ويُعوَّل على مسألة تجميع المواد الغائبة المُتنبأ بها ليُنتَج من خلالها تاريخٌ عن غياب الأدلة في السجلّات كجزءٍ من السيرة الإثنوغرافيّة للدولة الاستيطانيّة الإسرائيليّة. غير أنّ تشكيل الأرشيف المضادّ، وإنْ كان يشتمل على استحضار الغائب المُتنبأ به كـ"ملفات أشباحٍ"، لا يمكن له أن يكون مكتملًا. ذلك إنّ كانت ميزة تطبيع العنف في الحيّزات الأرشيفيّة يمكن كسرها وإعادة تشكيل العمليات

العنيفة التي أُخفيت خلفها، إلّا أنّ بعض أوجه العنف المحجوب يبقى من الصعب تخيّل جميع حضوره وتفرّعاته، خصوصًا ذاك المنحصر في "معرفةٍ امتيازيّةٍ" عُليا، تنغلق الأسرار العنيفة على الحدود الضيقة في ما بين أفراد ذلك الامتياز.

بالمقابل، وفي سياق بناء أرشيفاتٍ فلسطينيّةٍ مضادّةٍ أيضًا، أنتج البحّاثة الفلسطينيون منهجيّاتٍ وأدواتٍ بديلةً قادرةً على تحدي الرواية السائدة، وإحضار الغائب الفلسطينيّ الذي حُجبتْ نكبته من الأرشيفات؛ من مثل التاريخ الشفويّ الذي اعتُبر أداةً قويّةً للتحوّلات الاجتماعيّة، وسال بخصوصه حبرٌ كثيرٌ حول طروحاته وانحيازاته وإشكالياته كذلك؛ لا مجال هنا للتطرّق إليها. لاحقًا، اتّجه كثيرون إلى أرشفة الوثائق الفلسطينيّة وتمثّلاتها البصريّة والمرئيّة، فيما أنتجت طفرةً في هذا الاتجاه يمكن أن نسمّيها "حمّى الأرشفة"، التي خلق تصاعدَها غيابُ مؤسسة "الدولة" في تأليف أرشيفٍ وطنيٍّ حقيقيٍّ يبني ذاكرةً جمعيّةً لجموع الفلسطينيين في مختلف حيّزات وجودهم. بل وإنّ انشقاق السلطة السياسيّة عن السرديّة التحرريّة التي طَبَعتْ عمل المنظمة السابقة عليها ساهم في إقصاء وإسكات سجلّاتٍ كثيرةٍ أنشأتها الأخيرة في حقبةٍ مختلفةٍ عن اليوم؛ إذ ألّفت هذه السلطة "أرشيفًا وطنيًّا فلسطينيًّا" يحمل شعار "ذاكرة أمّة وذاكرة دولة" ليجعل من محطّة أوسلو سقفًا صفريًّا لتاريخنا.

بناءً على هذه الوقائع، أرى من الضروري الانطلاقَ في بحثٍ مستقبليٍّ يُراكم على هذه الدراسة، يسعى إلى تحليل ظاهرة "حمّى الأرشفة البديلة" في أبعادها السوسيولوجيّة والسيكولوجيّة، شريطةَ تجاوز التعاطي مع هذه الأرشفة البديلة بعينٍ من المعرفة المضادّة فحسب والمحتوى الذي يشتملها، نحو النظر إليها كعمليّة مستمرةٍ من بناء القوّة الخطابيّة التي تستجيب للظروف السياسيّة والاجتماعيّة التي أنتجتْها وشبكة فاعليها بالدرجة الأولى، فيما تعبّر ممارستها، من جمعٍ وفرزٍ وفهرسةٍ ورقمنةٍ، عن حاجات السلطة التي أنشأتها وتطلّعاتها وهواجسها في آنٍ.

وفقًا لهذا المنظور، يمكننا طرح عدّة أسئلةٍ مستقبليّةٍ نسعى إلى الإجابة عنها في دراسةٍ قادمةٍ ترتبط بهذه الدراسة؛ أهمّها: ما الحاجة إلى الأرشفة الفلسطينيّة البديلة؟ هل هاجس الفقدان يطبع العمليّة برمّتها؛ بمعنى أنّ الأرشفة يحرّكها غدٌ يعدّ وجهًا لماضي الفقدان والهزيمة، وبالتالي تصبح الأرشفة البديلة متّجهةً إلى الماضي وليس المستقبل، كما تصبح انعكاسًا للأرشفة الإسرائيليّة ومجرّد ردّ فعلٍ إزاءها؟ وكيف يمكن للخوف أن يبني سرديّةً مُرتبكةً من الأرشيفات تحاول استجماع ما تبقّى من أدلّةٍ على الوجود الفلسطينيّ قبل النكبة تحديدًا، استشرافًا للتلاشي في نقطةٍ مستقبليّةٍ ما؟ ما الرؤية الوطنيّة التي تنطلق منها هذه الأرشيفات؟ هل هناك ما يتجاوز المراكمة والحفظ والتسجيل نحو بناء هويّةٍ مناهضةٍ للاستعمار بشكلٍ فعليٍّ؟ وكيف تعمل هذه الأرشيفات من الداخل؛ ما مواضع الإظهار والحجب؟ وكيف تبني معادلة الوصول والمنفذيّة إليها من قبل المستخدمين؟

وبما أنّني أنظر إلى هذه الأرشيفات البديلة ككياناتٍ تداوليّةٍ تحضر في مسارها جميعُ مجالات النشاط الإنساني، تتأثّر بفاعلين متعددين وسياقاتٍ مختلفةٍ ما بين موقع المنشأ الأصلي للوثيقة/ الصورة/ الفيديو، وبين فضاء المتحف/ المؤسّسة الأرشيفيّة، فإنني أسعى أيضًا، مستقبلًا، إلى مساءلة جميع مجالات النشاط الإنسانيّ التي تتوسّط الموقعين، من جمعٍ ونقلٍ وإيداعٍ وغيرها، لنكوّن "تاريخًا للوثيقة" أو السجلّ يتعدّى مرحلة تلقّيه وتجهيزه للاستخدام، نحو البحث في عمليّة إنشائه وخيارات الحجب والاستئصال لوثائق أخرى، على نحوٍ تصبح فيه السلطة وأصحاب الوثائق والمؤرشفون والمؤرخون جزءًا أساسًا من بنية الوثيقة التي تحمل بدورها سِيرهم الاجتماعية والسياسيّة كذلك. ستتمّ هذه الدراسة من خلال البحث في ثلاث مشاريع: مشروع الأرشفة الرقميّ في المتحف الفلسطيني، مبادرة خزائن، وأخيرًا مشروع أرشيف التاريخ الشفوي في الجامعة الأمريكيّة في بيروت الذي تمّ إطلاقه مؤخّرًا. الأول مُنشغلٌ في كتابة التاريخ الاجتماعي ما قبل النكبة حتى يومنا هذا، والثاني يؤرشف مواد الأفميرا اليوميّة، والثالث يعيد بناء خارطة التهجير والخسارة عشيّة النكبة. وبما أنّني أؤمن بأنّ فعل الأرشفة يتجاوز المواد النصيّة والبصريّة نحو الحيّزات المكانيّة، فإنّني أرى من الضروري البحثَ في عمل مركز "رواق" ومساءلة دوافع ترميم المساحات القديمة وهدم أخرى، كسيرورةٍ مكملةٍ لإنتاج أرشفة المكان، وحدود تحديها السلطة الصهيونيّة في إعادة تشكيل الأمكنة. هكذا، أرى أنّ أيّ دراسةٍ أكاديميّةٍ لا يمكن الفروغ منها، وإن انتهت كلماتها وطُويت صفحاتها؛ إذ تظلّ في استمرارٍ مُنتجةً لأسئلةٍ بحثيّةٍ جديدةٍ تتلقّفها دراساتٌ مستقبليّةٌ وتظلّ كلّ واحدةٍ فيها تُلهم الأخرى!

قائمة المراجع:

المراجع العربية (الكتب والمقالات الأكاديمية)

أزولاي، أريئيلا. "توثيق فوتوغرافي: عمليات النهب، والأرشيفات، وشخصية المتسلل." ترجمة ريم دبيّات، *مجلة الدراسات الفلسطينية* 27، عدد 106 (2016): 139– 159.

إسمير، سامرة. "العودة والمواطنة: بين أرشيفات الذاكرة والقانون". في: *أوراق عائلية: دراسات في التاريخ الاجتماعي المعاصر لفلسطين*. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2011.

بشارة، عزمي. *طروحات عن النهضة المعاقة*. رام الله: المؤسسة الفلسطيينة لدراسة الديمقراطية (مواطن)، 2003.

التميمي، عز الدين. "ملاحظات حول أدب الاعتراف الإسرائيلي". *مجلة قضايا إسرائيليّة*، عدد 65 (2017): 98– 102.

حبّاس، وليد. "مفهوم الاستعمار الاستيطاني: نحو إطارٍ نظريٍّ جديدٍ". *مجلة قضايا إسرائيليّة*، عدد 66 (2017): 114– 127.

الحوت، بيان. "عن وطنٍ لن يصبح ذكرياتٍ: بيتي في القدس". *حوليات القدس*، عدد 9 (2010): ص 39– 42.

دوماني، بشارة. "أرشفة فلسطين والفلسطينيين: إرث إحسان النمر،" في: *أوراق عائلية: دراسات في التاريخ الاجتماعي المعاصر لفلسطين*. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية،2011.

ريكور، بول. *الذاكرة، التاريخ، النسيان*، ترجمة جورج زيناتي. بيروت: دار الكتاب الجديد، 2009.

سيلع، رونا. "استشكاف الأراضي الفلسطينيّة 1940– 1948: ملفات القرى والصور الجويّة والاستطلاعات الخاصة بالهاغاناه". *مجلة الدراسات الفلسطينيّة* 25، عدد 98 (ربيع 2014): 118– 133.

_____. *لمعاينة الجمهور: حكاية صور فلسطينيّة معتقلة في الأرشيفات العسكريّة*، ترجمة علاء حليحلز رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيليّة مدار، 2018.

الشاكري، أمينة. *تاريخٌ بلا وثائق: الأرشيفات المُتنازع عليها لتقويض الكولونياليّة*، ترجمة صفاء زرقان. بيروت: مركز نماء للدراسات والبحوث، 2019.

شبيب، سميح. "المصير المأساوي لمركز الأبحاث الفلسطيني". في: *أنيس صايغ والمؤسسة الفلسطينية: السياسات، الممارسات، الإنتاج*، تحرير سميح شبيب وبيان نويهض الحوت. رام الله: مواطن، 2010.

_____. *الذاكرة الضائعة: قصّة المصير المأساوي لمركز الأبحاث الفلسطيني*. رام الله: مواطن، 2005.

شفيط، آري. "مقابلة خاصة مع المؤرخ الإسرائيليّ بني موريس بشأن أحداث 1948". ترجمة خالد عايد، *مجلة الدراسات الفلسطينيّة* 15، عدد 58 (2004): 137– 146.

شفيق، منير. "معركة الكرامة". مجلة *شؤون فلسطينية*، عدد 19 (1973): 103– 110.

عبد الجواد، صالح . "لماذا لا نستطيع كتابة تاريخنا المُعاصر دون استخدام التاريخ الشفويّ؟". *مجلّة الدراسات الفلسطينيّة* 16، عدد 64 (2005): 42– 68.

عميت، غيش. *بطاقة ملكية: تاريخٌ من النهب والصون والاستيلاء في المكتبة الوطنية الإسرائيلية*، ترجمة علاء حليحل. رام الله وعمان: مركز مدار والأهلية، 2016.

غانم، هنيدة. "المحو والإنشاء في المشروع الاستعماريّ الصهيونيّ". *مجلة الدراسات الفلسطينيّة* 24، عدد 96 (2013): 118– 139.

فرو، قيس. *دروز في زمن الغفلة: من المحراث الفلسطيني إلى البندقيّة الإسرائيليّة*. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، 2019.

فيشباخ، مايكل. *سجلّات السلب: أملاك اللاجئين الفلسطينيين والصراع العربي– الإسرائيليّ: دراسة في الأرشيفات الرسميّة والمراجع الدوليّة*، ترجمة سميح حمودة. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، 2013.

كبها، مصطفى. "المواد والوثائق المتعلقة بالفلسطينيين في الأرشيفات الإسرائيلية". في: *أوراق عائلية: دراسات في التاريخ الاجتماعي المعاصر لفلسطين*، 71– 76. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2011.

منيولو، والتر. "العصيان المعرفيّ، التفكير المستقلّ والحرية الدي–كولونياليّة"، ترجمة فتحي المسكيني. *مجلة ألباب* 8 (2016): 1– 34.

نوث، ربيكا. *إبادة المكتبات: تدمير المكتبات برعاية الأنظمة السياسيّة في القرن العشرين*. ترجمة عاطف سيد عثمان. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2018.

يزبك، محمود. "الملف الفلسطينيّ في الأرشيفات الإسرائيليّة". *حوليات القدس*، عدد 12 (2011): 86– 90.

المراجع الإنجليزية (الكتب والمقالات الأكاديميّة)

Abdel Jawad, Saleh. "Colonial Anthropology: The Haganah Village Intelligence Archives." *Jerusalem Quarterly* 68 (2016): 21- 34.

Adams-Campbell, Malissa, Ashely Glassburn Falzetti and Courtney Rivard. "Introduction: Indeginty and the work of Settler Archived." *Settler Colonial Studies* 5, no. 2 (2015): 109-116.

Alawadhi, Hend. "On What Was, What Remains: Palestine Cinema and the Film Archive." *The IAFOR Journal of Media, Communication and Film* 1, no. 1 (2013): 17- 26.

Amit, Gish. "Ownerless Object? The Story of the Book Palestinians Left Behind in 1948." J*erusalem Quarterly* 33 (2007): 7-20.

Auer, Leopold. "Displaced Archives in the Wake of wars." In *Displaced Archives*, edited by James Lowry, 114- 129. New York: Routledge, 2017.

Ayalon, Ami. *Reading Palestine: Printing and Literacy 1900- 1948.* Texas: University of Texas Press, 2004.

Azoulay, Ariella. "Archive." *Political Concepts*, Issue 1 (2012): http://bit.ly/2QP7PsD

_____. *From Palestine to Israel: A Photographic Record of Destruction and State Formation 1947- 1950*, trans. Charles S. Kamen. London: Pluto Press, 2011.

Banton, Mandy. "Displaced Archives in the National Archives of the United Kingdom." In *Displaced Archives,* edited by James Lowry, 41- 59. London and New York: Routledge, 2017.

Bastian, Jeanette. "Reading Colonial Archives through an Archival Lens: The Provenance of Place, Space and Creation." *Archival Science* 6 (2006): 267- 284

_____. “Whispers in the Archives: The Voices of the Colonized in the Records of the Colonizer.” In *Political Pressure and the Archival Record*, edited by Margaret Procter, Michael Cook and Caroline Williams, 25- 44. Chicago: The Society of American Archivists, 2005.

Bateman, Fiona and Lionel Pilkington. “Introduction.” In *Studies in Settler Colonialism: Politics, Identity and Culture*, edited by Fiona Bateman and Lionel Pilkington, 1-9. New York: Palgrave Macmillan, 2011.

Ben Ze’ev, Efrat. *Remembering Palestine in 1948.* Cambridge: Cambridge University Press, 2011.

Benjamin , Walter. “Critique of Violence.” In *Selected Writings: Volume 1 1913- 1926*, ed. Marcus Ballock and Michael W. Jennigs, 236- 252. USA: Harvard College, 1996.

Brarcato, Annamaria. “The Settler Colonial Paradigm and the Israeli Official Narrative: an Example of Elimination of the Natives.” *Journal of Mediterranean Knowledge* 3, no. 1 (2018): 17- 36.

Brothman, Brien. “Orders of Value: Probing the Theoretical Terms of Archival Practice.” *Archivaria* 32 (1991): 78- 100.

Bundsgraad, Ingee. “The Question of Access: The Right to Social Memory verus the Right to Social Oblivion.” In *Archives, Documentation and Institutions of Social Memory: Essays From the Sawyer Seminar*, edited by Francis X. Blouin and William G. Rosenberg, 114- 120. Ann Arbor: University of Michigan Press, 2009.

Carter, Rodney. “Of Things Said and Unsaid: Power, Archival Silences, and Power in Silence.” *Archivaria* 61 (2006): 215- 233.

Cook, Terry. “From Information to Knowledge: An Intellectual Paradigm of Archives.” *Archivaria* 19 (winter 1984- 85): 28- 49.

Cox, Richard. “Secrecy, Archives and the Archivists: A Review Essay.” *The American Archivists* 72, no. 1 (2009): 214- 231.

Derrida, Jacques. *Archive Fever: Freudian Impression*. Chicago: Chicago University Press, 1995.

Detling, Karen. “Eternal Silence: The Destruction of Cultural Property in Yugoslavia.” *Maryland Journal of International Law and trade* 17, no. 1 (1993): 41- 75.

Foucault, Michel. “The Order of Discourse.” In *Untying the Text: A Post Structural Anthology*, edited by R. Young, 52- 56. Boston: Routledge & Kegan Paul, 1981.

Foucault, Michel. *The Archaeology of Knowledge & the Discourse on Language.* New York: Pantheon Books, 1972.

Fraser, Crystal and Zoe Todd. “Decolonial Sensibilities Indigenous Research and Engaging with Archives in Contemporary Colonial Canada.” In *Decolonizing Archives*, edited by L’nternationale Online with Rado Istok, 32- 39. L’nternationale Online, 2016.

Furas, Yoni .*Teaching and Learning History under the Mandate*. Oxford: Oxford University Press, 2020. (Expected date).

Gertz, Nurith and George Khleifi. *Palestinian Cinema: Landscape, Trauma and Memory*. Edinburgh: Edinburgh University Press, 2008.

Ghaddar, J..“The Spectre in the Archive: Truth, Reconciliation, and Indigenous Archival Memory”. *Archivara* 82 (2016), 3-26.

Griffith, Jane. “Settler Colonial Archive: Some Canadian Contexts.” *Settler Colonial Studies Journal* (Electronic Version) (Retreived March 2010, from http://bit.ly/2Se9bzy).

Habash, Lordes and Raed Bader. “The Palestinian Digital Archive between Anarchy and Anti Method: A Critical View.” In *The Archival Globalization of Palestine: Towards a Chaotic Order*, edited Roger Heacock, 39- 62. Birzeit: The Ibrahim Abu Lughod Institute of International Studies of Birzeit University, 2017.

Hall, Cathrine. Introduction: Thinking the Postcolonial, Thinking the Empire. In *Cultures of Empire: Colonizers in Britain and the Empire in the Nineteenth and Twentieth Centuries: a Reader,* edited by C. Hall, 1-33. Manchester: Manchester University Press, 2000.

Hannoun, Abdelmajid. “Archiving Algeria: Power, Violence and Secrecy.” In *Sources and Methods in Histories of Colonialism: Approaching the Imperial Archive*, eited by Finona Bateman and Lionel Pikington, 76- 80. New York: Routledge, 2017.

Harris, Verne. “Against the Grain: Psychologies and Politics of Secrecy.” *Archival Science* 9 (2009): 133- 142.

_____. “The Archival Sliver: Power, Memory, and Archives in South Africa”. *Archival Science* 2 (2002): 63- 83.

Hochberg, Gil. *In Spite of Partition: Jews, Arabs, and the Limits of Separatists Imagination.* Princeton, Princeton University Press, 2007.

Hooper-Greenhill, Eliean. *Museum and the Shaping of Knowledge.* New York: Routledge, 1992.

Howard, Zein. “Secrecy, Archives and Public Interests.” *The Midwestern Archivists* 2, no 2 (1977): 14- 26.

Israeli, Raphael. *PLO in Lebanon: Selected Documents*. London: Weidenfeld and Nicolson, 1983).

Karabinos, Michael. *The Shadow Continuum: Testing the Records Continuum Model through the Djodja Documenten and the Migrated Archives.* Netherlands: Leiden University, 2015.

Kecskemeti, Charles. "Archives Seizures: The Evaluation of International Law." In *Displaced Archives*, edited by James Lowry, 12- 20. New York: Routledge, 2017.

Kerps, Christian. *Liberating Culture: Cross- Cultural Perspectives on Museums, Curation and Heritage Preservations*. London and New York: Routledge, 2003.

Khalidi, Rashid. *The Iron Cage: The Story of the Palestinian Struggle for Statehood*. Boston: Beacon Press, 2007.

Ladwig, Patrice, Ricardo Roque, Oliver Tappe, Christoph Kohl and Cristiana Bastos. "Fieldwork Between Folders, Fragments, Traces, and the Ruins of Colonial Archive." *Working Papers*, no 141 (2012): 1-27.

Lentin, Ronit. *Co-memory and Melancholia: Israelis Memorialising the Palestinian Nakba*. Manchester: Manchester University Press, 2010.

Lovering, Timothy. "Expatriate Archives Revisited." In *Displaced Archives,* edited by James Lowry, 86- 100. London and New York: Routledge, 2017.

Lowry, James. "Introduction: Displaced Archives." In *Displaced Archives*, edited by James Lowry, 1-11. London and New York: Routledge, 2017.

Marsh, Lauren and Stephen Kinnane. "Ghost Files: The Missing Files of the Department of Indigenous Affairs Archives." *Studies in Western Australian History* 23 (2003): 111- 127.

Masalha, Nur. *The Palestine Nakba: Decolonising History, Narrating the Subaltern, Reclaiming Memory*. London & New York: Zed Books, 2012.

Masemann, Bronwer. "Power, Possession and Post-Modernism: Contemporary Readings of the Colonial Archive." *Faculty of Information Quarterly* 1, no. 1 (2009) (Online Version, Retrieved in 3 October 2018, from http://bit.ly/2B9p14G).

Mbembe, Achille. "The Power of the Archive and the Limits." In *Refiguring the Archive*, eds. Carolyn Hamilton, Verne Harris, Michele Pickover, Graeme Reid, Razia Saleh, and Jane Taylor, 19- 27. Springer Science+ Business Media Dordrecht, 2002.

Mermelstein , Hannah. "Overdue Books: Returning Palestine's Abandoned Property of 1948." *Jerusalem Quarterly* 47 (2011): 46- 64.

O'brein, Jean. *Firsting and Lasting: Writing Indians out of Existence in New England*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 2010.

Powell, Malea. "Dreaming Charles Eastman: Cultural Memory, Autobiography and Geography in Indigenous Rhetorical Histories." In *Beyond the Archive: Research as a lived Process*, edited by Gesa E Kirsch and Liz Rohan, 115- 127. Carbondale: Southern Illinois University Press, 2008.

Refkin, Mark. "Settler States of Feeling: National Belonging and the Erasure of Native American Presence." In *Blackwell companion to American Literary Studies*, edited Caroline Levadner and Robert Lavine, 342- 355. Maldem, Ma: John Wiely & Sons, 2011.

Robinson, shira. *Citizen Strangers: Palestinians and the Birth of Israel's Liberal Settler State*. Stanford: Stanford University Press, 2013.

Sa'di, Ahmad and Lila Abu Lughod. *Nakba Palestine, 1948, and the Claims of Memory*. New York: Columbia University Press, 2007.

Sacco, Joe. *"Footnotes in Gaza."* New York: Metropolitan Books, 2009.

Sakakini, Hala. *Jerusalem and I.* Amman: The Commercial Press, 1987.

Samantha, Winn. "Ethics of Access in Displaced Archives." *Journal of Society of Georgia Archivists* 33, no. 1 (2015): 6-13.

Schwartz, Joan and Joan. Terry Cook. "Archives, Records and Power: The Making of Modern Memory." *Archival Science* 2 (2002): 1-19.

Sekula, Allan. "Reading an Archive: Photography Between Labour and Capital." In *The Photography Reader*, edited by Liz Wells, 443- 452. London and New York: Routledge. 2003.

_____. "The Body and the Archive." In The *Contest of Meaning: Critical Histories of Photography*, edited by R.Bolton, 343-389. Cambridge: MT Press, 1992.

Sela, Rona. "Ali Za'rur and Early Palestine Photo Journalism: The Archive of Occupation and the Return of Palestinian Material of Its Owners." *Jerusalem Quarterly* 74 (2018): 48- 65

_____. "The Genealogy of Colonial Plundered and Erasure- Israel's Control over Palestinian Archives." *Social Semiotics* 28, no. 2 (2018): 201- 229.

_____. "Seized in Beirut: The Plundered Archives of the Palestinian Cinema Institution and Cultural Art Section." *Anthropology of the Middle East* 12, no 1 (2017): 83- 114.

_____. "Rethinking National Archives in Colonial Countries and Zones of Conflict: The Israeli Palestinian Conflict and Israel's National Photography Archives as a Case Study." In *Dissonant Archives: Contemporary Visual Culture and Contested Narratives in the Middle East*, edited by Anthony Downey, 79-91. London and New York: I.B. Tauris & Co. Ltd., 2015.

Shepard, Todd. “Making Sovereignty and Affirming Modernity in the Archives of Post-Decolonisation French and Algeria Republics, 1962- 2015.” In *Displaced Archives,* edited by James Lowry, 21-46. London and New York: Routledge, 2017.

Sleiman, Hana. “The Paper Trial of a Liberation Movement.” *Arab Studies Journal* 29 (2016): 42- 67.

Slyomovics, Susan. *The Object of Memory: Arab and Jew Narrate the Palestinian Village*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1998.

Smith, Andre. “Native Studies at the Horizon of Death: Theorizing Ethnographic Entrapment and Settler Self Reflexivity.” In *Theorizing Native Studies*, edited by Audra Simpson and Andrea Smith, 207- 234. Durham and London: Duke University Press, 2014

Stein, Rebecca. “Dispossession Considered: Israel, Nakba, Things.” *Ethnologie Francaise* 45 (2015): 309- 320.

Stoler, Ann Lura. “Archiving Palestine: The Conceptual Power of Dissensus.” In *The Archival Globalization of Palestine: Towards a Chaotic Order*, edited by Roger Heacock, 19- 38 .Birzeit: The Ibrahim Abu Lughod Institute of International Studies of Birzeit University, 2017.

_____. *Along the Archival Grain: Thinking Through Colonial Ontologies*. Princeton and Oxford: Princeton University Press, 2009.

_____. “Colonial Archives and the Arts of Governance.” *Archival Science,* no 2 (2002): 87- 109.

Troulillot, Micheal- Rolph. *Silencing the Past: Power and the Production of History*. Boston: Beacon Press, 1995.

Veracini, Lorenzo. “Introducing.” *Settler Colonial Studies* 1, no. 1 (2011): 1- 12

_____. “Settler Colonialism and Decolonization.” *Borderland e-Journal* 6, no. 2 (2007): 1-11

W. Andrew Terrill. "The Political Mythology of the Battle of Karameh.” *The Middle East Journal* 55, no. 1 (2001): 91-111.

Walsh, Kevin. *The Representation of the Past: Museums and Heritage in the Post-Modern World*. New York: Routledge, 1992.

Waxman, Sharon. *Loot: Tomb Robbers, Treasures and the Great Museum Debate*. London: Old Street Publishing, 2008.

Whittington, Stephen. “Colonial Archives or Archival Colonialism.” *Advance in Archaeological Practice* 5, no. 3 (2017): 265- 279.

Williams, Brain and William K.Wallach. “Documenting South Africa’s Liberation Movements.” In *Archives, Documentation and Institutions of Social Memory: Essays From the Sawyer Seminar*, edited by Francis X. Blouin and William G. Rosenberg, 321- 331. Ann Arbor: University of Michigan Press, 2009.

Wiss, Tom. “Damage to Palestinian Libraries and Archives during the Spring of 2002.” *Progressive Librarian* 21 (2002): 48- 67.

Wolfe, Patrick. “Race and the Trace of History: for Henry Reynold.” In *Studies in Settler Colonialism: Politics, Identity and Culture*, edited by Fiona Bateman and Lionel Pilkington, 272-296. New York: Palgrave Macmillan, 2011.

Wolf, Patrick. “Settler Colonialism and the Elimination of the Native.” *Journal of Genocide Research* 8, no. 4 (2006): 387- 409.

Yakel, Elizabeth. “Archival Representation.” *Archival Science* 3 (2003): 1-25.

المراجع بالعبريّة

سيلع، رونا. "على أنقاض الأرشيف الاستعماري". ***انبعاثات*** 4، بتسلئيل (2017): http://bit.ly/2SSpjXP (بالعبريّة)

نورا، بيار. "بين الذاكرة والتاريخ: عن مشكلة المكان". عن الفرنسيّة ريفكا سبيفاك، *زمنيم* 54 (صيف 1993): 4–19 (بالعبريّة).

هنغبي، حاييم. "بيت عقل/ بيت السكاكيني". *بلاستيكا* 4 (2002): 114– 121 (بالعبريّة).

صحف ومواقع:

بالعربيّة والعبريّة:

أبو فخر، صقر. "نكبة ذاكرة: بقايا مركز الأبحاث الفلسطيني في الصحراء الجزائريّة". صحيفة العربي الجديد، 28 نوفمبر 2016 (استُرجعت المقالة بتاريخ 3 يونيو 2019، مِن http://bit.ly/31vMKqG).

جولدمو، ليسا. "الدولة تصنّف مجدّدًا مواد أرشيفيّة كانت أفرجت عنها في عقد الثمانينيات". 3 مارس 2016 (استُرجع بتاريخ 10 نوفمبر 2018، مِن http://bit.ly/2MfreBN) (بالعبريّة).

شبيب، سميح. "مركز الأبحاث الفلسطيني، الذاكرة الضائعة"، 13 يونيو 2005، (استرجعت المقالة بتاريخ 5 يونيو 2019، مِن http://bit.ly/2Zur8vs).

عثمان، عروبة. "ما تبقّى من الكرامة". مجلة حبر الإلكترونيّة، 10 نيسان 2018 (استُرجعت المقالة بتاريخ 6 يونيو 2019، مِن http://bit.ly/2t5YVin).

_____. "أوراق عائليّة: نحو إعادة كتابة تاريخ مَن هم تحت". مجلّة حبر الإلكترونيّة، 25 شباط 2018 (اسُترجع بتاريخ 5 سبتمبر 2018، مِن http://bit.ly/2ScOQKW).

_____. "يا ليتني في باب صنعا: موسيقى الشرق في إسرائيل". مجلّة معازف الموسيقيّة الإلكترونيّة، 11 أكتوبر 2017 (استُرجع بتاريخ 6 أغسطس 2018، مِن https://bit.ly/2DI9NWZ).

قناة "أرشيف السينما الفلسطينية" على اليوتيوب، http://bit.ly/37sQooG.

كعوش، أمل. "أسفار الأرشيف الفلسطيني: رحلة البحث عن الوطن والذاكرة". 14 أكتوبر 2016 (استُرجع بتاريخ 8 يونيو 2019، مِن http://bit.ly/37h5OfE).

كيريل، داليا . "كيف ظهر أرشيف علي زعرور بعد أربعين عامًا من اختفائه؟"، ترجمة آيات إغبارية، 10 أغسطس 2017 (استُرجع بتاريخ 3 فبراير 2018، مِن http://bit.ly/2QIOXvC).

"مجزرة رفح 1956 ماذا حدث بالفعل؟"، 25 فبراير 2010 (استُرجع بتاريخ 7 مارس 2019، مِن http://bit.ly/393UGnU) (بالعبريّة).

مكتبة وثائق كفر قاسم، http://bit.ly/2JPLb0E.

مواد قانون الأرشيف ولوائح الوصول، http://bit.ly/2PImWEZ.

موقع أعدّته "عكيفوت" لتسهيل البحث في الكاتالوجات المصنّفة، http://bit.ly/376HvRF.

موقع الأرشيف الوطني الفلسطيني "ذاكرة أمة، ذاكرة دولة"، http://bit.ly/37qej8g.

نفاع، هشام. "إعدامات بلا محاكمةٍ لعربٍ وآخرين عام 48: المعلومات مكشوفةٌ لكنّ التقرير الرسميّ سريٌّ ويُمنع نشره". مركز مدار للدراسات الإسرائيليّة، 19 مارس 2019 (استُرجع بتاريخ 5 أبريل 2019، مِن http://bit.ly/2Z8MqOW).

_____. "الأرشيفات الرسميّة الإسرائيليّة: الأساس هو الإخفاء والاستثناء هو الكشف"، تقارير المشهد الإسرائيلي. مركز مدار للدراسات الإسرائيليّة، يناير 2018 (اسُترجع بتاريخ 22 تموز 2018، مِن http://bit.ly/2SdZcdM).

هآرتس. "نتنياهو يحجب وثائق سريّة من حرب الاستقلال لعشرين عامًا أخرى." 3 أكتوبر 2018 (استُرجع بتاريخ 5 ديسمبر 2018، مِن http://bit.ly/36YIB1C) (بالعبريّة).

يعقوب، أوس. "فيصل حوراني: القصة الكاملة لنهب مركز الأبحاث الفلسطيني في بيروت". مجلة رمان الثقافية، 30 نوفمبر 2017، (استُرجعت المقالة بتاريخ 5 يونيو 2019، مِن http://bit.ly/2qoXpGF).

بالإنجليزيّة

Aderet, Ofer. “Why Are Countless Palestinian Photos and Films Buried in Israeli Archives”. Haaretz, 1 July 2017 (Retrieved in 6 August 2018, from http://bit.ly/35okwAf).

Akefot. ”State of Access to Israel Government Archives”. Sep 2017 (Retierved in 7 August 2018, from http://bit.ly/2S8WK8i).

_____. “Israel State Archives end access to Paper Records; Archive Users Protest the Move”. April 2016 (Retrieved 24 July 2018, from http://bit.ly/2Mfcnaq).

_____. “Point of Access: Barriers for Public Access to Israeli Government Archives”. April 2016 (Retrieved 25 July 2018, from http://bit.ly/2PIN6aT).

Cobain , Ian, Owen Bowcatt and Richard Norton Taylor. “Britain destroyed records of colonial crimes”, The Guardian. 18 April 2012 (Retrieved in 6 August 2018, from http://bit.ly/39m031T).

Hazkani, Shay. “Catastrophic Thinking: Did Ben- Gurion try to rewrite history”. Haaretz, May 2013 (Retrieved 5 April 2019, from http://bit.ly/2ZbhDRu).

Hijazi, Ihsan. “Israel Looted Archives of P.L.O. Officials Says”. New York Times, 1 October 1982 (Retrieved in 7 June 2019, from https://nyti.ms/39Ce0ZY).

Melman, Yossi. “A High Degree of Secrecy”. Haaretz, 18 January 2002 (Retrieved in 17 Febraury 2019, from http://bit.ly/2Qe5kA3).

Morris, Benny. “Israel’s Concealing of Nakba Documets is totalitarian”. Haaretz, 15 July 2019 (Retrieved 17 July 2019, from http://bit.ly/390Z0UT).

Naamneh, Haneen. “Establishing a Legal Counter Archive in Palestine”. 26 May 2016 (Retrieved in 8 September 2018, from http://bit.ly/2Ql5CGv).

Owen, Paul. “National Archives release Colonial Papers”. The Guardian, 18 April 2012 (Retrieved in 6 August 2018, from http://bit.ly/2Qw6y9Q).

Qato, Mezna. “Returns of Archive”, 1 June 2016 (Retrieved in 10 September 2018, from http://bit.ly/2ZdOZPM).

Robinson, Shira. “Of Scholars and Secrets”, 30 May 2016 (Retrieved 4 August 2018, from

Salameh, Mirvat and Abby Massel,. “The Rise of the Israeli Right and the Censorship of History”. The Jeruslem Fund for Education and Community Development (Retrieved in 10 August 2019, from http://bit.ly/35JZMnk).

Shalev, Asaf. “More than 100 Files from the 1800s are still Classified in Israel’s Archive.” 972 Magazine, 15 Febraury 2019 (Retrieved in 6 march 2019, from http://bit.ly/2SaTid8).

Winstanley , Asa. “Newly declassified documents give insights into last days of British Occupation of Palestine”, 25 April 2013 (Retrieved in 16 July 2019, from http://bit.ly/2sfC3Nf).

مواد أوليّة وأرشيفيّة

"أرشيف السينما الفلسطينية" على اليوتيوب، http://bit.ly/37x92vF.

أرشيف السينما الفلسطينية. فيلم "لأنّ الجذور لا تموت". 30 نوفمبر 2016 (استُرجع بتاريخ 10 أغسطس 2018، مِن http://bit.ly/36k0QP7).

أرشيف السينما الفلسطينية. فيلم "ليس لهم وجود". 30 نوفمبر 2016 (استُرجع بتاريخ 10 أغسطس 2018، مِن http://bit.ly/2Fj3ad8).

أرشيف السينما الفلسطينية. فيلم "وطن الأسلاك الشائكة". 30 نوفمبر 2016 (استُرجع بتاريخ 10 أغسطس 2018، مِن http://bit.ly/2sMfYX0).

أرشيفات الدولة. "المكتب العربي". الملف رقم פ-4/ 361 ضمن مجموعة عزت طنوس الشخصيّة (استُرجع بتاريخ 5 سبتمبر 2018، مِن http://bit.ly/2QwfM63).

أرشيفات الدولة. "الهرب العربي من إسرائيل: تجميع مواد". الملف رقم ح ص 7/ 7056 (استُرجع بتاريخ 10 أغسطس 2019، مِن http://bit.ly/2STzThs) (بالعبريّة).

أرشيفات الدولة. "الهروب: مناطق جيش الإنقاذ". الملف رقم ج ل- 13963/7 (استُرجع بتاريخ 12 أكتوبر 2018، مِن http://bit.ly/35miz7c) (بالعبريّة).

أرشيفات الدولة. "تقرير بخصوص جمع المواد حول هروب العرب 1948". الملف رقم ج ل 9/ 13926 (استُرجع بتاريخ 10 أغسطس 2019، مِن http://bit.ly/2ZP4nm4).

أرشيفات الدولة. "مجموعة خاصة- السكاكيني". الملف رقم ب-983/9 (استُرجعت بتاريخ 5 سبتمبر 2018، مِن http://bit.ly/2MNWxUq).

أرشيفات الدولة. "ممتلكات مهجورة: محفوظات وأرشيفات في منطقة مهجورة". الملف ج- 5647/7 (استرجع بتاريخ 6 أغسطس 2018، مِن http://bit.ly/2MBg0b2) (بالعبريّة).

أرشيفات الدولة، "عربيات يعبرن من الطنطورة إلى الأردن" (استُرجعت بتاريخ 4 مارس 2019، مِن http://bit.ly/39BmZdE) (بالعبريّة).

أرشيفات الدولة،. "حسين عبد العزيز النمس". الملف رقم ب990/35 (استُرجع بتاريخ 2 مارس 2019، مِن http://bit.ly/2MSlluJ).

سيملنسكي، موشيه. "من نتائج الحرب". أرشيف هآرتس، 1 سبتمبر 1949.

مجموعة تقارير المكتبة الوطنية بشأن المواد الفلسطينية المنهوبة المكوّنة من 343 صفحةً، يُنظر: أرشيفات الدولة، "المكتبة الوطنيّة للجامعة"، ملف رقم גל-3/1429 (استُرجع بتاريخ 3 أكتوبر 2018، مِن http://bit.ly/2MhutbV) (بالعبريّة).

الملفات والأرشيفات الفلسطينيّة النازحة إلى الأرشيف الوطني البريطاني، http://bit.ly/3949tz5.

الملفات والأرشيفات الفلسطينية النازحة إلى الأرشيف الوطني البريطاني، http://bit.ly/3949tz5.

Israel State Archive. “Administrative Destruction- Destruction of Files”, File 8/6487 (Retrieved in 6 August 2018, from http://bit.ly/2EYZLjP).

Israel State Archive. “Withdrawal of British Administration from Palestine Disposal of Personal Files”. File no. 6488 /3-م (Retrieved in 7 August, from http://bit.ly/2SF17IC).